ISSN 0256-1190

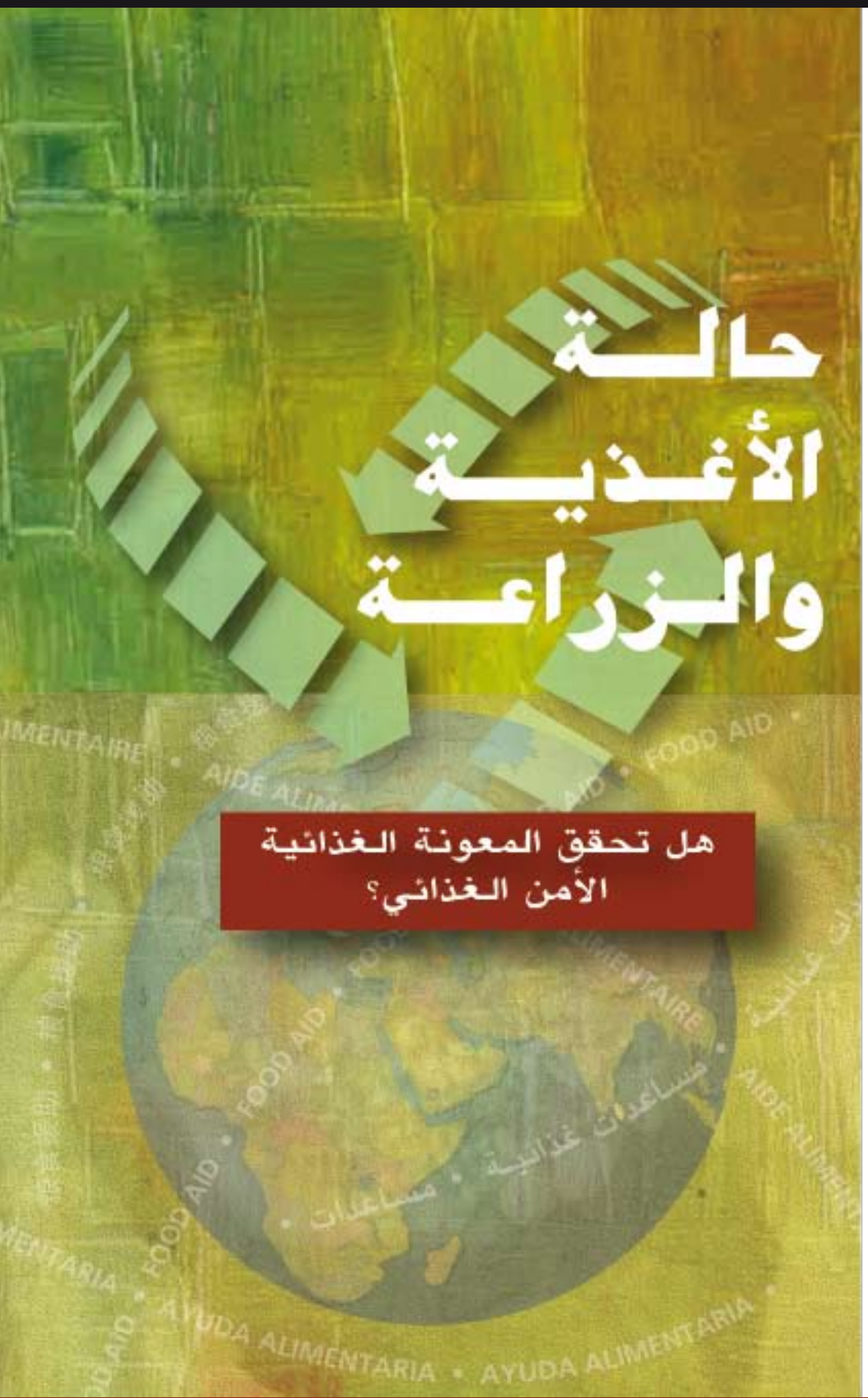

٢٠٠٦

الصور على صفحة ٣: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٧
ISSN 0256-1190

٢٠٠٦

حالة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٦

من إعداد
فرع سياسات النشر الالكترونى والدعم
قسم الاعلام
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

لا يعني ذكر أو تجاهل شركات بعينها، أو منتجاتها أو علاماتها التجارية، أي دعم لهذه الشركات أو الحكم عليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو اقليم أو مجال بحري، أو فيما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-605600-9

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Information Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla,
00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2006

المحتويات

تقديم و
شكر وتقدير ط
مذكرة تفسيرية ي

الجزء الأول
هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟

أولا: مقدمة وعرض عام ٣
المعونة الغذائية والأمن الغذائي ٤
عرض عام وموجز للتقرير ٥
ثانيا: إطار المناقشة ١٠
برمجة المعونة الغذائية ١٠
توجيه المعونة الغذائية ١٥
المعونة الغذائية في سياق الأمن الغذائي ٢١
الاستنتاجات ٣٠
ثالثا: الجدل الاقتصادي بشأن المعونة الغذائية ٣٢
سبل المعيشة والمعونة الغذائية ٣٢
هل تتسبب المعونة الغذائية في حالة من "الاعتماد"؟ ٣٤
هل تؤدي المعونة الغذائية إلى الإضرار بالزراعة المحلية؟ ٣٧
هل تؤدي المعونة الغذائية إلى زعزعة الأسواق التجارية؟ ٤٤
الاستنتاجات ٤٤
رابعا: المعونة الغذائية في مواجهة حالات الطوارئ ٤٧
الطوارئ المفاجئة ٤٨
حالات الطوارئ البطيئة ٥٢
الأزمات المعقدة والممتدة ٥٦
الاستنتاجات ٦١
خامسا: ثغرات السياسات في حالات الطوارئ المعقدة ٦٣
ثغرات السياسات ٦٣
تحديات صنع القرار والاستجابة ٦٤
تحسين عملية صنع القرار والاستجابة ٦٧
الاستنتاجات ٧٥
سادسا: الاستنتاجات ٧٦

الجزء الثاني
الاستعراض العالمي والاقليمي: حقائق وأرقام

١- اتجاهات نقص التغذية ٨٣
٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية ٨٥
٣- المساعدات الخارجية للزراعة ٨٨
٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي ٩٠
٥- الإمدادات العالمية من الحبوب ٩٤
٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع الأساسية ٩٥
٧- التجارة الزراعية ٩٩

٨ – مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة ١٠٣
٩– الغابات ١٠٦

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي

ملاحظات على الجداول الملحقة ١١١
الجدول ألف ١ البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية ١١٦
الجدول ألف ٢ الأمن الغذائي والتغذية ١١٨
الجدول ألف ٣ الإنتاج الزراعي والإنتاجية ١٢٢
الجدول ألف ٤ مؤشرات السكان والقوة العاملة (٢٠٠٤) ١٢٧
الجدول ألف ٥ استخدام الأراضي ١٣٣
الجدول ألف ٦ مؤشرات التجارة ١٣٩
الجدول ألف ٧ المؤشرات الاقتصادية ١٤٤
الجدول ألف ٨ إنتاجية العوامل الاجمالية ١٥٠

المراجع ١٥٥
الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة ١٦٣
مطبوعات مختارة ١٦٥

مساهمة خاصة

سيادة الأغذية والحق في الغذاء ينبغي أن يوجها إصلاح المعونة الغذائية: نظرة من المجتمع المدني ٧٨

الجدول

١– شحنات المعونة الغذائية من الحبوب، يوليو/تموز– يونيو/حزيران ٨٧

الأطر

١– تعريف المعونة الغذائية ١١
٢– نقص الفعالية بسبب المعونة الغذائية المشروطة ١٦
٣– تطور المعونة الغذائية من تصريف الفوائض إلى المساعدة الغذائية ١٨
٤– الورقة البيضاء الصادرة عن وكالة الغوث الأمريكية بشأن سياسات المعونة الغذائية ٢٢
٥– انعدام الأمن الغذائي في ظروف الأزمات ٢٤
٦– الاستهداف ٢٦
٧– المخاطر المعنوية على المجتمعات المحلية ٣٤
٨– الاعتماد على المعونة الغذائية وعمليات الإغاثة الإنسانية ٣٧
٩– تجارب برنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالمشتريات المحلية ٣٩
١٠– تأثير الغذاء مقابل العمل على الإنتاج الزراعي المحلي ٤٢
١١– المعونة الغذائية من أجل تنمية الأسواق ٤٣
١٢– تأثير المعونة الغذائية على أنماط الاستهلاك ٤٥
١٣– الفجوات الحرجة في مواجهة حالة الجفاف في القرن الأفريقي، ٢٠٠٥–٢٠٠٦ ٥٨
١٤– برنامج جبال النوبة لإنهاء الصراع ٦٠
١٥– الأزمات المزمنة ناقصة التمويل ٦٢
١٦– برنامج الأغذية العالمي ومشروع تعزيز القدرة على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ ٦٥
١٧– إصلاح الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ ٧٤

الأشكال

١- البلدان التي تمر بأزمات تتطلب مساعدات خارجية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ ٥
٢- إجمالي شحنات المعونة الغذائية وأسعار الحبوب، ١٩٧٠-٢٠٠٥ ١٢
٣ - مستويات شحنات المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الجهات المانحة، ١٩٧٠-٢٠٠٥ ١٢
٤- استلام المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الأقاليم المستفيدة، ١٩٨٨-٢٠٠٥ ١٣
٥- البلدان الرئيسية المتلقية للمعونة الغذائية، ٢٠٠١-٢٠٠٥ ١٤
٦- المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الفئة، ١٩٧٨-٢٠٠٥ ١٥
٧- معالجة هشاشة الأوضاع: دور المعونة الغذائية في الحماية الاجتماعية ٢٣
٨- الآثار الاقتصادية للمعونة الغذائية ٣٣
٩- تأثيرات المعونة الغذائية على مستوى المعيشة ٤٣
١٠- متطلبات التمويل والتبرعات ٦٦
١١- الجدول المرجعي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية ٧٠
١٢- تحليل الأوضاع في الصومال، توقعات ما بعد موسم الأمطار الثانوي في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ ٧٣
١٣- السكان ناقصو التغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣ ٨٣
١٤- نسبة ناقصي التغذية من مجموع السكان بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣ ٨٤
١٥- الاتجاهات في عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ٨٤
١٦- الاتجاهات في نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ٨٥
١٧- المستفيدون من المعونة الغذائية ٨٦
١٨- الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، ١٩٧٥-٢٠٠٣ ٨٩
١٩- الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب الأقاليم الرئيسية المستفيدة ٨٩
٢٠- التغيرات في إجمالي الإنتاج العالمي ونصيب الفرد من المحاصيل والثروة الحيوانية ٩٠
٢١- التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ٩١
٢٢- الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان ٩٣
٢٣- إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم ٩٤
٢٤- مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات ٩٥
٢٥- اتجاهات أسعار السلع ٩٦
٢٦- التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية ٩٩
٢٧- الصادرات الزراعية العالمية ١٠٠
٢٨- الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان ١٠١
٢٩- إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم ١٠٤
٣٠- الصادرات والواردات من منتجات مصايد الأسماك، البلدان المتقدمة والنامية ١٠٥
٣١- نصيب الفرد من إمدادات الأسماك من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، الصين وباقي العالم ١٠٥
٣٢- الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة، ١٩٦٦-٢٠٠٤ ١٠٦
٣٣- إنتاج الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة والنامية، ١٩٦٦-٢٠٠٤ ١٠٧

تقديم

لا يستطيع أي إمرئ يلتزم بما يمليه عليه الضمير أن ينكر الحتمية الأخلاقية التي تفرض مساعدة من لا يستطيعون إطعام أنفسهم. لقد كانت المعونة الغذائية، في واقع الأمر، واحدة من أقدم أشكال المعونة الخارجية. غير أن العديد من المراقبين المستنيرين يتساءلون عمّا إذا كانت المعونة الغذائية تعزز الأمن الغذائي، حقا، أم أنها، في واقع الأمر، قد تضر أكثر مما تنفع. ويبحث تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٦ ما يحيط المعونة الغذائية من قضايا وجدل، كما يسعى إلى إيضاح الكيفية التي يمكن بها، أو لا يمكن، للمعونة الغذائية أن تدعم التحسينات المستدامة في مجال الأمن الغذائي.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن ثمة ٨٥٤ مليون شخص في العالم يفتقرون إلى الأغذية الكافية ليعيشوا حياة ينعمون فيها بالحيوية والعافية، ولم يكد هذا العدد يتغير منذ أوائل التسعينات. ومن جهة أخرى، يقدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية الطارئة لملايين الأشخاص كل عام – ٧٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ وحده – وهذا الرقم يتزايد باطراد مع تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان.

ورغم ضخامة التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، فإن المعونة الغذائية تعد ضئيلة نسبيا بالقياس إلى الإنتاج العالمي والتجارة، حيث تبلغ نحو عشرة ملايين طن سنويا، وهي كمية تقل عن ٢ في المائة من حجم الصادرات العالمية من الحبوب، وتقل عن ٠,٥ في المائة من الإنتاج العالمي. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرا ملحوظا في حجم المعونة الغذائية. وكان معظم المعونة الغذائية، حتى عقد مضى، يقدم بصورة ثنائية، أي من حكومة إلى حكومة أخرى، وكانت هذه المعونة تباع في السوق الحرة في البلدان المتلقية لها. وفي الوقت الراهن، يوجه نحو ٧٥ في المائة من إجمالي المعونة الغذائية، بصورة مباشرة، إلى الجياع من خلال عمليات الطوارئ، أو عن طريق المشروعات التي تتصدّى لمواجهة الجوع المزمن.

ومن المؤكد أن المعونة الغذائية لعبت دورها في إنقاذ أرواح الملايين من البشر، وكانت غالبا الحائل الوحيد بين الطفل الجائع والموت. بل إنها قد تكون المورد الوحيد المتيسر الذي يمنع زلزالا أو إعصارا من إلحاق أزمة إنسانية بمجتمع كامل. وفي بعض الحالات، كان توزيع المعونة الغذائية من خلال برامج التغذية المدرسية الحافز الصغير الضروري لاستمرار فتاة في دراستها، فيساعد في كسر الحلقة المفرغة التي تورث الجوع من جيل إلى جيل.

ومع ذلك، فكثيرا ما يوجه النقد إلى المعونة الغذائية بحجة أنها تمثل استجابة نابعة من الجهات المانحة، وتخدم مصالح المانحين أكثر مما تلبي احتياجات المستفيدين في مجال الأمن الغذائي. ومما يدل على ذلك، ما يشير إليه النقاد من أن كمية المعونة الغذائية التي تتوافر من سنة إلى أخرى، تتغير في تناسب عكسي مع الأسعار العالمية، فهي تزداد عندما تكون الإمدادات وفيرة والأسعار منخفضة، بينما تنخفض عندما تتقلص الإمدادات وترتفع الأسعار، أي حينما تكون الحاجة إليها في أشدها.

ويتهم بعض النقاد المعونة الغذائية بأنها تتسبب في "اعتماد" المستفيدين عليها، إذ تجعلهم يتخلون عن مسؤولياتهم في مجال تحقيق الأمن الغذائي. ويتبين من الدراسات العملية أن تدفقات المعونة الغذائية تتسم عموما بقدر من الضآلة والغموض، الأمر الذي يتعذر معه على المستفيدين الاعتماد عليها، وأن المخاوف حيال هذا "الاعتماد" ليس لها ما يبررها. ومع ذلك، ينبغي أن يحصل الناس على المساعدات عندما يعجزون عن الحصول على أغذية كافية بالاعتماد على أنفسهم.

ولقد دأب أخصائيو التنمية على الإعراب عن قلقهم إزاء خطورة المعونة الغذائية المستوردة، من حيث تقويضها للتنمية الزراعية المحلية. فالمعونة الغذائية قد تسبب انخفاضا وتقلبا في أسعار السوق المحلية إذا لم تخضع لإدارة جيدة، بل إنها قد تهدد سبل معيشة المنتجين والتجار المحليين الذين يتوقف عليهم تحقيق الأمن الغذائي طويل الأجل. وتوضح الدراسات أن هذه التأثيرات المزعزعة للاستقرار المترتبة على المعونة الغذائية تكون على أشدها عندما تصل تلك المعونة في غير أوانها أو عندما لا توجه إلى الأسر المحتاجة.

ورغم التأثيرات الموثقة للمعونة الغذائية على الأسعار المحلية نظريا، فليس هناك دليل قوي على أن المعونة الغذائية تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في الإنتاج الغذائي في البلدان المستفيدة. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن إنتاج هذه البلدان يعتمد

كثيرا على تقلبات المناخ وعلى عوامل أخرى أكثر من اعتماده على الاستجابة لحالات الطلب المحتملة. وفضلا عن ذلك، فإن المستهلكين الذين يستطيعون شراء الأغذية ربما يفضلون المنتجات المحلية عندما تتساوى أسعارها مع أسعار المعونة الغذائية. وفي بعض الحالات، فإن المعونة الغذائية ربما تساعد بالفعل المنتجين المتضررين على الحفاظ على ممتلكاتهم الأساسية أثناء الأزمة، فتمكنهم بالتالي من استئناف إنتاجهم بسرعة أكبر، عندما تمر الأزمة.

كذلك كان هناك إدراك، منذ فترة طويلة، للخطر الذي تسببه المعونة الغذائية في الإخلال بمعاملات التبادل التجاري. ومع أن هذه المعونة قد تفيد البلدان المتلقية عندما تمكنها من توفير العملات الأجنبية النادرة، إلا أن العديد من المصدرين التجاريين يعتبرون هذه المعونة شكلا من أشكال المنافسة غير العادلة. وكانت هذه القضية واحدة من القضايا المثيرة للجدل التي نوقشت في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وتفيد الدراسات بأن المعونة الغذائية تؤدي إلى استبدال جزئي للواردات التجارية في البلدان المتلقية. وعندما تكون المعونة الغذائية قصيرة الأمد، فإن إخلالها بالمعاملات التجارية قد يشجع بالفعل هذه المعاملات في المدى الطويل، ولعل ذلك يتحقق من خلال تحفيز طلب المستهلكين للحصول على تنوع أوسع من الأغذية. فالمعونة الغذائية التي تستهدف بشكل جيد تأمين حياة الأسر والمحتاجين من السكان يمكنها تقليل الآثار المترتبة على المعاملات التجارية.

وقد طُرح شراء المعونة من داخل البلد أو الإقليم الذي يحتاج إليها كحل ممكن للمشكلات الناجمة عن جلب السلع الغذائية مباشرة من البلدان المانحة. وفي عام ٢٠٠٥، تم شراء نحو ١٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية محليا أو إقليميا. وما من شك في أن بإمكان هذا الأسلوب أن يخفّض التكاليف التحويلية لتسليم المعونة الغذائية، من حيث الأموال والوقت، وأن يدعم تنمية الإنتاج المحلي وقنوات التوزيع؛ ولكن يجب إيلاء الاهتمام لتلك المعاملات التي تسبب اختلال الأسواق المحلية، وترفع أسعار أغذية المستهلكين الفقراء، الذين لا يحصلون على معونة غذائية.

وغالبا ما تكون المعونة الغذائية ضرورية للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، لكن هناك جدلا واسع النطاق حول إدارة المعونة الغذائية في مثل هذه الظروف. فالمعونة الغذائية تنزع إلى أن تكون هي السمة الغالبة للاستجابة لحالة الطوارئ، حتى حينما تظل الإمدادات الغذائية وفيرة، وذلك لأنها كثيرا ما تكون المورد الوحيد المتاح. والتحلي بمزيد من المرونة في تمويل وبرمجة الاستجابة لحالات الطوارئ، بالاقتران مع تحسين المعلومات، يحتاج إلى تقدير الاحتياجات ورصدها، وهذا أمر بالغ الفائدة للحد من معاناة الناس وتوفير الموارد الشحيحة. وهكذا، فإن الاستجابة على نحو أسرع باستخدام الموارد الملائمة يمكن أن تخفف من وطأة العديد من مشكلات انعدام الأمن الغذائي قبل أن تغدو حالات طوارئ ظاهرة تستلزم تدخلات كبيرة وباهظة التكاليف.

وأخيرا، يجب التذكير بأن أكثر من ٩٠ في المائة ممن يعانون نقص التغذية في العالم يعانون حالة جوع مزمن. والجوع بالنسبة لهؤلاء هو عبء يومي، وحالة طوارئ لا تخص أحدا سواهم. ويمكن أن تشكل المعونة الغذائية جزءا أساسيا من شبكة الأمان الاجتماعي التي تضمن الوفاء بالحق في الغذاء لمن بلغوا من الفقر والمرض حداً يمنعهم من أن يحققوا أمنهم الغذائي بأنفسهم. فالمعونة الغذائية قد لا تكون مفيدة إلاّ في بعض الحالات – كما في برامج التغذية التكميلية أو في مبادرات الغذاء مقابل التعليم – لكنها ليست دائما التدخل الأكثر فعالية وملاءمة.

وينتهي هذا التقرير إلى أن المعونة الغذائية يمكن أن تدعم الأمن الغذائي، سواء في حالات الطوارئ أو في حالات الجوع المزمن، إذا ما أديرت على النحو الملائم. ومعظم الشواغل والخلافات المتعلقة بالمعونة الغذائية، كالاعتماد ومثبطات الإنتاج والإخلال بالمعاملات التجارية، إنما يرتبط، بصورة وثيقة، بقرارات البرمجة والإدارة. فعندما يسوء توقيت المعونة الغذائية واستهدافها تتزايد مخاطر النتائج العكسية. وفي العديد من الحالات، تستخدم المعونة الغذائية لأنها تكون المورد الوحيد المتاح، وليس لكونها الحل الأفضل للمشكلة المطروحة. ويلزم لهذا الغرض موارد تتسم بمزيد من المرونة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. كذلك يلزم المزيد من العمل لتصميم وتنفيذ التدخلات في مجال الأمن الغذائي لمعالجة هذه المشكلة على نحو أكثر فعالية وكفاءة، وفي الوقت ذاته، تقليل احتمالات إلحاق الضرر. وكلما سنحت الفرصة، يكون دائما "من الأفضل تعليم الناس ومساعدتهم على الصيد بدلا من أن نعطيهم سمكة". وعلى المدى الطويل، ينبغي وضع أسس وقائية تهدف إلى ضمان زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بدلا من انتظار الأزمات لطلب المعونة التي تصبح عندئذ الخيار الوحيد لإنقاذ حياة الأطفال والأمهات.

فالمعونة الغذائية وحدها لا يمكن أن تكفي لمعالجة الأسباب الجذرية التالية للجوع وسوء التغذية المزمنين: قلة الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية (لاسيما نظم إدارة المياه صغيرة

النطاق والطرق الريفية ومرافق التخزين وغيرها)، ثم انخفاض إنتاجية الزراعة ومستوى اليد العاملة الذي يحد من القوة الشرائية للأسر الفقيرة، ورداءة تشغيل الأسواق التي تسبب ارتفاع التكاليف الحقيقية التي يتحملها الفقراء مقابل الأغذية، وعدم كفاية الإمكانات المتاحة أمام الفقراء للحصول على القروض والتأمينات، والاستبعاد الاجتماعي ومختلف أشكال التمييز، وما إلى ذلك. وكل هذه المشكلات الأساسية يجب معالجتها إذا ما أريد للعالم أن يبلغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، أي خفض معدلات الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

شكر وتقدير

قام بإعداد تقرير حالة الأغذية والزراعة قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي في منظمة الأغذية والزراعة، تحت إشراف وتوجيه Prabhu Pingali، مدير القسم. وترأست الفريق الأساسي لإعداد هذا التقرير Terri Raney كبير الخبراء الاقتصاديين التي قامت أيضا بتحريره. وأعضاء الفريق هم Colin Andrews وAndré Croppenstedt وEmilia Rinaldi وSlobodanka Teodosijevic وMette Wik. وقدمت Paola di Santo وStella di Lorenzo المساعدة في مجالي السكرتارية والإدارة.

وكتبت **الجزء الأول** وعنوانه "هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟" Terri Raney، وساعدها في إعداده Mette Wik وColin Andrews، وساهم فيه عدة أشخاص في المنظمة ومنظمات دولية أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء المستقلين. أما البحوث الأساسية فقد أعدها Titus Awokuse من جامعة ديلاوير وChristopher Barrett من جامعة كورنيل وSarah Lowder العاملة حاليا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي التابعة للأمم المتحدة. وتعد مساهمة برنامج الأغذية العالمي في إعداد ومراجعة هذا التقرير محل تقدير بالغ.

واعتمد التقرير كثيرا على المواد التي أعدت من أجل "حلقة العمل الدولية: الأمن الغذائي والأزمات في البلدان المعرضة لحالات طوارئ معقدة"، التي نظمها قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي في الفترة ٢٣–٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، في تيفولي، إيطاليا. كذلك استفاد التقرير من الأعمال التي أعدت من أجل مشاورة الخبراء غير الرسمية حول المعونة الغذائية في سياق جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي نظمها قسم السلع والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة في يومي ٢٧ و٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا. أما الدراسات المتعلقة بشبكات الأمان الاجتماعي والمعونة الغذائية التي أعدتها "جماعة العمل الحكومية الدولية التابعة للمنظمة والمعنية بوضع مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري" فقد أتاحت معلومات أساسية إضافية لهذا التقرير.

وأعد السادة التالية أسماؤهم مسودة أجزاء التقرير و/أو أسهموا في البحوث الأساسية: Luca Alinovi وColin Andrews وTitus Awokuse وChristopher Barrett وSumiter Broca وBenjamin Davis وMargarita Flores وAli Gurkan وGünter Hemrich وPanos Konandreas وYasmeen Khwaja وSarah Lowder وPrabhu Pingali وTerri Raney وJacky Sutton وMette Wik.

كذلك استفاد التقرير كثيرا من المشورة والملاحظات المهمة والاستعراضات التحليلية والتحليل المتعمق الذي قدمه كل من: Abdolreza Abbassian وPetros Aklilu وLuca Alinovi وKym Anderson وRichard China وAlessandro deMatteis وWalter Falcon وMargarita Flores وKisan Gunjal وDaniel Gustafson وGünter Hemrich وHenri Josserand وPanos Konandreas وDennis Latimer وEllen McCullough وJennifer Nyberg وPrabhu Pingali وLuca Russo وShahla Shapouri وAndrew Shepherd وKostas Stamoulis وRandy Stringer وPatrick Webb وSonali Wickrema. ولهم الشكر والتقدير لما قدموه من إسهامات.

وأعدت **الجزء الثاني** وعنوانه "الاستعراض العالمي والإقليمي: حقائق وأرقام" Slobodanka Teodosijevic بمساعدة André Croppenstedt وEmilia Rinaldi. وقدم إسهامات وبيانات في هذا الجزء الثاني كل من قسم الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، وقسم السلع والتجارة، وقسم الإحصاء، ومصلحة مصايد الأسماك، ومصلحة الغابات.

وأعد **الجزء الثالث** وعنوانه "الملحق الإحصائي" Kristian Jakobsen وEmilia Rinaldi، بمساعدة André Croppenstedt، وهو يعتمد أساسا على البيانات التي أتاحها قسم الإحصاء. كما أعد قسم الإحصاء القرص المدمج.

ويوجه الفريق امتنانه الخاص إلى المجلس الاستشاري الخارجي لتقرير حالة الأغذية والزراعة المكون من: Walter Falcon (الرئيس) وBina Agarwal وKym Anderson وSimeon Ehui وFranz Heidhues وEugenia Muchnik، الذين قدموا توجيهات ثمينة حول نطاق التقرير ومادته الأساسية.

واستفاد التقرير من أعمال المحررين والمصممين وتقنيي الإخراج العاملين في فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم في المنظمة.

ويشار إلى أن عضوين منتظمين في فريق تقرير حالة الأغذية والزراعة قد غادرا المنظمة هذا العام، وهما: Randy Stringer، الرئيس السابق لإدارة التنمية الزراعية المقارنة، وStella di Lorenzo، السكرتيرة السابقة للرئيس. وسنفتقد كثيرا إسهاماتهما.

مذكرة تفسيرية

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في هذا العدد من تقرير حالة الأغذية والزراعة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

الرموز

استخدمت الرموز التالية في التقرير:

– = لا شيء أو كمية لا تذكر (في الجداول).

... = البيانات غير متوافرة (في الجداول).

دولار = دولار الولايات المتحدة.

التواريخ ووحدات القياس

٢٠٠٣/٢٠٠٤ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التي تمتد من سنة تقويمية إلى السنة التالية لها.

٢٠٠٣–٢٠٠٤ = متوسط سنتين تقويميتين.

النظام المتري هو المستخدم دائما إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

مليار = ١ ٠٠٠ مليون.

الإحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للإنتاج

تشير الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي، التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، إلى المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي في كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١. وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا). ولذا، فإن المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الإنتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة "لاسبير" في حساب جميع الأرقام الدليلية، سواء كانت على مستوى القطر أو الإقليم أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الإنتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها وموجز لها عن كل عام في الفترة ١٩٨٩–١٩٩١. وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة في المنتجات الزراعية هي أيضا فترة ١٩٨٩–١٩٩١. وهي تشمل جميع السلع والبلدان الواردة في FAO Trade Yearbook الذى تصدره المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لإجمالي المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتي تصنف عامة على أنها "أغذية".

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التي طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار إلى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها في التجارة بين البلدان، التغيرات في كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفي قيمة وحدة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هي على التوالي متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩–١٩٩١، وهي فترة الأساس المرجعية المستخدمة في جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التي تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة "لاسبير" في وضع الأرقام الدليلية.

الجزء الأول

هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟

الجزء الأول

أولا: مقدمة وعرض عام

المعونة الغذائية هي أقدم أشكال المعونة الخارجية وأحد الموضوعات الأكثر مثارا للجدل. ويرجع للمعونة الغذائية الفضل في إنقاذ أرواح الملايين وتحسين المعيشة لأعداد أكبر من ذلك، لكنها كانت أيضا عقبة كبيرة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ولا شئ يبدو أكثر جلاء من ضرورة تقديم الأغذية للجياع، ومع ذلك فإن هذه الاستجابة الخيرية هي أكثر تعقيدا مما يبدو. فهل المعونة الغذائية تضر أكثر مما تنفع؟ إن هذا الإصدار من "حالة الأغذية والزراعة" يتناول التحديات والفرص المترتبة على المعونة الغذائية خصوصا في حالات الأزمات، والأساليب التي يمكن فيها للمعونة، أو لا يمكن، دعم التحسينات المستدامة في مجال الأمن الغذائي.

وكان T.W. Shultz (١٩٦٠) أول من أثار أسئلة حول إمكانية أن تؤدي المعونة الغذائية إلى تخفيض أسعار السلع الأساسية واستنزاف التنمية الزراعية طويلة الأجل في البلدان المستفيدة. ومنذ ذلك الحين، أبدى بعض الأخصائيين في مجال التنمية قلقهم حيال إمكانية أن تتسبب المعونة الغذائية في اضطراب الأسواق المحلية وتثبيط همة المنتجين والتجار وتقويض مرونة الاقتصاديات الغذائية.

كذلك ترسخ قلق لدى واضعي السياسات في أوساط الجهات المانحة، وأيضا في البلدان المتلقية، إزاء إمكانية أن تؤدي المعونة الغذائية إلى نشوء ما يسمى "الاعتمادية" من جانب الجهات المستفيدة. وبعبارة أخرى، ينظر إلى المعونة الغذائية على أنها، شأنها شأن الأشكال الأخرى من المعونة الخارجية، يمكن أن تؤثر على الحوافز لدى الجهات المستفيدة، حيث أن المنافع قصيرة الأجل تنال من الاستراتيجيات طويلة الأجل للأمن الغذائي المستدام.

وهناك من يجادل بأن المعونة الغذائية ربما تجعل الحكومات المتلقية تعتمد على الموارد الخارجية، الأمر الذي يمكنها من إرجاء الإصلاحات اللازمة أو التخلي عن مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها. فالمعونة الغذائية، شأنها شأن أية موارد خارجية أخرى، يمكن أن تسيطر عليها النخب المحلية التي تخفق في توجيهها إلى المستفيدين المستهدفين، إما بسبب عدم الكفاءة أو الفساد أو سوء النية.

وثمة من انتقد المعونة الغذائية كوسيلة غير مجدية لتحويل الموارد إلى المحتاجين، وذلك على أقل تقدير لأن أكثر من ثلث موارد المعونة الغذائية تستولي عليه الهيئات المحلية المعنية بتصنيع الأغذية وشركات الشحن والوسطاء الآخرون في البلدان المانحة (OECD, 2006). ومثل هذه النتائج تعزز الرأي واسع النطاق الذي يفيد بأن المعونة الغذائية، كاستجابة من الجهات المانحة، ترمي إلى تدعيم المصالح المحلية في البلدان المانحة أكثر مما تهدف إلى مساعدة الفقراء في الخارج.

ويقول بعض النقاد أيضا إنه ينبغي منع المعونة الغذائية السلعية إلا في حالات طوارئ محددة بوضوح، تؤدي فيها مهمة إنسانية مشروعة (International Relations Center, 2005). كما أن سياسات المعونة الغذائية، حتى في حالة الاستجابة للطوارئ، تُنتقد لكونها غير مرنة ولا تستجيب للظروف الخاصة التي توزع فيها. وتقدير احتياجات الطوارئ يهيمن عليه "تقدير احتياجات المعونة الغذائية"، وهو ما يفترض مسبقا أن المعونة الغذائية هي آلية الاستجابة الملائمة، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى تدخلات تتركز في نطاق ضيق للغاية.

ومن جهة أخرى، يرى المؤيدون أن المعونة الغذائية هي الآلية الوحيدة الفعالة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة وبلوغ أهداف الأمن الغذائي طويلة الأجل، مثل تغذية الأمهات والأطفال، والمواظبة على الدراسة (وخصوصا الفتيات)، والتدخلات الصحية لصالح الأسر المصابة بفيروس الإيدز، والأشغال العمومية التي تهدف إلى بناء المرافق الإنتاجية الأساسية (برنامج الأغذية

العالمي، ٢٠٠٤). ويحبذ هؤلاء استخدام المعونة الغذائية للتصدي للأزمات الغذائية وأيضا لمكافحة الجوع المزمن في أوساط السكان المستهدفين، ولتعزيز ترويج التنمية الاقتصادية وتطوير الأسواق في البلدان الفقيرة.

ويعتقد بعض العاملين في المجال الإنساني أن المعونة الغذائية هي أقل عرضة لسوء الاستخدام من المعونة النقدية، نظرا لأنه يصعب استبدالها. وعلى مستوى الأسرة، يبرز دور المرأة في قدرتها على السيطرة على موارد المعونة الغذائية من السيطرة على المعونة النقدية، كما أنها أقدر من غيرها على توجيه المعونة إلى أضعف أفراد الأسرة (Emergency Nutrition Network, 2004).

كذلك، فإن الباحثين يساورهم القلق لأن المعونة الغذائية تمثل "موردا إضافيا"، فإذا ما تم تقليص هذه المعونة، فلن يعمد المانحون إلى استبدال السلع بمبالغ نقدية مكافئة، وبالتالي، فإن إلغاء المعونة الغذائية سوف يقلل المبلغ الإجمالي للمعونة الخارجية. ومع أنهم يدركون الحاجة إلى ضبط سوء استخدام المعونة الغذائية، فهم يحذرون من الإفراط في فرض القيود، لأن المعونة الغذائية تنقذ الأرواح حتى لو أديرت بصورة رديئة (Young, 2005) .

ويقول المؤيدون إن إدارة المعونة الغذائية قد تحسنت كثيرا في السنوات الأخيرة وإنهم يواصلون، بصورة فعالة، إدخال تحسينات متزايدة في مجال الشراء والتوزيع والرصد لتقليل النتائج السلبية العرضية للمعونة الغذائية. ولكن المنتقدين يشكون في تمكن أي قدر من التخطيط من منع الاختلالات السوقية واسعة النطاق المترتبة على صفقات المعونة الغذائية الكبيرة.

المعونة الغذائية والأمن الغذائي

يعاني نحو ٨٥٠ مليون شخص في العالم نقص التغذية، وهو رقم لم يطرأ عليه تغيير يذكر بالمقارنة مع الرقم في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ الذي استندت إليه التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية التي تقضي بتخفيض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعدم إحراز تقدم في تقليص عدد الجياع، وازدياد أزمات الأمن الغذائي عددا وتعقيدا ومدة، خلال السنوات القليلة الماضية، قد أثارا مشاعر القلق في أرجاء منظومة المعونة الدولية إزاء نطاق وطبيعة استجابات المعونة لانعدام الأمن الغذائي.

ويتباين الحجم الإجمالي للمعونة الغذائية من سنة إلى أخرى، لكن في السنوات الأخيرة، بلغ المتوسط السنوي نحو ١٠ ملايين طن (بما يعادلها من الحبوب). وهذا الرقم يعادل نحو ٢ في المائة فقط من حجم التجارة العالمية في الحبوب، بل ويقل عن ٠,٥ في المائة من الإنتاج العالمي من الحبوب. وتصل المعونة الغذائية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي إلى نحو ١٠٠ مليون شخص سنويا في بعض الأحيان، وربما تصل معونات الجهات المانحة الثنائية إلى رقم آخر مماثل. وإذا تم توزيع مجموع المعونة الغذائية في العالم بالتساوي على المستفيدين، فإنها ستوفر سنويا نحو ٥٠ كيلوغراما فقط من الحبوب لكل شخص. أما إذا وُزعت هذه المعونة على ٨٥٠ مليونا من ناقصي التغذية في العالم، فإنها ستوفر ما يقل عن ١٢ كيلوغراما لكل شخص. ومن الواضح أن المعونة الغذائية شديدة الضآلة بدرجة لا تمكنها من توفير الأمن الغذائي لجميع المحتاجين.

ولا توزع المعونة الغذائية بالتساوي على جميع المحرومين. والحجم الضئيل نسبيا من المعونة الغذائية المتاحة عالميا يمكن أن تكون له أهمية كبرى بالنسبة لبعض البلدان في بعض السنوات. فعلى سبيل المثال، شكلت المعونة الغذائية، التي قدمت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٣، ما نسبته ٢٢ في المائة من مجموع الإمدادات الغذائية، مقدرة بالسعرات الحرارية. وبلغت هذه النسبة في إريتريا ٤٦ في المائة.

ورغم أن هذين المثالين هما من الأمثلة الصارخة على ذلك، فإن هناك ١٩ بلدا آخر اعتمدت على المعونة الغذائية بما لا يقل عن ٥ في المائة من مجموع إمداداتها من الأغذية خلال هذه الفترة. ومنذ عقد مضى، أي في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢، كانت المعونة الغذائية في العالم أكبر حجما، وحصل عدد أكبر من البلدان على حصة كبيرة من مجموع الإمدادات الغذائية على شكل معونة غذائية: حصل ٣٨ بلدا على أكثر من ٥ في المائة، وحصلت ١٠ من هذه البلدان على ما لا يقل عن ٢٠ في المائة (المنظمة، ٢٠٠٦أ). وتُعد المعونة الغذائية جانبا رئيسيا من الأمن الغذائي المباشر للعديد من البلدان، لكن كيفية تأثير المعونة الغذائية، بمثل هذه الكميات، في الاستراتيجيات طويلة الأجل بشأن الأمن الغذائي أمر غير واضح تماما.

المعونة الغذائية في ظروف الأزمات

تقدم نسبة متزايدة من مجموع المعونة الغذائية للذين يعانون أزمات غذائية. وتمثل معونات أغذية الطوارئ، في الوقت الراهن، ما يتراوح بين نصف وثلثي مجموع المعونة الغذائية. ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ كانت هناك ٣٩ بلدا تواجه أزمات غذائية تتطلب مساعدات طارئة (الشكل ١) (المنظمة، ٢٠٠٦ب). وخلال العقدين الماضيين ازداد عدد حالات الطوارئ الغذائية من ١٥ حالة سنويا في الثمانينات إلى أكثر من ٣٠ حالة سنويا منذ عام ٢٠٠٠. وحدث معظم الزيادة في أفريقيا، حيث أن عدد حالات الطوارئ الغذائية السنوية تضاعف ثلاث مرات (المنظمة، ٢٠٠٤أ).

وكما يتبين من الشكل ١، فإن الأزمات الغذائية نادرا

ما تكون نتيجة نقص مطلق في المتوافر من الأغذية، بل بالأحرى، فإن النقص واسع النطاق في إمكانات الحصول على الأغذية هو الأكثر شيوعا. والنشاطات التي يقوم بها الإنسان تكون، في أكثر الأحيان، السبب الرئيسي أو المحفز للأزمات الغذائية، إما بصورة مباشرة (بسبب الحروب والنزاعات الأهلية)، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق تفاعلاتها مع المخاطر الطبيعية، وإلا لكانت هذه الأزمات أقل حدة. ويشار إلى أن سبب الأزمات الغذائية في ٢٥ بلدا من البلدان التسعة والثلاثين، التي واجهت مثل هذه الأزمات في منتصف عام ٢٠٠٦، يرجع أساسا إلى النزاعات وما بعدها أو إلى ترافق النزاعات مع المخاطر الطبيعية. كذلك كثيرا ما يشار إلى أن وباء فيروس الإيدز، الذي هو ذاته حصيلة تفاعلات الإنسان مع المخاطر الطبيعية، يمثل عاملا رئيسيا في الأزمات الغذائية، خصوصا في أفريقيا (المنظمة، ٢٠٠٦ب).

وفي الأزمات طويلة المدى يوجه اللوم، بوجه خاص، إلى العوامل التي يسببها الإنسان. فعلى الصعيد العالمي، يعيش قرابة ٥٠ مليون شخص في مناطق تعاني أزمة غذائية ممتدة استمرت مدة ٥ سنوات أو أكثر. فقد ظل كل من إثيوبيا والصومال والسودان، على سبيل المثال، في حالة أزمة ممتدة تجاوزت ١٥ عاما (المنظمة، ٢٠٠٤أ). وتقديم دعم إنساني لأولئك الذين يعيشون في مثل هذه الظروف يعتبر أمرا بالغ الصعوبة ومحفوفا بمعضلات أخلاقية.

ومع أنه لا يثار جدل كبير إزاء ضرورة تقديم المعونة الغذائية والمساعدات الأخرى للذين يواجهون الأزمات، إلاّ أن إدارة المساعدات الخارجية في مثل هذه الحالات تكتنفها خلافات حادة. فمن جهة، يرى البعض أنه إذا ما أريد للمعونة الغذائية أن تحسن الأمن الغذائي، فإن المحتاجين يجب استهدافهم على نحو جيد، ويجب أن تصل إليهم شحنات من الأغذية الملائمة وفي الوقت المناسب (أي ما داموا بحاجة إليها) كما يجب توفير الموارد التكميلية.

عرض عام وموجز للتقرير

برمجة المعونة الغذائية وإدارتها والحماية الاجتماعية

شهدت السنوات الأخيرة تغيرا مهما في برمجة المعونة الغذائية. فمجموع المعونة الغذائية تراجع بالمقارنة مع سائر تدفقات المعونة ومع الاقتصاد الغذائي العالمي. ومع ذلك، لا تزال المعونة الغذائية مهمة جدا بالنسبة لبعض البلدان في سنوات معينة، وهي تمثل أحيانا أكثر من نصف مجموع إمدادات الحبوب.

وأصبحت برمجة المعونة الغذائية أكثر استجابة لاحتياجات الجهات المتلقية، كما أضحت أقل ارتهانا بمصالح الجهات المانحة، رغم أنه لا يزال هناك

الشكل ١
البلدان التي تمر بأزمات تتطلب مساعدات خارجية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

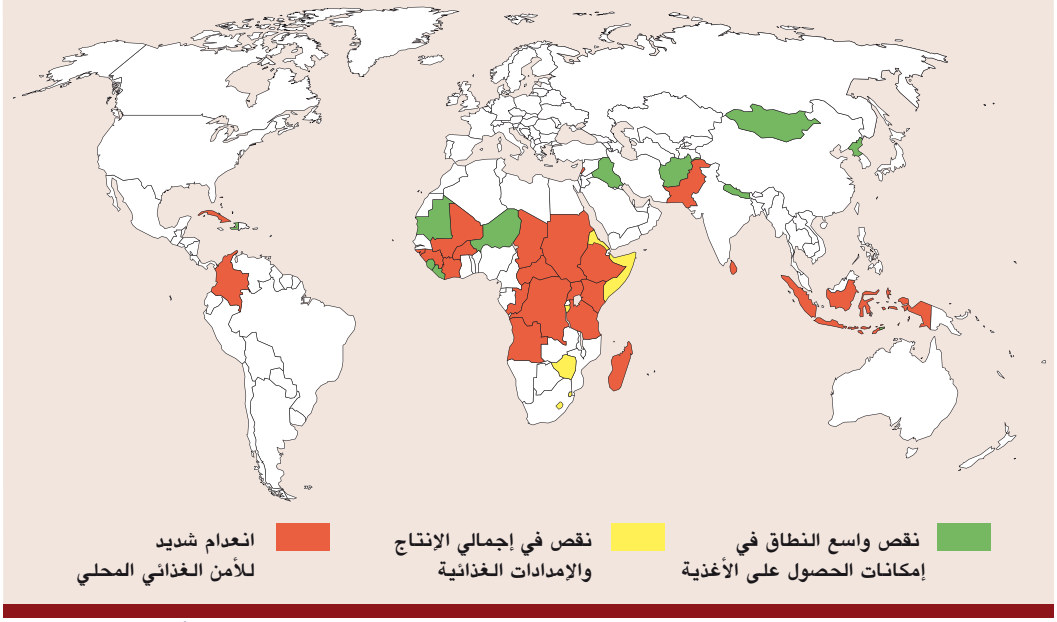

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب

العديد من الممارسات المثيرة للجدل. ويُلاحظ أن معظم المعونة الغذائية يستخدم حاليا في حالات الطوارئ، وأنه يوجه إلى الأفراد والأسر الضعيفة. ومع ذلك، فإن نحو ربع المعونة الغذائية لا يزال يباع في أسواق البلدان المتلقية. وفي الوقت ذاته، يقوم العديد من الجهات المانحة باستبدال التبرعات السلعية بنقود، الأمر الذي يمكّن من شراء المزيد من المعونة الغذائية محليا أو من البلدان المجاورة. ويُلاحظ أن نحو ١٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية تم شراؤه من الأسواق المحلية والإقليمية في عام ٢٠٠٥.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه على الرغم من الزيادة في التبرعات النقدية، فإن زهاء ٦٠–٦٥ في المائة من مجموع موارد المعونة الغذائية لا يزال مقيدا بطريقة أو بأخرى. وزهاء نصف مجموع المعونة الغذائية مقيد بصورة مباشرة باشتراطات الشراء والتصنيع والشحن المحلي في البلد المانح. ومعظم التبرعات النقدية مشروط بالشراء والتوزيع وهو ما قد يحول دون استخدام أكثر القنوات فعالية من جانب الوكالة المنفذة. وعلى الصعيد العالمي، فإن الاشتراطات المقيدة هي المسؤولة عن فقدان موارد المعونة الغذائية لنسبة ٣٠ في المائة من فعاليتها (OECD, 2006).

ولطالما بُذلت مساع لإيجاد آليات لإدارة المعونة الغذائية، وذلك لموازنة مصالح الجهات المانحة والمتلقية، وفي الوقت ذاته، مواءمة الأهداف العديدة المتصلة بالمعونة الغذائية: تصريف فوائض السلع، دعم الأسعار، ترويج التجارة، السياسات الخارجية والأمن الغذائي. ونظرا لتعذر التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة، فإن إدارة المعونة الغذائية لم تواكب التغيرات الحديثة في برمجة المعونة الغذائية ولا التفكير الراهن حول الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية. وتتزايد الدعوات لإصلاح النظام الدولي للمعونة الغذائية حتى مع تزايد الطلب على التدخلات الإنسانية.

ويرى هذا التقرير أنه ينبغي النظر إلى المعونة الغذائية في سياق مفاهيم واستراتيجيات أوسع تدعم الأمن الغذائي والرعاية الاجتماعية. وتتضمن شبكات الأمان الاجتماعي نطاقا واسعا من الإجراءات التي تهدف إلى توفير الدخل أو التحويلات الاستهلاكية للفقراء، وإلى حماية الفئات الحساسة من الأخطار التي تلحق بسبل المعيشة. ومن هنا تصبح المعونة الغذائية جزءا من شبكات الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى دعم الأمن الغذائي، ولكنها لا تعد دائما أفضل الوسائل.

ولفهم دور المعونة الغذائية ضمن شبكات الأمان الاجتماعي، ينبغي الإلمام بطبيعة الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه. فالأمن الغذائي يتحقق حينما تتيسر لجميع الأشخاص إمكانات الحصول، في كل الأوقات، على أغذية كافية وملائمة تغذويا وسليمة دون التعرض، بدون مبرر، لخطر فقدان هذه الإمكانات. ولهذا التعريف أربعة أبعاد هي: توافر الأغذية، إمكانات الحصول عليها، استخدامها واستقرارها.

فتوافر الأغذية في بلد ما، سواء من الإنتاج المحلي أو الواردات التجارية أو المعونة الغذائية، هو شرط ضروري للأمن الغذائي لكنه ليس شرطا كافيا. إذ يجب أن تتيسر للأشخاص إمكانات الحصول على الأغذية عن طريق إنتاجهم لها أو شرائها من الأسواق المحلية، أو التحويلات عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي إما للأغذية ذاتها أو وسائل الحصول عليها. ويقصد بالاستخدام مقدرة الفرد على استيعاب العناصر المغذية في الأغذية، وبالتالي إبراز أهمية المدخلات غير الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، كالحصول على المياه العذبة والصرف الصحي والرعاية الصحية. ويقصد بالاستقرار الطابع الدينامي للأمن الغذائي. ويمكن أن يتجلى انعدام الأمن الغذائي في أزمة مزمنة تظهر بوادرها في فقر مدقع أو في أوضاع تعرف بأنها "أزمات".

وفي حالات معينة، يتوقف الحكم على مدى كفاية المعونة الغذائية عادة على تحديد جانب الأمن الغذائي الذي تعرض للخطر، وتحديد السبب. وحينما تكون الأغذية متوافرة والأسواق تعمل على نحو معقول، فالمعونة الغذائية عندئذ قد لا تكون التدخل الأفضل. فالنقود أو القسائم ربما تكون أكثر فعالية وأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية وأقل إضرارا بالنظم الغذائية المحلية.

وغالبا ما تكون المعونة الغذائية ضرورية في حالات الطوارئ، لكن حتى في هذه الحالات، ثمة أربعة عناصر ينبغي دراستها عند تصميم وتنفيذ التدخلات الملائمة، وهي: (١) كيف تؤثر الأزمة في الأبعاد المختلفة لإنعدام الأمن الغذائي مع مضي الوقت؛ (٢) السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأزمة؛ (٣) طبيعة الأزمة ذاتها وحدتها ومداها وكيفية تأثيرها على قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية على التصدي لها؛ (٤) كيف يمكن للتدخلات قصيرة الأجل أن تؤثر في الأمن الغذائي في الأجل الطويل.

الإخلال بالمعاملات التجارية والمثبطات والاعتماد على المعونة

إن الخطر الذي تسببه المعونة الغذائية وهو الإخلال بالصادرات التجارية أمر معترف به منذ بداية العهد الحديث للمعونات الغذائية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. وأثيرت مخاوف إزاء ما تسببه المعونة الغذائية من خطر وهو خلق حوافز سلبية أمام الإنتاج الزراعي المحلي وتطوير الأسواق. وطالما أعرب أخصائيو التنمية عن قلقهم إزاء احتمال

أن تتسبب المعونة الغذائية في "اعتماد" البلدان والحكومات المتلقية على هذه المعونة.

وتنشأ الاعتمادية عندما تتسبب توقعات الحصول على المعونة الغذائية في خلق حوافز مضللة تؤدي إلى لجوء السكان إلى اتخاذ مواقف مفرطة في المخاطرة أو سلوك محبط من أجل الحصول على المعونة. ويُستدل من الوقائع العملية أن تدفقات المعونة الغذائية قليلة عموما، ولا يمكن التنبؤ بأنها تسبب مثل هذه الاعتمادية. وباستثناء حالات قليلة، لا يوجد دليل على أن الاعتمادية مشكلة واسعة النطاق. غير أنه ينبغي على السكان أن يكونوا قادرين على الاعتماد على شبكات الأمان الملائمة عندما يعجزون عن تلبية احتياجاتهم الغذائية بأنفسهم، بما أن الغذاء حق من حقوق الإنسان الأساسية، وبما أنه قد يشكل جزءا أساسيا من استراتيجية أوسع للحد من الجوع والتخفيف من وطأة الفقر.

وتشير النظرية الاقتصادية الأساسية إلى أن المعونة الغذائية يمكن أن تسبب خللا في التبادل التجاري. لكن الدليل العملي على هذه المسألة ضئيل جدا. ويمكن للمعونة الغذائية أن تسبب خللا في الواردات التجارية الراهنة بنحو ثلث مقدار المعونة الغذائية. وتشير الأدبيات إلى أن الإخلال بالمعاملات التجارية قصير الأمد، وأن الواردات التجارية تنتعش بسرعة، بل ربما تنمو فعلا في السنوات التي تلي تدفقات المعونة الغذائية.

وهناك خلط واضح في السجل العملي حول مخاطر المعونة الغذائية ودورها المثبط للتنمية الزراعية المحلية. وتظهر الدلائل أن الكميات الكبيرة المسلمة من المعونة الغذائية تؤدي، بصورة واضحة، إلى انخفاض الأسعار المحلية وتقلبها في البلدان المتلقية، وربما تهدد سبل المعيشة للمنتجين والتجار المحليين وتقوض مرونة الأنظمة الغذائية المحلية. ونظرا لأن معظم السكان، بمن فيهم فقراء الريف، يعتمدون على الأسواق في أمنهم الغذائي، فإن هذا قد يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في الأجل الطويل.

والأمر الأقل وضوحا هو ما إذا كانت هذه التأثيرات السعرية تخلق مثبطات طويلة الأجل للإنتاج المحلي. فقد خلص العديد من الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين تدفقات المعونة الغذائية والإنتاج المحلي، خصوصا في العقود الأولى عندما كان معظم المعونة الغذائية غير مستهدف (Lappe and Collins, 1977; Jean-Baptiste, 1979; Jackson and Eade, 1982). ويشير أحدث الدلائل العملية إلى أن هذه الدراسات ربما كانت تبحث عن ربط العلة بالمعلول. فنظرا لأن المعونة الغذائية تنحو إلى التدفق إلى المجتمعات التي تعاني بالفعل فقرا مزمنا ومدقعا وكوارث متكررة، فإن هذه المعونة ترتبط بانخفاض الإنتاجية لكنها ليست سببا لهذا الانخفاض. وبالفعل، فإن الدراسات الحديثة ترى أن أي تأثيرات مثبطة للإنتاج تكون ضئيلة وتبدو مؤقتة (Maxwell, 1991; Barrett, Mohapatra and Snyder, 1999; Arndt and Tarp, 2001; Lowder, 2004).

ورغم ضآلة التأثيرات على الإنتاج، التي يمكن قياسها، فإن الدلائل العملية تشير إلى أن المعونة الغذائية السلعية يمكن أن تسبب اختلالات في الأسواق المحلية وتقوض مرونة نظم الأغذية المحلية. وعوضا عن ذلك، فإنه حيثما تتوافر في منطقة ما أغذية كافية، وأسواق تعمل على نحو معقول، فإن التحويلات النقدية أو قسائم الأغذية، يمكن أن تشجع الإنتاج المحلي وتعزز نظم الأغذية المحلية وتساعد في تمكين الجهات المستفيدة بأساليب لا يمكن أن تقوم بها المعونة الغذائية التقليدية. والمعونة الغذائية قد تكون ضارة في الحالات التالية: (١) عندما تصل، أو تُشترى، في الوقت غير المناسب؛ (٢) إذا لم توجه جيدا إلى الأسر الأشد انعداما للأمن الغذائي، (٣) عندما تكون السوق المحلية ضعيفة التكامل مع الأسواق الأوسع نطاقا.

المعونة الغذائية في مواجهة الطوارئ

من الواضح أن المعونة الغذائية تمثل أداة قيمة لضمان الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان المتضررين من الأزمات الإنسانية كالزلازل والأعاصير والجفاف والحروب وغيرها. ويرجع إليها الفضل في إنقاذ ملايين الأرواح خلال القرن الماضي. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن تسليم المعونة الغذائية في مواعيدها للذين يعانون بصورة حادة انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يخفف من الضغوط التي يواجهها هؤلاء لبيع الأصول الإنتاجية الشحيحة ويمكنهم من استئناف سبل معيشتهم المعتادة حالما تمر الأزمة.

ومع ذلك، فإن التصدي لحالات الطوارئ كثيرا ما يواجه العديد من المشكلات الشائعة. فالمعونة الغذائية هي عادة الموارد الأكثر توافرا في حالات الأزمات – حيث أن الجهات المانحة تعرف كيف تعطيها والوكالات تعرف كيف تسلمها – وبالتالي، تصبح بمثابة الاستجابة الغائبة. ومع أن المعونة الغذائية تكون في أغلب الأحيان جوهرية، إلا أنها ليست دائما ضرورية، ولا تكفي أبدا لمعالجة الاحتياجات الهائلة للمتضررين من الأزمات.

والأهم من ذلك هو أن المعونة الغذائية الطارئة تكون باهظة التكاليف نسبيا وبطيئة التحرك، خصوصا عندما يكون مصدرها بلدا مانحا. وتشير التجارب إلى أن الكميات المسلمة المتوالية للموارد الملائمة يمكن أن تساعد السكان في إدارة الصدمات وتلافي الانزلاق إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ومن جهة أخرى، فإن المناشدات المبكرة لتقديم المساعدات كثيرا

ما يتم تجاهلها، وبالتالي تصبح الصدمات التي يمكن السيطرة عليها أزمات واسعة النطاق تتطلب تدخلا كبيرا يحتاج إلى تكاليف إنسانية لا يمكن تقديرها. وتخفق تدابير الطوارئ عامة في تقييم مدى اعتماد السكان على الأسواق في تدبير سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي. والتدخلات التي تهدف إلى إعادة بناء مرافق الأسواق وتحسين الروابط التجارية تستطيع، غالبا، تحقيق تحسينات دائمة في الأمن الغذائي دونما حاجة إلى شحنات ضخمة من المعونة الغذائية.

وعندما تحدث الأزمات بصورة متكررة على خلفية الجوع المزمن، فإن الجهات المانحة والمتلقية، يمكن أن تجد نفسها أسيرة لما يسمى "بمصيدة الإغاثة" التي تهمل فيها الاستراتيجيات الموجهة نحو التنمية. وكلما أصبحت حالات الطوارئ أطول زمنا وأكثر تشابكا كلما ازدادت الصعوبات في التصدي لها بالموارد الملائمة في الوقت المناسب، ومن ثم تصبح تحديات التوقيت والاستهداف (وهي بالغة الأهمية في جميع معاملات المعونة الغذائية) أكثر استعصاء. ويتعين على الجهات المانحة والوكالات أن تدرس طائفة من التدخلات الأوسع نطاقا والأكثر مرونة، ابتداء بالمعلومات والتحليلات الأفضل لتحديد الاحتياجات الحقيقية ذات الأولوية للسكان المتضررين.

وقد تكون المعونة الغذائية جزءا من الاستجابة الملائمة عندما تعاني منطقة ما نقص الأغذية وعندما يفتقر العديد من الأسر إلى إمكانات الحصول على الأغذية الكافية وعندما لا تعمل الأسواق على النحو الملائم. لكن المعونة الغذائية كثيرا ما تستخدم على النحو غير الملائم لطائفة من الأسباب من بينها: (١) عندما تكون المعونة الغذائية هي أسرع الموارد وأكثرها احتمالا؛ (٢) عندما تخفق المعلومات والتحليلات غير الكافية في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان المتضررين؛ (٣) عندما تخفق وكالات التنفيذ في تقييم استراتيجيات سبل المعيشة المتشابكة للأسر الضعيفة، وخصوصا تحديد المدى الذي تعتمد فيه على الأسواق لتحقيق الأمن الغذائي. وفي حالات عديدة، تستخدم تدخلات المعونة الغذائية الطارئة للتصدي لانعدام الأمن الغذائي والفقر المزمنين، وهي التحديات التي لا يمكن مواجهتها بفاعلية إلا باستراتيجية إنمائية أوسع نطاقا.

فجوات السياسات في حالات الطوارئ الممتدة والمتشابكة

شهد العقد الماضي زيادة حادة في عدد حالات الأزمات المتشابكة والممتدة خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد خلقت الزيادة المتنامية في الأزمات الممتدة مشكلات استثنائية للمجتمع الإنساني الدولي، نظرا لأن الموارد المخصصة للتصدي لحالات الطوارئ تتجه إلى التضاؤل بعد فترة وجيزة. واتجهت تدخلات الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة لتعكس طائفة محدودة من استجابات السياسات النمطية القائمة على العرض مع انحياز للمشروعات قصيرة الأجل التي تتحكم فيها الإمدادات من المعونة الغذائية والمدخلات الزراعية.

ويُعزى هذا الإخفاق في السياسات، جزئيا، إلى جوانب القصور في النظم المتعلقة بإيجاد أحدث المعلومات والمعارف حيال الأزمات المتشابكة. كذلك يرجع هذا الإخفاق إلى الافتقار إلى القدرات للوصول إلى استجابات في السياسات تكون متزامنة ومحددة في سياقها باستخدام مقدار معقول من المعلومات والمعارف المتاحة. وهذا يعبر، بدوره، عن نظام للمعونة مقسم بين الوكالات التي تركز على الطوارئ الإنسانية والأخرى التي تركز على التنمية.

ونظرا لأن الوكالات الإنسانية تتحكم في القسط الأكبر من موارد المعونة لمواجهة أزمات الأمن الغذائي الممتدة، فإن الاستجابات التقليدية، وخصوصا المعونة الغذائية، تنزع لأن تكون هي المهيمنة. وفي كل أزمة، ينبغي أن يستند تعزيز نظم الأغذية على تحليل ديناميات مرونة الأمن الغذائي ومدى هشاشته. كذلك يجب أن يعالج التحليل العوامل المسببة لتفاقم الأزمة.

المعاني الرئيسية المستخلصة من حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٦

- يجب النظر إلى المعونة الغذائية كواحدة من الخيارات العديدة ضمن طائفة واسعة من تدابير الحماية الاجتماعية لضمان الحصول على الغذاء ولمساعدة الأسر في إدارة المخاطر. ويعتمد توفير الأغذية مباشرة بدلا من النقود أو قسائم الأغذية، إلى حد كبير، على مدى توافر الأغذية وحركة الأسواق. وعندما تتوافر الأغذية الكافية عن طريق الأسواق التي تظل ممكنة الوصول أمام المتضررين من الأزمة، فإن المعونة الغذائية قد لا تكون المورد الأكثر ملاءمة.
- تعتبر الآثار الاقتصادية للمعونة الغذائية متشابكة ومتعددة الطبقات، وتبدو الدلائل العملية الملموسة محدودة على نحو يثير الاستغراب. ولا يساند الدليل العملي وجهة النظر التي ترى أن المعونة الغذائية تسبب "اعتمادية" سالبة لأن تدفقات المعونة الغذائية يصعب التنبؤ بها وهي ضئيلة لا تغير سلوك الجهات المتلقية بصورة روتينية أو أساسية. وهكذا، فإن المخاوف إزاء الاعتمادية يجب عدم استخدامها لحرمان السكان من المساعدات الضرورية. وفي واقع الأمر، ينبغي أن يتمكن السكان من الاعتماد على شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة.

- قد تؤدي المعونة الغذائية إلى خفض أسعار الأسواق وتقلبها في البلدان المتلقية. فالمعونة الغذائية، التي تصل في الوقت غير المناسب أو يساء استهدافها، قد تؤدي، بصورة خاصة، إلى اضطراب الأسعار المحلية وتقويض سبل معيشة المنتجين والتجار المحليين الذين يعتمد عليهم الأمن الغذائي المستدام.
- كذلك، تفضي المعونة الغذائية إلى إرباك الصادرات التجارية على المدى القصير رغم أنه، في ظروف خاصة، قد يكون لها تأثير محفز على المدى الطويل. وتتباين تأثيرات المعونة الغذائية على التبادل التجاري تبعا لأنواع البرامج. كذلك تؤثر المعونة على الإمدادات البديلة، على نحو مختلف. وبوسع المعونة الغذائية حسنة التوجيه أن تقلل وقع تأثيرها على الأسواق التجارية.
- تعد المعونة الغذائية الطارئة وسائر شبكات الأمان الاجتماعي ضرورية للحيلولة دون الصدمات المؤقتة من انتقال السكان إلى حالة العوز والجوع المزمنين، بل إنهم أنفسهم يعجزون عن التغلب على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للفقر والجوع. ولا يمكن التصدي لهذا التحدي، على نحو فعال، إلا من خلال استراتيجية إنمائية أوسع نطاقا. وينبغي للجهات المانحة تلافي الوقوع في "شرك الإغاثة" الذي يكرس فيه العديد من الموارد لحالات الطوارئ التي تهمل فيها الاحتياجات طويلة الأجل.
- أما فجوة السياسات بين المعونة الغذائية والأمن الغذائي فهي توجد على مستويات عديدة. ويتطلب سد هذه الفجوة: (١) تحليل الأمن الغذائي جيدا للتأكد من أن الاستجابات تستند إلى الاحتياجات من حيث الاستراتيجية والتوقيت؛ (٢) إدراج تقدير الاحتياجات كجزء من عملية ترتبط بالرصد والتقييم بدلا من أن تكون حدثا لمرة واحدة تتحكم فيه الاحتياجات من الموارد؛ (٣) دعم المؤسسات القطرية والإقليمية لجعل الأمن الغذائي شأنا يتعلق بالسياسات، وتعزيزه بتدخلات على الصعيد العالمي تركز على نظم إصلاح المعونة الغذائية العالمية والحالات الإنسانية.
- تعتبر الإصلاحات في نظام المعونة الغذائية الدولية أمرا ضروريا لكن ينبغي تنفيذها طبقا لاحتياجات أكثر الناس تعرضا للخطر. ومعظم النقاش الذي يدور حول المعونة الغذائية يستند إلى تصورات فات أوانها وإلى أدلة عملية ضعيفة تثير الاستغراب. ومع ذلك، فنحن نعرف أن تبعات المعونة الغذائية مرتبطة، على نحو وثيق بالتوقيت والاستهداف. ويمكن لتطبيق بعض الإصلاحات الأساسية تحسين فعالية وكفاءة المعونة الغذائية عند معالجة الهواجس المشروعة فيما يتعلق بخطر تسببها في نتائج عكسية. وفيما يلي بعض الإصلاحات المطلوبة:
  - إلغاء الأشكال غير المستهدفة من المعونة الغذائية: إن المعونة الغذائية التي تباع في أسواق البلد المستفيد ربما تؤدي إلى اختلال في تسويق الواردات التجارية أو إرباك الأسواق المحلية وحوافز الإنتاج، الأمر الذي ستكون له تأثيرات سلبية طويلة المدى على الأمن الغذائي. وهذا يعني، من الناحية العملية، إلغاء المعونة الغذائية البرامجية وتنفيذ معونات المشروعات.
  - عدم ربط المعونة الغذائية بظروف الشراء والتصنيع والشحن على المستوى المحلي: إذ يلاحظ أن نحو ثلث الموارد العالمية من المعونة الغذائية يضيع بسبب هذه الظروف. وهناك العديد من الجهات المتبرعة ألغت ربط المعونة الغذائية بظروف الشراء المحلي، وينبغي على الجهات الأخرى أن تحذو حذوها.
  - عدم استخدام المعونة الغذائية السلعية العينية إلا عندما يكون انعدام الأمن الغذائي ناجما عن نقص الأغذية: فحيثما تكون الأغذية متوافرة، ولا تستطيع المجموعات الضعيفة الحصول عليها، يكون الحل الأكثر كفاءة وفعالية لتلبية احتياجات هذه المجموعات دون إرباك للأسواق المحلية هو مساعدتها نقدا أو في شكل قسائم أغذية. وربما تكون التدخلات التي تحسن أداء الأسواق (إصلاح الطرق مثلا) أكثر فعالية في دعم الأمن الغذائي المستدام من التدخلات المباشرة التي تعتمد على الأغذية.
  - القيام، حسب الاقتضاء، بشراء المعونة الغذائية قطريا وإقليميا، لكن دون أن يكون ذلك بمثابة استبدال الربط المحلي بربط قطري وإقليمي: قد تؤدي مثل هذه التدخلات إلى تضخم أسعار الأغذية التي يدفعها المستهلكون الفقراء، كما قد تسبب حوافز غير مستدامة لمنتجي وتجار الأغذية في الأسواق. وهذه النقطة تؤكد، من جديد، الحاجة إلى رصد دقيق لتأثير جميع تدخلات المعونة الغذائية.
  - تحسين نظم المعلومات وتحليل الاحتياجات وعملية الرصد: هذه الإصلاحات من شأنها أن تضمن تنفيذ التدخلات الملائمة في الوقت المناسب والحد من الآثار السلبية.

ثانيا: إطار المناقشة

بدأت المعونة الغذائية الحديثة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كوسيلة لتصريف السلع الفائضة، وفي الوقت ذاته، تحفيز الطلب في البلدان الفقيرة التي انتشرت فيها ظاهرة الجوع. وفي هذه السنوات المبكرة، كان يقصد بالمعونة الغذائية بلوغ أهداف متعددة للجهات المانحة، هي تصريف الفوائض، ودعم أسعار المزارعين، وتطوير أسواق الصادرات، وبلوغ أهداف السياسات الخارجية، وفي الوقت ذاته ترويج الأمن الغذائي في البلدان المتلقية للمعونة.

وبذلت المساعي لإيجاد آليات دولية لإدارة المعونة الغذائية بغية تنسيق هذه الأهداف المتعددة، لكن النجاح كان محدودا. ونظرا لأن مفهوم الأمن الغذائي قد ازداد رسوخا، فإن المعونة الغذائية أصبحت تخضع لتمحيص متزايد. وتحسنت ممارسات المعونة الغذائية بصورة أساسية خلال العقود المتلاحقة وذلك أساسا بفضل التغيرات في السياسات التجارية والزراعية في البلدان المانحة، بل وأيضا بفضل فهم الأمن الغذائي على نحو أكثر تحديدا واكتمالا. بيد أنه رغم التقدم الذي أحرز، فلا يزال هناك العديد من ممارسات المعونة الغذائية مثارا للجدل.

ويستعرض هذا الفصل تطور ممارسات وإدارة المعونة الغذائية خلال العقود الأخيرة، كما يناقش كيف أن التغير في مفهوم الأمن الغذائي والوقاية الاجتماعية أخذ يعدل أسلوب فهم المعونة الغذائية. وهذه المعلومات الأساسية يقصد بها وضع إطار للمناقشات التي سوف تكون أكثر استفاضة في الفصول التالية.

برمجة المعونة الغذائية[١]

تعد برمجة المعونة الغذائية أمرا بالغ التعقيد، ذلك لأن هناك العديد من الجهات المانحة والوكالات المختلفة التي تشارك في تنفيذ طائفة واسعة من التدخلات. وفعالية وكفاءة المعونة الغذائية في دعم أهداف الأمن الغذائي وإمكانات أن تحقق نتائج عكسية غير مرغوبة تعتمد بصورة حاسمة على الكيفية التي تدار بها هذه المعونة. ويبرز هذا القسم الكيفية التي تطورت فيها المعونة الغذائية في العقود الأخيرة.

اتجاهات المعونة الغذائية الإجمالية

تراوحت المعونة الغذائية منذ عام ١٩٧٠، وهو أول عام تتوافر عنه بيانات شاملة، بين ٦ ملايين و١٧ مليون طن سنويا (الشكل ٢). وبالقيمة الاسمية، فإن هذه الكميات تراوحت ما بين ٧٥٠ مليون دولار و٢,٥ مليار دولار[٢]. وفي السنوات الأخيرة، بلغ متوسط إجمالي المعونة الغذائية نحو ١٠ ملايين طن (أي ما قيمته ٢ مليار دولار) سنويا. وكانت الحبوب تمثل العنصر الأكبر والأكثر توافرا من مجموع المعونة الغذائية.

وتبعا لعدد من المقاييس، فإن المعونة الغذائية قد تراجعت أهميتها خلال العقود القليلة الأخيرة، إذ انخفضت نسبتها من نحو ٢٠ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية في الستينات إلى أقل من ٥ في المائة في الوقت الراهن (Barrett and Maxwell, 2006). كذلك فقد تراجعت المعونة الغذائية كنسبة من التجارة العالمية في الحبوب حيث انخفضت من ١٠ في المائة في السبعينات إلى أقل من ٣ في المائة في السنوات الأخيرة، وإن كانت لا تزال تشكل ما بين ٥ و١٠ في المائة من صافي الواردات الغذائية لجميع البلدان التي تتلقى مثل هذه المعونات. وتمثل المعونة الغذائية من الحبوب أقل من نصف في المائة تقريبا من مجموع إنتاج الحبوب في العالم، لكنها تظل بالغة الأهمية بالنسبة لإنتاج البلدان المتلقية كل على حدة.

ومن الناحية التاريخية، فإن تقلب حجم إجمالي المعونة الغذائية قد أظهر علاقة عكسية بأسعار السلع. فقد انخفضت كمية المعونة الغذائية بمقدار النصف بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤، وهي الفترة التي تضاعفت فيها الأسعار العالمية للحبوب بنحو ٣ مرات. وفي منتصف التسعينات، أدت إصلاحات السياسات الزراعية في العديد من البلدان المنتجة الرئيسية للحبوب إلى تقليصات حادة في مخزونات الفائض وهو ما أسفر، بالإضافة إلى تراجع الإنتاج في عام ١٩٩٦، عن ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب وعن تراجعات أخرى في تقدير شحنات المعونة الغذائية.

وهكذا، فإن العلاقة السلبية بين كميات المعونة الغذائية وأسعار الحبوب تعكس المنشأ التاريخي للمعونة الغذائية كوسيلة في مسار عملية الميزانية

(١) يستند هذا القسم إلى الدراسة التي وضعها كل من Lowder و Raney (المنظمة، ٢٠٠٥أ).

(٢) حسبت قيمة المعونة الغذائية على أساس قيمة وحدة الصادرات العالمية السنوية من الحبوب.

الإطار ١
تعريف المعونة الغذائية

بدأت الجهود الأولى لتعريف المعونة الغذائية اعتبارا من عام ١٩٥٤ مع إنشاء اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض لدى المنظمة. وفي ضوء الصعوبات المفاهيمية التي حالت دون موافقة المجموعة على تعريف للمعونة الغذائية، فقد أنشأت اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، عوضا عن ذلك، قائمة التعاملات – بيان المعاملات، وأخيرا، سجل العمليات – التي سوف تعتبر معونة غذائية.

ويركز التعريف المستخدم في هذا التقرير على الطابع الدولي للمعونة الغذائية وهو يتسق مع البيانات التي قدمها برنامج الأغذية العالمي في الدراسة المعنونة: «المعونة الغذائية هي المصدر الدولي للموارد المقدمة بشروط ميسرة، على شكل أغذية أو لتوفير الأغذية» (Barrett and Maxwell, 2005). ويقتصر هذا التعريف للمعونة الغذائية على المساعدات الدولية في شكل أغذية أو لشراء الأغذية. وهو يشمل الأغذية المقدمة من البلد المانح، والتي تعرف غالبا بأنها مساعدات «عينية» أو «مباشرة» أو «مشروطة»، فضلا عن الموارد النقدية المستخدمة لشراء الأغذية من الأسواق المحلية أو الإقليمية أو الدولية. كذلك يتضمن الأغذية المقدمة إلى الحكومات المستفيدة أو المنظمات التنفيذية الأخرى على شكل هبة أو بشروط ميسرة، سواء كانت تستهدف الأسر المحتاجة أو يعاد بيعها في السوق المحلية. ولا يشمل التعريف جميع أنواع المساعدات التي يمكن أن تؤثر في الأمن الغذائي، كما لا يشمل البرامج القطرية للأمن الغذائي التي تستند إلى الموارد المحلية.

ومع أن تعريف المعونة الغذائية قد يبدو أمرا سهلا، إلا أن خبراء المعونة الغذائية يجدون صعوبة في الموافقة على تعريف كهذا. ففي اجتماع عقد في برلين في عام ٢٠٠٣، وضع الخبراء (ولكن على أساس توافق الآراء) التعريف الموسع التالي: «... يمكن فهم المعونة الغذائية بأنها جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سواء تم تمويلها عن طريق الموارد الدولية والموارد القطرية العامة والخاصة» (von Braun, 2003). ويشمل هذا التعريف جميع إجراءات وتوزيعات الأغذية على الصعيدين الدولي والمحلي، فضلا عن الموارد غير الغذائية المستخدمة بالترابط مع الأغذية لتحقيق أغراض الأمن الغذائي. وعلى هذا النحو، فإن هذا التعريف للمعونة الغذائية يبدو أكثر تشابها مع التعريف المقرر عموما للتدخلات الغذائية. وهذه تشمل توزيع الأغذية أو التدخل في أسواق الأغذية أو التحويلات المالية التي تمول محليا أو دوليا والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي (Clay, 2005).

وتصريف الفوائض في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر البلدان تقديما للمعونة الغذائية. وبرهن الدليل الاقتصادي منذ السنوات الأولى للمعونة الغذائية الدولية دور الأسعار والمخزونات السلعية كأسباب رئيسية لتبرعات المعونة الغذائية من ثلاث جهات مانحة من مجموع الجهات المانحة الخمسة الرئيسية في نفس الوقت. كذلك كشفت نفس الدراسة أن تبرعات المعونة الغذائية العالمية لم تتأثر كثيرا بنقص الإنتاج في الأقاليم المتلقية (Konandreas, 1987)، وهو ما يثبت سلامة الرأي الذي يفيد بأن المعونة الغذائية هي مورد تتحكم فيه الجهات المانحة.

كذلك فإن التغيرات في الأسعار الزراعية لدى معظم الجهات المانحة الرئيسية، منذ منتصف التسعينات، قد برهنت على أن المخزونات السلعية لدى الحكومات لم تعد المحددات المباشرة لتدفقات المعونة الغذائية. ومن جهة أخرى، لا تزال هناك علاقة سلبية بين أسعار الحبوب وتدفقات المعونة الغذائية، ذلك لأن ميزانيات المعونة الغذائية توضع على أساس سنوي بقيم نقدية ثابتة. ومثل هذه الميزانية الثابتة تشتري معونات غذائية أقل عندما ترتفع الأسعار. ونظرا لأن مخصصات الميزانية لا يمكن عادة ترحيلها من سنة إلى أخرى، فإن النتيجة تكون علاقة سلبية بين كميات المعونة الغذائية والأسعار. وهذه العلاقة تحظى بتأييد قوي من جانب النقاد الذين يجادلون بأن المعونة الغذائية تختفي، تحديدا، عندما تكون الحاجة إليها ماسة.

وهناك العديد من البلدان والمنظمات الدولية والجمعيات الخيرية الخاصة ورجال الأعمال الذين يتبرعون بالمعونة الغذائية، لكن كما أشير إليه أعلاه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم معظم هذه المعونة (الشكل ٣). فمنذ عام ١٩٧٠، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط قدره ٦ ملايين طن من المعونة الغذائية من الحبوب سنويا وكانت مصدرا لما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة من مجموع المعونة الغذائية من الحبوب (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦).

وهي تمول ٥٠ في المائة من عمليات المعونة الغذائية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي الذي يقدم عادة ما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة من المعونة الغذائية العالمية (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٥ أ).

وتتلقى أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا معظم المعونة الغذائية من الحبوب سنويا (الشكل ٤). وحصلت بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة على شحنات كبيرة ومتنوعة من المعونة الغذائية من الحبوب في العقد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي. وانخفضت نسبة المعونة الغذائية الإجمالية من الحبوب الموزعة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من زهاء ٢٠ في المائة في أواخر الثمانينات إلى ٥ في المائة في السنوات

الشكل ٢
إجمالي شحنات المعونة الغذائية وأسعار الحبوب، ١٩٧٠-٢٠٠٥

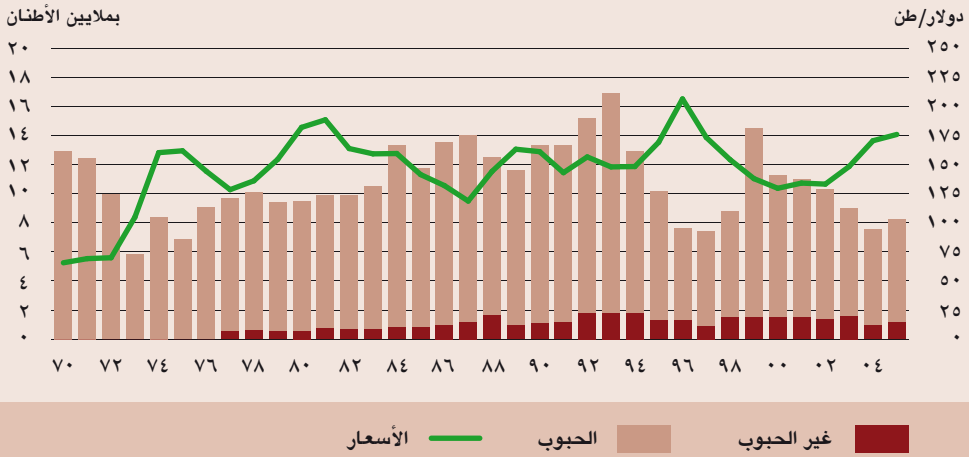

ملاحظة: تمثل الأسعار قيمة وحدة الصادرات السنوية من الحبوب، دولار/طن.
بيانات عام ٢٠٠٥ مؤقتة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ج

الشكل ٣
مستويات شحنات المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الجهات المانحة، ١٩٧٠-٢٠٠٥

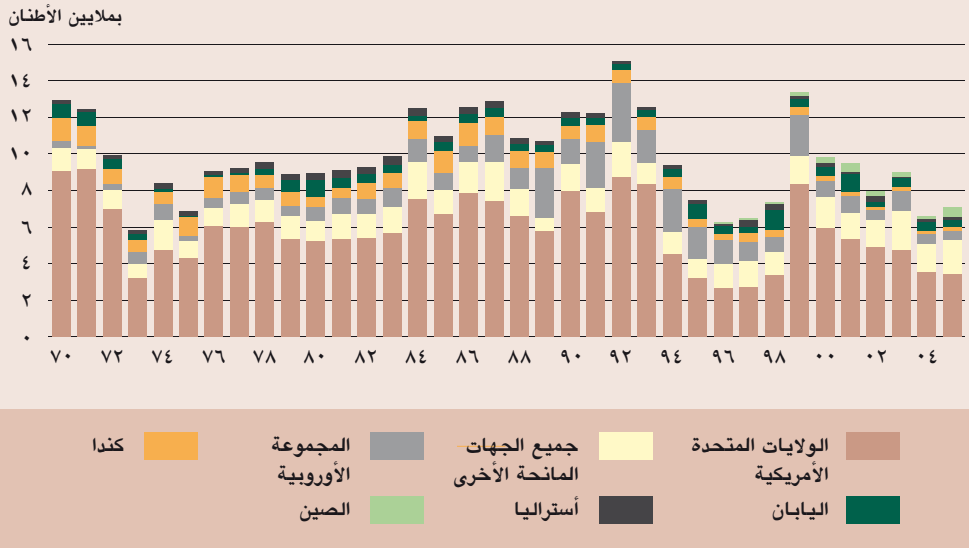

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٥ مؤقتة.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (البيانات من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥)، والنظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية لدى برنامج الأغذية العالمي (البيانات من عام ١٩٩٦ حتى الآن)

الشكل ٤
استلام المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الأقاليم المستفيدة، ١٩٨٨-٢٠٠٥

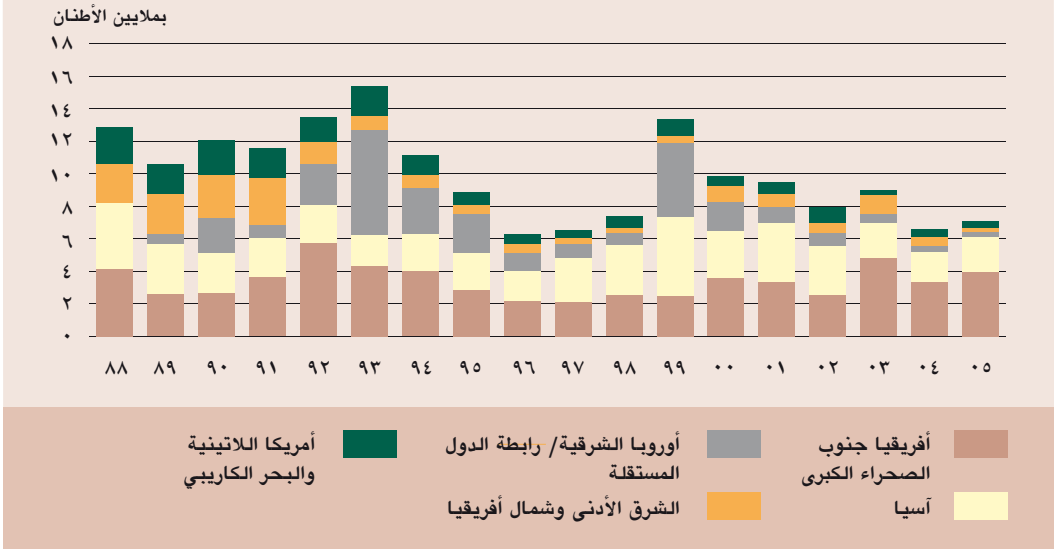

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٥ مؤقتة. الأوصاف الإقليمية قدمها برنامج الأغذية العالمي.

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦

الأخيرة. كذلك انخفضت الشحنات إلى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من ذروة قاربت ٢٠ في المائة في أواخر الثمانينات إلى ١٠ في المائة في السنوات الأخيرة باستثناء ذروة التدفق إلى الإقليم في عام ٢٠٠٣.

ومع أن المعونة الغذائية ضئيلة نسبيا من حيث حجم الاقتصاد الغذائي العالمي، فهي توفر نسبة مهمة من إجمالي الإمدادات الغذائية للبلد المتلقي في بعض السنوات. فخلال الجفاف الذي ساد موزامبيق في الموسم ١٩٩٣/١٩٩٢، على سبيل المثال، وفرت المعونة الغذائية من الذرة الصفراء نحو ٦٠ في المائة من مجموع الحبوب التي توافرت في ذلك البلد، واستمرت تمثل ما بين ٢٠ و٣٥ في المائة من إمدادات الحبوب طوال النصف الأول من التسعينات (Tschirley, Donovan and Weber, 1996). ويبين الشكل ٥ البلدان العشرة الرئيسية التي حصلت على معونة غذائية خلال فترة السنوات الخمس من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وتحصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي أكبر البلدان استفادة في السنوات الأخيرة، على أكثر من ١,١ مليون طن من معادلات الحبوب سنويا في المتوسط. وتتلقى إثيوبيا نفس الكمية تقريبا، لكن الكميات تتباين بشدة بين عام وآخر. فخلال السنوات العشر الأخيرة، بلغ متوسط المعونة الغذائية لإثيوبيا ١٣ في المائة من مجموع إنتاجها من الحبوب إذ وصلت إلى ٢٣ في المائة في ٢٠٠٣. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بلغت المعونة الغذائية ما يعادل ٣١ في المائة من مجموع إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٢ و٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٣.

إدارة المعونة الغذائية

تصنف المعونة الغذائية في فئات تبعا للطريقة التي تقدم بها الجهات المانحة تلك المعونة إلى البلدان المستفيدة، أي من خلال البرامج أو المشروعات أو عمليات الطوارئ. ويبين الشكل ٦ تفصيل المعونة الغذائية من الحبوب التي تم تقديمها بحسب هذه الفئات من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٥.

والفرق الرئيسي بين هذه الفئات الثلاث من المعونة الغذائية يتعلق بالاستهداف، أي إمكانية توصيل المعونة الغذائية إلى أيدي الفقراء الجياع. وعندما يتم استهداف المعونة الغذائية بصورة جيدة، تصل فقط إلى من يحتاج إليها بالفعل. وبصورة أوضح، فإن الاستهداف الملائم يحد من الخطأ في التوجيه والاستبعاد. فأخطاء التوجيه تحدث عندما تقدم المعونة الغذائية إلى أشخاص كان بإمكانهم بدلا من ذلك شراؤها بالاعتماد على مواردهم الذاتية دون استنزاف هذه الأصول بالضرورة. وأخطاء التوجيه تزيد من احتمال أن تؤثر المعونة الغذائية سلبا على المنتجين والتجار المحليين. ومن جهة أخرى، تحدث أخطاء الاستبعاد عندما لا يتحصل عديمو الأمن الغذائي على المعونة الغذائية التي يحتاجون إليها (Gebremedhin and Swinton, 2001).

فالمعونة الغذائية للبرامج يتم تحويلها بصورة ثنائية، أي من حكومة إلى حكومة أخرى. ونحو نصف المعونات البرامجية يتم تقديمها كمنحة كاملة أو يباع نصفها إلى الحكومة المستفيدة بأسعار أو بشروط ائتمانية ميسرة، أي بفائدة تزيد عن الصفر لكن تقل عن

الشكل ٥
البلدان الرئيسية المتلقية للمعونة الغذائية، ٢٠٠١-٢٠٠٥

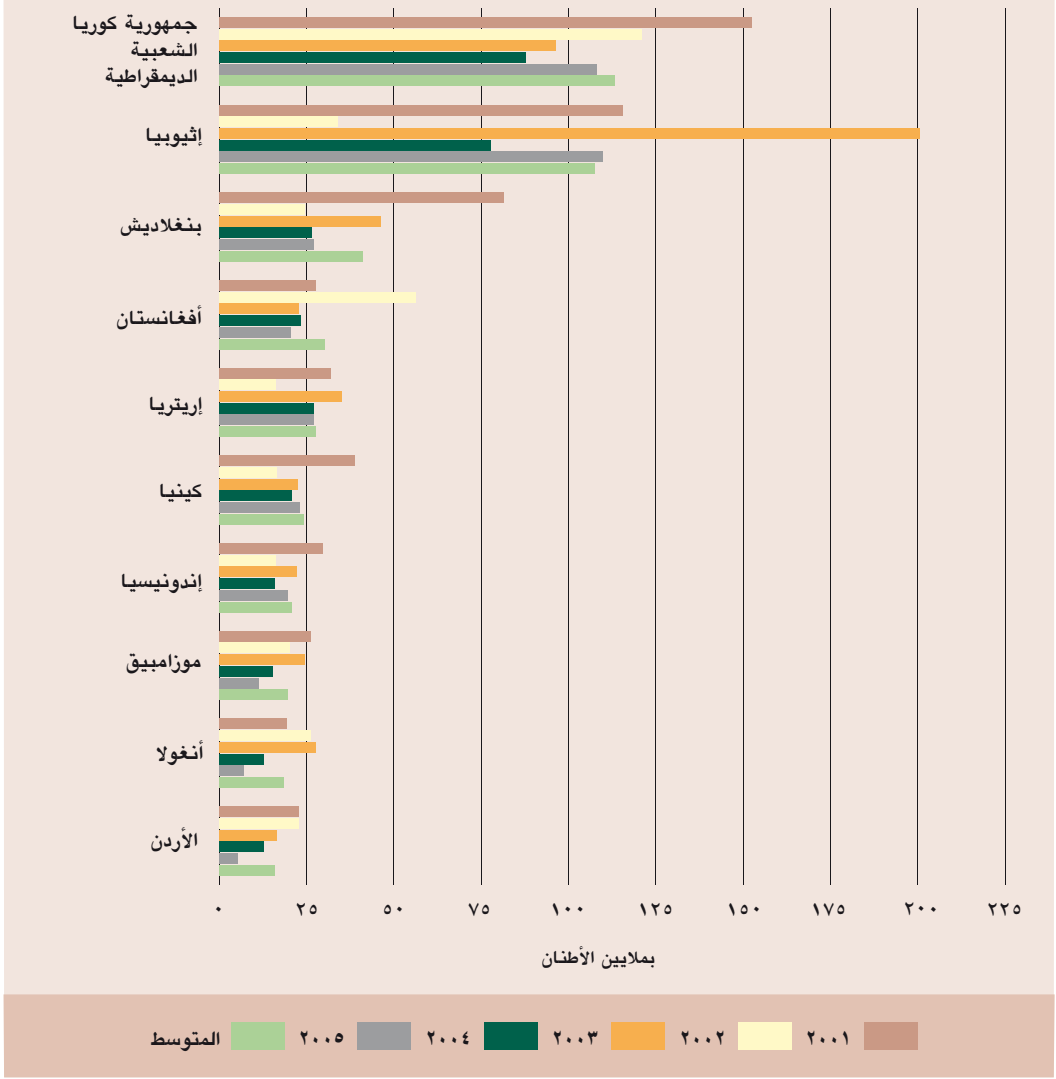

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٥ مؤقتة.

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦.

معدلات السوق. وتقوم الحكومة المستفيدة ببيع المعونة الغذائية البرامجية في السوق المحلية وبالتالي لا تكون المعونة مستهدفة. وعلى هذا النحو تترافق المعونة الغذائية البرامجية بأخطاء مهمة في مجال التوجيه. فهي تزيد المتوافر الإجمالي من الأغذية لكنها، من جهة أخرى، لا تؤثر بصورة مباشرة في الأمن الغذائي (Clay and Benson, 1990). وحتى منتصف الثمانينات، كان أكثر من نصف مجموع المعونة الغذائية من هذا النوع، لكنها في الوقت الراهن أصبحت تمثل أقل من ٢٠ في المائة من المجموع.

أما المعونة الغذائية للمشروعات، فيمكن تحويلها بصورة ثنائية أو من خلال قنوات متعددة الأطراف، وقد تشارك حكومة البلد المستفيد، أو لا تشارك، في هذا التعامل. وتوجه المعونة الغذائية عادة، وليس دائما، إلى مستفيدين معينين. وربما تقدم مجانا أو مقابل العمل أو وفق شروط أخرى، وغالبا ما تترافق مع أنشطة تستهدف ترويج التنمية الزراعية أو الاقتصادية بوجه عام، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي. ومن الأمثلة على المعونات الغذائية للمشروعات، الغذاء مقابل العمل والتغذية المدرسية ومراكز تغذية الأمهات والأطفال. ومثل هذه الأنشطة تدار عادة بواسطة برنامج الأغذية العالمي أو المنظمات غير الحكومية وتترافق مع العديد من مناهج الاستهداف، بما في ذلك الاستهداف الذاتي، التي سوف تناقش لاحقا.

الشكل ٦
المعونة الغذائية من الحبوب بحسب الفئة، ١٩٧٨-٢٠٠٥

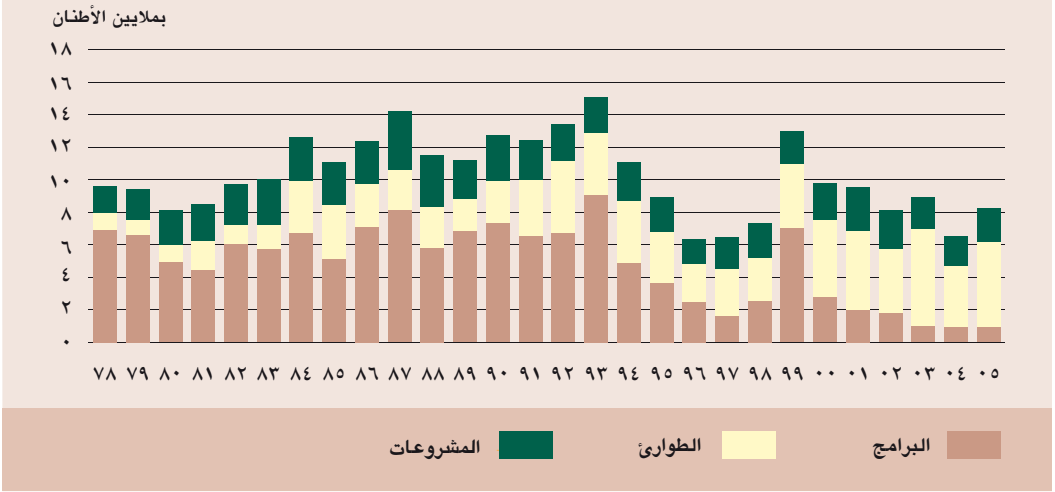

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٥ مؤقتة.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦

وفي بعض الأحيان تباع المعونة الغذائية للمشروعات في أسواق البلد المستفيد لتوليد نقود لفائدة برامج الإغاثة والتنمية. وهذا الأسلوب معروف بأسلوب «التنقيد». وهو أسلوب تستخدمه المنظمات غير الحكومية التي تنفذ المشاريع المقدمة أساسا من الولايات المتحدة. ففي أواخر الثمانينات، تم تنقيد نسبة ١٠ في المائة فقط من مجموع المعونة الغذائية للمشروعات، لكن هذه النسبة ازدادت إلى أكثر من ٣٠ في المائة في السنوات الأخيرة (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦). ويتماثل تنقيد معونة المشروعات مع المعونة البرامجية ذلك لأن التنقيد لا يستهدف السكان الذين يعانون تحديدا انعدام الأمن الغذائي.

وتستهدف معونة أغذية الطوارئ عديمي الأمن الغذائي في أوقات الأزمات. وفي بعض الحالات، يختفي الفرق بين معونة أغذية الطوارئ والمعونة الغذائية للمشروعات. ففي إثيوبيا، توزع في بعض الحالات معونة أغذية الطوارئ من خلال برامج الغذاء مقابل العمل. وقد ازدادت معونة أغذية الطوارئ بصورة مطردة وهي الآن تمثل نحو ثلثي إجمالي المعونة الغذائية.

ويعزى الانخفاض في المعونة الغذائية البرامجية إلى تضاؤل مخزونات الحبوب لدى البلدان المانحة بسبب تحرير التجارة وإصلاحات السياسات الزراعية المحلية. كذلك انخفضت الحاجة إلى المعونة البرامجية خصوصا في العديد من البلدان الآسيوية، حيث لم تعد تحدث حالات العجز الغذائي المزمن. كذلك، فإن الانشغالات إزاء إرباك الأسواق بسبب المعونة الغذائية للبرامج والمشروعات والازدياد في وتيرة إدراك حالات الطوارئ كلها لعبت دورا في تزايد نصيب المعونة الغذائية المكرسة لمواجهة الطوارئ (Russo et al., 2005).

والمعونة الغذائية، شأنها شأن الأشكال الأخرى من المعونة الخارجية، غالبا ما تكون رهنا بشراء السلع والخدمات في البلد المتبرع. ومعظم المعونة الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية مشروط بالشراء والتصنيع والنقل محليا، كذا فإن لدى العديد من الجهات المانحة الأخرى اشتراطات مماثلة. وقد توقف بعض الجهات المانحة عن تقديم معونات غذائية في شكل سلع ليقدم بدلا منها النقود، حيث أن ما يتراوح بين ١٥ و٢٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية يتم الآن شراؤها في البلد أو الإقليم الذي يحتاج إليها (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٦). ومثل هذه المعاملات يشار إليها عموما بأنها غير مشروطة رغم أن الجهات المانحة ربما تحدد المكان الذي تشترى فيه السلع وبالتالي تقلل المرونة الإجمالية لدى الوكالة المشترية وتزيد التكاليف (الإطار ٢).

توجيه المعونة الغذائية[٣]

كانت هناك، منذ بداية عهد المعونة الغذائية الحديثة، معرفة بالهواجس إزاء خطر المعونة الغذائية في الإخلال بالصادرات التجارية والأسواق المحلية، وتم

(٣) يعتمد هذا القسم على Konandreas (٢٠٠٥)، والمنظمة (٢٠٠٥ب) و(٢٠٠٥ج).

الإطار ٢
نقص الفعالية بسبب المعونة الغذائية المشروطة

إن ربط المعونة الغذائية بالشراء المحلي يعتبر أسلوبا مثيرا للجدل يفرض تكاليف مهمة على فعالية تعاملات المعونة. ويتكون معظم المعونة الغذائية المشروطة من تحويلات مباشرة من البلد المانح إلى البلد المستفيد، لكن المشتريات ثلاثية الأطراف (شراء الأغذية في بلد ثالث) أو المشتريات المحلية من الأغذية، يمكن أن تمثل أيضا شكلا من ربط المعونة. وفي هذه الحالات، ربما تمنع الوكالة المشترية من استخدام معظم مصادر الإمدادات الفعالة والملائمة.

وتوجد لدى بعض البلدان، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تشريعات أو لوائح تنظم عمليات المعونة الغذائية التي تتطلب شراء معظمها داخل البلد المانح. كذلك لدى الولايات المتحدة الأمريكية اشتراطات تشريعية أخرى، حيث أن ٥٠ في المائة من السلع يجب تصنيعها وتعبئتها (القيمة المضافة) قبل شحنها و٧٥ في المائة من المعونة الغذائية تخضع لإدارة وكالة التنمية الأمريكية و٥٠ في المائة من تلك التي تديرها وزارة الزراعة الأمريكية يتم نقلها بسفن تحمل العلم الأمريكي ومسجلة في الولايات المتحدة. وتشير التقديرات التي توصل إليها Barrett و Maxwell (٢٠٠٥) إلى أن ما يقرب من نصف إجمالي ميزانية المعونة الغذائية الأمريكية يخضع، نتيجة لمختلف اشتراطات الربط، للتصنيع المحلي ومؤسسات الشحن المحلية (لا يستفيد المزارعون الأمريكيون عموما من هذه الاشتراطات ذلك لأن المعونة الغذائية ضئيلة ولا تؤثر في الأسعار المحلية).

وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٦) أن نسبة ٦٠–٦٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية مشروطة بطريقة ما. وترى المنظمة أن إجمالي تكلفة عدم الفعالية لتوفير معونة غذائية مشروطة، بدلا من تمويل الواردات التجارية، يمثل على الأقل نسبة ٣٠ في المائة. وتبلغ تكلفة التحويلات المباشرة للمعونة الغذائية من البلد المانح ما يزيد في المتوسط بنحو ٥٠ في المائة عن تكلفة مشتريات الأغذية المحلية وأكثر من ٣٣ في المائة من المشتريات الإقليمية. وهذه تقديرات متحفظة، ذلك أنها تستند إلى السعر الأقصى الذي ينبغي دفعه مقابل الواردات التجارية. إضافة إلى ذلك، فإن تكاليف التعامل المهمة لتنظيم تسليم المعونة الغذائية لا تدخل في هذه الحسابات.

وفي دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٦) يتضح أن شكل المعونة الغذائية الأكثر كفاءة ربما يكمن في عمليات الإغاثة الممتدة أو المتواصلة، وذلك نتيجة للمرونة في الحصول عليها من داخل البلد أو الإقليم المستفيد. ويلاحظ أن المعونة الغذائية المباشرة تكون أكثر تكلفة من الواردات التجارية البديلة أو المشتريات المحلية أو الإقليمية. كذلك تشير الكفاءة النسبية للمشتريات المحلية والمشتريات من بلد ثالث إلى أن منافع عدم الربط لا تكمن فقط في تدفقها إلى البلدان المصدرة الزراعية ذات الدخل المتوسط، بل يمكن أن تفيد التنمية الزراعية في العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل.

استنباط آليات مبكرة لإدارة المعونة الغذائية تأخذ هذه الهواجس في الحسبان. وقد أنشئت في عام ١٩٥٤ أول مؤسسة للإدارة الدولية للمعونة الغذائية هي اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض لدى المنظمة بهدف إتاحة منتدى للتشاور بين البلدان المصدرة للأغذية بغية تقليل الاختلالات في الأسواق التجارية.

وقد تطورت منذ ذلك الحين الآليات الدولية لإدارة المعونة الغذائية، لكن تركيزها الأساسي لا يزال ينصب على تقليل مخاطر إرباك الأسواق والتجارة. وأولي اهتمام أقل لإيجاد آليات إدارة فعالة لترويج وحماية أهداف المعونة الغذائية بشأن الأمن الغذائي. ومع أن بعض آليات الإدارة يقر بالحاجة إلى ضمان توافر مستويات وافية من المعونة الغذائية، فإن الأمن الغذائي ليس في صلب أي منها، كما لا توجد آلية تُخضع الجهات المانحة أو وكالات المعونة للمساءلة أمام الجهات المتلقية بشأن أعمالها.

وفي الوقت الراهن، يفترض أن تقدم تقارير بشأن تدفقات المعونة الغذائية إلى أربعة أجهزة مختلفة هي: اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض واتفاقية المعونة الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لكن ما من منظمة من هذه المنظمات لديها القدرة أو الصلاحية لأن تدير على نحو فعال المعونة الغذائية بالنسبة للأمن الغذائي. واتفاقية المعونة الغذائية هي وحدها من بين هذه الأجهزة التي تتمتع باتفاق دولي رسمي، لكن لا توجد لديها آلية لانفاذ امتثال الجهات الموقعة لالتزاماتها.

إضافة إلى ذلك، تطبق الاتفاقية بشأن الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية على المعونة الغذائية لكنها لا تحتوي حتى الآن على أية نصوص ملزمة. ويناقش أعضاء منظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن مبادئ أشد صرامة في ما يتعلق باستخدام المعونة الغذائية بهدف الحيلولة دون استخدامها في التحايل على لوائح إعانات دعم الصادرات وإن كانت تحمي في الوقت ذاته الدور الإنساني للمعونة الغذائية في "إطار الأمان". وفي الوقت نفسه، هناك عدد من المنظمات غير الحكومية تسعى إلى إصلاح عمليات المعونة الغذائية الخاصة بها.

اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض لدى المنظمة

كانت المرة الأولى التي نوقشت فيها المعونة الغذائية في منتدى دولي هي الدورة السابعة لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٣. وقد بحث المؤتمر الصعوبات المتنامية في استيعاب فوائض بعض السلع وخلص إلى أنه، طبقا للأهداف الأساسية للمنظمة، فإن العلاج الرئيسي لاستيعاب الفوائض الزائدة يتمثل في البحث عن زيادة الاستهلاك في البلدان النامية.

وتبعا لذلك، فقد طلب المؤتمر من لجنة مشكلات السلع أن تدرس: (١) الوسائل الأكثر ملاءمة لتصريف الفوائض؛ (٢) المبادئ التي يجب مراعاتها حتى لا يؤدي تصريف الفوائض إلى إلحاق ضرر بالأنماط العادية للإنتاج والتجارة الدولية؛ (٣) تعزيز الجهاز الحكومي الدولي بشأن المشاورات حول هذه القضايا (المنظمة، ١٩٥٣). وتعزيزا لهذه المشاورات، فقد تم إعداد سلسلة من الدراسات التحليلية من قبل أمانة المنظمة اقترحت في البداية عددا من الاستراتيجيات والاهتمامات في ما يتعلق باستخدام المعونة الغذائية (الإطار ٣). وخلصت هذه المشاورات إلى إقرار مبادئ المنظمة لتصريف الفوائض والالتزامات الاستشارية وإنشاء ما سمي باللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض في عام ١٩٥٤. وفي بداية الأمر، وافق ٣٧ من الدول الأعضاء في المنظمة على الالتزام بهذه المبادئ، وقد ازداد هذا العدد إلى أكثر من ٥٠ عضوا في أوائل السبعينات.

وتمثل مبادئ تصريف الفوائض مدونة السلوك للحكومات في مجال توفير المعونة الغذائية. فهي تسعى في المقام الأول، إلى التأكد من أن المعونة الغذائية وغيرها من السلع الزراعية التي يتم تصديرها بشروط ميسرة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك في البلد المستفيد وأنها لا تؤدي إلى إرباك الواردات التجارية المعتادة أو إلى تثبيط الإنتاج المحلي أو التأثير عليه بصورة سلبية. ومع أن هذه المبادئ ليست صكا ملزما، فهي تمثل التزاما من جانب البلدان الموقعة. وهي تساعد الحكومات في التركيز على مسؤولياتها كأطراف في التعاملات بشروط ميسرة وعلى تلافي الصعوبات والاختلافات المحتملة.

وهكذا، فإن اهتمامات البلدان المتلقية قد أُخذت في الحسبان من الناحية النظرية بفضل التأكيد على زيادة الاستهلاك بدلا من تقييد الإمدادات. أما اهتمامات البلدان المصدرة، فقد حظيت بالحماية بفضل التأكيد على أن مثل هذه الترتيبات يجب تنفيذها دونما إلحاق الضرر بالأنماط العادية للإنتاج والتجارة الدولية، والتأكيد على منع إعادة بيع أو شحن السلع المقدمة بشروط ميسرة، وتطبيق مفهوم "الاستهلاك الإضافي" الذي لا يمكن أن يتم في غياب التعامل بشروط ميسرة.

وآلية هذا الاستهلاك الإضافي شرط للتسويق العادي، وهو مفهوم أقرته المنظمة في عام ١٩٧٠. وهذا الشرط هو التزام من جانب البلد المستفيد بالحفاظ على مستوى عادي من الواردات التجارية من السلعة المعنية إضافة إلى السلعة المقدمة كمعونة غذائية. وأصبح هذا النص قاسما مشتركا في العديد من اتفاقات المعونة الغذائية (معظم التعاملات المقدمة من خلال برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية مستثناة من شرط التسويق العادي باعتبارها تعاملات للطوارئ). وتراقب اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض الالتزام بالمبادئ من خلال استعراض تعاملات المعونة الغذائية بصورة مبدئية قبل التوقيع على الاتفاقية وشحن السلع.

ونظرا لأن مبادئ المنظمة هي توجيهات طوعية، فإن العديد من الجهات المانحة أخفقت خلال السنوات الأخيرة في التقيد باشتراطات الإبلاغ. ففي عام ١٩٩٩، أعربت أمانة المنظمة عن قلقها إزاء تدهور نصيب تعاملات المعونة الغذائية التي قدمت تقارير بشأنها إلى اللجنة الاستشارية الفرعية وتزايد عدد التعاملات التي استثنيت من اشتراطات الإبلاغ الرسمية، وهي الاتجاهات التي تعكس: (١) الضآلة النسبية في حجم معظم التعاملات؛ (٢) زيادة نسبة المعونة الغذائية التي تقدم من خلال المنظمات الطوعية الخاصة والوكالات متعددة الأطراف أو التي تقدم لمواجهة حالات الطوارئ (المنظمة، ١٩٩٩).

الإطار ٣
تطور المعونة الغذائية من تصريف الفوائض إلى المساعدة الغذائية

أعدت المنظمة في عام ١٩٥٤ دراسة رئيسية تناولت تصريف الفوائض على نحو رائد وخلاق لاستخدام المعونة الغذائية في معالجة الاحتياجات الإنسانية في البلدان النامية. وكانت هذه الدراسة بمثابة الخطوة الرئيسية الأولى في تطوير مفهوم المعونة الغذائية نحو دورها اللاحق في مجال الأمن الغذائي (المنظمة، ١٩٥٤). كما كانت لهذه الدراسة انعكاسات عميقة سواء على المستوى المفاهيمي أو المؤسسي. ولقد أطلقت أفكارا جديدة لاستخدام الفوائض الغذائية في مشروعات الغذاء مقابل العمل ولتحقيق أهداف استقرار الأغذية خصوصا برامج تغذية المجموعات المستهدفة الأشد حرمانا ودعم البرامج الحكومية لإعانة الاستهلاك.

وأعدت المنظمة كذلك دراسة أخرى (١٩٥٥) ترتبط على نحو وثيق بالدراسة السابقة من حيث التوقيت والأهمية، حيث عنيت بالإسهام المحتمل للمعونة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية. ووضع تمييز واضح لأول مرة بين المساعدات الغذائية لتحقيق الرعاية الاجتماعية ولدعم برامج التنمية عموما. وشددت تلك الدراسة على دور المعونة الغذائية كرأسمال إضافي لتمويل التنمية الاقتصادية بما في ذلك أدوارها في ميزان المدفوعات ودعم الميزانية.

وفي عام ١٩٥٩، قدمت اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، تقريرا تناول "الجهاز الاستشاري والإجراءات والعمليات ووجاهة مبادئ تصريف الفوائض في المنظمة (المنظمة، ١٩٥٩). ونظرا لأن العديد من البلدان أصبحت بلدان مصدرة صافية للأغذية الأساسية في أوائل الستينات، فقد تم الاعتراف بوجود توترات جديدة في إدارة المعونة الغذائية، ولذا فقد أنشئت مجموعة مخصصة تابعة للجنة الاستشارية الفرعية مهمتها دراسة تغير المواقف إزاء الفوائض الزراعية. وأشارت اللجنة في تقريرها إلى التطورات الجديدة في نطاق وطبيعة التعاملات "القريبة من التجارية" والتعاملات "خارج التجارية" (المنظمة، ١٩٦٣)، وبعد عامين صدرت دراسة عنوانها "تقرير ندوة المنطقة الرمادية" تناولت التطورات والمشكلات الناجمة عن التعاملات الميسرة مع الإشارة إلى الخصائص التجارية للتعاملات بالشروط الميسرة (المنظمة، ١٩٦٥).

وفي الوقت ذاته، فإن إنشاء برنامج الأغذية العالمي في ظل إشراف مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة في عام ١٩٦٢، كان بمثابة بداية للمعونة الغذائية متعددة الأطراف. وحدثت خطوة رئيسية أخرى في سياق تطور المعونة الغذائية تمثلت في القرارات والتوصيات التي اقترحها مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ (الأمم المتحدة، ١٩٧٥). وأنشأ المؤتمر على وجه الخصوص لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد روجت هاتان اللجنتان للمناهج التجديدية في مجال استخدام المعونة الغذائية لدعم الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في البلدان ذات الأوضاع الهشة.

إضافة إلى ذلك، فقد أوصى مؤتمر الأغذية العالمي بأن توافق جميع البلدان المانحة على مفهوم التخطيط المسبق للمعونة الغذائية وعلى هدف عالمي للمعونة الغذائية يتمثل في توفير ١٠ ملايين طن من الحبوب. كذلك أشار إلى الحاجة إلى زيادة نصيب المعونة الغذائية المقدمة من خلال البرنامج وعنصر المنحة في برامج المعونة الغذائية الثنائية والموارد النقدية المتاحة لشراء السلع من البلدان النامية. وأوصى المؤتمر بتدابير للوفاء بمتطلبات الطوارئ الغذائية الدولية حتى يتسنى تعزيز قدرة البرنامج على تقديم المساعدات بسرعة في حالات الطوارئ. وأدت التوصية الأخيرة إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ بإنشاء الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ.

اتفاقية المعونة الغذائية

تعززت الركيزة المؤسسية للمعونة الغذائية بتوقيع اتفاقية المعونة الغذائية في عام ١٩٦٧ في سياق اتفاقية الحبوب الدولية، وهي منظمة حكومية دولية خارج منظومة الأمم المتحدة. وقد اضطلع المجلس الدولي للحبوب ومقره في لندن بدور الوكالة المضيفة للاتفاقية وأمانتها منذ إنشائها. وخضعت هذه الاتفاقية لتوسيع أو تجديد متتاليين منذ ذلك الحين. والاتفاقية الراهنة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩، قد اتسع أمدها إلى ما بعد

موعد انتهائها في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تبدأ قريبا المفاوضات بشأن الاتفاقية الجديدة حالما تختتم مفاوضات جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية (Hoddinott and Cohen, 2006).

وتتعهد الجهات المانحة في إطار الاتفاقية بتقديم حد أدنى من المعونة الغذائية يعبر عنها بالطن (بمعادل القمح). وتراوح هذا الحد الأدنى بين نحو ٤ ملايين و٧,٥ مليون طن وهو حاليا محدد بنحو ٥ ملايين طن. وتقتصر عضوية الاتفاقية على البلدان التي تلتزم بتقديم مساهمات المعونة الغذائية. وقد وقع على اتفاقية عام ١٩٩٩ ثلاثة وعشرون بلدا[٤].

ومنذ عام ١٩٩٩، أصبحت الانشغالات المتعلقة بسياسات المساعدات الإنسانية والإنمائية تؤخذ في الحسبان على نحو أكبر مما كان عليه الأمر سابقا. وفي ما يلي أهداف هذه الاتفاقية:

- جعل "المستويات المقبولة من الأغذية متاحة على نحو يمكن التنبؤ به»؛
- تشجيع "الأعضاء على التأكد من أن المعونة الغذائية المقدمة تهدف خصوصا إلى الحد من الفقر والجوع لمعظم المجموعات المعرضة وأن تتمشى مع التنمية الزراعية في تلك البلدان"؛
- تعظيم "تأثير وفعالية ونوعية الأغذية المقدمة كوسيلة لدعم الأمن الغذائي"؛
- توفير "إطار للتعاون والتنسيق واقتسام المعلومات في ما بين الأعضاء حول المسائل المتعلقة بالمعونة الغذائية لتحقيق فعالية أكبر في جميع جوانب عمليات المعونة الغذائية، وتحسين التنسيق بين صكوك المعونة الغذائية وغيرها من صكوك السياسات".

وتشمل الاتفاقية الراهنة كذلك، بالإضافة إلى التركيز الأساسي على الحبوب، البقول ومحاصيل الجذور وزيت الطعام والسكر ومسحوق اللبن المخيض. وتحث الاتفاقية الأعضاء على تقديم المعونة الغذائية على شكل هبة بدلا من تقديمها كمبيعات ميسرة وفصل المعونة الغذائية عن ترويج الصادرات.

ويستعرض Hoddinott وCohen (٢٠٠٦) الانتقادات الرئيسية لهذه الاتفاقية ويبينان أربعة مجالات رئيسية تستدعي الاهتمام. فالمحور الرئيسي للانتقاد ينصب على الحد الأدنى للمعونة الغذائية. ففي السنوات الأخيرة، انخفض الحد الأدنى إلى مستوى ضئيل يكاد لا يذكر. وعمد المجتمع الدولي عادة إلى زيادة هذا الحد الأدنى بكميات معقولة. ونظرا لأن الالتزامات تستند إلى الكمية بدلا من القيمة النقدية، فإنه ينبغي من حيث المبدأ أن تحول الاتفاقية ولو بقدر ما دون النتائج العكسية التي قد تسببها المعونة الغذائية في ما يتعلق بإمدادات وأسعار الحبوب العالمية. وكما أشرنا آنفا في هذا الفصل، فإن هذا لا يحدث لأن اعتمادات المعونة الغذائية تترابط بصورة سلبية مع أسعار الحبوب العالمية. والقضية الرئيسية الأولى التي أثارها Hoddinott وCohen هي أنه لا تحدث تبعات مهمة إذا ما أخفق الأعضاء في الوفاء بالتزاماتهم. ثانيا، هناك نقص في الجهود والآليات لتوفير حوار ذي جدوى حول فعالية المعونة الغذائية المقدمة من البلدان الموقعة. ثالثا، إن أصحاب الشأن غير الموقعين على الاتفاقية (حكومات الجهات المانحة مثلا) يتم استبعادهم من المفاوضات المتعلقة بشروط الاتفاقية والمباحثات المتصلة بسياسات وممارسات المعونة الغذائية. رابعا، إن عمليات اتفاقية المعونة الغذائية تفتقر إلى الشفافية.

منظمة التجارة العالمية

كانت المعونة الغذائية واحدة من القضايا الأصعب التي نوقشت في جولة الدوحة التي انقضى أجلها والتي عقدت في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وكان التقدم ضئيلا كذلك في عدد من القضايا الأخرى، لكن حل قضية المعونة الغذائية كان ذا أهمية محورية في تحقيق تقدم في المفاوضات الزراعية عموما.

ومعلوم أن المبادئ الراهنة لمنظمة التجارة العالمية بشأن المعونة الغذائية دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٥ في إطار ركيزة منافسة الصادرات في اتفاقية جولة أوروغواي بشأن الزراعة، وقصد منها الحيلولة دون استخدام المعونة الغذائية للتحايل على الالتزامات بشأن إعانة دعم الصادرات. إضافة إلى ذلك، فإن قرار مراكش حول الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرامج الإصلاح على البلدان الأقل نموا والمستوردة الصافية للأغذية (وهو القرار الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من اتفاقية جولة أوروغواي) سعى إلى التأكد من أن الإصلاحات الزراعية لم تؤثر بصورة سلبية على توافر مستوى كاف من المعونة الغذائية للمساعدة في تلبية احتياجات البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نموا والمستوردة الصافية للأغذية.

(٤) البلدان الموقعة على الاتفاقية هي: الأرجنتين، أستراليا، كندا، اليابان، النرويج، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي و١٥ دولة من أعضائه.

وتنص الاتفاقية على ضرورة ألا ترتبط المعونة الغذائية بالصادرات التجارية وأن تنفذ جميع تعاملات المعونة الغذائية وفقا لمبادئ تصريف الفوائض والالتزامات الاستشارية في إطار منظمة الأغذية والزراعة، وأنه ينبغي أن تقدم مثل هذه المعونة إلى أقصى حد ممكن على شكل منح أو بشروط تيسيرية لا تقل عن تلك التي تقدم في إطار اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٦. ومن حيث المبدأ، فإن هذه التنويهات الواضحة إلى مبادئ المنظمة واتفاقية المعونة الغذائية تعني أنها أصبحت جزءا من حقوق والتزامات الأعضاء بموجب الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية. ومن جهة أخرى، فإن الامتثال لهذه المبادئ لم يكن دائما يتمشى مع التوقعات لأسباب من بينها عدم وجود علاج نظير في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية في حالات الامتثال الجزئي. ولهذه الأسباب، فقد ارتأى أعضاء منظمة التجارة العالمية أن الأسباب الجديدة والمعززة للمعونة الغذائية كانت ضرورية، في إطار جدول أعمال الدوحة الإنمائي.

ونظرا للطابع الإنساني للمعونة الغذائية، فقد أولى أعضاء منظمة التجارة العالمية دعمهم العام للحفاظ على المعونة وتعزيزها. وارتأى بعض الأعضاء أنه ينبغي السماح لمراعاة المرونة القصوى في تقديم المعونة الغذائية بحيث لا يتم التنازل عن الاعتبارات الإنسانية. ودعا آخرون إلى الإصلاحات، لكنهم كانوا مدفوعين بنفس الهدف. وهم يجادلون بأن تنظيم المعونة الغذائية لتقليل تأثيراتها السلبية المحتملة على الأسواق العالمية وأسواق البلدان المستفيدة على السواء، من شأنه أن يعزز فعاليتها الإنسانية.

ووافق أعضاء منظمة التجارة العالمية، في النص الإطاري لقرار المجلس العام في ٢٠٠٤/٨/١، على أن يتمثل هدف المبادئ الجديدة للمعونة الغذائية في الحيلولة دون الإخلال بالمعاملات التجارية، وأن المعونة الغذائية خارج المبادئ (المتوقع إقرارها) ينبغي إلغاؤها بالتوازي مع الأشكال الأخرى لإعانات دعم الصادرات. وفي المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، أكد الوزراء من جديد هذا الالتزام ووافقوا على أن يكون عام ٢٠١٣ الموعد النهائي لإلغاء دعم الصادرات بما في ذلك المبادئ الفعلية للمعونة الغذائية العينية والتنقيد وإعادة التصدير بحيث يتعذر أن تكون هناك ثغرة لاستمرار إعانة دعم الصادرات (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥). وفضلا عن ذلك، أكد الوزراء من جديد أيضا، على التزامهم بالحفاظ على مستوى ملائم من المعونة الغذائية ومراعاة مصالح البلدان المتلقية لهذه المعونة. ورؤى إيجاد «إطار أمان» للمعونة الغذائية الصادقة لضمان عدم وجود عوائق غير مقصودة لمعالجة حالات الطوارئ. وعلى هذا النحو، فقد وضع تمييز واضح بين المعونة الغذائية الطارئة والمعونة الغذائية غير الطارئة.

وفي ما يتعلق بحالات الطوارئ، فإن القضية الرئيسية مثار الجدل تتعلق بالجهة التي تطلب إدراج المعونة الغذائية العينية في إطار الأمان. ومع أن بعض الأعضاء يجادلون في وضع تعريف واضح لما يمثل حالة طارئة، إلا أن الاتجاه الرئيسي يدعم فكرة الحوار متعدد الأطراف على أساس حملة تطلقها الوكالات الدولية أو متعددة الأطراف ذات الصلة والتي تكون في وضع أفضل لتحديد وتقدير حالة الطوارئ استنادا إلى معارفها وخبراتها ومعاييرها الذاتية، وذلك بالتعاون مع البلد المستفيد المعني. كذلك كانت هناك بعض الاختلافات في ما يتعلق بدور الجهات الفاعلة الأخرى في التصدي لحالة الطوارئ، بما في ذلك المنظمات الخيرية والترتيبات الثنائية بين الحكومات، فضلا عن فترة المساعدة في ظل حالات الطوارئ.

وكانت قضية مبادئ المعونة الغذائية العينية في حالات غير الطوارئ أكثر صعوبة. وطرح اقتراح يقضي بالتصفية التدريجية الكاملة لهذا النوع من المساعدات بحلول نهاية فترة التنفيذ واستبدالها بمساهمات نقدية غير مشروطة. وطرح اقتراح آخر يقضي بأن تظل المعونة الغذائية العينية والتنقيد أمرين مسموحا بهما شريطة ظروف معينة خصوصا عندما تستند إلى تقييم للاحتياجات، وتوجه إلى مجموعة سكانية متضررة ومحددة، وتقدم لمعالجة أهداف إنمائية خاصة أو لتلبية احتياجات تغذوية معينة.

ومع أن مفاوضات الدوحة قد أرجئت في يوليو/تموز ٢٠٠٦، إلا أن آخر تقرير لرئيس المفاوضات الزراعية يفيد بأنه كان هناك دعم من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية لبعض المبادئ العامة التي ينبغي تطبيقها على جميع تعاملات المعونة الغذائية وهي: إن المعونة الغذائية يجب تقديمها تبعا للحاجة وأن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وأن تقدم على شكل منحة كاملة، وألا تربط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية أو من السلع والخدمات الأخرى، وأن لا تربط بأهداف الأعضاء المتبرعين في ما يتعلق بتنمية الأسواق، وألا يعاد تصديرها، إلا أثناء حالة طوارئ تكون فيها

المعونة جزءا لا يتجزأ من تعاملات معونة غذائية شرعت بها وكالة معينة من وكالات الأمم المتحدة. وهناك مبادئ عامة أخرى أتفق عليها عند تقديم المعونة الغذائية تفرض على الأعضاء المانحين أن يأخذوا في حسبانهم ظروف السوق المحلية لنفس المنتجات أو المنتجات البديلة، وأن يتم تشجيعهم على شراء أقصى ما يمكن من المعونة الغذائية من المصادر المحلية أو الإقليمية (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٦).

خيارات إدارة المعونة الغذائية الدولية

مع أن المبادئ التي نوقشت في إطار منظمة التجارة العالمية راعت، بصورة جدية، أهداف الأمن الغذائي لدى البلدان المتلقية، فإن منظمة التجارة العالمية لا تعنى بصورة رئيسية بالأمن الغذائي. ويرى بعض المشاركين في مناقشات المعونة الغذائية أن وجود آلية دولية أكثر فعالية لتنسيق المعونة الغذائية وإدارتها أمر مطلوب للحد من المنازعات التجارية ولتعظيم مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية على نحو فعال وملائم، وبالتالي المساعدة في تحقيق الأهداف المتمثلة في الحد من الفقر والجوع على المستوى الدولي (Konandreas, 2005; Barrett and Maxwell, 2006; Clay, 2006; Hoddinott and Cohen, 2006).

وفي الوقت ذاته، يدرك المتمرسون في مجال المساعدات الإنسانية والإنمائية على نحو متزايد الحاجة إلى زيادة المساءلة إزاء نتائج أنشطتهم في البلدان المستفيدة. وقد شرعت المنظمات غير الحكومية في اتخاذ عدد من المبادرات الطوعية لتحسين فعالية المعونة الغذائية كوسيلة إنسانية وإنمائية. ورغم أن مدونات السلوك هذه تعد طوعية، فقد كان لها في السنوات الأخيرة تأثير مهم (Hoddinott and Cohen, 2006). ويتضمن الإطار ٤ ملخصات لبيان سياسات وكالة الغوث الأمريكية بشأن المعونة الغذائية. كذلك يدعو «حوار سياسات المعونة الغذائية عبر الأطلسي» وهو تحالف واسع للمنظمات غير الحكومية المشاركة في برمجة المعونة الغذائية، إلى إصلاحات جوهرية. وقدمت لجنة التخطيط الدولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن سيادية الأغذية، وهي جهة محاورة بين المنظمة والمجتمع المدني، مساهمة خاصة في نهاية هذا التقرير تدعو فيها إلى إدخال إصلاحات في النظام الدولي للمعونة الغذائية.

المعونة الغذائية في سياق الأمن الغذائي

على غرار برمجة المعونة الغذائية وإدارتها، فإن أسلوب تحديد مفهوم المعونة الغذائية والأمن الغذائي قد تطور بصورة ملحوظة خلال العقود القليلة الماضية. فالأمن الغذائي أصبح الآن يقصد به على نطاق واسع تمكين جميع الأشخاص في كل الأوقات من الحصول على أغذية كافية وملائمة ومأمونة من الناحية التغذوية دون أن يتعرضوا بدون مبرر لخطر فقدان هذه الإمكانات (المنظمة، ٢٠٠٣أ). ويتضمن هذا التعريف أربعة أبعاد متميزة هي: توافر الأغذية، إمكانات الحصول عليها، استخدامها واستقرارها.

ومضت فترة طويلة ينظر فيها إلى آليات الأمن الغذائي التي تضمن توافر الأغذية (من خلال الإنتاج أو الواردات التجارية أو المعونة الغذائية) بأنها كافية لمنع الجوع. ولقد أصبح الآن مفهوما بفضل الدراسة المهمة التي أعدها Sen بعنوان "الفقر والمجاعات" (١٩٨١) أن توافر أغذية كافية في المكان المناسب وفي الوقت المناسب هو شرط ضروري للأمن الغذائي، لكنه ليس شرطا كافيا. فالأسر والأفراد يجب أن تكون لديهم أيضا الإمكانات للحصول على الأغذية من خلال إنتاجهم أو شراء هذه الأغذية من الأسواق أو بالتحويلات عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي.

وأضاف الفكر الحديث مفهوم الاستخدام كبعد للأمن الغذائي. وهذا يشير إلى المقدرة الفسيولوجية للجسم على امتصاص المغذيات الموجودة في الأغذية، وبالتالي يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي كالمياه العذبة والإصحاح والرعاية الصحية. وأخيرا، فإن استقرار الأغذية يعد عنصرا ضروريا للأمن الغذائي، ذلك لأن عدم توافر الأغذية، ولو بشكل مؤقت، أو صعوبة الحصول عليها أو استخدامها يمكن أن تكون لها تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

وفي أية حالة خاصة من حالات انعدام الأمن الغذائي، فإن بعدا واحدا أو أكثر من أبعاد الأمن الغذائي يمكن أن يتعرض للخطر. فالدعم الفعال لإحياء الأمن الغذائي يتطلب معرفة الأبعاد المهددة بالخطر ومعرفة أسبابها. ويجب دراسة المجموعة الكاملة للأبعاد التي تضمن استمرار إمكانات الحصول المادي والاقتصادي على الأغذية. وهذا يتطلب إدراكا لأهمية الأمن الغذائي يتجاوز مجال توفير المعونة الغذائية.

ويتناول القسم التالي المعونة الغذائية في السياق الأوسع لشبكات الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي. كما يتناول أيضا مختلف أنماط شبكات الأمان ويبحث بعض السمات التي يجب مراعاتها في تصميم وعمل هذه الشبكات.

الإطار ٤
الورقة البيضاء الصادرة عن وكالة الغوث الأمريكية بشأن سياسات المعونة الغذائية

استعرضت وكالة الغوث الأمريكية سياساتها وتطبيقاتها الإدارية المتعلقة بالمعونة الغذائية في عام ٢٠٠٥، وأدخلت عدة تعديلات لضمان زيادة اتساقها مع أهداف وقيم المنظمة. ودأبت الوكالة على الارتباط ببرامج توزيع الأغذية ولا تزال على يقين بأن المعونة الغذائية إذا ما أديرت على النحو الملائم يمكن أن تكون عنصرا مهما في استراتيجية عالمية للحد من انعدام الأمن الغذائي ومن هشاشة الأوضاع. ومن جهة أخرى، أوضح التحليل الأخير أنه يمكن للمعونة الغذائية، في ظل بعض الظروف، أن تلحق الضرر بالإنتاج والأسواق المحلية وأن تقوض الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وتتمثل أهداف هذه الوكالة في استخدام المعونة الغذائية لإنقاذ الأرواح وحماية سبل المعيشة والحد من هشاشة الأوضاع ومعالجة القضايا الكامنة وراء الفقر، وفي الوقت ذاته، الحد من أية آثار جانبية ضارة محتملة. وفي ضوء تحليل السياسات، اتخذت الوكالة القرارات الأربعة التالية في ما يتعلق بالسياسات:

- التنقيد (بيع المعونة الغذائية لتوليد النقود للبرامج الإنسانية): سوف تقوم الوكالة بالتصفية التدريجية للتنقيد بحلول سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، ماعدا الحالات التي يمكن أن تثبت على نحو واضح أن التنقيد يعالج الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي المزمن وهشاشة الأوضاع بتكاليف إدارية معقولة ودون إلحاق الضرر بالأسواق أو المنتجات المحلية. وسوف تستخدم الوكالة التنقيد فقط عندما تتأكد من أن الأغذية المنقدة تصل إلى السكان المتضررين وتستهدف على نحو فعال الفقراء ذوي القوة الشرائية المحدودة. وتحدد الوكالة ثلاثة أسباب لهذا القرار هي: (١) احتياج التطبيقات إلى إدارة مكثفة أو أن تكون محفوفة بالمخاطر القانونية والمالية؛ (٢) عندما تكون وسيلة غير فعالة من الناحية الاقتصادية لتمويل برامج المعونة الغذائية؛ (٣) عندما تسبب المبيعات الحرة للسلع في الأسواق المحلية، بصورة حتمية، اختلالات في المعاملات التجارية وتضر التجار والمزارعين المحليين وتقوض الأمن الغذائي في الأجل الطويل.
- الشراء المحلي والإقليمي: تدعم الوكالة المشتريات المحلية والإقليمية من الإمدادات الغذائية لبرامج الأمن الغذائي، لكنها تدرك

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان والأمن الغذائي[٥]

الحماية الاجتماعية هي مفهوم واسع يشير إلى طائفة من الإجراءات المصممة لتوفير الدخل أو سائر تحويلات الاستهلاك للفقراء، ولحماية المجموعات الحساسة من الأخطار التي تلحق بسبل المعيشة بغية الوصول إلى هدف عام يتمثل في الحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والمعرضين والمهمشين (Devereaux and Sabates-Wheeler, 2004). وتتفاوت هذه الإجراءات طبقا لدرجات تصميمها، من يوفرها وكيف تموّل. فربما تكون غير رسمية (كالهبات والقروض من أفراد الأسرة) أو رسمية (كالتأمين الخاص أو برامج الضمان الاجتماعي الحكومية). وبرامج الحماية الاجتماعية الرسمية يمكن دعمها بموارد محلية أو دولية ثم تنفذ بواسطة الحكومات وقطاع الأعمال الخاص أو المنظمات الخيرية.

والمقصود بشبكات الأمان الاجتماعي، كعنصر مهم في الحماية الاجتماعية، برامج التحويل النقدي أو العيني التي تسعى للحد من الفقر والهشاشة بإعادة توزيع الثروة وحماية الأسر في مواجهة صدمات انخفاض الدخل (الشكل ٧). أما شبكات سلامة الأغذية فهي مجموعة فرعية من شبكات الأمان الاجتماعي تهدف إلى ضمان القدر الأدنى من استهلاك الأغذية وحماية سبل المعيشة في مواجهة صدمات استهلاك الأغذية (المنظمة، ٢٠٠٤ب). أما المعونة الغذائية، فهي بدورها واحدة من الشبكات العديدة لسلامة الأغذية.

وتسعى شبكات الأمان الاجتماعي وشبكات سلامة الأغذية إلى ضمان حد أدنى من الرعاية الاجتماعية بما في ذلك المستوى الأدنى من التغذية، ومساعدة الأسر في مواجهة المخاطر، رغم الكثرة في استخدام تعاريف أو مؤشرات مختلفة

(٥) هذا القسم مستمد من المنظمة (٢٠٠٤ب و ٢٠٠٤ج) فضلا عن معطيات من Barrett (المنظمة، ٢٠٠٦د).

أن هذا الأسلوب معقد وربما يكون محفوفا بالمخاطر. والمبرران الرئيسيان للمشتريات المحلية والإقليمية هما: (١) تقليل التكاليف والتأخيرات والاختلالات في الأسواق نتيجة ربط المعونة الغذائية بالشراء المحلي في البلد المانح؛ (٢) زيادة مرونة المشتريات، وفي الوقت ذاته، توفير الفرص الاقتصادية لصغار المزارعين في البلدان التي تتم فيها عمليات الشراء. ويمكن للمشتريات المحلية والإقليمية أن تسبب الضرر إذا لم تتم إدارتها على النحو الملائم بحيث ترفع أسعار السلع الزراعية في الأسواق المحلية.

- البرامج الخاصة لوزارة الزراعة الأمريكية: تدعم الوكالة بيان سياسات "التحالف بشأن الأمن الغذائي" الذي يقضي بما يلي: "يجب ألا تستخدم المعونة الغذائية في تمكين بلد مانح من تحقيق مزايا تجارية غير عادلة، ويجب ألا تخلق مثبطات للإنتاج والأسواق المحلية". وترى الوكالة أن برنامجي وزارة الزراعة وهما: Title 1 (المبيعات الميسرة) وSection 416b (تصريف الفوائض) لا يتسقان مع ذلك الموقف، وبالتالي فهي سوف تصفي، بصورة تدريجية، المشاركة في هذين البرنامجين. وبعض المعونة الغذائية المقدمة في إطار البرنامج الثالث لوزارة الزراعة وهو الغذاء من أجل التقدم، مصدره Title 1 وSection 416b، ومعظمه يتم تنقيده، وبالتالي فسوف تقوم الوكالة أيضا بإجراء تصفية تدريجية للمشاركة في هذا البرنامج كذلك.
- التجارة الدولية وإعانة دعم الزراعة والمعونة الغذائية: سوف تعزز الوكالة قدراتها لمعرفة كيف يحتمل أن يتأثر الفقراء من تحرير التجارة، خصوصا إذا كان هذا التحرير يتعلق بإصلاح نظام المعونة الغذائية والإلغاء المحتمل لشبكات الأمان تحديدا في اللحظة التي تكون فيها لازمة جدا. ومعروف أن الوكالة ملتزمة بالمشاركة مع الوكالات الشقيقة والجهات المانحة وسائر أصحاب الشأن في زيادة الفعالية الإجمالية للمعونة الغذائية كوسيلة مهمة للتصدي لأهم أسباب الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

المصدر: وكالة الغوث الأمريكية، ٢٠٠٥.

للرعاية الاجتماعية الأسرية أو الفردية. وتعتمد شبكات الأمان الاجتماعي عادة على قياس مؤشرات الفقر، في حين أن شبكات سلامة الأغذية تعتمد على مؤشرات تتعلق مباشرة بانعدام الأمن الغذائي (كالمقاييس البدنية أو المسوحات أو الاستهلاك أو معايير الهشاشة).

الشكل ٧

معالجة هشاشة الأوضاع: دور المعونة الغذائية في الحماية الاجتماعية

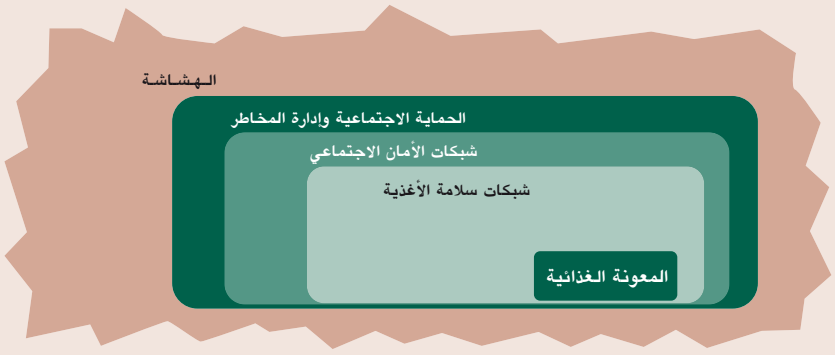

المصدر: مقتبس من برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٤

الإطار ٥
انعدام الأمن الغذائي في ظروف الأزمات

تفرض ظروف الأزمات تحديات خاصة بشأن تصميم وتنفيذ تدخلات الأمن الغذائي. وينبغي أن تستند هذه التدخلات إلى تفهم الظروف الخاصة للأزمات والعمليات البارزة التي تهدد الأمن الغذائي.

وتبدو «أزمة الأمن الغذائي» جلية عند حدوث أقصى انعدام للأمن الغذائي يتمثل كخطر رئيسي في الفقدان واسع النطاق لإمكانات الحصول على الأغذية قد يؤدي إلى المجاعة. ويعرف Walker (١٩٨٩، الصفحة ٦٦) المجاعة بأنها "عملية اجتماعية واقتصادية تسبب العوز المتسارع لأشد الناس هشاشة ... إلى حد لا يعودون معه يستطيعون الحفاظ على سبل معيشتهم المستدامة". ويبرز هذا التعريف العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي وسبل المعيشة والطابع الحركي للأزمات الغذائية.

ومع ذلك، لا تزال أزمات الأمن الغذائي تعالج بصورة منتظمة كظاهرة انتقالية صرفة (حتى في الحالة التي يمكن أن تستغرق عدة سنوات) مع تركيز خاص على الصدمات التي تحرضها وعلى التدابير العاجلة اللازمة لاستعادة مستويات مقبولة من استهلاك الأغذية. أما الآليات الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث الأزمات فلا تعالج عادة.

ومع أن الأزمات تبدو متنوعة، فإن تأثيراتها غالبا ما تكون واسعة التشابه. ويمكن تحديد ثلاثة أنواع عريضة من ظروف الأزمات هي: طوارئ مفاجئة، طوارئ بطيئة وطوارئ متشابكة أو ممتدة. وهذه الفئات ليست بالضرورة شاملة ولا يلغي أحدها الآخر. وبدلا من ذلك، فهي تفيد في توضيح أن النجاح في تدخل ما هو بكل تأكيد محصلة استيعاب سياق الأزمة الكامل واستخدام هذا النوع من المعارف في مجال الاستجابة. ويمكن أن يؤدي الإخفاق إلى استمرار أزمة الأمن الغذائي.

والأزمات الغذائية المفاجئة غالبا ما تترافق مع الكوارث الطبيعية التي تنشأ عن المخاطر المناخية كالفيضانات أو الأعاصير. ونظرا للطابع العرضي للصدمة، فإن الحكومات القطرية والمجتمع المدني غالبا ما تكون لها القدرات الواسعة لتعبئة الموارد وتلبية الطلبات الأساسية على الأغذية والمياه والمأوى. وتنشأ هذه الصعوبات لأن الموارد اللازمة لترويج الأمن الغذائي في الأجل الطويل، من خلال استثمار رأس المال البشري والاجتماعي والمادي، تتضاءل في ظروف الأزمات، وبالتالي فإن مثل هذا الانعدام المؤقت في الأمن الغذائي يصبح مزمنا.

وتضطلع شبكات الأمان الاجتماعي وشبكات سلامة الأغذية بدور أوسع من مجرد تقديم الأغذية أثناء الأزمات. فهي توفر الموارد المنقولة التي يمكن استخدامها في حماية الأصول الإنتاجية أو الاستثمار فيها. كذلك يمكن ربطها مباشرة بتنمية رأس المال البشري عند تقديمها مشروطة بالمواظبة على الدراسة وإجراء كشوف الرعاية الصحية.

المعايير الرئيسية في تصميم شبكات سلامة الأغذية

هناك العديد من المعايير التي يجب مراعاتها في صياغة شبكات سلامة الأغذية وتصميمها وتنفيذها:

- طبيعة انعدام الأمن الغذائي؛
- الأهداف البرامجية؛
- القدرة المؤسسية والموارد المالية؛
- السياسات والرأي العام ودور الحكومة والمجتمع المدني؛
- حوافز وأفضليات المستهدفين؛
- آليات الاستهداف؛
- التأثيرات على الأسعار واليد العاملة والتجارة.

ويتمثل الاعتبار الأول عند تصميم شبكة سلامة الأغذية في معرفة طابع انعدام الأمن الغذائي: من هو الذي يعاني انعدام الأمن الغذائي، وما هي الأسباب المباشرة والأساسية؟ هناك عوامل عديدة يمكن أن تسهم في انعدام الأمن الغذائي كتقلبات الإمدادات الموسمية والفقر المزمن وندرة الممتلكات والتباينات في التوزيع ما بين الأسر وحركة الأسواق الغذائية المحلية. والتصدي لحالة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات يمثل تحديا خاصا (أنظر الإطار ٥ والفصل الخامس). فوجود ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في مناطق تتوافر فيها أغذية كافية وتعمل فيها أسواق الأغذية على نحو

وتبرز أزمة انعدام الأمن الغذائي البطيء عندما يواجه عديمو الأمن الغذائي المزمن صدمات خارجية متكررة أو مستمرة كالجفاف، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوء الإدارة والسياسات، وتدهور موارد الأراضي والمياه، والتهميش الاجتماعي والسياسي، أو بسبب عوامل أخرى. ورغم أن الأزمات البطيئة قد تتيح فرصا أكبر لتخطيط وتنفيذ الاستجابات الملائمة لها، إلا أنه قد تترتب عليها تأثيرات على المستوى الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف تراكمي للموارد وتقويض القدرات القطرية للتصدي لهذه الأزمات. وعندما تكون هذه الآثار واسعة النطاق وشديدة، وتكون هياكل الإدارة هزيلة لمنعها، فإن هذه الأوضاع تأخذ طابع الأزمات الممتدة.

وتزيد الأزمات الممتدة أو المتشابكة من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي من خلال إضعاف وعرقلة وتدمير الآليات الشعبية مجتمعة، وهي اللازمة لضمان توافر الأغذية والوصول إليها واستخدامها واستقرارها. كذلك فالنزاعات يمكن أن تسبب التقلبات التي تعيق النشاط الاقتصادي اللازم لتنمية الأمن الغذائي، كما أن النشاط الاقتصادي ذاته يمكن أن يصبح نقطة محورية للنزاعات. وهكذا، فإن انخراط أو تدمير مؤسسات الإدارة على نطاق واسع وخصوصا مؤسسات الدولة، له انعكاساته على المستوى القطري. وخيارات الاستجابة محدودة سواء منها طابع الأزمة الممتدة أو بسبب التقسيم بين "الإنمائي الإنساني" الذي يعيق التحليل الواسع الضروري طويل الأجل للعمليات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية) التي تصوغ الأمن الغذائي.

ويتناول الفصل الخامس هذا الموضوع بإيجاز في سياق أربعة عناصر يلزم تفعيلها عند تصميم وتنفيذ التدخلات الملائمة في الأزمات وهي: (١) كيف يؤثر الطابع الحركي لأزمة ما على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي بصورة فردية وجماعية مع مضي الوقت؛ (٢) كيف تؤثر الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الأمن الغذائي؛ (٣) كيف يؤثر طابع الأزمة في الترتيبات المؤسسية والإدارية لتصميم وتنفيذ السياسات الفعالة؛ (٤) كيف تؤثر النتائج قصيرة الأجل على الأهداف طويلة الأجل لتحقيق الأمن الغذائي.

المصدر: Flores وKhwaja وWhite، ٢٠٠٥.

جيد يعني أن المشكلة تكمن في القوة الشرائية، أي أن من يعاني انعدام الأمن الغذائي لا يوجد لديه دخل كاف لشراء أغذية كافية. وفي هذه الحالات يجب أن تركز البرامج على تحسين الفرص المدرة للدخل أو توفير تحويلات نقدية. وإذا كانت أسواق الأغذية لا تعمل على نحو جيد، فربما يكون نقص الأغذية على الصعيدين المحلي أو الإقليمي المشكلة البارزة الرئيسية، الأمر الذي يستلزم أن توفر البرامج الأغذية مباشرة أو تتخذ الإجراءات لتحسين سير أعمال الأسواق المحلية.

ويشتمل الجانب الرئيسي الثاني على تحديد الأهداف البرامجية. فالبرامج الهادفة إلى التخفيف من انعدام الأمن الغذائي الهيكلي أو المزمن تتطلب أنواعا من التدخلات تختلف عما تتطلبه البرامج الهادفة إلى معالجة أوضاع انتقالية أو أزمات معينة. وسنستعرض هذا التمييز بمزيد من التحليل في ما بعد وفي الفصول اللاحقة. ويمكن أن تشمل الأهداف البرامجية الأخرى تمكين الفقراء أو النساء، أو التصدي لأنماط معينة من انعدام الأمن الغذائي كظاهرة سوء التغذية في أوساط الأطفال.

ويجب مراعاة الموارد الإدارية والمالية عند تصميم شبكات سلامة الأغذية نظرا لأنها تحدد مقدرة الحكومة أو المنظمة على إجراء التدخلات. ويشار إلى أن العديد من البلدان الأقل نموا يفتقر بشدة إلى القدرات الإدارية بسبب ضعف المؤسسات الحكومية وندرة الكوادر المؤهلة. وهكذا، فإن القيود الإدارية يمكن أن تحد من مستوى تشابك ونطاق تدخل ما. ومن الجلي أن التقشف في الميزانيات يعرقل تصميم البرامج وهو ما يتضح بجلاء في فرض خيار بين غطاء ما وحجم تحويل بعينه.

ويتعلق الاعتبار الرابع بالأدوار النسبية لمختلف مستويات الحكومة والمجتمع المدني

الإطار ٦
الاستهداف

يقصد بالاستهداف تلك الجهود التي تبذل لضمان وصول المساعدات حصرا إلى أولئك الذين يحتاجون إليها. وهناك العديد من آليات الاستهداف المختلفة، وينبغي على واضعي السياسات أن يعرفوا كيفية تفعيل هذه الآليات. ومن المؤسف أن هناك قليلا من توافق الآراء حول ما هي أفضل الأساليب المستخدمة لاستهداف التحويلات إلى الفقراء. ويتضمن تحليل تجميعي أعده Coady وGrosh وHoddinott (٢٠٠٤) قاعدة بيانات شاملة تناولت ١٢٢ برنامجا في ٤٨ بلدا. وتشمل تلك الدراسة معلومات عن استخدام أساليب الاستهداف وإحصاءات موجزة للأداء البرامجي المقارن وتحليلا انحداريا لدراسة الارتباط ما بين الأساليب والنتائج. وفيما يلي أكثر أساليب الاستهداف شيوعا، وهي:

- التقييم الفردي والأسري:
  - اختبار الوسائل: تقييمات مباشرة رسمية لمعرفة ما إذا كان طالب المساعدة مؤهلا للاستفادة من البرنامج.
  - اختبارات الوسائل البديلة: تحسب "علامة" لكل أسرة استنادا إلى عدد ضئيل من الخصائص التي تشاهد بسهولة.
  - الاستهداف المجتمعي: يقرر رئيس المجتمع المحلي، أو مجموعة أعضاء المجتمع المحلي من هو الشخص في المجتمع الذي يتلقى المساعدات.
- الاستهداف الفئوي:
  - الاستهداف الجغرافي: تتحدد أهلية المساعدات بحسب مكان الإقامة.
  - الاستهداف الديموغرافي: تتحدد الأهلية بحسب العمر أو الجنس أو بعض الخصائص الديموغرافية الأخرى.
- الاستهداف الذاتي: هو برنامج أو خدمة مفتوحة للجميع لكنها مصممة على نحو تكون مشاركة الفقراء فيها أوسع نطاقا من مشاركة غير الفقراء.

وتخلص الدراسة إلى خمسة استنتاجات أساسية هي:

١- قد يكون الاستهداف مجديا: أتاح البرنامج الوسيط موارد للفقراء تزيد بمقدار الربع عما يمكن أن تقدمه المخصصات العشوائية. وقدمت البرامج العشرة ذات الانتشار الأفضل مساعدات للفقراء تعادل ما بين مرتين وأربع مرات حصتهم الفردية من المساعدات. وكانت المخصصات التصاعدية ممكنة في جميع المواقع القطرية في البلدان التي تتفاوت مستويات

من حيث التوزيع الإداري والمالي للمسؤولية. وهذا يعتمد في جانب منه على السجل المؤسسي لبلد ما فضلا عن الرغبة في تصحيح أو تعويض جوانب القصور المؤسسية، كالافتقار إلى الديمقراطية على المستوى المحلي. فالسياسات والأعراف في بلد ما يمكن أن تتحكم في تحديد ما هو النوع المقبول من شبكات سلامة الأغذية من وجهة نظر الرأي العام.

كذلك يسترشد تصميم البرامج بنوع تأثير الحوافز التي يود واضعو السياسات ترويجه أو تثبيطه والأفضليات لدى السكان المستهدفين. فقد يفضل المستفيدون المحتملون نوعا معينا من البرامج لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. فعلى سبيل المثال، ربما تفضل الأسر النقود لأنها تعطيها مرونة أكبر في تلبية احتياجاتها المختلفة، كما قد تقاوم المجتمعات المحلية الأصلية الإجراءات التي تستهدف المستوى الفردي أو الأسري وتفضل بدلا من ذلك الإجراءات على مستوى المجتمع المحلي. فتجاهل التفضيلات المحلية يمكن أن يقلص من تأثير تدخل ما.

فآليات الاستهداف يجب مراعاتها بدقة. ويلاحظ أن معظم التدخلات توجه نحو منطقة معينة أو نمط محدد من الأسر لأسباب مالية أو لأخرى تتعلق بالعدالة والإنصاف. فالمنهجية المختارة للوصول إلى سكان مستهدفين هي التي تحدد إلى قدر كبير فاعلية أي تدخل، فضلا عن الخطر المتمثل في تحقيق نتائج سلبية غير مقصودة. وهناك العديد من المنهجيات المتاحة (الإطار ٦) التي يعتمد الخيار بينها على أهداف البرامج وتصميمها ومدى توافر البيانات وعلى ميزانية الوكالة المنفذة وقدرتها التشغيلية. وهناك برامج تتسم بالاستهداف الذاتي، حيث تكون الأجور منخفضة أو تكون متطلباتها مرتفعة بحيث أن الأسر الأشد فقرا هي وحدها التي تشارك في

دخلها بصورة ملحوظة وفي معظم أنواع البرامج.

٢- الاستهداف لا يكون مجديا دائما: رغم أن الأداء الوسيط كان جيدا، فإن الاستهداف كان تصاعديا في ربع الحالات. وكان يوجد في كل طريقة درست، باستثناء الاستهداف الذاتي الذي يستند إلى شرط العمل، مثال واحد على الأقل على برنامج معين كان انحداريا.

٣- ليس هناك أسلوب مفضل على نحو واضح بشأن جميع أنواع البرامج أو جميع الظروف القطرية. ويلاحظ أن ٨٠ في المائة من التغير في أداء الاستهداف يعزى إلى الفروقات داخل أساليب الاستهداف، وأن ٢٠ في المائة فقط يعزى إلى الاختلافات بين الأساليب.

٤- قد يكون هناك ضعف في ترتيب مختلف الآليات، فالتدخلات التي تستخدم اختبار الوسائل والاستهداف الجغرافي والاختيار الذاتي استنادا إلى اشتراط العمل، كانت تترافق مع مساعدات أكثر تذهب إلى اثنتين من التكتلات الأشد فقرا. أما اختبار الوسائل البديلة واختيار الأفراد على الأساس المجتمعي والاستهداف الديموغرافي للأطفال، فقد أظهرت نتائج جيدة في المتوسط لكن مع تباين ملحوظ. ومن جهة أخرى، أظهر الاستهداف الديموغرافي للشيوخ والاختيار الذاتي، استنادا إلى الاستهلاك، إمكانات محدودة بشأن الاستهداف السليم.

٥- إن ما يهم في التنفيذ، كثيرا، هو النتائج. ويمكن تفسير بعض المتغيرات، إن لم يكن جميعها، في ضوء الظروف القطرية. ولقد تحسن أداء الاستهداف حسب مستويات الدخل القطرية ودرجة عدم المساواة في الدخل ومدى استجابة الحكومات للمساءلة إزاء أعمالها. وبصورة عامة، فقد أفضى استخدام المزيد من أساليب الاستهداف إلى تحسين الاستهداف ذاته. وهكذا، فإن العوامل التي تظهر في الانحدارات (التصور والحيوية في تصميم البرامج وتنفيذها) فسرت الكثير من التباينات في نجاح الاستهداف. وبالتالي، تبقى هناك إمكانات كبيرة للتحسينات في تصميم أساليب الاستهداف وتنفيذها.

المصدر: Coady وGrosh وHoddinott ، ٢٠٠٤.

هذه البرامج. ويشار إلى أن مثل هذه المشروعات ذات الاستهداف الذاتي لها مزاياها وعيوبها.

وبخصوص تلك البرامج التي تركز على أسر معينة، يلزم عادة، اختيار أحد الأشخاص البالغين ليتلقى فعلا المساعدات التي يقدمها البرنامج. ويعتمد اختيار المستفيدين على أهداف البرنامج، لكن معظم برامج التحويلات النقدية والغذائية تعطي الأولوية للمرأة المسؤولة في الأسرة. وهذا المفهوم، الذي أصبح نموذجا متعارفا عليه في المجال الإنمائي، يستند إلى تجربة عملية مؤداها أن المرأة تنفق الدخل بصورة مختلفة عن الرجل. فالمرأة على وجه الخصوص تنزع إلى إنفاق الدخل المكتسب ذاتيا على الطعام وصحة الأطفال وتعليمهم، بينما يكون الرجل أكثر نزوعا إلى تخصيص الدخل الموضوع تحت تصرفه لشراء السجائر والكحول. وهذه الاختلافات بين الجنسين في تخصيص الدخل تبدو صحيحة على وجه الخصوص في أوساط الأسر الفقيرة (أنظر مثلا Haddad, Hoddinott and Alderman, 1997).

أما معايير الخروج من البرنامج فينبغي تحديدها بحسب أهداف البرنامج. ومن جهة أخرى، فإن خروج الأفراد أو الأسر من برنامج ما يعد حساسا من الناحية السياسية وغالبا ما يمثل تحديا من الوجهة الفنية. فبرامج التحويل النقدي المشروطة، التي تربط المدفوعات بالتعليم، يجب إنهاء المشاركة فيها حالما يصل الأطفال إلى سن معينة، في حين أن البرامج المؤقتة توجب خروج الأسر من البرنامج عندما لا تعود هذه الأسر بحاجة إلى المساعدات. وهذه القاعدة الأخيرة وهي الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يصعب تنفيذها لأسباب إدارية حتى في البلدان متوسطة الدخل. وفي أغلب الأحيان تفرض حدود زمنية بسيطة. وعلى أية حال، ينبغي وضع معايير للخروج تكون بسيطة وشفافة بخصوص البلدان منخفضة الدخل.

وشهدت السنوات الأخيرة إقرارا متزايدا بالدور المهم الذي يجب أن تلعبه تقانات التقييم في مجال اختيار شبكات سلامة الأغذية وتصميمها وتنفيذها وتقييم تأثيرها. ويمكن لتقانات التقييم أن تحسن تنفيذ وفعالية البرامج بعد البدء بالتدخلات، وتوفر الدليل على مردودية التكاليف وتأثير تدخل معين، وتقدم المعلومات لمقارنة التدخلات ضمن قطاعات السياسات وفي ما بينها. وهي تتيح تصورات لا غنى عنها إزاء هيكل الحوافز وعمليات تدخل ما، وبالتالي تشكل جزءا أساسيا من تصميم السياسات ومن عملية التنمية الزراعية والريفية ذاتها (المنظمة، ٢٠٠٣ب).

خيارات التصميم

هناك ثلاثة أنماط رئيسية من خيارات التصميم بشأن شبكات سلامة الأغذية تطبق في أوساط البلدان النامية وهي: خيارات تستند إلى النقود، وخيارات تستند إلى الحصول على الأغذية، وخيارات تستند إلى الإمدادات الغذائية.

فالبرامج التي تستند إلى النقود توفر تحويلات نقدية إلى الأسر المستفيدة، وفي بعض الأحيان، مقابل أعمال تنفذها هذه الأسر. وفي أحد أنواع البرامج التي تستند إلى النقود لا توجد شروط أو اشتراطات للامتثال ترتبط بالتحويل النقدي. وهذه البرامج أخذت تكسب بسرعة التأييد كوسيلة لمعالجة الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا. وقد قامت مؤسسات Save the Children UK, HelpAge International and the Institute of Development Studies (٢٠٠٥)، بإجراء استعراض لصالح اليونيسيف، تناول الدروس المستفادة من برامج التحويل النقدي غير المشروط في ١٥ بلدا في أفريقيا الشرقية والجنوبية.

ويشمل النوع الثاني من شبكة السلامة التي تستند إلى النقود برامج التحويل النقدي المشروطة التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فبرنامج Progresa (الذي أصبح اسمه مؤخرا Oportunidades) في المكسيك (منذ ١٩٩٦ حتى الآن) هو المثال الأكثر شهرة. فالأسر تحصل على النقود شريطة القيام بإجراءات معينة مثل مواظبة الأطفال على الدراسة وإجراء الفحوصات الصحية (المنظمة، ٢٠٠٣ب). والنوع الثالث هو النقود مقابل العمل، حيث تحصل الأسر على مدفوعات مقابل العمل في مشروعات الأشغال العمومية. ومن الأمثلة على ذلك مشروع Maharashtra Employment Guarantee في الهند الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٣ (Subbarao, 2003).

وتسعى البرامج التي تستند إلى الحصول على الأغذية إلى تحسين قدرة الأسر عديمة الأمن الغذائي على الحصول على الأغذية. وتتأسس هذه البرامج على فرضية أن هناك أغذية كافية متوافرة وأن أسواق الأغذية تعمل على نحو مقبول، حيث لا تؤدي أي زيادة في الطلب إلى زيادة مهمة في أسعار الأغذية. ويشمل أحد أنواع برامج الحصول على الأغذية تحويلا نقديا، لكن مثل هذه النقود ينبغي إنفاقها على الأغذية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج Carta Alimentação (قسائم الأغذية) في البرازيل الذي بدئ به في فبراير/شباط ٢٠٠٣ كعنصر رئيسي في Fome Zero programme (برنامج الجوع الصفري). والأسر هنا ملزمة بإنفاق التحويلات على السلع الغذائية فقط، وهو ما يمكن التثبت منه بإعطاء الأسر قسائم مقابل مبلغ التحويلات (Presidencia da Republica, 2003). ويتضمن النوع الثاني من برامج الحصول على الأغذية قسائم الأغذية التي استخدمت في عدد من البلدان المتقدمة والنامية بما فيها سري لانكا (Castaneda, 1999; Rogers and Coates, 2002).

وتقدم البرامج المستندة إلى الإمدادات الغذائية الأغذية أو المكملات الغذائية بصورة مباشرة إلى الأفراد أو الأسر. ويستند بعض هذه البرامج إلى الافتراض بأن أسواق الأغذية لا تعمل على نحو جيد، أي أن أي زيادة في الطلب سوف تؤدي في معظم الأحيان إلى التضخم أو ببساطة إلى عدم تيسر الأغذية. وهذا هو حال برامج المعونة الغذائية المباشرة أو برامج الغذاء مقابل العمل التي تمثل التنفيذ الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي لشبكة سلامة الأغذية. وتفترض الأنواع الأخرى من هذه البرامج أن بعض أعضاء الأسر يكونون معرضين بوجه خاص لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وبالتالي يكون من الضروري توجيه بعض التدخلات الغذائية المباشرة لهؤلاء مثل برامج الوجبات المدرسية أو برامج المكملات الغذائية. وقد طبقت هذه الأنواع من التدخلات في العديد من البلدان النامية والمتقدمة.

ويتضمن العديد من شبكات سلامة الأغذية عناصر من هذه الخيارات المختلفة. ومن الملائم المزج بين خيارات التصميم عندما تتباين أسباب الجوع في ما بين المناطق أو الأسر أو الأفراد، الأمر الذي يقتضي استجابة متغايرة، أو عندما تكون أسباب الجوع متعددة ضمن الأسرة، أو

حينما تكون لأحد البرامج أهداف متعددة. فعلى سبيل المثال، نجد في البرازيل، وتحت إشراف برنامج الجوع الصفري الكبير، أن مشروع قسائم الأغذية المشار إليه آنفا يتواكب مع تدخلات إنمائية أخرى محلية على المستوى البلدي ليشمل مثلا تعليم البالغين وتقديم صهاريج للمياه والتغذية المدرسية، فضلا عن البرامج ذات الطابع الجهوي أو القطري، بما في ذلك الإصلاح الزراعي ودعم الزراعات محدودة النطاق. والمثال الآخر هو برنامج Progresa الذي يجمع التحويل النقدي المشروط مع المكملات التغذوية التي توجه إلى الحوامل والمرضعات والرضع.

مستندات نقدية أم تحويلات غذائية؟

يتمثل أحد القرارات الأكثر أهمية في تصميم شبكة سلامة الأغذية في الاختيار ما بين التحويلات النقدية أو الغذائية. فكلا التحويلين يزيدان بصورة فعالة دخل الأسرة، وبالتالي مقدرتها على الحصول على الأغذية. بيد أن هذه البرامج قد تؤدي إلى تأثيرات متباينة على الأمن الغذائي الأسري وعلى الأسواق المحلية.

فالتحويلات النقدية تكون ملائمة عندما تعمل أسواق الأغذية بصورة معقولة وعندما يكون العجز عن الحصول على الأغذية السبب الجذري لظاهرة الجوع. وكما أشير إليه آنفا، ففي هذه الحالات يكون منحنى الإمدادات الغذائية أفقيا تقريبا بحيث أن أي زيادة في الطلب لا تؤدي إلى زيادة مهمة في أسعار الأغذية. وهكذا، فإن التحويلات النقدية ينبغي أن تعزز تنمية الأسواق المحلية، ليس بالنسبة للأغذية فحسب بل وأيضا للسلع الأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن التحويلات النقدية غير المقيدة تسمح للأسر الفقيرة أن تستثمر وتنفق على ما تراه أكثر أهمية. وأظهرت الدراسات أنه حتى أشد الفقراء فقرا يستثمرون جزءا من متحصلاتهم في أنشطة العمل الذاتي أو الإنتاج الزراعي (Peppiatt, Mitchell and Holzmann, 2001).

كذلك، فإن نهج الحصول على الأغذية، كقسائم الأغذية أو المستندات أو التحويلات النقدية المقيدة، يكون ملائما عندما تعمل أسواق الأغذية المحلية وعندما يكون العجز عن الحصول على الأغذية السبب الجذري لظاهرة الجوع. كما أن هذا النهج يعزز تنمية الأسواق المحلية لاسيما السلع الغذائية. وربما يكون لبرامج الحصول على الأغذية مزية كونها الأكثر قبولا من الناحية السياسية لأنه من الصعب إثارة الجدل حول تقديم الأغذية للجياع. وقد تؤدي التحويلات أيضا إلى تقليل تحول الموارد إلى الاستهلاك غير المرغوب لأن تصميم البرامج يسعى إلى الإلزام بالإنفاق على السلع الغذائية. فالمتطلبات الإدارية وتكاليف التحويلات تقل عن تلك المتعلقة بتدابير الإمدادات الغذائية لكنها أكثر تكلفة من تلك المتعلقة بالتدابير النقدية. ومن جهة أخرى، فإن تقييد إنفاق المستفيد على السلع غير الغذائية يحد أيضا من الإنفاق على الاستثمار. كذلك، فإن تقييد الإنفاق قد يحض على التصرفات السلبية الأخرى كالغش أو بيع قسائم الأغذية في السوق السوداء.

أما النهج الذي يستند إلى الإمدادات الغذائية، كالمعونة الغذائية، فهو مختلف بصورة أساسية نظرا لأنه يكون أكثر ملاءمة عندما يكون نقص الإمدادات الغذائية السبب الجذري لظاهرة الجوع. والنقود في هذه الحالة تقود ببساطة إلى التضخم عندما لا تعمل الأسواق على نحو جيد، أو الأسوأ من ذلك عندما لا تكون الأغذية متوافرة. فبرامج الإمدادات الغذائية، شأنها شأن برامج الحصول على الأغذية، هي أكثر قبولا من الناحية السياسية عن التحويلات النقدية غير المقيدة. إضافة إلى ذلك، يصعب تحويل الغذاء إلى نمط من الاستهلاك غير المرغوب. ومن المهم أن المعونة الغذائية كثيرا ما تمنح وبصورة مجانية إلى الحكومات المستفيدة. ومن الناحية السلبية، فإن توافر المعونة الغذائية ربما يؤثر في اختيار برامج أقل مثالية من المنظور القطري. كذلك فإن تقديم المعونة الغذائية العينية، كما هو الحال في نهج الحصول على الأغذية، يحد من فرص الاستثمار أو الادخار من جانب المستفيدين، وربما يحرض على تصرفات سلبية أخرى كالغش أو بيع الأغذية المقدمة كمعونة.

ويتبين من دراسات صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية (Fraker, 1990) أن تحويلات الحصول على الأغذية، كقسائم الأغذية مثلا، لها تأثير على استهلاك الأغذية يزيد عن تأثير التحويلات النقدية، رغم أن المستفيدين يفضلون الحصول على النقود. وترى دراسات أجرت مقارنات بين قسائم الأغذية والمساعدات النقدية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن النتائج تتباين من بلد إلى آخر (Handa and Davis, 2006; Rawlings, 2004). والأفراد الأشد فقرا يكون ميلهم الحدي للاستهلاك من الدخل أعلى من الأفراد الأغنى (أي أنهم يكونون أكثر ميلا لزيادة الاستهلاك عندما يرتفع دخلهم)، لذا، فإن الفرق بين تأثير قسائم الأغذية والتحويلات المستندة إلى الحصول على النقود قد يكون أقل في البلدان الأشد فقرا وفي البرامج التي تستهدف الأسر الأشد عوزا.

وبخصوص كلا النوعين من التحويلات، فإن من المحتمل حدوث بعض التحول من استهلاك الأغذية إلى الاستهلاك غير الغذائي. فالأسر التي تحصل على قسائم الأغذية قد تشتري أغذية أقل بدخلها النقدي (وبالتالي الاستبدال بين مصدري الدخل)، أو تبيع بعضا من قسائم الأغذية في السوق السوداء بسعر أقل للحصول على نقد. والأسر التي تحصل على نقود ربما بطبيعة الحال تنفق الدخل كما تشاء. ويمكن لمثل هذا الانحراف في كلا النوعين من التحويلات أن يكون مفيدا أو مضرا في ما يتعلق بالأمن الغذائي على الأجل الطويل. فالانحراف من جانب المستفيدين قد يشمل شراء الأدوات الزراعية أو الملابس المدرسية أو السلع الأخرى التي تدعم التحسينات طويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي.

المعونة الغذائية لدعم المتحصلات التغذوية

إضافة إلى أبعاد الأمن الغذائي المتمثلة في توافر الأغذية والحصول عليها واستقرارها، هناك مسألة استخدام الأغذية التي يلزم أخذها في الحسبان. ويقصد بالاستخدام مقدرة المستفيد على امتصاص المغذيات الموجودة في الأغذية. وتتعلق هذه المسألة بالحالة الصحية للمستفيد وتوافر العوامل التكميلية كالمياه العذبة ومرافق الإصحاح. وبالنسبة للعديد من الأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية، فإن الأغذية المدعمة على وجه التحديد ربما تكون ضرورية لتوفير المغذيات التي يحتاجون إليها.

وقد تناول عدد قليل نسبيا من الدراسات مسألة التأثير التغذوي للمعونة الغذائية. ونوه كل من Bezuneh و Deaton (١٩٩٧) إلى المكاسب التغذوية المهمة للمشاركين في برامج الغذاء مقابل العمل في كينيا. وفي دراسة أخرى تناولت الريف في إثيوبيا وجد Yamano وAlderman و Christiaensen (٢٠٠٥) أن الذين تحصلوا على المعونة الغذائية عانوا بقدر أقل في مجال سوء تغذية الأطفال والتقزم بالمقارنة مع الأسر التي لم تتحصل على المعونة الغذائية. وخلص هؤلاء إلى أن "للمعونة الغذائية تأثيرا فعالا في وقاية النمو المبكر للأطفال من صدمات الجفاف وغيرها من صدمات الدخل في المجتمعات التي تتلقى معونات غذائية".

وعلى العكس من ذلك، فقد عجزت دراسات أخرى عن إيجاد دليل قاطع يدعم وجود تأثير تغذوي إيجابي ومهم في مختلف برامج المعونة الغذائية. ومع أن برامج الغذاء مقابل العمل حققت نجاحا نسبيا في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسر التي تعاني العجز الغذائي في الأجل القصير، إلا أنها لم تكن فعالة في توفير الأمن الغذائي في الأجل الطويل. كذلك فإن مشروعات البنية الأساسية الريفية التي تدعمها برامج الغذاء مقابل العمل ليست مجهزة بما يحقق على نحو كفؤ أهداف الأمن الغذائي في الأجلين القصير والطويل (Clay, Pillai and Benson, 1998).

وتناولت دراسات متفرقة (Brown, Yohannes and Webb, 1994 and Webb, Kumar, 1995) التأثير التغذوي لبرامج الغذاء مقابل العمل في النيجر، ولم تجد دليلا قاطعا على تأثير إيجابي شامل للمعونة الغذائية على جميع المشاركين. ومع أنهم وجدوا علاقة إيجابية بين الوضع التغذوي والمشاركة في برامج الغذاء مقابل العمل، إلا أنهم لم يجدوا علاقة سببية بسبب قصور البيانات. ومنذ عهد قريب قام Quisumbing (٢٠٠٣)، بدراسة تأثير المعونة الغذائية على الحالة التغذوية مقاسة بمؤشرات تغذية الأطفال في الريف الإثيوبي، حيث وجد أنه على الرغم من أن للمعونة الغذائية تأثيرا إيجابيا على التغذية، فإن هذا التأثير يتفاوت تبعا لجنس الطفل ذكرا أو أنثى ونمط توزيع المعونة الغذائية. وتنزع الأسر المشاركة إلى تخصيص الدخل المتأتي من التوزيع المجاني لتغذية الفتيات، بينما تخصص نسبة أكبر من الدخل المتأتي من برامج الغذاء مقابل العمل للمساهمة في تحسين تغذية البنين.

وأخيرا، ورغم أن مختلف برامج التغذية التكميلية تعتبر وسائل فعالة في زيادة متحصلات المستفيدين من السعرات الحرارية، إلا أنها لا تكفي لاستئصال ظاهرة سوء التغذية. فنوعية المحتوى التغذوي للمعونة الغذائية، إضافة إلى أنها تزيد كمية المتحصلات من السعرات الحرارية، تعتبر مهمة أيضا. وفضلا عن ذلك، هناك عوامل أخرى ربما تسهم في تخفيض المتحصلات من السعرات الحرارية وتوسع انتشار سوء التغذية. ومن بين هذه العوامل، سوء معالجة الأمراض المعدية، والاختلالات التغذوية في الأطعمة المحلية، ومختلف الظروف الاجتماعية والثقافية المختلفة التي تعطي الأولوية للذكور البالغين بدلا من الأمهات والأطفال.

الاستنتاجات

شهدت السنوات الأخيرة تغيرا ملحوظا في سياسات المعونة الغذائية وتطبيقاتها. وأصبحت المعونة الغذائية أكثر استجابة لاحتياجات المستفيدين وأقل انصياعا لمصالح الجهات المانحة رغم استمرار العديد من الممارسات المثيرة للجدل. فالتراجع في المعونة البرامجية لمصلحة معونات الطوارئ، يعني تحولا نحو أشكال من المعونة أكثر استهدافا. لكن الزيادة في استخدام التنقيد في معونات المشروعات

تعوض جزئيا عن هذا التحسن نظرا لأن المعونات المنقدة ليست مستهدفة. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن المعونة الغذائية ربما تضر المنتجين والأسواق التجارية عندما لا توجه على نحو جيد.

وهناك تغير مهم آخر في مجال المعونة الغذائية يتمثل في ازدياد عدد الجهات المانحة التي تستبدل التبرعات السلعية بتبرعات نقدية، مما يمكن من شراء المزيد من الأغذية محليا أو في البلدان المجاورة. ومن المؤسف أن بعض الجهات المانحة قد استبدل اشتراطات الشراء الداخلي باشتراطات محلية وإقليمية، حيث أن معظم موارد المعونة الغذائية لا يزال مربوطا على نحو يحد من كفاءة ومرونة برامج هذه المعونة. ويتناول الفصل التالي تأثير الشراء المحلي والإقليمي من الأسواق المحلية لكن على أساس الكفاءة فقط دون التقيد بشروط الربط.

ومنذ أوائل الخمسينات، تطورت بصورة ملحوظة المؤسسات الدولية لإدارة المعونة الغذائية، لكنها لم تواكب الفهم المتعمق للأمن الغذائي والحماية الاجتماعية وشبكات السلامة التي استجدت في سنوات العقود الأخيرة. فأصحاب المصالح الراسخة والاعتبارات السياسية إلى جانب السلسلة الكاملة للمعونة الغذائية، بدءا من الجهات المانحة حتى المستفيدين النهائيين، كلهم أعاقوا الإدارة الفعالة للمعونة الغذائية. والضحايا الرئيسيون لهذا القصور هم الفئات الحساسة التي يفترض أن تساعدها المعونة الغذائية.

فتحسين إدارة المعونة الغذائية الدولية من شأنه أن يوجه البرامج إلى أشد البلدان فقرا والتي تعاني نقصا غذائيا مزمنا وإلى المجموعات السكانية الحساسة والمحددة جيدا في هذه البلدان. وبقدر ما يتحقق هذا الهدف، فإن اعتبارات الإخلال بالمعاملات التجارية ومثبطات الإنتاج المحلي ينبغي أن لا تثار. كذلك، يمكن أن يؤدي تحسين مبادئ المعونة الغذائية إلى زيادة فعالية التحويلات. ومع أنه قد يبدو من غير العملي توقع الاستبدال الكامل للمعونة الغذائية العينية بموارد نقدية غير مشروطة، فإن هناك طرقا لتحسين كفاءة التحويلات من التبرعات العينية كإدخال المرونة في اشتراطات التصنيع والشحن.

ويوافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على الحاجة إلى حماية دور «المعونة الغذائية المخلصة» في التصدي لحالات الطوارئ، ويبدو أنهم قد التزموا بضمان مستويات كافية من المعونة الغذائية. ولقد وضعوا تمييزا واضحا بين المعونة الغذائية لحالات الطوارئ والمعونة الغذائية لغير الطوارئ، لكن الأسئلة الحاسمة لا تزال قائمة، وهي: ماذا يحدد بدء حالة الطوارئ وفترتها؟ هل يمكن تبرير المعونة الغذائية في حالات غير الطوارئ؟ ومن يقرر؟ إن الآليات الدولية الموجودة لإدارة المعونة الغذائية تواجه فعلا قيودا شديدة عندما يتعلق الأمر برصد وتعزيز الاستجابة الفعالة والملائمة للطوارئ الإنسانية. فهل آن الأوان لإنشاء مؤسسة جديدة؟

والتفكير في الآونة الأخيرة حول الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية قد وضع المعونة الغذائية العينية تحت تمحيص أوسع من منظور إنمائي. واستلزم الدعم الفعال لإحياء الأمن الغذائي معرفة أبعاد الأمن الغذائي الذي يواجه الخطر وتحديد ما هي الأسباب. ويتيح وجود هيئة جديدة لديها الخبرات وشبكات الحماية الاجتماعية وسلامة الأغذية دروسا مهمة بشأن تصميم وتنفيذ مثل هذه الإجراءات. ويلزم إجراء المزيد من البحوث لتقييم التدخلات البديلة، لكن من الواضح أن البرامج النقدية المشروطة وغير المشروطة تتيح فرصا مثيرة لترويج التحسينات المستدامة في مجال الأمن الغذائي. إن استخدام الأغذية بدلا من النقود في شبكات الأمان الاجتماعي، إنما يعتمد إلى حد كبير على مدى توافر الأغذية وسير عمل الأسواق. وفي الحالات التي تتوافر فيها أغذية كافية وتعمل فيها الأسواق على نحو جيد، لا تكون المعونة الغذائية العينية المورد الأكثر ملاءمة.

ثالثا: الجدل الاقتصادي بشأن المعونة الغذائية[٦]

على الرغم من أنه لا يمكن التنصل من الحتمية الأخلاقية التي تقضي بتقديم المساعدات لمن يعانون الجوع الشديد، يثير كثير من المفكرين والمهتمين أسئلة حول جدوى المعونة الغذائية، بل ويتساءل البعض في الواقع عما إذا كانت هذه المعونة قد تؤدي إلى أثر عكسي في ما يتعلق بتحقيق تخفيض مستدام في مستوى الجوع والفقر في المدى البعيد.

وينشأ الجانب الأكبر من الشعور بالقلق لأن التأثيرات النهائية لبرامج المعونة الغذائية، شأنها شأن أي تدخلات أخرى في مجال السياسات، قد تكون غالبا غير متوقعة. ومفهوم النتائج غير المتوقعة مفهوم مستقر في علم الاقتصاد. والفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم هي أن تصرفات طرف واحد، ليكن الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات أو غيرها من الكيانات، تؤدي إلى تغير الحوافز والمعوقات بالنسبة للأطراف الأخرى وإلى تغيير سلوكهم.

بيد أن النتائج غير المتوقعة قد تكون مفيدة، طبقا لنظرية «اليد الخفية» التي وضعها Adam Smith، والتي تقول إن الأفراد الذين يتصرفون بما هو في مصلحتهم الخاصة (كإعداد الخبز وبيعه لكسب معيشتهم) يساعدون على تحقيق نتائج مفيدة للمجتمع ككل (كتوفير الخبز في الأسواق بسعر معقول). والشائع هو أن الناس يفكرون في النتائج غير المتوقعة بالمعنى السلبي، عندما ينخفض مستوى المنافع المتوقعة أو ينتفي وجودها نتيجة استجابة مستحثة من نوع ما للتدخل الأصلي.

والمعونة الغذائية قد تُحدث عدداً من الآثار السلبية على مستوى الأسر أو المجتمع المحلي أو القطري، لكن القضايا الثلاث الأكثر شيوعاً هي: (١) قد تخلق المعونة الغذائية نوعاً من "الاعتماد"؛ (٢) قد تؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المحلية والنمو الزراعي؛ (٣) قد تتسبب في زعزعة أنماط التجارة القائمة على أسس تجارية.

ومن النقاط المهمة التي كثيراً ما تتعرض للإغفال في المناقشات التي تجري بشأن المعونة الغذائية أن أشكال المعونة الغذائية ليست جميعها متساوية. فالبحوث التجريبية تفيد بأن تأثير المعونة الغذائية يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية إدارتها (أي ما إذا كانت تباع في الأسواق المحلية، أو تُوزّع مباشرة على المستفيدين أو تُعطى مقابل العمل أو مقابل الانتظام في المدارس)؛ وكيفية وسرعة تحديد واستهداف الأفراد والمجموعات المحتاجة، وما إذا كانت سلع المعونة يتم الحصول عليها من السوق المحلية أو الإقليمية أو من سوق البلدان المانحة، وما إذا كانت تصاحبها موارد أخرى تكميلية.

ومن النقاط الأخرى التي كثيراً ما تكون محل إغفال هي أن المعونة الغذائية قد طرأت عليها تغيرات جوهرية في السنوات الأخيرة، كما أكد الفصل السابق. والتقارير الكثيرة التي توثق الآثار السلبية للمعونة الغذائية (مثل Lappe and Collins, 1977; Jean-Baptiste, 1979; Jackson and Eade, 1982) يرجع تاريخها إلى عهود سابقة عندما كانت المعونة الغذائية تتألف أساساً من معونة برامجية تمنح للحكومات المستفيدة التي تُعيد بيعها في السوق المحلية دون توجيهها للسكان المحتاجين أو مع توجيه قدر ضئيل منها لهؤلاء السكان. وقد تحقق تقدم كبير منذ ذلك الحين من حيث توقيت المعونة الغذائية وتوجيهها، ولذلك ربما أصبحت النتائج السلبية أقل انتشاراً وأقل حدة الآن مما كانت عليه في العقود السابقة. ومع ذلك، فإن ثلث مجموع المعونة الغذائية تقريباً مازال بعيدا عن الأهداف المحددة، كما أن عمليتي التوجيه والتوقيت تنطويان على تحديات كبيرة.

ويحدد هذا الفصل الإطار النظري لفهم الآثار المحتملة للمعونة الغذائية. ثم يناقش الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بالخلافات الرئيسية الثلاثة التي تكتنف المعونة الغذائية، وبعض الاهتمامات القليلة الأخرى. وينتهي الفصل بتحديد بعض المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تقلل من مخاطر النتائج السلبية.

سبل المعيشة والمعونة الغذائية

لتتبع كيف يمكن أن تنشأ الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على المعونة الغذائية، من المفيد أن يكون لدينا إطار نظري عقلي. ومن بين المناهج التي يمكن إتباعها في هذا المضمار هو أن نبدأ بالفكرة القائلة إن الأسر تتحكم في مجموعة من الأصول، تقوم بتوزيعها بشكل استراتيجي وبطريقة ديناميكية لتحقيق سبل معيشتها.

وتشمل هذه الأصول أو الإمكانيات رأس المال المادي (الأدوات الزراعية والحيوانات الزراعية)، ورأس المال الطبيعي (مثل الأراضي المملوكة أو المستأجرة)، وحق التمتع بالموارد الخاضعة للملكية العامة، ورأس المال البشري (المعرفة والمهارات والصحة)، ورأس المال المالي

(٦) يعتمد هذا الفصل إلى حد كبير على ما كتبه كل من Barrett (المنظمة، ٢٠٠٦هـ) و Awokuse (المنظمة، ٢٠٠٦و).

(أموال نقدية وحسابات مصرفية وتحويلات مالية)، ورأس المال الاجتماعي (شبكة العلاقات الأسرية والمجتمعية، والأعراف الاجتماعية والثقة التي تيسر التنسيق والتعاون). ومن أهم هذه الأصول بالنسبة لكثير من الأسر الفقيرة قدرتها على العمل، أي القدرة البدنية التي يتمتع بها أفراد الأسرة والتي تمكنهم من العمل وتحقيق الدخل.

وتقوم الأسر بتوزيع إمكانياتها على عدد من الأنشطة من بينها الإنتاج الزراعي، والعمل مقابل أجر (سواء محلياً أو في أماكن أخرى عن طريق النزوح والتحويلات المالية) والأنشطة غير الزراعية. وتقرر هذه الأسر توزيع هذه الإمكانيات طبقاً لفهمها للعائدات الجارية والمقبلة للأنشطة المختلفة، وتغير هذه العائدات ومدى تقابلها أو تنافرها. وجميع هذه الأنشطة يحقق دخلاً نوعياً أو نقدياً، وكلاهما يسهم في معيشة الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأسر أن تحصل على الدخل من التحويلات الواردة من أسر أخرى، أو من المنظمات غير الحكومية أو من الحكومة. وتعد المعونة الغذائية أحد الأشكال التي يمكن للأسر أن تحصل بموجبها على الدخل في صورة تحويلات.

ويبين الشكل ٨ (المأخوذ بشيء من التصرف من Lentz, Barrett and Hoddinott, 2005) التأثيرات المحتملة للمعونة الغذائية على المستوى العام جداً. كما يوضح أن تدفقات المعونة الغذائية يمكن أن تترتب عليها فئتان من الآثار: أثر التأمين قبل تدفق المعونة، وأثر التحويل بعد تدفق المعونة. ويمكن لهذين النوعين من التأثيرات أن يغيرا سلوك الأسر (عن طريق تغيير العوامل المحفزة مثلاً) ويمكن أن يحققا نتائج إيجابية وسلبية للأسر أو للمجتمع ككل.

فإذا كانت الأسر تتوقع معونة غذائية أو أي شكل آخر من أشكال المساعدات الطارئة عند وقوع أزمة، فإن ذلك قد يوفر لها نوعاً من التأمين، وقد يحل محل ترتيبات التأمين الأخرى الرسمية وغير الرسمية (مثل التأمين الخاص، والتحويلات المالية، وتبادل العمل بين الأسر، وجهود الإغاثة من جانب الحكومة)، مما يجعل الأفراد أقل قدرة على المواجهة بدون المساعدات الخارجية عند وقوع أزمة. وتوقع المساعدة قد يغري على الإفراط في قبول المخاطر، كما يحدث عندما تؤدي إجراءات التأمين المدعومة من جانب الحكومة ضد حدوث الفيضانات أو الإغاثة في حالة الكوارث، إلى إغراء السكان على بناء منازلهم في المناطق الساحلية المنخفضة المعرضة للأعاصير. ويسمى هذا التأثير "المخاطر المعنوية" (الإطار ٧).

ومن المعتقد عادة أن تكون المخاطر المعنوية من الآثار السلبية غير المقصودة للمعونة الغذائية، حيث أنها قد تزيد من احتمالات تعرض السكان للصدمات السيئة. بيد أن الكتابات الجديدة التي تتناول بؤر الفقر تؤكد على أن الفقراء كثيراً ما يكونون كارهين للمخاطرة. فالحذر الشديد الذي يتوخونه في إدارة المخاطر يجعلهم يختارون استراتيجيات المعيشة قليلة المخاطر وقليلة العائد، وهي استراتيجيات تُبقي عليهم في حالة مزمنة من الفقر والتعرض للمخاطر. وتوفير أي نوع من التأمين لهذه الأسر قد يزيد من استعدادها لقبول المخاطر، وهو أمر مرغوب فيه كاستراتيجية لتحقيق الاعتماد على النفس في المدى البعيد (Dercon, 2004; Carter and Barrett, 2006).

وتقديم المساعدات في صورة أغذية أو نقداً بعد وقوع الأزمة يمثل تحويلاً للدخل (في صورة نقدية أو عينية) للمستفيدين. ونتيجة لذلك، تؤدي المساعدات إلى

الشكل ٨
الآثار الاقتصادية للمعونة الغذائية

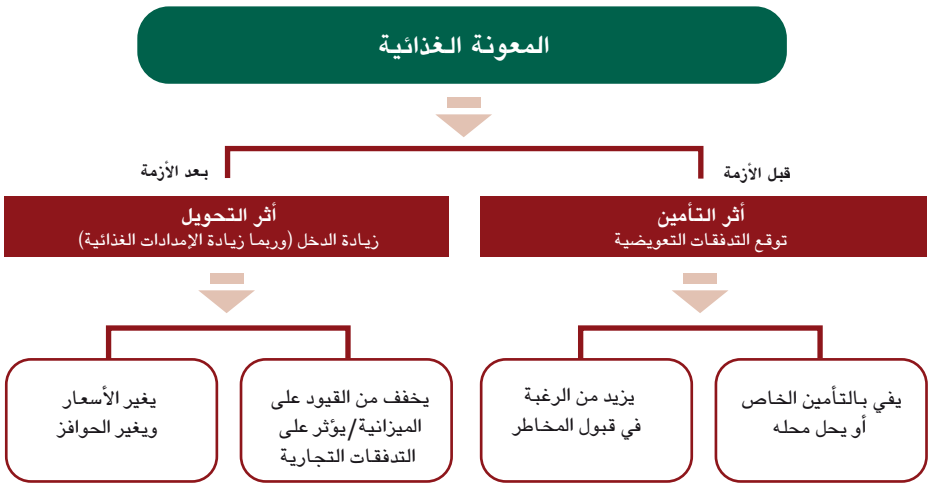

الإطار ٧
المخاطر المعنوية على المجتمعات المحلية

هل تغير المجتمعات المحلية سلوكها الجمعي في حالة وجود مساعدات خارجية مثل المعونة الغذائية؟ إن بعض الدراسات يفيد بأنها تفعل ذلك. وعلى سبيل المثال أفاد Groupe URD (٢٠٠٥) بأن بعض المجتمعات المحلية في أفغانستان توقف عن صيانة المرافق العامة توقعاً للحصول على مدفوعات من المعونة الغذائية من أجل تنفيذ بعض المشروعات.

ويشير Lentz و Barrett و Hoddinott (٢٠٠٥) إلى هذا النوع من المخاطر المعنوية، على مستوى المجتمعات المحلية، على أنه نوع من "الانتهازية"، وهي سلوك يحقق الاستخدام الكامل للخدمات الخارجية بطرق غير متوقعة وإن لم يسفر بالضرورة عن نتائج معاكسة في المدى البعيد.

ويبدو أن اتخاذ القرارات على أساس المشاركة يخفف بعض الشيء من هذه المشكلة. وفي دراسة عرقية عن اللاجئين الصوماليين في الفترة ١٩٧٩–١٩٨٩، أفاد Kibreab (١٩٩٣) بأن هذا السلوك الانتهازي يسود بصفة خاصة البرامج التي تعتبر اللاجئين ضحايا لا حول لهم ولا قوة، وبالتالي لا تطالبهم بأي شيء. ولم تتحدث الوكالات المعنية بإدارة البرامج بمشاركة المجتمعات المحلية في تقاريرها عن افتقار اللاجئين إلى الدوافع.

وقد يوفر اتخاذ القرارات على أساس المشاركة أثناء مرحلة تقييم مشروعات الغذاء مقابل العمل رؤى تدل على المشروعات العامة المناسبة، وما إذا كان أي مجتمع محلي يرغب في تنفيذ المشروع حتى بدون الحافز المتمثل في المعونة الغذائية. كذلك فإن معرفة المجتمعات المحلية بوجود إطار زمني للتمويل محدد بعناية، يمكن أن تخفف أيضاً من الانتهازية (Harvey and Lind, 2005). ولم تُجر بحوث كثيرة حتى الآن عن هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات المحلية.

زيادة الطلب المحلي على الأغذية. وعندما تكون المعونة الغذائية في صورة عينية، فإنها تؤدي أيضاً إلى زيادة المعروض من الأغذية. وتؤدي المعونة الغذائية العينية على وجه الخصوص إلى زيادة العرض أكثر مما تؤدي إلى زيادة الطلب، لأن الطلب على الأغذية يزيد بخطى أبطأ من زيادة الدخل[٧].

ويترتب على ذلك تأثيران محتملان. الأول، حدوث نوع من الضغط على أسعار الأغذية المحلية، وخصوصا إذا كانت السوق المحلية غير مندمجة تماماً في السوق القطرية والعالمية. والثاني، إحلال المعونة الغذائية في العادة محل بعض المشتريات التجارية، سواء من الموردين المحليين أو الخارجيين. وفي العادة لا يكون انخفاض الأسعار أو زعزعة الأسواق من الآثار المقصودة، ومع ذلك فمن المستحيل عملياً تلافي هذين الأثرين.

والمعونة الغذائية تؤثر على الأسواق حتى عندما لا يتم جلب السلع من الخارج. وعندما يكون تقديم المساعدات في صورة نقدية لشراء الأغذية من السوق المحلية (أنظر الإطار ١٠) أو عندما تكون في صورة تحويلات نقدية مباشرة للمستفيدين، فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على الأغذية. وهذا يعزز المشتريات التجارية، سواء من الموردين المحليين أو الخارجيين، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية. ويكون هذا التأثير متوقعا أحياناً، لأن المشتريات المحلية والإقليمية يكون لها ما يبررها غالباً على أساس المساعدة في إقامة قنوات للتسويق التجاري.

بيد أن التأثير يمكن أيضاً أن يكون غير متوقع، كما يحدث عندما تؤدي المشتريات المحلية إلى زيادة أسعار الأغذية، مما يضر بالفقراء والمشترين الصافين الذين لا يستفيدون من توزيع المعونة الغذائية. وقد تكون التغيرات التي تطرأ على الأسعار أو على حجم الأغذية التي تشملها المعاملات التجارية المحلية بمثابة تأثيرات إيجابية مقصودة أو تأثيرات معاكسة غير مقصودة، في آن واحد. وفي الواقع، فمن المستحيل عملياً أن تكون لبرنامج المعونة الغذائية تأثيرات إيجابية فقط.

هل تتسبب المعونة الغذائية في حالة من "الاعتماد"؟

تصنف الآثار السلبية المحتملة للمعونة الغذائية عادة تحت تسمية فضفاضة هي "الاعتماد". ويمكن أن تحدث هذه الآثار على مستوى الأسر أو المجتمعات المحلية أو على المستوى القطري. ويقال إن الاعتماد على المعونة يحدث عندما تؤدي التدخلات التي تستهدف تلبية الاحتياجات

(٧) يرجع ذلك إلى المنطق الأساسي الذي يقوم عليه قانون Engel، الذي يقول إن نسبة الدخل الذي ينفقه الشخص على الغذاء تتناقص كلما ازداد الدخل. ويعني هذا بلغة الاقتصاد أن الميل الهامشي لاستهلاك الغذاء أقل من الواحد الصحيح وأنه ينخفض كلما ازداد الدخل. والحقيقة هي أن الأسر في البلدان الفقيرة غالباً ما تنفق أقل من ٥٠ في المائة من دخلها على الغذاء، بينما تخصص الأسر في البلدان الموسرة في العادة أقل من ١٥ في المائة من دخلها على الغذاء، وهذا يؤكد قانون Engel.

الجارية إلى التقليل من قدرة المستفيدين من المعونة على تلبية احتياجاتهم بأنفسهم في المستقبل. ويمكن أن يحدث ذلك عندما يؤدي تقديم المعونة إلى خلق حوافز سلبية بالنسبة للاعتماد على النفس (مثل زراعة محصول، أو الحصول على عمل، أو المحافظة على أصول المجتمعات المحلية، أو إدخال إصلاحات مناسبة على السياسات).

ومن المهم أن نتذكر أن آثار التأمين المشار إليها سابقا لا يمكن أن تغير سلوك الأفراد إلا إذا كانوا متأكدين بدرجة معقولة من أنهم سيحصلون على المعونة عندما يحتاجون إليها. وتشير الدراسات التجريبية الأخيرة إلى أن معظم الأسر في البلدان المعرضة للمشاكل لا تفهم كيفية توجيه المعونة الغذائية إلى الفئات المستهدفة، أو كيفية تحديد كمية الأغذية التي تحصل عليها كل أسرة، وبالتالي فإن المعونة الغذائية لا يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات (Bennett, 2001; Harvey and Lind, 2005).

وعلاوة على ذلك، تفيد عدة دراسات بأن كمية الأغذية التي تحصل عليها الأسر تكون عادة قليلة بدرجة لا تشجع هذه الأسر على الاعتماد على المعونة (Barrett and Maxwell, 2005; Little, 2005; Lentz and Barrett, 2005). ويقول Little (٢٠٠٥) إن كميات المعونة الغذائية الضئيلة وعدم انتظام تسليمها لا يشجع الإثيوبيين على الاعتماد على المعونة الغذائية. ونتيجة لذلك، فإنهم لا يغيرون سلوكهم توقعاً لوصول تدفقات المعونة الغذائية.

هل تشجع المعونة الغذائية على الكسل؟

ربما كان الانتقاد الأعم للمعونة الغذائية هو أنها قد تثبط همم الأفراد عن العمل في مزارعهم أو القيام بالأعمال الأخرى، وبالتالي تزيد من اعتمادهم على المساعدات الخارجية. وتقول النظرية الاقتصادية إن تحويلات المعونة الغذائية قد تُحدث أثراً سلبياً على عرض العمل، لأن هذه التحويلات هي نوع من أنواع الدخل، وأنه كلما ارتفع الدخل يميل الأفراد إلى العمل أقل لأنه ببساطة حتى الأفراد الذين اعتادوا على العمل بجد يفضلون التمتع بمزيد من وقت الفراغ (Kanbur, Keen and Tuomala, 1994). وأي تحويل للدخل، سواء كان في صورة أغذية أو غير ذلك، يثبط همم المستفيدين عن العمل في حالة ثبات جميع الاعتبارات الأخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يكون هذا الأثر شديداً.

وتشير الأدلة التجريبية إلى أن عرض العمل يصبح أكثر استجابة للتغيرات في الدخل كلما ازداد ثراء الأفراد. وبمعنى آخر، من المرجح أن يكون الأفراد الميسورون أكثر ميلاً من الفقراء لتقليل عملهم استجابة لتحويل الدخل. وبرامج المعونة الغذائية التي تشمل مستفيدين أيسر حالاً تزيد من التأثير المثبط للعمل لأنها توفر مزايا لأكثر الأفراد قدرة ورغبة في توجيه التحويلات إلى وقت الفراغ بدلاً من توجيهها إلى زيادة استهلاك الأغذية.

وفي حالات كثيرة، يبدو أن التقارير التي تفيد بأن المعونة الغذائية تثبط الرغبة في العمل تستند إلى تواكب المعونة الغذائية والفقر في آن واحد، وليس إلى وجود علاقة سببية. وهذا التمييز بين العلاقة السببية والترابط بين المعونة الغذائية والفقر أمر شديد الأهمية. وكما يقول Hoddinott (٢٠٠٣، صفحة ٢):

> يستند الأثر المزعوم المتعلق بتثبيط الرغبة في العمل إلى افتراض مؤداه أنه لا يوجد ارتباط بين الحصول على المعونة الغذائية والملامح الأخرى التي تميز الأسر. وهذا افتراض قوي. فإذا ذهبت المعونة الغذائية إلى القرى الفقيرة... أو إلى القرى التي تتعرض لصدمات تقلل من عائد العمل، عندئذ يقتصر الأثر المزعوم في ما يتعلق بتثبيط الرغبة في العمل على تأثير هذه الملامح الأخرى.

وقد يتأتى تشويه العمل عندما تكون برامج الغذاء مقابل العمل أكثر إغراءً من عمل المستفيدين في حقولهم الخاصة أو مزاولتهم لأعمالهم المعتادة، إما لأن برامج الغذاء مقابل العمل تدفع لهم مقابل العمل على الفور، أو لأن الأسرة تعتبر أن ما تحصل عليه من مشروع الغذاء مقابل العمل أعلى مما يحققه لها العمل في أراضيها الخاصة. وفي هذه الحالة، تؤدي برامج الغذاء مقابل العمل إلى إبعاد الطاقات الإنتاجية عن الإنتاج الخاص المحلي.

ونظرياً، يمكن لسوء التوقيت وللأجور التي تدفعها برامج الغذاء مقابل العمل، إذا ما كانت أعلى من الأجور السائدة في السوق، أن تؤدي إلى تحويل طاقة العمل عن الاستخدامات الخاصة المحلية، وخصوصاً إذا كانت التزامات برامج الغذاء مقابل العمل تؤدي إلى التقليل من طاقة العمل في الأعمال التي تخص الأسرة أثناء الفترة الحرجة من الدورة الإنتاجية (Jackson and Eade,1982; Grassroots International, 1997; Lappe and Collins, 1977; Molla, 1990; Salisbury, 1992). وبالنسبة للمستفيدين شديدي الافتقار إلى الغذاء، قد توفر المشاركة في برامج الغذاء مقابل العمل الغذاء للذين هم في أشد الحاجة إليه اليوم، بينما تعوق استثمار طاقة العمل في زيادة الإنتاجية في المستقبل – وهذه حالة كلاسيكية للتدخلات التي تكون لها نتائج إيجابية في المدى القريب بينما تكون نتائجها سلبية في المدى البعيد.

ويبدو أن آثار المعونة الغذائية التي تؤدي إلى تشويه عرض العمل تكون ضئيلة عندما يتم توجيه هذه المعونة بالشكل المناسب إلى المستفيدين المقصودين، وبمعنى آخر، عندما يواجه المرء مشكلة واضحة في مجال تثبيط الرغبة في العمل، فإن ذلك يدل في المعتاد على أن هذه المشكلة ترجع أساساً إلى سوء توجيه المعونة الغذائية وليس إلى وجود ضَعف في الرغبة في العمل بين المستفيدين المقصودين.

هل تؤدي المعونة الغذائية إلى زيادة الأنانية؟

قد تخلق المعونة الغذائية حالة من الاعتماد بين المستفيدين بطريقة أخرى، وذلك من خلال تأثيرها على الاستراتيجيات الأخرى التي تلجأ إليها الأسر والمجتمعات المحلية لمواجهة نقص الأغذية. ويكمن الخوف هنا في أن المعونة الغذائية وأشكال المساعدات الخارجية الأخرى قد تؤدي إلى إضعاف شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية، وتجعل الناس أقل ميلاً إلى مساعدة بعضهم البعض، وبالتالي تزيد من اعتمادهم على تدفقات المساعدات الخارجية في المستقبل.

ويشير Dercon وKrishnan (٢٠٠٣) إلى أن المعونة الغذائية قد تكون لها آثار متضاربة في حالة وجود ترتيبات تأمين غير رسمية في المجتمع المحلي. فالمعونة الغذائية تزيد من دخل الأسر المستفيدة، وربما تمكنها من مساعدة أسر أخرى في المجتمع المحلي من خلال التحويلات الخاصة. ومن ناحية أخرى، تمثل المعونة الغذائية أيضاً نوعاً من التحويلات العامة وبذلك تقل الحاجة إلى التحويلات الخاصة. ويجد المؤلفان ما يدل على أن الناس في المجتمعات المحلية التي تحصل على معونة غذائية يساعدون بعضهم البعض بدرجة أقل من الناس في المجتمعات المحلية التي لا تحصل على معونة غذائية. وهما يفسران ذلك على أنه دليل على أن المعونة الغذائية تضر بترتيبات المساعدة المتبادلة التي تعتمد عليها شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية.

ومع ذلك، ليس من الواضح أن المعونة الغذائية تقوض مثل هذه الترتيبات. ويجد Lentz و Barrett (٢٠٠٥) أن الحصول على المعونة الغذائية لم يؤثر كثيراً على مقدار التحويلات الخارجية التي حصلت عليها الأسر في جنوب إثيوبيا وشمال كينيا أثناء الفترة ١٩٩٩–٢٠٠١ (أنظر أيضا Abdulai, Barrett and Hoddinott, 2005). كما أن الأدبيات التجريبية التي تتحدث عن التأثير السلبي المحتمل للمعونة الغذائية على التحويلات الخاصة تدل على أن هذا التأثير قد يكون أقل أهمية من الاعتبارات الأخرى المترتبة على المعونة الغذائية، مثل التشوهات التي تطرأ على الأسعار من أجل منافسة السلع الغذائية.

هل تعزز المعونة الغذائية سوء الحكم؟

قال بعض النقاد إن المعونة الغذائية قد تؤدي إلى اعتماد الحكومات على الدعم الخارجي لميزانياتها أو لموازين مدفوعاتها. والواقع أن المعونة الغذائية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي من ناحية السياسات إذا كان تقديم المواد الغذائية بأسعار رخيصة يسمح للحكومات المستفيدة بأن تتجاهل الإصلاحات اللازم إدخالها على السياسات ونقل الموارد الإنمائية بعيداً عن القطاع الزراعي (Wallerstein, 1980). إذ يمكن اعتبار المعونة الغذائية أحياناً سنداً للحكومات التي تمارس سياسات تقوم على التمييز ضد الزراعة، مما يؤدي إلى تكرار حدوث عجز في الإمدادات المتاحة ينبغي تغطيته بالمعونة الغذائية.

ويمكن اعتبار المعونة الغذائية البرامجية التي سيطرت على التدفقات العالمية منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين كشكل من أشكال مساعدة ميزان المدفوعات من حكومة البلد المانح إلى الحكومة المستفيدة. والمقصود في الواقع من المعونة الغذائية البرامجية التخفيف من القيود التي تعاني منها موازين المدفوعات عن طريق التقليل من التكاليف الجارية لاستيراد الأغذية و/أو تكاليف خدمة الدين المترتبة على الواردات الغذائية (في حالة المبيعات الغذائية بشروط ميسرة)، وبالتالي يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع تأمين موازين المدفوعات القطرية.

بيد أن المعونة الغذائية لا يمكن أن توفر تأمينا للميزانية أو لموازين المدفوعات إلا إذا كانت التدفقات تأتي بشكل يمكن التنبؤ به وبصفة دورية استجابة للحاجة (أي إذا كانت المعونة الغذائية تزداد عندما تصبح العملات الأجنبية شحيحة، أو عندما ترتفع الأسعار العالمية للمواد الغذائية). وتشير العلاقة العكسية البسيطة بين المعونة الغذائية وأسعار الحبوب في السوق العالمية، الموضحة في الشكل ٢ الوارد في الفصل السابق، إلى وجود ارتباط معاكس: أي أن تدفقات المعونة الغذائية تسير في دورة عكسية مع الحاجة. وتمثل المعونة الغذائية البرامجية الآن أقل من رُبع مجموع المعونة الغذائية التي أصبحت ضئيلة مقارنة بالمساعدات الخارجية الأخرى. وعلى الرغم من أن بعض الحكومات يعتمد دون شك على المساعدات الخارجية، فإن المعونة الغذائية تكون شديدة الضآلة في معظم الحالات ولا يكون من الممكن الاعتماد عليها.

ومن ناحية أخرى، فقد أشير أحيانا إلى أن المعونة الغذائية قد تستخدم في التأثير على سياسات الحكومات المستفيدة (Hopkins, 1984). أما إذا كانت المعونة الغذائية توفر موارد رئيسية ضرورية للإبقاء على سياسة غير سليمة، فإن التقليل من هذه التدفقات قد يدفع الحكومات إلى التعجيل بالإصلاحات الضرورية على الرغم من التأثيرات الخلقية والأخلاقية لمثل هذه الاستراتيجية.

متى يكون الاعتماد على المعونة الغذائية شيئاً جيداً؟

قد يكون الاعتماد على المعونة الغذائية شيئاً إيجابيا بالنسبة للأسر التي تتأثر بالأزمات أو غير القادرة على إعالة نفسها، كما هو الحال بالنسبة للأسر التي لا يوجد بها أفراد بالغون أقوياء الأبدان. وفي الواقع، فإن منهج الأمن الغذائي القائم على الحقوق معناه أن الأفراد ينبغي أن يكون بوسعهم الاعتماد على أشكال المساعدة المناسبة

الإطار ٨
الاعتماد على المعونة الغذائية وعمليات الإغاثة الإنسانية

P. Harvey و J. Lind [١]

ينبغي أن يكون جوهر العمل الإنساني هو إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة في الحالات التي تكون فيها حياة الناس وأرزاقهم محل تهديد شديد، وعندما تكون القدرات المحلية على مواجهة الأزمة قد نفدت. ففي مثل هذه الأوضاع، ينبغي أن يُنظر إلى إمكانية الاعتماد على المساعدات كحالة مقبولة. ولا ينبغي أن يكون التركيز على تفادي الاعتماد على المعونة الغذائية بل على توفير مساعدات وافية يمكن الاعتماد عليها بشكل شفاف بحيث يدرك من هم في أشد الحاجة إليها حجم المساعدات التي من حقهم الحصول عليها، ويكون بوسعهم الاعتماد عليها كجزء من الجهود التي يبذلونها من أجل البقاء والخروج من الأزمة.

وفي حالات الانعدام المزمن للأمن الغذائي، التي تكون فيها مساعدات الإغاثة مطلوبة على أساس منتظم، يتعين على الوكالات أن تُعنى بأثر إعانات الإغاثة، وأن تجد السبل التي تجعل هذه المساعدات تعزز سبل المعيشة في الوقت الذي توفر فيه إغاثة مباشرة، لكن ينبغي عدم تخفيض الحصص أو وقف المساعدات دون وجود أدلة قوية على أن الحاجات التي دَفعت إلى تقديم مساعدات الإغاثة في بادئ الأمر قد لُبيت.

وكثيراً ما يمثل الاعتماد على المعونة الغذائية وسيلة لإلقاء اللوم على مساعدات الإغاثة على أنها أوضح أعراض الأزمة، وليست سبباً لها. ومعالجة الاعتماد على المعونة الغذائية تتضمن معالجة أسبابها الأساسية، سواء كان ذلك في شكل تسوية للمنازعات، أو التعامل مع الفقر الذي يكمن وراء حدوث الأزمات، أو التصدي لأساليب الحكم الاستغلالية الفاسدة. إلا أن ذلك كثيراً ما يكون خارج مسؤولية أطراف العمل الإنساني. والمشكلة لا تكمن في مساعدات الإغاثة وقلة تدفقها بل في نقص أشكال التعامل الدولي الأخرى مع الأزمات.

(١) معهد التنمية لما وراء البحار، لندن.

عندما لا يكون بوسعهم تلبية احتياجاتهم بأنفسهم. وللأسف، كما ورد ذكره سابقا، فإن المعونة الغذائية نادرا ما يمكن الاعتماد عليها في تقديم مثل التأمين.

وللتمييز بين الاعتماد على المعونة الغذائية من أجل تحسين مستوى المعيشة وبين المعونة الغذائية بمعناها الأعم الذي ينم عن الانتقاص من قدر المستفيدين منها، يشير Lentz وBarrett و Hoddinott (٢٠٠٥) إلى ما يسمونه «الاعتماد الإيجابي». والتفكير في الاعتماد على المعونة الغذائية في سياق إيجابي يتفق مع «الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري» التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة، ٢٠٠٤أ).

ونظراً لضعف الأدلة التجريبية الدالة على الاعتماد السلبي على المعونة الغذائية، يبدو أن هذا القلق مبالغ فيه، وخصوصاً عند النظر إليه في سياق المعاناة البشرية التي يمكن أن تترتب على وقف المعونة قبل أن يحين الوقت المناسب لذلك. ويقول كل من Barrett وMaxwel (٢٠٠٥، صفحة ١٨٠):

> ...يبدو أن المزاعم الخاصة بالاعتماد على المعونة الغذائية تقوم على مفهوم خاطئ للعلاقة السببية. فالصدمات تؤدي إلى تغيير في السلوك قد يستلزم أنواعاً مختلفة من شبكات الأمان، بما فيها المعونة الغذائية. بيد أن كميات المعونة الغذائية التي يتم تحويلها تكون متواضعة في جميع الحالات بحيث لا يستطيع الأفراد الاعتماد عليها، على الرغم من أنها تساعد على البقاء على قيد الحياة....

وبالمثل، يقول Harvey و Lind (٢٠٠٥) إن المخاوف الخاصة بالاعتماد على المعونة الغذائية لا ينبغي أن تحجب هدفها المباشر وهو تقديم الدعم الإنساني للمحتاجين (الإطار ٨).

هل تؤدي المعونة الغذائية إلى الإضرار بالزراعة المحلية؟

كُتب الكثير عن الآثار المثبطة التي من المحتمل أن تترتب على المعونة الغذائية بالنسبة للقطاع الزراعي في البلدان المستفيدة بعد أن أجرى Schultz (١٩٦٠) تحليله البليغ لهذه القضية. وهناك عدة طرق يمكن للمعونة الغذائية أن تؤثر بها سلباً على الاقتصاد الزراعي (Maxwell and Singer, 1979; Maxwell, 1991).

فبالإضافة إلى الآثار المتصلة بتثبيط الرغبة في العمل التي ناقشناها آنفا، يمكن للمعونة الغذائية أن تضر بالإنتاج الأسري والإنتاج القطري لو أنها أدت إلى انخفاض أسعار الأغذية المحلية أو جعلتها غير مستقرة. فالتقلب الشديد للأسعار يزيد من الشعور بالشك لدى المنتجين والتجار المحليين وغيرهم من الوسطاء في السوق، وقد يثبط الرغبة في الاستثمار في مؤسسات السوق المحلية.

وأخيراً، فإن توافر المعونة الغذائية، في حال استمرارها، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف بيئة السياسات المناسبة للزراعة بأن يحجب الحاجة إلى إصلاح السياسات.

المعونة الغذائية تؤدي إلى انخفاض أسعار السوق وعدم استقرارها

من أهم النتائج التي يمكن أن تترتب على المعونة الغذائية تأثيرها على أسعار الأغذية. وتدل الأدلة التجريبية على أن أسعار الأغذية تنخفض في الأسواق المحلية في جميع الحالات تقريباً فور توزيع المعونة الغذائية.

وتوزيع المعونة الغذائية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الأغذية على المستوى المحلي أو القطري بثلاث طرق على الأقل، أولها إن المعونة البرامجية والمعونة التي يتم تحويلها إلى قيمة نقدية في إطار مشروعات تباع في السوق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة العرض بشكل مباشر. ثانياً، إن الأسر التي تحصل على معونة غذائية سوف تلجأ إلى تخفيض مشترياتها من السلع التي تحصل على مثيل لها أو من البدائل المنتجة محلياً، أو أنها ستبيع ما تنتجه من هذه السلع إذا كانت تنتج مثل هذه السلع أو بدائلها. وأخيراً، قد يلجأ المستفيدون إلى بيع المعونة الغذائية التي يحصلون عليها من أجل شراء ما يلزمهم من الضروريات الأخرى. وكل احتمال من هذه الاحتمالات الثلاثة يزيد العرض من سلع المعونة الغذائية وبدائلها أو يقلل الطلب عليها، ويمثل ضغطاً على الأسعار المحلية نحو الهبوط.

ومن ناحية أخرى، فإن شراء سلع المعونة الغذائية من السوق المحلية أو الإقليمية يزيد من الطلب العام على الأغذية في المنطقة ويمكن أن يتسبب في ارتفاع الأسعار، إذا كانت الأسواق المحلية غير مندمجة تماماً في السوق الإقليمية والسوق الدولية. وتوجد أدلة تجريبية أقل على أثر الحصول على سلع المعونة الغذائية من السوق المحلية أو السوق الإقليمية على الأسعار. ولأن هذه المعاملات أصبحت أكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة، فقد بدأ برنامج الأغذية العالمي رصد تأثيرها على الأسواق (الإطار ٩).

وقد تبين للعديد من الباحثين أن سلع المعونة الغذائية التي تباع في السوق المحلية تؤدي إلى انخفاض الأسعار (Faminow, 1995; Clay, Dhiri and Benson, 1996; Tschirley and Howard, 2003). ويقول كل من Barrett و Maxwell (٢٠٠٥) إن المعونة التي يتم تحويلها إلى قيمة نقدية في إطار مشروعات يكون لها أكبر قدر من التأثير السلبي على الأسعار في السوق المحلية. وعلى الرغم من أن القانون الأمريكي يشترط على جميع الوكالات العاملة التي تقوم بتحويل المعونة إلى قيمة نقدية أن تبرهن على أن السلعة التي يتم تحويلها إلى قيمة نقدية لن تسفر عن حوافز سلبية كبيرة في الزراعة المحلية أو التسويق المحلي، فإن فعالية هذا النظام محل حوار (Ralyea, 1999).

وقد يكون من غير الممكن تجنب انخفاض الأسعار في حالة تقديم المعونة الغذائية في صورة عينية، ومع ذلك فإن ظروف السوق وطريقة إدارة عمليات المعونة الغذائية لها دور أيضاً في تحديد مدى التأثير على الأسعار. ويعتمد مدى انخفاض أسعار الأغذية بدرجة كبيرة على مدى اندماج السوق المحلية في أسواق المواد الغذائية القطرية والإقليمية والعالمية، ومدى مراعاة الدقة في توجيه المعونة الغذائية وتوقيتها.

وسرعان ما يتبدد تأثير صدمات العرض المترتبة على تسليم سلع المعونة الغذائية وصدمات الطلب المترتبة على المشتريات المحلية أو التحويلات النقدية إذا كانت الأسواق مندمجة بشكل جيد، وتترتب عليها في العادة تأثيرات متواضعة على الأسعار. ويقول Colding وPinstrup-Andersen (٢٠٠٠) إن تأثير المعونة الغذائية على أسعار السلع سيكون محدوداً في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة[٨]، وقد تحقق Lind و Jalleta (٢٠٠٥) من أن معظم المزارعين يعانون انخفاض أسعار الحبوب أثناء توزيع المعونة الغذائية بمنطقة ديلانتا داونت بإثيوبيا، ولكن الأسعار كانت تعود إلى حالة الاستقرار خلال عدة أسابيع.

ومع ذلك، ففي الأسواق التي لا تقوم بوظائفها بشكل جيد والتي تكون منفصلة عن القنوات التجارية، يمكن أن تكون التحركات السعرية مثيرة وأطول أجلاً، مما يؤدي إلى تقليل أرباح المنتجين والحد من قدرتهم على سداد ديونهم، ويقلل بالتالي من قدرتهم على الاستثمار في سبل تحسين الإنتاجية الزراعية. ويتحدث Barrett و Maxwell (٢٠٠٥) عن انهيار أسعار الذرة الرفيعة في جنوب الصومال في عام ٢٠٠٠، ويربطانه جزئياً بسوء توقيت تسليم المعونة الغذائية إلى إثيوبيا، وهي المعونة التي انتقلت بعد ذلك عبر الحدود إلى جنوب الصومال. وقد اكتشف Tschirley و Donovan و Weber (١٩٩٦) أن الذرة التي سُلِّمت إلى موزامبيق بكميات كبيرة كمعونة غذائية تسببت في انخفاض أسعار كل من الذرة الصفراء والذرة البيضاء. وفي كل مثال من هذه الأمثلة، كان سوء توقيت تسليم المعونة الغذائية – ووصولها متأخرة قبيل وصول المحصول التالي إلى الأسواق – يمثل على الأقل أحد أسباب الآثار المعاكسة على أسعار السوق.

وتوجيه الكميات التي يتم تسليمها من المعونة الغذائية وتوقيتها يحددان إلى حد كبير التأثير السلبي المحتمل على أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية. فالأسر التي تحصل على معونة غذائية إما أنها ستقلل كميات المواد الغذائية التي تشتريها من السوق المحلية أو تزيد الكميات التي تبيعها من إنتاجها الخاص. ويكون هذا التأثير أقل بالنسبة للأسر التي تفتقر إلى الأمن الغذائي، وهي الأسر

(٨) تسمى هذه الكيانات الاقتصادية بالكيانات التي «تقبل الأسعار» لأن أسواقها تكون أصغر من أن تؤثر على الأسعار العالمية.

الإطار ٩
تجارب برنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالمشتريات المحلية

أجرى برنامج الأغذية العالمي عدة دراسات حالة قطرية لتحليل مشتريات المعونة الغذائية المحلية. وتوضح تقارير هذه الدراسات أن التأثير على الإنتاج، واستقرار الأسعار، وتطور الأسواق يختلف من بلد لآخر، وأن الفروق إنما ترجع إلى الاختلاف في حجم المشتريات المحلية مقارنة بمجموع الإنتاج وتوقيت هذه المشتريات.

ففي بوليفيا وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا، كانت مشتريات برنامج الأغذية العالمي تمثل أقل من واحد في المائة من مجموع الإنتاج، وبالتالي لم يكن لها تأثير كبير على إنتاج المنتجات الزراعية وأسعارها. وفي نيبال، قد يساعد مراعاة مزيد من الشفافية في خطط المشتريات على زيادة الأسعار (وبالتالي زيادة دخول المزارعين) بعد الحصاد على الفور، لأن مضارب الأرز ستأخذ هذا الطلب في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات شراء الأرز الشعير من المزارعين.

وفي إثيوبيا، تم شراء ٢٠ في المائة تقريباً من مجموع المعونة الغذائية من السوق المحلية. ومع ذلك، فلما كان الجانب الأكبر من عمليات الشراء قد جرى بعد عدة أشهر من الحصاد، حين كانت الأسعار قد بدأت ترتفع بدلاً من أن تنخفض، لم تسهم عمليات شراء سلع المعونة من السوق المحلية في استقرار الأسعار. وقد أفادت المشتريات التي جرت في موعد متأخر التجار الذين لديهم بعض الطاقات التخزينية وليس المزارعين الذين يبيعون إنتاجهم في العادة بعد الحصاد مباشرة. وكما يحدث كثيراً في عمليات الطوارئ، فإن المساهمات النقدية التي تأتي من الجهات المانحة في موعد متأخر أو الاضطرار إلى الاستجابة للحاجات الملحة، كانت تحد من قدرة برنامج الأغذية العالمي على الشراء أثناء موسم الحصاد الرئيسي.

وقد أفادت دراسات الحالة القطرية، باستثناء واحدة فقط هي حالة جنوب أفريقيا التي يعد فيها النشاط التجاري متطوراً بدرجة كبيرة، أن قواعد تقديم العطاءات التي يطبقها برنامج الأغذية العالمي تضمن الشراء على أساس تنافسي وتساعد التجار المحليين في تطبيق المعايير التجارية المتطورة. بيد أن هذه التقارير تضمنت أيضاً أن قواعد تقديم العطاءات التي يطبقها برنامج الأغذية العالمي تفيد كبار التجار الذين يتمتعون بالقدرات المالية والتسهيلات المادية التي تمكنهم من الاحتفاظ بمخزونات. واقترح بعض التقارير أن تكون إجراءات تقديم العطاءات أقل خضوعاً للسلطة المركزية لأن ذلك من شأنه أيضاً أن يفيد صغار التجار والجمعيات التعاونية الزراعية الواقعة خارج الأسواق الرئيسية. بيد أن المرء ينبغي ألا يغيب عن باله أن تخفيف إجراءات تقديم العطاءات بالنسبة لهذه الفئات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تكلفة الشراء، وهذا معناه تحويل موارد برنامج الأغذية العالمي من أفقر الفقراء إلى مزارعين أقل فقراً لديهم فائض من الإنتاج التسويقي.

وقد أكدت الدراسات التي أجريت في إثيوبيا، ونيبال وأوغندا أن القطاع الخاص قد استفاد من شراء سلع المعونة الغذائية من السوق المحلية. وأشارت هذه الدراسات إلى تحسن مرافق النقل وزيادة الطاقات التخزينية. كذلك أشارت الدراسة الخاصة بإثيوبيا إلى زيادة مشاركة تجار القطاع الخاص في تقديم العطاءات وزيادة المنافسة، بينما تحدثت الدراسة التي أجريت عن نيبال عن تحسين عمليات ضرب الأرز وغير ذلك من تسهيلات التجهيز.

المصادر: Salinas, Sagalovitch and Garnica (2005); Institut du Sahel, CILSS (2005); Agridev Consult (2005); Narma Consultancy (2005); Vink et al. (2005); Serunkuuma and Associates Consult (2005).

التي تكون قدرتها على شراء الأغذية مقيدة بشدة؛ بينما يكون أكبر من ذلك بالنسبة للأسر الأفضل حالاً من غيرها، وهي الأسر التي تحصل على معونة غذائية نظراً لعدم مراعاة الدقة في توجيه المعونة. كذلك، فإن المعونة الغذائية التي تُقدَّم في فترات العجز بين مواسم الحصاد لا تؤثر كثيراً على المشتريات التجارية التي تجريها الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، وهي الأسر التي تعد بحكم تعريفها غير قادرة على الحصول على كميات كافية من الأغذية بمواردها الخاصة. والواضح أن المعونة الغذائية التي لا يتم توجيهها بعناية أو التي تُقدَّم في الوقت غير المناسب، من الأرجح أن تؤدي إلى تشويه أسعار السوق، بما في ذلك آثارها السلبية على الأمن الغذائي.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المعونة الغذائية التي تُقدم في توقيت جيد توفر للمستفيدين منافع مباشرة، ويمكن أن توفر منافع غير مباشرة لغير المستفيدين من خلال تأثيرها على أسعار السوق. وقد اكتشفت Leach (١٩٩٢)، في دراستها عن اللاجئين الليبيريين في سيراليون خلال ١٩٩٠–١٩٩١، أن المعونة الغذائية التي يبيعها المستفيدون أدت إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية خلال الموسم الذي تشح فيه المواد الغذائية، وهو الوقت الذي جرت العادة على أن تعاني فيه المجتمعات المحلية انعدام الأمن الغذائي. وقد أفادت الأسعار المنخفضة الأسر التي

تعاني انعدام الأمن الغذائي في المجتمع المحلي وكذلك أسر اللاجئين، وخصوصاً الأسر التي لم تكن تحصل على معونة غذائية مباشرة. كذلك واجه تجار السلع التكميلية (مثل الصابون والخضر) زيادة في الطلب من جانب الأسر التي حصلت على معونة غذائية (Leach, 1992).

وقد أثبت كل من Bezuneh وDeaton و Norton (١٩٨٨) وكذلك Barrett و Bezuneh وAboud (٢٠٠١) أن المعونة الغذائية التي وُزِّعت مباشرة أو من خلال برامج الغذاء مقابل العمل أثناء المواسم العجاف زادت من الإقبال على شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل البذور المحسنة والأسمدة وكذلك الاستعانة بالعمال الذين يعملون مقابل أجر، مما زاد من الإنتاجية الزراعية. وبالتالي، لا تكون آثار المعونة الغذائية على الأسعار ضارة بالضرورة لو استطاعت الوكالات العاملة تحسين أدائها من حيث توجيه المعونة وتوزيعها في الوقت المناسب.

تثبيط الإنتاج

هل يؤدي انخفاض الأسعار وعدم استقرارها نتيجة للمعونة الغذائية إلى خلق عقبات أمام الإنتاج الزراعي على المستويين المحلي والقطري؟ على الرغم من التوقعات المبنية على أسس نظرية، وعلى الرغم من الكثير من الدراسات التجريبية حول الآثار المثبطة للإنتاج والتي يمكن أن تترتب على المعونة الغذائية، جاءت النتائج مختلطة. فعلى الرغم من أن العديد من الدراسات المبكرة التي تناولت المعونة الغذائية عثرت على أدلة تجريبية تشير إلى أن المعونة الغذائية تؤدي إلى تثبيط الإنتاج، فإن الأدلة التي كشفت عنها الدراسات الأخيرة لا تعزز الافتراض بأن المعونة الغذائية لها تأثير سلبي كبير على الإنتاج الزراعي على المستويين المحلي والقطري. وسبب ذلك هو أن الإنتاج الزراعي في كثير من البلدان يتأثر بعدد من العوامل التي قد تزيد من حالة التذبذب قصير المدى لأسعار السلع، بما في ذلك الظواهر الطبيعية كتقلبات المناخ وهجوم الآفات، ونقص الاستثمارات في الجوانب المحفزة للإنتاج كالسماد والبذور المحسنة وأساليب إدارة المياه.

وقد بين Mann (١٩٦٧) أن المعونة الغذائية للهند أسفرت عن انخفاض ملموس في الناتج الزراعي. وفي دراسة تالية أجريت في الهند، اكتشف Isenman و Singer (١٩٧٧) أن التأثير المثبط للإنتاج تضاءل كثيراً مع تحسين السياسات الحكومية الخاصة بتوزيع الأغذية وانخفاض حجم المعونة الغذائية.

واكتشف Singer و Wood و Jennings (١٩٨٧) أن المعونة الغذائية التي قدمها الاتحاد الأوروبي في شكل ألبان مجففة كان لها تأثير سلبي على صناعات الألبان المحلية في العديد من البلدان المتلقية للمعونة. وفي دراسة مقارنة على ثلاثة بلدان متلقية للمعونة الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء، اكتشف Maxwell (١٩٩١) عدم وجود تأييد قوي للقول بأن المعونة الغذائية لها تأثير مثبط للإنتاج، وأوحى بأن تأثير المعونة الغذائية على الأسعار المحلية والإنتاج يعتمد أيضا على المؤسسات القائمة والسياسات السائدة. كذلك اكتشف Fitzpatrick وStorey (١٩٨٩) وجود بعض الأدلة على تأثير المعونة الغذائية المثبط للإنتاج.

وعلى النقيض من ذلك، تبين الدراسات التجريبية التي أجريت حديثاً أنه لا يبدو أن المعونة الغذائية لها تأثير مثبط للإنتاج الزراعي، في المدى البعيد على الأقل. وعلى سبيل المثال، استخدم Lavy (١٩٩٠) طرق النماذج القائمة على السلاسل الزمنية في دراسة الآثار الديناميكية للمعونة الغذائية ولم يجد ما يعزز القول بأن المعونة الغذائية كانت لها آثار مثبطة للإنتاج في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وعلى العكس من ذلك، فقد وجد أن المعونة الغذائية شجعت على تحقيق إنتاج محلي إضافي من الأغذية في الحالات التي كانت فيها المعونة الغذائية مكملة للحبوب المنتجة محلياً.

وقد درس Barrett وMohapatra وSnyder (١٩٩٩) تأثير المعونة الغذائية الأمريكية على الإنتاج المحلي والواردات الغذائية في ١٨ بلداً من أكبر البلدان المتلقية للمعونة الغذائية خلال الفترة ١٩٦١–١٩٩٥. وأظهرت الدراسة أن الإنتاج المحلي انخفض قليلاً فور تسليم المعونة الغذائية، ولكن هذا التأثير اختفى تماماً بمرور الوقت.

وفي تحليل مقارن للبيانات المستمدة من العديد من البلدان (Lowder, 2004) لم يتضح أن للمعونة الغذائية أي تأثير كبير مثبط للإنتاج الزراعي المحلي في البلدان المتلقية للمعونة، بصرف النظر عن نوع المشروعات التي تناولتها عملية التحليل وما إذا كانت برامج هادفة أو غير هادفة. وتتفق النتائج التي توصل إليها هذا التحليل مع نتائج الدراسات السابقة (Maxwell, 1991; Arndt and Tarp, 2001). ومن بين الدراسات الأخرى التي تناولت تأثير المعونة الغذائية على الأسواق في البلدان المتلقية، الدراسات التي أجراها Hoffman وآخرون (١٩٩٤) و Tschirley و Donovan و Weber (١٩٩٦).

كذلك لم تستطع دراسة قام بإجرائها في الفترة الأخيرة Abdulai و Barrett و Hoddinott (٢٠٠٥) أن تبين وجود تأثير كبير للمعونة الغذائية كعامل مثبط للإنتاج. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المشاهدات والملاحظات التي تم تسجيلها عن الأسر التي حصلت على معونة غذائية، ودحضت بشكل مباشر المزاعم القائلة بأن المعونة الغذائية قد أدت إلى تثبيط الإنتاج بين المزارعين الإثيوبيين الذين شملتهم العينة. وأظهرت الدراسة أن الارتباط السلبي في ما يبدو بين المعونة الغذائية والإنتاج لم يكن يدل على علاقة سببية. وعلى العكس من ذلك، تذهب المعونة الغذائية إلى مجتمعات محلية تعاني بالفعل انخفاض الإنتاجية والصدمات المعاكسة. وتبين الدراسة أنه قد يكون من الأدق أن يقال إن هذه المشكلات هي التي تستدعي تقديم المعونة الغذائية وليس العكس.

وتشير البحوث التي أجريت في كينيا في الفترة الأخيرة إلى أن المنتجين يختارون محاصيلهم استناداً إلى الاتجاهات طويلة الأجل للأسعار، وليس على أساس التقلبات السعرية قصيرة الأجل. وبالتالي، فمن الأرجح أن تحدث التغيرات في الإنتاج في المجالات التي تحدث فيها أزمات متكررة وتكون في حاجة إلى المعونة الغذائية لفترات طويلة وليس في الأحداث غير المتكررة كالاستجابة لحالات الطوارئ (Deloitte Consulting, 2005).

إذن، كيف يمكن التوفيق بين الأدلة القوية على وجود تأثيرات سعرية سلبية وعدم وجود آثار كبيرة مثبطة للإنتاج؟ لقد كانت فرضية Schultz (١٩٦٠) الأصلية تستند إلى العديد من الافتراضات الضمنية التي لم تثبت سلامتها، أو لم تعد سليمة، في الواقع. فمن المفترض أولاً أن السوق في البلد المتلقي للمعونة الغذائية هي سوق مغلقة تتحدد فيها الأسعار محلياً بدون أي تأثير خارجي من التجارة الدولية. أما بالنسبة للاقتصاد الحر، فإن هذا يكون مرادفاً للافتراض بأن المعونة الغذائية تكون إضافة إلى الواردات التجارية. ثانياً، تعتبر سلة المعونة الغذائية مماثلة لسلة المنتجات الغذائية المنتجة محلياً. وأخيراً، فمن المفترض أن المعونة الغذائية لا تكون موجهة تماماً إلى الفئات الفقيرة والتي تعاني انعدام الأمن الغذائي بين السكان. فإذا ثبتت هذه الافتراضات، عندئذ سيكون من المتوقع أن تؤدي المعونة الغذائية إلى انخفاض الإنتاج المحلي.

ومع ذلك، فعند أخذ جميع الأمور في الاعتبار يتبين أن هذه الافتراضات لم تعد تعكس الظروف القائمة في البلدان المتلقية أو طبيعة المعونة الغذائية. فمعظم البلدان المتلقية للمعونة الغذائية يشارك في التجارة الدولية ويواجه تدخلات كبيرة من جانب الحكومة في أسواق المواد الغذائية. أما المعونة الغذائية التي تقدم في حالات الطوارئ فتختلف كثيراً عن الأغذية المنتجة محلياً، وبالتالي فإن هذين النوعين من المعونة الغذائية قد يكملان بعضهما ولا يتنافسان. وعلاوة على ذلك، كما سبق التنويه، يتم توجيه حصة متزايدة من المعونة الغذائية إلى السكان المحتاجين في حالات الطوارئ، ولذلك فإن تأثيرها على الأسواق المحلية من حيث الإنتاج أو الأسعار سيكون أقل.

ويرى كل من Barrett و Mohapatra و Snyder (١٩٩٩) أنه عندما تتلقى الأسر المحتاجة معونة غذائية، فإن ذلك يسمح لها بأن تستثمر جانباً أكبر من مواردها الإنتاجية في السنة التالية. وسبب الغموض الذي يكتنف الأدلة الحالية هو أن التأثير الإيجابي للمعونة الغذائية على الإنتاج يلغي التأثير السلبي على الأسعار. ويبدو أن أي تأثير مثبط للإنتاج قد تسببه المعونة الغذائية تعوضه المنافع المترتبة على زيادة السيولة التي تصبح متاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة لاستثمارها.

ومن المرجح أن تحدث الآثار المثبطة للإنتاج عندما يكون للمعونة الغذائية تأثير يتوقع المنتجون أنه سيكون تأثيراً مستديماً نسبياً على أسعار المنتجات، أو عندما تؤدي المعونة الغذائية إلى إرباك دورات الاستثمار أو الصيانة المعتادة التي تحافظ على الإنتاجية الزراعية المحلية أو تؤدي إلى زيادتها. وهكذا، يكون العاملان الرئيسيان اللذان يستحقان الدراسة هما الآثار المتوقع حدوثها في المدى المتوسط والمدى البعيد بالنسبة للأسعار، وأي تشوهات قد تتعرض لها الأنشطة الحقلية نتيجة لطريقة وتوقيت توزيع الأغذية (الإطار ١٠). وهذان العاملان تحركهما إلى حد بعيد المتغيرات التي تدخل في عملية البرمجة مثل طرق توجيه المعونة الغذائية وتوقيت تسليمها.

قضية الأسواق

لم تُجر أبحاث كثيرة على تأثير المعونة الغذائية على التجار المحليين ووسطاء التسويق الآخرين. ووجود هذه الفجوة في الأدبيات يبعث على الدهشة نظراً لشدة أهمية الأسواق بالنسبة للأمن الغذائي. إذ يقوم الوسطاء بدور جوهري في الحد من تذبذب الإمدادات الغذائية وتوفيرها بأسعار معقولة طوال العام وفي كل مكان، حيث يقومون بشراء السلع وتخزينها عندما تكون الإمدادات وفيرة (أي بعد الحصاد مباشرة) ثم بيعها عندما تتضاءل الإمدادات (أي خلال الأوقات العجاف التي تفصل بين محصول وآخر). فإذا أدت المعونة الغذائية إلى إضعاف قدرتهم على القيام بهذه المهمة، يمكن أن تترتب على ذلك نتائج في المدى البعيد ليس من السهل التحقق منها بالطرق التجريبية.

وكما سبق القول في المناقشة السابقة، تقول النظرية الاقتصادية والأدلة التجريبية إن إدخال المعونة الغذائية في السوق سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار وعدم استقرارها ما لم تكن الأسواق المحلية مندمجة تماماً في الأسواق الإقليمية والدولية. وقد يتعرض التجار الذين يبيعون منتجات مماثلة للخسائر نظراً لانخفاض الطلب أو انخفاض الأسعار أو كليهما، مما قد يدفع البعض إلى الخروج من السوق.

ومن ناحية أخرى، فقد كان مما يُحسب للمعونة الغذائية أحياناً أنها تساعد على تطوير قنوات التسويق المحلية عن طريق توسيع حجم السوق التجارية (الإطار ١١). وبالمثل، فإن المعونة الغذائية تساعد على تحرير جانب من موارد الأسرة وتخصيصها لشراء أنواع أخرى من السلع، الأمر الذي يفيد تجار الضروريات الأخرى. وتقول النظرية أيضاً إن شراء سلع المعونة الغذائية محلياً أو إقليمياً يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار، مما قد يعود بالفائدة على البائعين الصافين والتجار الذين يتنبأون جيدا بهذه الاتجاهات.

ومن المرجح أن يكون تأثير أي تغيرات في أسعار الأغذية نتيجة لتوزيع المعونة الغذائية على المستوى العام للمعيشة أمراً مختلطاً. ومن السهل الإلمام بذلك عند التفكر

الإطار ١٠
تأثير الغذاء مقابل العمل على الإنتاج الزراعي المحلي

تدل القرائن التي تجمعت من الأحداث السابقة على أن المعونة الغذائية، عندما تكون في شكل برامج للغذاء مقابل العمل، قد تضر بالإنتاج المحلي، إذ تشجع الأسر على إعادة توزيع جهد العمل بعيداً عن الإنتاج، والميل إلى برامج الغذاء مقابل العمل. بيد أن الأدلة القائمة على الاقتصاد القياسي أو الدراسات العرقية ضعيفة. وهناك أمثلة تبين أن العكس هو الصحيح. ففي حالة الغذاء مقابل العمل في مشروعات صيانة التربة والمياه في منطقة تجراي في شمال إثيوبيا، ازداد الجهد المبذول في الحقول كما ازدادت الاستثمارات الخاصة (Holden, Barrett and Hagos, 2006). وقد حدث ذلك أيضاً في منطقة بارنجو بوسط كينيا في حالة مشروعات الغذاء مقابل العمل التي نُفِّذت في الأوقات العجاف والتي مكّنت أصحاب الحيازات الصغيرة من شراء الأسمدة واستئجار الأيدي العاملة لزيادة جهد العمل في أراضيهم (Bezuneh, Deaton and Norton, 1988).

وكثيراً ما تُستخدم برامج الغذاء مقابل العمل في مواجهة "أعراض الاعتماد" المعتقد أنها تصاحب توزيع الأغذية بدون مقابل. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن برامج الغذاء مقابل العمل التي لا تكون مصممة بعناية قد يكون ضررها بالإنتاج المحلي أكبر من الضرر المترتب على توزيع الغذاء بدون مقابل. ويرى Ravallion (١٩٩١) أن التحديد السليم للأجور سوف يغري الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي على توجيه هذه المساعدات بما يعود عليها بالمصلحة، لأن وقتها أقل قيمة من وقت الأسر التي تكون حالتها المادية أفضل. ومع ذلك، يرى Barrett و Clay (٢٠٠٣) أن تصميم برامج الغذاء مقابل العمل في الاقتصاديات التي تكون هياكلها ضعيفة ليس ببساطة تحديد المستوى المناسب للأجور. وهما يجدان أن الأسر ذات الدخل المرتفع بالمناطق الريفية في إثيوبيا توجد لديها إمكانيات عمل فائضة، وبالتالي تكون قيمة الوقت عندها أقل (وليست أعلى)؛ وعليه، تخصص هذه الأسر جهدها لخطط برامج الغذاء مقابل العمل التي لا تستطيع الأسر الأفقر المشاركة فيها نظراً لقلة إمكانيات العمل لديها.

ويرى Bennett (٢٠٠١) أن برامج الغذاء مقابل العمل في كمبوديا تعد مصدراً إضافياً وليس بديلاً للعمل، وأن الفقراء نادراً ما يشاركون نظراً لما يواجهونه من معوقات العمل. وبالتالي، قد يكون من اللازم وضع نظام لتوجيه المعونة الغذائية بالإضافة إلى برامج الغذاء مقابل العمل لكي تصل إلى أكثر الأسر حاجة إليها. ولدى تحديد من تنطبق عليهم شروط الغذاء مقابل العمل، يمكن لمتطلبات العمل في الأغراض الإنتاجية الأسرية، والمدة المتوقعة للتوزيع، والعوامل الهيكلية (مثل الأصول الإنتاجية المتاحة للأسرة) أن تساعد في تحديد مدى ملاءمة برامج الغذاء مقابل العمل والمخاطر التي تصاحبها إذا سببت نوعاً من الاعتماد السلبي على المعونة الغذائية.

في أمر أناس يحصلون على المعونة الغذائية بمعيارين: ما إذا كانوا يحصلون أو لا يحصلون على معونة غذائية، (أي مقارنة أوضاع من يحصلون بأوضاع من لا يحصلون على معونة غذائية) وما إذا كانوا بائعين صافين أو مشترين صافين. ويوضح الشكل ٩ نتائج المقارنة.

وفي الشكل ٩، تدخل سلع المعونة الغذائية التي تُقدم في صورة عينية إلى منطقة ما مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية. وهذا يفيد بلا شك الفئات التي تحصل على المعونة الغذائية والمشترين الصافين للأغذية من خلال تأثير التحويل المباشر الذي يتمتع به المستفيدون، وكذلك من خلال المنافع غير المباشرة التي تنشأ نتيجة لانخفاض أسعار المواد الغذائية التي يشترونها. بل إن الذين لا يحصلون على معونة غذائية يستفيدون أيضاً طالما كانوا من المشترين الصافين للأغذية، لأنهم سيكونون قادرين على شراء مزيد من الأغذية عندما تكون الأسعار أقل مما كانت عليه قبل توزيع المعونة.

ولا شك في أن حال البائعين الصافين للأغذية ستكون أسوأ لأن الأسعار التي يحصلون عليها مقابل إنتاجهم ستكون أقل. بيد أن هذا التأثير السلبي سوف يتم تعويضه لو كانوا هم أيضاً يحصلون على معونة غذائية أو أي شكل آخر من أشكال التحويلات التعويضية. ويكون تأثير المعونة الغذائية على مستوى معيشة البائعين الصافين للأغذية، الذين يحصلون أيضاً على معونة غذائية، ملتبساً، تبعاً لنتيجة الموازنة بين التأثير العكسي غير المقصود على الأسعار والتأثير الإيجابي المقصود للتحويلات. ويوضح هذا الرسم البياني المبسط جوانب القلق القائمة بشأن الآثار العكسية غير المقصودة على المزارعين الذين يندرجون ضمن فئة البائعين الصافين والمنافع المقصودة التي تعود على المشترين الصافين للأغذية، الذين يمثلون غالبية الفقراء في جميع المجتمعات المحلية تقريباً.

ويوضح الشكل ٩ أيضا آثار عمليات الشراء من السوق المحلية أو الإقليمية على مستوى المعيشة، أي آثار تدخلات

الإطار ١١
المعونة الغذائية من أجل تنمية الأسواق

يُحسب للمعونة الغذائية أحياناً أنها تساعد على تشجيع تنمية السوق المحلية بالمساعدة في تنمية القنوات التنافسية الفعالة التي يمكن أن تتدفق الأغذية من خلالها من المنتجين إلى المستهلكين النهائيين. وأحيانا يكون من بين الأهداف الصريحة لعمليات المعونة الغذائية التي تجري بوساطة الأسواق، سواء كانت على جانب العرض من خلال تحويل المعونة الغذائية العينية إلى قيمتها النقدية، أو على جانب الطلب من خلال المشتريات من السوق المحلية، أن السوق الإقليمية باستخدام الموارد النقدية التي تقدمها الجهات المانحة تساعد على تطوير قنوات تسويق الأغذية في المناطق ذات الدخل المنخفض التي يكون أداء الأسواق فيها ضعيفا. وعلى سبيل المثال، فإن سلع المعونة الغذائية التي تباع من خلال مصانع التجهيز الصغيرة أو صغار التجار في القرى، يمكن أن تحفز على ظهور قنوات تنافسية لتوزيع الأغذية (Abdulai, Barrett and Hazell, 2004; USDA, 2001).

وأكثر الأمثلة التي يُستشهد بها على استخدام المعونة الغذائية في تنمية الأسواق التجربة الهندية الخاصة "بعملية الفيضان"، ١٩٧٠–١٩٩٥. فقد كان لهذا المشروع دور كبير في المساعدة على إقامة جمعيات تعاونية لمنتجي الألبان والتشجيع على الأخذ بالطرق الحديثة لإنتاج الألبان وتكنولوجيا تصنيعها في قرى الريف الهندي (Candler and Kumar, 1998; Doornbos et al., 1990). ولقد كان المشروع يهدف في البداية إلى ربط أفضل ١٨ حظيرة لإنتاج الألبان في الهند بأسواق الألبان في أربع مدن رئيسية: دلهي ومومباي وكلكتا ومدراس. وبحلول عام ١٩٨٥، كان المشروع قد تم توسيعه ليشمل ١٣٦ حظيرة لإنتاج الألبان ترتبط بأكثر من ٢٩٠ سوقاً بالمناطق الحضرية، وكان قد نجح في إنشاء نظام يتمتع بالقدرة الذاتية على البقاء في ٤٣ ٠٠٠ جمعية تعاونية قروية تغطي ٤,٢٥ مليون منتج للألبان.

المعونة الغذائية في الأسواق المحلية. فعندما يتم شراء المواد الغذائية من السوق المحلية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ضغط تصاعدي على أسعار المواد الغذائية. ولاشك أن ذلك يضر المشترين الصافين الذين لا يحصلون على معونة غذائية لأنهم سيضطرون إلى دفع أسعار أعلى مقابل الحصول على السلع الأساسية دون أن يتمتعوا بأي تحويلات جديدة. وأكبر الرابحين من عمليات الشراء من السوق المحلية أو الإقليمية هم المستفيدون الذين يكونون أيضاً بائعين صافين للأغذية. وفي الواقع، فإن البائعين الصافين للمواد الغذائية سوف يستفيدون سواء كانوا يحصلون أو لا يحصلون على معونة غذائية. أما المستفيدون الذين يكونون أيضا مشترين صافين، فقد يكون حالهم أفضل أو أسوأ تبعا لنتيجة الموازنة بين الآثار السلبية غير المقصودة للزيادة في الأسعار والآثار الإيجابية المقصودة لتحويل الأغذية.

كما يوضح الشكل ٩ الاختلافات المهمة في التوقيت المناسب لتسليم المعونة الغذائية وفعالية العمليات المرتبطة بالشراء من السوق المحلية والسوق الإقليمية،

الشكل ٩
تأثيرات المعونة الغذائية على مستوى المعيشة

	التحويلات العينية		المشتريات المحلية أو الإقليمية	
	المشترون الصافون للأغذية	البائعون الصافون للأغذية	المشترون الصافون للأغذية	البائعون الصافون للأغذية
المستفيدون من المعونة الغذائية	إيجابي جداً	ملتبس	ملتبس	إيجابي جداً
غير المستفيدين من المعونة الغذائية	إيجابي	سلبي	سلبي	إيجابي

وكلاهما يمكن أن يؤثرا كثيراً على فعالية توجيه المعونة، وبالتالي لا يمكن أن تتضمن المصفوفة البسيطة تلخيصاً كاملاً للآثار المقصودة وغير المقصودة للمعونة الغذائية على مستوى المعيشة. ومع ذلك، تتضمن هذه المصفوفة تبسيطاً مفيداً للآثار المباشرة التي ترجع أساساً إلى الآثار غير المقصودة على أسعار المواد الغذائية، ربما بعد تخفيفها (أو تعزيزها) بفعل آثار التحويلات المباشرة.

وعلى الرغم من أن الدراسات الكمية التي تتناول تأثير المعونة الغذائية على الوسطاء قليلة، فقد أظهر عدد من دراسات الحالة أن التجار في السوق يمكن أن يواجهوا نقص الأغذية بسرعة وكفاءة، حتى في حالات الأزمات. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لتسليم المعونة الغذائية دون الإعلان عن ذلك أو تسليمها في الوقت غير المناسب، أو يمكن للتدخلات الحكومية أن تُضعِف من قدرة التجار على مواجهة حالات نقص الأغذية. ويتناول الفصل التالي العديد من هذه الدراسات بمزيد من التفصيل.

هل تؤدي المعونة الغذائية إلى زعزعة الأسواق التجارية؟

تؤدي المعونة الغذائية إلى زيادة الإمدادات الغذائية بأسرع مما يؤدي الطلب على الأغذية إلى زيادتها، كما سبق القول في المناقشة السابقة. واختلال التوازن الناجم عن ذلك بين العرض والطلب يؤدي إلى زعزعة المبيعات التجارية من الأغذية في البلدان المتلقية للمعونة، إما بفعل الموردين المحليين أو من تأثير الواردات التجارية. وتشير الشواهد الدالة على تأثر السوق المحلية إلى أن هذا التأثير ربما يكون ضئيلاً، وخصوصاً عندما توجه المعونة الغذائية إلى الفئات المستهدفة من السكان المحتاجين في حالات الطوارئ. ولكن ماذا تقول الشواهد في ما يتعلق بزعزعة الأسواق التجارية؟

وكشف العديد من الدراسات السابقة عن أن المعونة الغذائية في غير حالات الطوارئ يمكن أن تحل محل الواردات الغذائية التجارية (von Braun and Huddleston, 1988; Saran and Konandreas, 1991; Clay, Pillai and Benson, 1998). وقد أوضح Barrett و Mohapatra وSnyder (١٩٩٩) أن شحنات المعونة الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى انخفاض الصادرات التجارية إلى ١٨ بلداً شملتها الدراسة بما يتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المائة. وقد تبين للمؤلفين أن المبيعات التجارية ازدادت في المدى البعيد في أعقاب شحنات المعونة الغذائية الأمريكية، وأن البلدان المصدرة الأخرى استفادت قبل غيرها وبدرجة أكبر من غيرها.

وقد أجرى المعهد السويدي لاقتصاديات الأغذية والزراعة (SLI, 2004) دراسة قارن فيها بين المعونة الغذائية الأمريكية والمعونة الغذائية الأوروبية، وتبين أن آثارهما متباينة على الواردات التجارية. فبينما أظهرت الدراسة أن المعونة الأمريكية نزعت إلى زعزعة الواردات التجارية، يبدو أن المعونة الأوروبية تؤدي إلى زيادة ملموسة في الواردات الغذائية التجارية. ويكمن شرح هذه المفارقة في تفاصيل برنامج المعونة الأوروبي الذي يسمح بإعادة تصدير سلع المعونة ويفرض شروطاً تجارية على تلقي المعونة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قُدِّم برنامج المعونة الأوروبي في نفس الوقت الذي بُذلت فيه جهود أخرى في مجال المعونة تستهدف تنشيط الطلب (SLI, 2004).

ويعتمد مدى تأثير المعونة الغذائية السيئ على الأسواق الدولية للأغذية على طريقة الحصول على المعونة الغذائية، ومدى اندماج السوق الاقتصادية في البلد المتلقي مع السوق العالمية، ومدى قوة الطلب في البلد المتلقي على تشكيلة سلع المعونة. ومع ذلك، يعتمد تأثير المعونة الغذائية في المدى البعيد على تأثير المعونة الغذائية الفعلي على الدخل ومدى تشجيع هذا التأثير للطلب على الغذاء في المستقبل. ويقول Dorosh وآخرون (٢٠٠٢) إن الحوافز السلبية للواردات ستكون على أشدها عندما تنخفض الأسعار المحلية إلى ما دون أسعار الاستيراد.

وفي دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٦) أن المعونة الغذائية والواردات التجارية يكملان بعضهما البعض في تلبية احتياجات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. ومع ذلك، فإن عدم المرونة النسبية للمعونة الغذائية مقارنة بالمساعدات النقدية، يمكن أن يعوق انتعاش الاقتصاد المحلي. فإذا أمكن التقليل من تأثير حلول المعونة الغذائية محل الواردات التجارية إلى أدنى حد ممكن عن طريق حسن توجيه المعونة الغذائية إلى الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، كما يتضح من الأبحاث التي قارنت بين المعونة البرامجية والمعونة الهادفة، يبدو أن المعونة التي يتم توجيهها بعناية في حالات الطوارئ لن يترتب عليها تأثير ضار كبير وطويل الأجل على الواردات التجارية (Lowder, 2004; Barrett and Maxwell 2005). بيد أنه عندما تنخفض الأسعار المحلية إلى ما دون أسعار الاستيراد، قد لا يصبح بوسع التجار تحمل استيراد الأغذية، مما قد يهدد قدرتهم على الاستمرار كوسطاء وربما يؤدي إلى إرباك الأنماط التجارية في المستقبل.

الاستنتاجات

إن آثار المعونة الغذائية معقدة ومتعددة الطبقات. ولقد كان هناك اعتراف منذ زمن طويل بالمخاوف إزاء مخاطر النتائج السلبية، وهي المخاوف التي تتمحور حول الأسئلة التالية:

الإطار ١٢
تأثير المعونة الغذائية على أنماط الاستهلاك

إن الأساس المنطقي الذي طالما استندت إليه الجهات المانحة في تقديم المعونة الغذائية هو الترويج للصادرات. فلما كانت الصادرات من الجهات المانحة الواقعة في المنطقة المعتدلة تختلف عموماً عن المحاصيل الأساسية التي تزرع بالبلدان المتلقية للمعونة والواقعة في المنطقة المدارية، فإن منطق الترويج للصادرات يستلزم بالضرورة بذل شيء من الجهد من أجل تغيير أفضليات المستهلكين وأذواقهم، وتعويدهم على أغذية جديدة مما يزيد الطلب على المنتجات الغذائية التي لم يسبق لهم أن اعتادوا عليها، أو التي كانت تمثل من قبل حصة ضئيلة من غذائهم. ومع ذلك، يوضح Barrett و Maxwell (٢٠٠٥) أن المعونة الغذائية قد فشلت عموماً في تحقيق أهدافها الخاصة بتنشيط التجارة.

ومع ذلك، فمن المؤكد أن سلع المعونة الغذائية التي لا تكون مناسبة نسبياً للاستخدامات المحلية يمكن أن تؤدي إلى تشويه أنماط الاستهلاك. فقد كان من المعتقد أن الشحنات الكبيرة من القمح والأرز إلى منطقة السهل بغرب أفريقيا أثناء الأزمات الغذائية في منتصف سبعينات ومنتصف ثمانينات القرن العشرين سوف تؤدي إلى حدوث تحول في الطلب من جانب المستهلكين وتخليهم عن الحبوب الخشنة المحلية (وعلى رأسها الدخن والذرة الرفيعة) والاتجاه نحو المحاصيل الغربية، وخصوصاً القمح. كذلك تعرضت للنقد شحنات المعونة الغذائية القائمة على الحبوب إلى مناطق الرعي بمنطقة القرن الأفريقي خلال العقد الماضي، على اعتبار أنها غير مناسبة للسكان الذين درجوا على الاعتماد على المنتجات الحيوانية (Barrett and Maxwell 2005). والمعروف أن الشحنات الزائدة من المواد الغذائية غير المألوفة للسكان يمكن أن تترتب عليها نتائج عكسية غير مقصودة.

- هل تؤدي المعونة الغذائية إلى خلق حالة من الاعتماد من جانب الفئات التي تحصل عليها على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي وعلى مستوى الحكومات؟
- هل تؤدي المعونة الغذائية إلى تشويه أسعار السوق، وخلق حوافز سلبية أمام الإنتاج الزراعي وتطوير الأسواق، وإضعاف التجار المحليين، وإضعاف قدرة النظم الغذائية المحلية على التكيف؟
- هل تؤدي المعونة الغذائية إلى زعزعة النشاط التجاري؟

إن الردود المختصرة على هذه الأسئلة هي: لا، ربما، ونعم. وعلى الرغم من أن هذه المخاوف قائمة منذ زمن طويل، والآراء القوية التي يعتنقها كثير من المراقبين، فإن الأدلة التجريبية القوية التي يمكن تقييم هذه المخاوف على أساسها ليست كثيرة. وهذا أمر يبعث على الدهشة في ضوء التغيرات الجوهرية التي حدثت في مجال برمجة المعونة الغذائية خلال العقد الماضي، وفي ضوء النداءات التي تُسمع في كثير من المحافل بإدخال مزيد من الإصلاحات على سياسات المعونة الغذائية.

ويمكن من الناحية النظرية أن تتسبب المعونة الغذائية في درجتين واسعتين من الآثار الاقتصادية: تأثير يتعلق بتأمين الحصول على المعونة الغذائية قبل تدفقها، وتأثير يتعلق بتحويل الموارد بعد تدفق المعونة الغذائية. وقد يكون لهذين النوعين من التأثير نتائج إيجابية أو نتائج سلبية.

والآثار التأمينية وثيقة الصلة بصفة خاصة بالحوارات التي تدور حول الاعتماد والمخاطر المعنوية. فإذا أدت المعونة الغذائية إلى إصابة الناس بالكسل أو الاستغناء عن شبكات الأمان غير الرسمية، فإن ذلك قد يجعل المجتمعات المحلية أقل قدرة على مقاومة الصدمات، وأكثر اعتماداً على الموارد الخارجية. فإذا توقع الناس أن المعونة الغذائية ستكون "كفيلاً" لهم للخروج من الصعوبات فإنهم قد يقدمون على أشكال من السلوك تنطوي على المخاطرة. وإذا حصلت الحكومات على كميات كبيرة من المساعدات الخارجية، فإنها قد لا تستجيب للحاجة إلى الإصلاحات. وكل هذه المخاوف قد يكون لها بعض الوجاهة لكن الأمر يقتضي تحديد الأدلة التجريبية المعززة لها

وفي الواقع، كان من بين الاستنتاجات التي أبرزتها الدراسات التي أجريت على الاعتماد والحماية الاجتماعية أن الناس ينبغي أن يكون بوسعهم الاعتماد على تلقي مساعدات مناسبة عندما يكونون في حاجة إليها. وهذه النظرة تعزز المنهج القائم على الحق في الأمن الغذائي الذي تنص عليه "الخطوط التوجيهية الطوعية" الخاصة بالحق في الغذاء. إذ يمكن أن يساعد هذا الاعتماد بمعناه الإيجابي في كسر حلقة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كما هو مبين في المنهج المزدوج الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة في ٢٠٠٣ (أنظر المساهمة الخاصة).

وتحدث التأثيرات الخاصة بالتحويل لأن المعونة الغذائية توفر موارد إضافية للذين يحصلون عليها يمكن استخدامها في زيادة استهلاكهم من الأغذية والسلع الأخرى أو في قضاء وقت الفراغ. وقد تؤدي آثار تحويل المعونة الغذائية إلى نتائج سلبية غير متوقعة عندما لا

تراعى حوافز الأفراد في العمل بمزارعهم أو في أنشطة أخرى يحققون من خلالها أمنهم الغذائي.

وتوضح الأدلة التجريبية أن تأثيرات المعونة الغذائية الخاصة بتثبيط الرغبة في العمل تكون ضئيلة، وخصوصاً عندما تكون المعونة الغذائية موجهة إلى أفقر السكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. فقد بلغت هذه الفئة مستوى من العوز لدرجة أن التحويلات الضئيلة نسبياً التي توفرها المعونة الغذائية تكون أقل من أن تحملهم على التقليل من العمل. وقد استخدم توجيه المعونة الغذائية من خلال برامج الغذاء مقابل العمل لتفادي خلق حوافز سلبية على العمل، ولكن ذلك قد يكون محفوفاً بالمخاطر لأن أكثر الناس حاجة كثيراً ما تكون معوقات العمل التي يصادفونها أكثر مما تصادفه الأسر الأيسر حالاً. وحيثما لوحظ وجود عوامل مثبطة للرغبة في العمل، كانت هذه العوامل مرتبطة عموماً بوجود أخطاء في توجيه المعونة الغذائية.

ومن الواضح أن التحويلات المترتبة على المعونة الغذائية تؤدي على انخفاض الأسعار في السوق المحلية وإلى عدم استقرارها. وتكون هذه الآثار أكبر عندما يتم توجيه المعونة الغذائية بطريقة غير مناسبة وفي الأوقات غير المناسبة، لأن جانباً أقل من المعونة يذهب في هذه الحالة إلى الاستهلاك الإضافي. والأسواق التي لا تكون مندمجة تماماً في الأسواق الإقليمية والدولية تكون عرضة بصفة خاصة لتأثير المعونة الغذائية العينية على الأسعار. وللأسف، فهذه هي على وجه التحديد المجالات التي تكون فيها الأسواق المحلية غير المتكاملة مع الأسواق الإقليمية والدولية أقل قدرة على التجاوب مع أوجه النقص المحلية. وهذا يؤكد الأهمية الأساسية للتوجيه والتوقيت الدقيقين للمعونة الغذائية والرصد والتقييم الدقيقين لتأثيرها على الأسواق.

وعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار وعدم استقرارها في المدى القصير نتيجة للمعونة الغذائية أمر مقرر نظريا، لا توجد أدلة كثيرة في الفترة الأخيرة تشير إلى أن الإنتاج الزراعي المحلي سوف يتأثر سلباً بشكل ملموس، ذلك أن الإنتاج في العديد من البلدان المتلقية يعتمد على تنوع المناخ وعوامل أخرى أكثر من اعتماده على الاستجابة لتذبذب الأسعار قصير المدى. وقد يرجع ذلك أيضا إلى أن نظرة المزارعين إلى الأسعار تكون أطول أمداً أو لأن المستهلكين يفضلون المنتجات المحلية عندما تتساوى مع أسعار المعونة الغذائية. وبالنسبة للأسر التي تعيش في مستوى الكفاف، والتي لا تنتج من أجل السوق، قد تساعد المعونة الغذائية على تنشيط الإنتاج بأن تحرر الموارد اللازمة للاستثمار في شراء الأدوات والبذور.

ويبدو أن المعونة الغذائية تؤثر بالسلب على الواردات التجارية في المدى القريب بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المائة. وثمة نتيجة قوية من الأدلة التجريبية هي أن أنواع المعونة الغذائية المختلفة يكون تأثيرها على التجارة مختلفاً، فالمعونة غير الموجهة التي تباع في السوق المحلية (المعونة البرامجية أو النقدية للمشروعات) هي التي من الأرجح أن تؤدي، طبقا للدراسات، إلى إرباك قنوات التسويق المعتادة أكثر من المعونة الموجهة التي تُقدم في حالات الطوارئ أو من خلال المشروعات المصاغة بعناية.

وقد تلعب المعونة الغذائية العينية خارج عمليات الطوارئ دوراً بناءً في مشروعات معينة موجهة بعناية، ومع ذلك ينبغي تقييمها مقارنة بأنواع التدخل الأخرى التي تستهدف تحقيق الحماية الاجتماعية. ولا ينبغي استخدام المعونة الغذائية لمجرد أنها متوافرة، وهي نقطة سوف تتناولها الفصول التالية بمزيد من التعمق. ولما كانت المعونة الغذائية العينية يمكن أن تترتب عليها نتائج سلبية معقدة وبعيدة الأثر، لا ينبغي أن تستخدم إلا عندما يكون من الواضح تماماً أنها أفضل من الأموال النقدية أو التدخلات الأخرى في تحقيق تحسينات مستدامة في مجال الأمن الغذائي.

وكثيراً ما ترتفع أصوات تطالب بشراء سلع المعونة الغذائية من السوق المحلية أو الإقليمية باعتبار أن ذلك يمثل حلاً للتشوهات التي تتعرض لها السوق التجارية نتيجة للمعونة الغذائية التي تأتي مباشرة من البلدان المانحة. فشراء سلع المعونة الغذائية من السوق المحلية أو الإقليمية يمكن أن يساعد في التغلب على جوانب القصور التي ينطوي عليها التحويل والمرتبطة بالمعونة المقيدة، ويمكن أيضاً أن يساعد على تنشيط الأسواق المحلية والإقليمية في الوقت الذي يساهم فيه في تلبية الاحتياجات الغذائية المباشرة للجياع. بيد أن هذه المعاملات تنطوي أيضاً على خطر إحداث زيادة في الأسعار المحلية بالنسبة للمستهلكين الفقراء، أو إحداث استجابات في العرض ليس من الممكن الإبقاء عليها. كذلك، فإن القضايا المتصلة بالتوزيع ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، لأن كبار المنتجين والتجار من الأرجح أن يستفيدوا أكثر من استفادة صغار المنتجين والتجار. ونظراً لأن الخبرة بهذه الآليات ضئيلة جداً، فمن الضروري مراعاة الحذر والحيطة. وعلى الرغم من أن من الواجب استطلاع إمكانيات شراء سلع المعونة الغذائية من السوق المحلية والإقليمية، فلا ينبغي طلبها في كل الحالات، لكن من الضروري المضي في رصد حالة السوق بعناية على نحو ما يفعل برنامج الأغذية العالمي.

وقد أدى الانخفاض في المعونة الغذائية البرامجية غير الموجهة والتوسع في المعونة الغذائية التي تقدم في حالات الطوارئ إلى التقليل من احتمالات حدوث كثير من النتائج السلبية المرتبطة بالمعونة الغذائية، على الرغم من احتمال ظهور مشكلات أخرى في سياقات الأزمات. ويتناول الفصل التالي القضايا المتصلة باستخدام المعونة الغذائية في حالات الأزمات، بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة التي تؤدي فيها الصراعات إلى زيادة تعقيد الكوارث الطبيعية.

رابعا: المعونة الغذائية في مواجهة حالات الطوارئ[٩]

إن انعدام الأمن الغذائي العابر يرتبط بالمخاطر والصدمات التي تتسبب في حدوث "انخفاض حاد في قدرة السكان على إنتاج أو شراء الغذاء أو الضرورات الأساسية الأخرى مما يؤدي إلى إضعاف التنمية طويلة الأجل ويؤدي إلى خسارة رأس المال البشري، وهي حالة يستغرق الخروج منها سنوات طويلة"، إذا كان الخروج منها ممكناً على الإطلاق (البنك الدولي، ١٩٨٦). والانخفاض المفاجئ والشديد في الأغذية المتاحة، أو إمكانية الحصول عليها أو الاستفادة منها، يمكن أن يتسبب في مشكلات مستديمة، بل ويتسبب في وفاة من يعانون هذه الصدمات، حتى وإن كانت الاضطرابات المصاحبة لذلك لفترات قصيرة.

ولقد كانت المعونة الغذائية عظيمة القيمة في توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد الذين يعانون الصدمات، وساعدت على إنقاذ أرواح ملايين لا حصر لها على امتداد نصف القرن الماضي أو نحو ذلك (Barrett and Maxwell, 2005). وأكثر الأفراد حساسية للصدمات بين السكان هم الأطفال والنساء على وجه الخصوص، إذ يعانون عادة بدرجات متفاوتة نقص الأغذية أثناء فترات انعدام الأمن الغذائي العابر، وكثيراً ما يعانون حتى عندما يكون أفراد الأسرة الآخرون قادرين على تحصين أنفسهم ضد الصدمات (Hoddinott, 2006). ويمكن أن تكون المعونة الغذائية فعالة بصفة خاصة في تلبية احتياجات هذه المجموعات سريعة التأثر.

وبنفس القدر من الأهمية، فإن توصيل السلع الغذائية للسكان الذين يعانون بشدة انعدام الأمن الغذائي يخفف من الضغط من أجل تسييل الأصول الإنتاجية الشحيحة، وبذلك يمكّن المستفيدين من استئناف سعيهم نحو تحقيق معيشة تتمتع بالأمان الكامل بمجرد انتهاء الأزمة. وتعد المعونة الغذائية مهمة في تلبية الحق في الغذاء وفي حماية الأصول الإنتاجية، وخصوصاً رأس المال البشري الذي يمثل الثروة الرئيسية بالنسبة للفقراء.

وقد تأكد الاعتراف الواضح في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم الزراعي بالدور الإنساني الجليل الذي تضطلع به المعونة الغذائية، ووافقت منظمة التجارة العالمية على صندوق لتغطية المعونة الغذائية في حالات الطوارئ (أنظر الفصل الثاني). وتعكس هيمنة المعونة الغذائية التي تُقدَّم في حالات الطوارئ وتدفقها على امتداد الجيل السابق، بالقياس إلى أشكال المعونة الغذائية العالمية الأخرى، الاعتراف واسع النطاق بجدوى هذه المعونة. ومازالت المعونة الغذائية التي تُقدَّم في حالات الطوارئ تتزايد سواء من حيث أحجامها المطلقة أو ضمن تدفقات المعونة الغذائية العالمية، حيث كانت تمثل ٦٤ في المائة من مجموع المعونة الغذائية في عام ٢٠٠٥.

وتمثل المعونة الغذائية التي تقدم في حالات الطوارئ الجانب الأكبر من الموارد المالية المخصصة للمعونة الغذائية لأن تكلفتها أعلى من تكلفة المعونة الغذائية التي تقدم في غير حالات الطوارئ. وتشمل تدفقات المعونة في حالات الطوارئ حصة أكبر من أكثر السلع تكلفة، أي السلع التي تستعمل في التغذية العلاجية. كذلك فإن تكلفة النقل وغير ذلك من تكاليف تسليم المعونة تكون أعلى بكثير في حالات الطوارئ، نظراً لاستخدام وسائل خلاف وسائل التسليم المعتادة، وشدة الحاجة إلى تحقيق الأمن في حالات الطوارئ المترتبة على الصراعات، وبطء عملية التسليم في حالة الكوارث الطبيعية التي تكون قد دمرت مرافق البنية الأساسية المستخدمة في توزيع المعونة الغذائية.

ولقد تحقق تقدم كبير على مدى الجيل السابق في برمجة المعونة الغذائية استجابة لحالات انعدام الأمن الغذائي العابرة. ويعد برنامج الأغذية العالمي الطرف الرئيسي في تقديم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ، على الرغم من أن جانباً كبيراً من هذه المعونة قام بتوزيعه محلياً شركاء من المنظمات غير الحكومية. وقد حقق برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه تقدماً كبيراً في تطوير نظم للإنذار المبكر، وممارسات لتقدير احتياجات الطوارئ وحصص غذائية مناسبة للأغراض الغذائية والعلاجية. كما كان للبرنامج وشركائه دور رائد في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وكذلك التكنولوجيات المالية الحديثة في مواجهة حالات الطوارئ. وكان التقدم الذي تحقق خلال العقدين الماضيين هائلاً مما يبرر تعزيزه ومواصلته.

وقد تضمن الفصل الثاني عرض مفهوم الحماية الاجتماعية ومناقشة دور المعونة الغذائية في مجموعة شبكات الأمان الاجتماعي الأوسع التي تستهدف ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة، بما في ذلك الأمن الغذائي. كذلك ناقش الفصل الثاني بعض الاعتبارات الرئيسية في تصميم شبكات الأمان، وخصوصاً في حالات الأزمات.

(٩) أعد هذا الفصل في ضوء ورقة معلومات عامة أعدها Barrett (المنظمة، ٢٠٠٦ز) و Flores و Khwaja و White (٢٠٠٥).

وناقش الفصل الثالث التأثيرات الاقتصادية للمعونة الغذائية، وخلص بين أمور أخرى إلى أن المعونة الغذائية التي لا يتم تقديمها في الوقت المناسب أو التي لا يتم تحديد الفئات المستهدفة منها بعناية من المرجح أن ترتبط بها نتائج سلبية. وقد تبين أن المعونة التي تقدم في حالات الطوارئ ليس من المرجح بدرجة كبيرة أن تؤدي إلى أضرار، لأنها تكون موجهة إلى أناس يمرون بأزمة. ويبنى هذا الفصل على التحليل النظري والتجريبي الذي يتضمنه الفصلان السابقان، ويناقش عدداً من دراسات الحالة التي أجريت في الفترة الأخيرة عن تقديم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ.

فبالإضافة إلى التحديات المادية والسياسية التي تكتنف مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية، وهي ظروف صعبة بطبيعتها وغالباً ما تكون خطيرة، كثيراً ما تحيط بحالات الطوارئ مجموعة من التحديات المؤسسية والمفاهيمية والسياسية. وتتبدى هذه التحديات في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- المعوقات ومظاهر الجمود والثغرات المتصلة بالموارد والتي تؤدي إلى: (١) الاعتماد المفرط على المعونة الغذائية في الاستجابة العامة لحالات الطوارئ؛ (٢) عدم كفاية التمويل أو مرونته في حالات الطوارئ التي لا تهتم بها وسائل الإعلام كثيراً؛ (٣) الاختناقات وأشكال التأخير التي تتسبب في إزهاق الأرواح وتبديد الموارد.
- عدم كفاية نظم المعلومات والتحليل والرصد، وعدم الاهتمام بالدرجة الكافية بالمعلومات المتاحة، في تصميم خيارات الاستجابة لحالات الطوارئ لتلبية الاحتياجات الحقيقية التي تحتل مكان الأولوية بالنسبة لذوي الأوضاع الحرجة من الأفراد والمجموعات.
- وجود ثغرات في السياسات، وهي جزء من الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، تحول دون الأخذ بالخيارات التي تتعامل مع الأزمات الطبيعية المتغيرة والترابط بينها وبين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة.

وتمثل كل حالة من حالات الطوارئ نمطا فريدا في حد ذاته، بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة، ولذلك فمن الخطر اللجوء إلى التعميم المفرط لأن الاستجابة لكل حالة من حالات الطوارئ يجب أن تراعي سياق حدوث حالة الطوارئ. ومع ذلك، يوجد بعض التمييز المفيد الذي ينبغي إجراؤه بين ثلاث فئات عريضة من حالات الطوارئ، هي: حالات الطوارئ المفاجئة، وحالات الطوارئ البطيئة، وحالات الطوارئ الممتدة والمعقدة. وتكشف دراسات الحالة التالية، المصنفة في مجموعات بحسب نوعها، عن درجة متزايدة من الصعوبة وعن انخفاض مستوى النجاح في تلبية الأهداف الإنسانية المباشرة.

الطوارئ المفاجئة

تنشأ حالات الطوارئ المفاجئة في العادة نتيجة للكوارث الطبيعية التي تحدث دون سابق إنذار أو بإنذار قصير جداً – ومن أمثلة ذلك الأعاصير والزوابع والزلازل وموجات تسونامي وكثير من الفيضانات – على الرغم من أن حالات الطوارئ المفاجئة يمكن أيضاً أن تنشأ نتيجة لتفشي الأمراض الوبائية أو انتشار أعمال العنف.

وكما توحي التسمية، فإن السمة الرئيسية التي تميز حالات الطوارئ المفاجئة عن حالات الطوارئ البطيئة هي الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد لمواجهة الحدث. وعلى الرغم من أن المرء يمكن أن يستعد بكل تأكيد لمواجهة الاحتمالات عموماً – ويقوم الخبراء المحترفون في مواجهة الطوارئ والذين يعملون في وكالات الإغاثة بمنظومة الأمم المتحدة وفي الأجهزة الحكومية وفي الكثير من المنظمات الخاصة التطوعية بدور بارز في ذلك – فإن حالات الطوارئ المفاجئة لا تسمح بأي فترة لتحضير التفاصيل الدقيقة التي يستعان بها في المواجهة.

ومن النتائج المبكرة لكثير من الصدمات انهيار نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها. ويؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى إرباك توافر الإمدادات الغذائية في المناطق المنكوبة، ويكون مصحوباً في العادة بتدهور في قدرة الناس على الحصول على الأغذية الكافية والملائمة. وبالإضافة إلى الضرر الذي يصيب نظام الأغذية، يؤدي الكثير من الصدمات أيضاً إلى تعطيل شبكات المياه والصرف الصحي وإلى إعاقة توصيل الخدمات الطبية، مما قد يؤدي إلى مشكلات في ما يتعلق بالاستفادة من الأغذية بالشكل المناسب.

وكثيراً ما تكون المعونة الغذائية من المكونات الأساسية للاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ. وعلى سبيل المثال، فإن المجموعات السكانية التي تمزقها الصراعات لا تستطيع في الغالب المضي في ممارسة حياتها المعتادة، وتتحول هذه المجموعات إما إلى لاجئين أو مواطنين مشردين داخل بلدهم يفتقرون إلى الأغذية والأموال التي تمكنهم من شرائها. وقد تكون المعونة الغذائية في المدى القريب هي الخيار الوحيد لحماية حق هذه المجموعات في الغذاء، وكثيراً ما تكون المعونة الغذائية عنصراً أساسياً للحيلولة دون ظهور الأمراض المترتبة على سوء التغذية ودون بيع الأصول الإنتاجية مما قد يعرض سبل معيشة هذه الفئات للخطر في المستقبل.

وعلى الرغم من أن المعونة الغذائية قد تكون ضرورية في بعض الحالات، فإنها، وخصوصاً المعونة الغذائية التي يتم الحصول عليها من البلدان المانحة، كثيراً ما تكون محل مبالغة في تقدير أهميتها في

مواجهة حالات الطوارئ المفاجئة. فالصدمات الكبيرة التي تدمر مرافق البنية التحتية المحلية وتؤدي إلى إرباك الإنتاج الزراعي تجعل أعدادا كبيرة من السكان في حاجة ملحة إلى المساعدات الغذائية. ومع ذلك، فكثيراً ما تنشأ حالات عابرة لانعدام الأمن الغذائي نتيجة لأزمة ترجع إلى عدم القدرة على الحصول على الأغذية وليس إلى عدم توافرها.

وحتى في حالات الطوارئ، عادة تحافظ شبكات التوزيع التجاري على قدرتها أو تستعيد هذه القدرة بسرعة، وخصوصاً في المناطق الحضرية، ويمكن طلب مساعدتها في توفير الأغذية للمناطق التي يتعذر الوصول إليها والتي تشتد فيها حالة انعدام الأمن الغذائي. وهذا يحد من الحاجة إلى شحنات المعونة الغذائية المكلفة التي تأتي ببطء عبر المحيطات، ويؤكد أهمية حسن الاستفادة من شبكات الإمداد المحلية والإقليمية. أما عندما تكون شبكات التوزيع التجاري قد ارتبكت بسبب الأضرار التي لحقت بمرافق البنية التحتية أو انهيار النظام المدني، على سبيل المثال، فقد تكون التدخلات من أجل ترميم الطرق وإعادة حالة الأمن إلى ما كانت عليه أكثر فعالية وأجدى من شحنات المعونة الغذائية (Levine and Chastre, 2004).

كارثة تسونامي في آسيا - أزمة عيد الميلاد

ربما تتسم مواجهة حالات الطوارئ المفاجئة بكفاءة عالية حتى على الرغم من عدم القدرة على التخطيط لجميع التفاصيل الضرورية مقدماً. وربما تعطينا التجربة التي أعقبت كارثة تسونامي التي وقعت يوم ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ في آسيا أفضل مثال حديث على الاستجابة الفعالة لحالة طوارئ مفاجئة (Cosgrave, 2005; Webb, 2005; WHO, 2005). فقد كانت هذه الكارثة واحدة من أسوأ الكوارث الطبيعية في التاريخ الحديث، ورابع أكبر زلزال في العصر الحديث، وأسوأ كوارث تسونامي المسجلة تدميراً.

فقد أدت الكارثة إلى اعتبار ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة في عداد المفقودين، وتشريد أكثر من ١,٧ مليون نسمة، وفقدان أعداد أكبر من ذلك بكثير لفرص عملهم أو افتقارهم للأصول الأساسية التي تساعدهم على البقاء (مثل قوارب الصيد، وأماكن التخزين، والحيوانات الزراعية) نتيجة الزلزال وموجات تسونامي التي أعقبته. وقد بلغت قيمة الدمار الذي لحق بقارتين (آسيا وأفريقيا) ما يقرب من ١٠ مليارات دولار، كل ذلك خلال يوم واحد، بل إن معظم هذه الخسائر وقع خلال ساعتين بعد بزوغ الفجر على ساحل سومطره الغربي.

وكانت حالة انعدام الأمن الغذائي التي ترتبت على ذلك شديدة جداً وواسعة الانتشار، وصاحبها انخفاض حاد في القدرة على الوصول إلى الأغذية والاستفادة منها، وفي بعض الحالات عدم توافر الأغذية ذاتها، نظراً للتمزق الشديد الذي أصاب سبل المعيشة ومرافق البنية التحتية. وكانت احتمالات وقوع مأساة إنسانية وإزهاق عدد أكبر من الأرواح خلال الأسابيع والشهور التي أعقبت تسونامي قائمة بشدة.

ومع ذلك، فقد كانت الاستجابة لمأساة تسونامي رائعة بقدر ما كانت المأساة نفسها رهيبة. فقد سارعت الجهات الدولية المانحة، من القطاعين الخاص والعام، بتقديم مساهمات دولية سخية قُدِّرت بنحو ١٥,٥ مليار دولار أمريكي، كان معظمها غير مرتبط بقيود. وعلاوة على ذلك، سارعت الجهات المانحة على غير المعتاد بترجمة تعهداتها إلى نفقات فعلية، وبذلك ضاقت الفجوة بين الإعلان عن التعهدات بطريقة مثيرة في وسائل الإعلام والتقديم الفعلي للأموال وبدء العمليات إلى عدة أيام أو أسابيع، وليس عدة شهور أو سنوات، كما يحدث في الغالب في أعقاب الكوارث.

وبهذه الاستجابة العاجلة والسخية، بدأت جهود الإغاثة على نطاق واسع في أعقاب الزلزال وموجات تسونامي على الفور، وأعقبها الانتقال السريع إلى عمليات الإحياء، بفضل المرونة المتاحة في استخدام الموارد النقدية وغير النقدية في تلبية احتياجات محلية محددة، واجتذاب مزيد من المنظمات للمشاركة في هذه العمليات أكثر مما يحدث في المعتاد. وكانت عمليات تسليم المعونة الغذائية سريعة وبحيث لا تضمن فقط توافر كميات كافية من الطاقة الغذائية لمن يحصلون على المعونة، بل وتضمن أيضاً توافر العناصر الغذائية الدقيقة بكميات كافية من خلال تعزيز المنتجات الغذائية بهذه العناصر الدقيقة، وملح الطعام المعزز باليود، وما إلى ذلك.

وقد استطاعت الأماكن الأكثر تعرضاً للدمار البدء في عملية إعادة البناء بسرعة على الرغم من الخسائر الفادحة التي سببها الزلزال وموجات تسونامي التي أعقبته. وكان من اللافت للانتباه أن بعض المنظمات الإنسانية واجهت المشكلة غير المألوفة وهي الاتصال بالجهات المانحة من أجل إعادة الأموال الفائضة عن الحاجة أو إعادة توجيهها لأقاليم أخرى منكوبة لم تكن التعهدات الخاصة بها قد اقتربت من مستوى تلبية الاحتياجات. والأهم من ذلك، فإن التنبؤات المبكرة التي انتشرت على نطاق واسع بكثرة عدد الوفيات نتيجة للأمراض المُعدية والأمراض المرتبطة بالجوع لم تتحقق.

وكما يحدث كثيراً في حالات الطوارئ المفاجئة، لم يكن التنسيق في تقدير الاحتياجات وتحديد التدخلات كافياً، حيث كانت الخدمات الجماهيرية المعروضة، مثل الفرق الطبية، أكثر مما هو مطلوب، بينما كانت بعض الاحتياجات الأخرى الأقل استرعاءً للانتباه، مثل المياه الصالحة للشرب، غير متوافرة بالقدر المطلوب. ولم يكن من الممكن الوفاء بشكل عاجل ومناسب ببعض التدخلات التي وعد بها البعض، مثل بناء المنازل

والقوارب، كما ظهر بعض المزاعم عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بموجات تسونامي، بما في ذلك حدوث تمييز في توزيع المعونة، وعمليات الترحيل الإجبارية، وعمليات الاعتقال التعسفي والعنف الجنسي (ActionAid, 2006a).

وعلى الرغم من وجود مجال للتحسين وزيادة فعالية الاستجابة لحالات الطوارئ الشبيهة بكارثة تسونامي، توضح هذه الحادثة مدى قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الأزمات الإنسانية. وللأسف فإن مواجهة هذه الكارثة أمر لا يمكن القياس عليه، فقد تضافرت ظروف خاصة ساعدت على تحقيق هذا النجاح الاستثنائي في مواجهة كارثة تسونامي: فقد كان توقيت حدوث الكارثة بعد يوم واحد من عيد الميلاد وفي نهاية السنة التقويمية، كما أن الصور الحية عن المأساة، ومرافق البنية التحتية المؤسسية والمادية القوية نسبياً القائمة في الجزء الأكبر من جنوب وجنوب شرق آسيا، ووجود أعداد كبيرة من السائحين من البلدان الغربية – كل ذلك كان من بين العوامل التي ساعدت على نجاح جهود مواجهة الكارثة. كذلك، فإن كارثة تسونامي استحوذت على اهتمام الرأي العام الذي كثيراً ما لا يلقي بالاً لحالات الطوارئ، مما أدى إلى إيجاد إرادة سياسية قوية ساعدت على سرعة وسخاء ومرونة التجاوب، وتقديم التبرعات النقدية.

زلزال باكستان – ضمان الوصول إلى المناطق المنكوبة

كانت مواجهة الزلزال الذي وقع في باكستان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ مثالاً ممتازاً على ضرورة تصميم جهود مواجهة الطوارئ بما يتفق مع الجوانب الخاصة للأمن الغذائي التي نشأت من جراء حالة الطوارئ (Nyberg, 2005). فلقد كانت باكستان مصدرة صافية للأغذية قبل وقوع الزلزال وكانت تتمتع بمحصول أعلى من المعتاد. وكانت أكثر المناطق تضرراً، وهما المقاطعة الشمالية الغربية ومنطقة أزاد جامو كشمير، من بين أكثر المناطق افتقاراً للأمن الغذائي في باكستان قبل هذه الكارثة الطبيعية، وكانتا تستوردان بالفعل أغذية من المناطق التي يوجد بها فائض في باكستان ومن البلدان المجاورة. وقد أدى الزلزال إلى إحداث أضرار كبيرة بمرافق البنية التحتية في هاتين المنطقتين، مما استلزم بذل جهود غير عادية في عمليات الإمداد والتموين حتى يمكن تسليم الأغذية.

ومع ذلك، فقد بقي الغذاء متاحا بسهولة في باكستان، بدون تأثير أو بأقل قدر من التأثير على الأسعار المحلية، أو على حوافز الإنتاج، أو على المقيمين في المناطق الحضرية خارج المنطقة التي أصيبت بأضرار مباشرة. وبادرت حكومة باكستان بتنفيذ خطط مناسبة للتعويضات المالية لتمكين المواطنين الذين تضرروا في المناطق الحضرية من الحصول على الأغذية ووجهت أغذية الإغاثة إلى المواطنين المقيمين في المناطق التي لم يعد السكان فيها يستطيعون الوصول إلى الأسواق إلا بصعوبة. ومع وجود بعض الاستثناءات المهمة، قدمت الجهات المانحة مساعدات نقدية من أجل شراء المعونة الغذائية من الأسواق المحلية والإقليمية، حتى يمكن الإسراع بتقديم المعونة وتحسين كفاءة الانتفاع بالموارد في عمليات الإغاثة. وعلى الرغم من أن هذه العملية لم تخضع لتقييم شامل حتى الآن، تشير الأدلة المبدئية إلى أنها هي أيضاً قد كُللت بالنجاح.

حالات الطوارئ الصامتة – أسر في أزمة

هناك شكل آخر من أشكال حالات الطوارئ المفاجئة التي لا تنال ما تستحقه من اهتمام، وهي الصدمات التي تتعرض لها الأسر من جراء الحوادث أو المرض الشديد المفاجئ (مثل الملاريا والكوليرا وحمى الدنج)، والوفاة، وفشل المحصول أو خسارة الحيوانات، والحرائق، والسرقة أو فقدان العمل. وهذا النوع من الصدمات شائع، وخصوصاً في المجتمعات الفقيرة. وعلاوة على ذلك، تدل الدراسات التجريبية الأخيرة على أن هذا النوع من الصدمات يمثل في العادة السبب الرئيسي لانهيار الأسر وإصابتها بحالات الفقر طويل الأجل (Barrett et al., 2006).

ولما كان معظم هذه الصدمات يحدث على مستوى الأسر التي تتفاوت خبراتها وخبرات أفرادها، كثيراً ما تكون حالات انعدام الأمن الغذائي الحادة التي تترتب عليها محل إغفال الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية وهي تضع الخطط الخاصة بمواجهة حالات الطوارئ. وهناك حالات طوارئ شديدة ولكنها صامتة ولا تظهر على شاشات التلفزيون في عواصم العالم المالية والسياسية، رغم أنها تمثل حالات طوارئ خطيرة بالنسبة للأسر التي تتعرض لها. وعندما تفشل آليات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في توفير التغطية التأمينية الكافية في أعقاب هذه الأحداث، يمكن أن تكون المعاناة الإنسانية والخسائر الاقتصادية طويلة الأجل الناتجة عن هذه الصدمات المفاجئة كبيرة (Dercon, 2004).

وقد تناول الفصل الثاني بعض أمثلة آليات الحماية الاجتماعية الفعالة في مثل هذه الحالات. فشبكات الأمان التي تقوم على أفكار سليمة ويتم تصميمها بالشكل المناسب يمكن أن توفر الحماية للمعدمين، والحماية ضد العوز والفاقة وتوفر الضمان اللازم لتشجيع الفئات الحساسة على اختيار استراتيجيات المعيشة التي تنطوي على مزيد من المخاطر ولكنها تحقق المزيد من المنافع التي تمكنهم من التغلب على الفقر المزمن عن طريق زيادة إنتاجية ما لديهم من أصول إنتاجية (Barrett, 2005; Carter and Barrett, 2006).

وشبكات الأمان التي تقوم على المعونة الغذائية، مثل الغذاء مقابل العمل أو الغذاء مقابل الانتظام في الدراسة، يمكن أن تكون مفيدة، ولكنها تتطلب في جميع الحالات تقريباً عناصر أو أنشطة أخرى تكميلية لحماية الأصول الإنتاجية لدى الفئات الحساسة. ويعد السجل المتعلق ببرامج الغذاء مقابل العمل مختلطاً (Ravallion, 1999; von Braun, Teklu and Webb, 1999; Barrett, Holden and Clay, 2004). ولا توجد بيانات تجريبية كثيرة تتضمن مقارنات مباشرة بين تكلفة ومنافع التدخلات التي تقوم على تقديم المعونة في شكل أغذية أو في شكل مساعدات نقدية، ويمثل ذلك فجوة خطيرة في الأدبيات (Save the Children UK, HelpAge International and the Institute of Development Studies, 2005).

ولقد كان من المحددات الرئيسية لفعالية التدخلات القائمة على تقديم المعونة الغذائية في صورة عينية وجود جهات حكومية أو تابعة للمنظمات غير الحكومية لتقديم المعونة الغذائية. ويجب أن تكون برامج الغذاء مقابل العمل أو غير ذلك من شبكات الأمان القائمة على تقديم الأغذية مستعدة عندما تجد الأسر أنها في حاجة إلى المساعدة. وغالبا ما تجد الجهات المانحة أو الوكالات التشغيلية الوقت الذي يسمح بتنفيذ برامج ميدانية جديدة لمواجهة الكوارث البطيئة، لكن حالات الطوارئ المفاجئة على مستوى الأسرة تتطلب توافر القدرة على الاستجابة لكي تنجح. وهذا لا يحدث عادة في الحالات التي تنشأ فيها الحالات الحرجة من الصراعات أو من سوء الإدارة الحكومية المرتبطة بفشل الدولة، ولكنها يمكن أن تعمل بكفاءة في التأمين ضد الصدمات المناخية والاقتصادية والبيئية والصحية التي تواجهها بعض الأسر داخل منطقة ما.

الدروس المستفادة من حالات الطوارئ المفاجئة

تركز مشروعات المعونة الغذائية التي يتم تنفيذها استجابة لحالات انعدام الأمن الغذائي العابرة المرتبطة بحالات الطوارئ المفاجئة على الصدمات التي تصيب مناطق بأكملها (مثل الأعاصير والزوابع والزلازل وموجات تسونامي) وعلى توفير الحماية المباشرة للأرواح البشرية والأصول الإنتاجية لدى الفئات الحساسة، وذلك في المقام الأول من خلال دعم حالة التغذية لدى الفئات التي تتأثر بشكل مباشر بهذه الكوارث.

وتعتمد فعالية الاستجابة على سرعة تحديد الفئات المتأثرة والإلمام بجوانب الأمن الغذائي التي تعرضت للمخاطر. فهل تعرضت الإمدادات الغذائية للمخاطر نتيجة لارتباك الإنتاج المحلي أو البنية التحتية للتسويق؟ وما هي الفئات التي ارتبكت سبل معيشتها؟ وهل يتسبب ذلك في مشكلات حادة في ما يتعلق بالحصول على الأغذية؟

ويجب الموازنة بدقة بين الموارد الغذائية والموارد غير الغذائية (مثل الصحة والمأوى والمياه والموارد النقدية) المطلوبة، كما يجب أن تكون الاستجابة بمستوى معقول، مع تقليل الفترات الفاصلة بين التعهد بتقديم الموارد وصرفها. ومن الضروري وجود تنسيق بين الوكالات في ما يتعلق بتقدير الاحتياجات المهنية للقطاعات والتدخلات المختلفة لكي يمكن تجنب الازدواجية المكلفة في الجهود والفجوات الخطيرة في التغطية.

وينبغي الاهتمام بمتطلبات السكان المتضررين من عناصر غذائية دقيقة معينة، وليس فقط باحتياجاتهم من كميات المواد الغذائية الخام. ويمكن للتعاون مع المؤسسات والأسواق المحلية أن يضاعف الموارد البشرية والمالية واللوجستية المتاحة لتلبية الاحتياجات البشرية الملحة.

وتعد إدارة سلاسل التوريد من الأمور شديدة الأهمية وخصوصاً أن كثيراً من البلدان ذات الدخل المنخفض محدود القدرة من حيث طاقة الموانئ أو إمكانيات النقل البري لكميات كبيرة من السلع عن طريق السكك الحديدية أو سيارات النقل، مما يؤدي في حالات كثيرة إلى اختناقات في النقل تؤدي بدورها إلى إبطاء توزيع السلع. وقد تأكدت هذه المشكلة مرات عديدة في البلدان غير المطلة على السواحل في وسط وجنوبي أفريقيا خلال العقد الماضي. ومع ذلك، يمكن القول إن تقدماً كبيراً قد تحقق في مجال استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ المفاجئة.

بيد أن التقدم كان أقل من ذلك في مواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي العابرة التي تنشأ مع الصدمات التي تؤثر على أسر معينة أو أفراد معينين. وقد أثبتت برامج الغذاء مقابل العمل وغير ذلك من خطط ضمان العمل أنها تتمتع بدرجة معقولة من الفعالية كآليات للتأمين في مثل هذه الأوضاع، ومع ذلك ينبغي زيادة الإلمام بالمزايا النسبية للمبادرات القائمة على المعونة الغذائية العينية والمعونة النقدية، كما ينبغي النظر في احتياجات الأسر التي تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على فرص العمل.

وقد ازدادت المعرفة بكيفية تصميم هذه المشروعات وتشغيلها، وكيفية تحديد فئات الأجور المناسبة، وممارسة الإشراف السليم على الأهداف، وضمان توافر الموارد المكملة بخلاف الأيدي العاملة، وكيفية ممارسة الإشراف الفني على المشروعات، وما إلى ذلك. ويتمثل التحدي الرئيسي في تصميم المشروعات وتوفير ما يلزمها من الموظفين وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج يمكن الاعتماد عليها ويمكن للأسر الحصول على المعونة منها عندما تصبح في حاجة إلى المعونة. ويجب أن توفر شبكات الأمان آليات للاستجابة يمكن

التنبؤ بها لمساعدة الأسر على مواجهة الصدمات بدون تعريض مستقبلها للخطر.

حالات الطوارئ البطيئة

حالات الطوارئ البطيئة هي، كما يدل اسمها، كوارث تنشأ ببطء ويمكن التنبؤ بحدوثها بمرور الوقت. وأهم الأمثلة على ذلك الصدمات المناخية مثل حالات الجفاف، والأزمات الاقتصادية الكلية (مثل الأزمات التي يرتبط حدوثها بالتضخم المفرط والأزمات المالية الأخرى)، والصراعات والأمراض الوبائية التي تتطور ببطء (مثل متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز). وفي حالات الطوارئ البطيئة هذه، يكون هناك متسع من الوقت للاستعداد لمواجهتها قبل أن تصل إلى ذروتها.

وكثير من حالات الطوارئ البطيئة يقع بعد إنذار مسبق لعدة أسابيع أو عدة أشهر. ومن بين هذه الحالات الأزمات التي تتكرر بشكل موسمي – مثل الفيضانات التي تحدث بسبب الأمطار الموسمية في المناطق الساحلية بجنوب آسيا أو مواسم الجفاف التي يعقبها انتشار الجوع بالمناطق الجافة وشبه الجافة في أفريقيا – وهي من الظواهر المنتظمة التي يمكن التنبؤ بحدوثها. ومثل هذه الحالات الطارئة يتيح فرصة للتخطيط المسبق، وكثيراً ما يكون بوسع الوكالات المعنية تخزين إمدادات في هذه المناطق قبل عدة شهور من فترة الاحتياج المتوقعة.

وللأسف، فإن الوقت المتاح للاستعداد لحالات الطوارئ البطيئة لا يستفاد منه بشكل جيد على الدوام. فكثيراً ما تكون نظم الرصد والتقييم غير كافية، كما أن الجهات المانحة لا تستطيع الاستجابة في المعتاد إلا بعد أن تتحول المشكلة إلى أزمة جديرة بالتغطية الدولية من جانب وسائل الإعلام.

ويعد التمويل من المشاكل الشائعة في الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ البطيئة، أكثر مما هو الحال في حالات الطوارئ المفاجئة. والمشكلة هنا هي مشكلة إرادة سياسية. ويتمثل التحدي في استرعاء اهتمام صانعي السياسات والجمهور إلى الأزمات التي تتطور ببطء وهذا ما يشير إليه Moeller (١٩٩٩) بأنه «الإجهاد العصبي المترتب على الإحساس بالشفقة».

وفي محاولة استطلاعية مبتكرة للتصدي لمشكلة الإرادة السياسية والتمويل في الوقت المناسب، أعلن برنامج الأغذية العالمي في مارس/آذار ٢٠٠٦ أنه دفع لشركة تأمين AXA Re الفرنسية مبلغ ٠٠٠ ٩٣٠ دولار أمريكي مقابل الحصول على بوليصة تأمين ضد الجفاف في إثيوبيا التزمت الشركة بمقتضاها بدفع ما يصل إلى ٧,١ مليون دولار أمريكي لمساعدة ما يصل إلى ٠٠٠ ٦٧ أسرة في حالة عدم هطول أمطار غير كافية أثناء الفترة الحرجة في ما بين مارس/آذار وأكتوبر/تشرين الأول. والفكرة التي تكمن وراء هذا التأمين الرمزي هي تطبيق مؤشرات مستقلة يمكن التحقق من صحتها بطريقة موضوعية عن حالات انعدام الأمن الغذائي العابرة والوشيكة للشروع في تقديم المساعدات على وجه السرعة طبقاً لشروط تعاقدية محددة سلفاً.

الجفاف والجراد في منطقة السهل الأفريقي - فرصة ضائعة

تعد حالة الجفاف وانتشار الجراد في منطقة السهل الأفريقي في ٢٠٠٤–٢٠٠٥ من الأمثلة المؤسفة على تبديد قدرات الإنذار المبكر الفعالة. فقد تنبأ الإنذار المبكر بالأضرار التي سيتعرض لها إنتاج المحاصيل والحيوانات الزراعية قبل ستة أشهر على الأقل من حدوث الأزمة، وتم إصدار نداء دولي من النيجر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وعلى الرغم من الإنذار المبكر مضت حالة الطوارئ دون أن يلتفت إليها أحد إلى أن بدأت صور الأطفال الذين يموتون جوعاً تظهر على شاشات التلفزيون في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠٠٥. وعندئذ فقط ارتفعت النداءات الدولية مطالبة باتخاذ إجراءات، مما عجل الجهات المانحة إلى أن تسرع باتخاذ إجراءات لمواجهة الموقف، وهي إجراءات تأخر اتخاذها وكانت باهظة التكلفة.

وقد أدى الجفاف إلى التقليل من توافر أراضي الرعي الجيدة، وخصوصاً في النيجر، مما اضطر الرعاة الفقراء إلى بيع قطعانهم بسعر بخس وأدى إلى انهيار سبل معيشتهم. وعلى الرغم من أن انخفاض الإمدادات الغذائية كان بدرجة متوسطة، فإن بعض البلدان في المنطقة حظر الصادرات إلى البلدان المجاورة، مما أدى إلى ظهور حالات نقص شديد في الإمدادات الغذائية في بعض الأماكن بالنيجر. وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في الأسعار في الوقت الذي كانت فيه الدخول قد انخفضت بشدة. وسرعان ما أدى الفقر الحاد والمنتشر إلى أزمة إنسانية كانت أصولها تكمن في الانعدام المزمن للأمن الغذائي الذي كان فقراء المنطقة يعانونه لسنوات طويلة. وقد أدت هذه الظروف المحفوفة بالخطر إلى معاناة الملايين نتيجة الأوضاع الحرجة، ومنها حالات نقص الأغذية التي تهدد حياتهم مع حدوث أي صدمة.

وكان بوسع التدخلات المبكرة التي تستهدف حماية سبل المعيشة للرعاة أن تحول دون وقوع هذه الأزمة. فالمساعدات الصغيرة نسبياً الموجهة في شكل أعلاف حيوانية، أو مواد غذائية، أو مساعدات نقدية في بداية فترة الجفاف كانت ستمكن النيجر من تجنب الأزمة. كذلك فإن الإبقاء على الحدود الإقليمية مفتوحة أمام التجارة كان بوسعه أن يخفف من تأثير الأسعار في حالات النقص الموضعي والمعتدل للإمدادات. وتعد هذه حالة كلاسيكية لعدم توافر القدرة على المساءلة

والافتقار إلى الإرادة السياسية اللذين يؤديان إلى معاناة إنسانية وسوء استخدام للموارد دون مبرر.

الفيضان في بنغلاديش – الاستعداد لمواجهة الكارثة

تُستغل فترة الإنذار بعناية في بعض الكوارث التي تحدث ببطء نسبي. وعلى سبيل المثال، واجهت بنغلاديش خلال الفترة من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، فيضاناً موسمياً كان من أسوأ ما واجهته في تاريخها الحديث.[١٠] فقد أغرقت المياه، في ذروة الفيضان في منتصف سبتمبر/أيلول، ٦٦ في المائة من أراضي بنغلاديش. وعلى الرغم من أن بنغلاديش تتعرض بشكل منتظم لفيضان مياه الأنهار وارتفاع المد الساحلي، فقد تجاوز الفيضان هذه المرة الفيضانات السابقة التي وقعت في السنوات ١٩٥٤ و ١٩٧٤ و ١٩٨٨.

وكانت الخسائر التي مُنيت بها المحاصيل فادحة. وفي خريف ١٩٩٨، واجهت بنغلاديش نقصاً بنسبة ٢٢ في المائة في إنتاج الأغذية واستهلاكها على المستوى القطري، وتحول ٢٠ مليون نسمة إلى مشردين لا مأوى لهم. وكان الفيضان من الضخامة والامتداد بحيث لاحت بوادر مجاعة شبيهة بما حدث في ١٩٧٤ – ١٩٧٥، عندما لقي ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ نسمة حتفهم في أعقاب فيضان كان أهون من ذلك بكثير.

وعلى الرغم من فداحة الفيضان والنتائج التي ترتبت عليه من حيث الخسائر في الإنتاج، وارتباك حركة النقل وتعرض الأسر للتشرد، فلم تحدث أزمة كبيرة في الأغذية. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو الواردات الضخمة التي استطاع القطاع الخاص استيرادها – بفضل تحرير الأسواق والتجارة في أوائل تسعينات القرن العشرين، وبفضل الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية للتسويق – مما ساعد على استقرار أسواق الأرز، وبذلك تمكنت الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية من التركيز على الوصول بشكل فعال إلى أربعة ملايين أسرة من أشد الأسر حاجة إلى التحويلات الغذائية المباشرة.

كذلك كان محصول الأرز في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ سيئاً، ولذلك كانت الكميات التي أمكن تخزينها منخفضة نسبياً، وارتفعت الأسعار واستجاب القطاع الخاص باستيراد ما يقرب من ٩٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز من الهند في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٨. واستوعبت واردات القطاع الخاص بمعدل أسرع عندما بدأت الفيضانات. وألغت حكومة بنغلاديش الرسوم الجمركية على استيراد الأرز، كما ساعدت في سرعة نقل شحنات الأرز إلى بنغلاديش وفي ما بين المناطق المختلفة داخلها.

وكانت أسعار الحبوب الغذائية قد تصاعدت قبيل حدوث الفيضانات وبقيت ثابتة نسبياً على مستواها المرتفع أثناء الفيضانات وبعدها، وارتفعت بنسبة ٧ في المائة فقط في الفترة أغسطس/آب – نوفمبر/تشرين الثاني زيادة على ما كانت عليه في الفترة مايو/أيار – يوليو/تموز. وعلى النقيض من ذلك، ففي ١٩٧٤–١٩٧٥، كانت أسعار الأرز قد قفزت بنسبة ٥٨ في المائة خلال نفس الفترة ولاحت بوادر المجاعة لأن أسعار الأغذية الأساسية كانت تتجاوز قدرة الفقراء. ولم يكن من الممكن إرجاع الارتفاع الحاد في الأسعار في عام ١٩٧٤ إلى الانخفاض في الإنتاج – الذي ثبت في آخر الأمر أنه أقل مما حدث في ١٩٩٨ – حيث كان نتيجة لسوء إدارة أسواق المواد الغذائية وعدم بذل جهود كافية لتوجيه إمكانيات الأسواق والمؤسسات المحلية للمساعدة في تلافي الأزمة المحيقة.

وكان التعهد بتقديم معونة غذائية فورية في حدود ٦٥٠ ٠٠٠ طن، عندما سعت الحكومة أخيراً إلى الحصول على مساعدات دولية في أواخر شهر أغسطس/آب، من بين الأمور التي ساعدت على توافر الأغذية في الوقت المناسب في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، فقد وزعت الحكومة في آخر الأمر أقل من سُدس كميات الأرز التي وزعها القطاع الخاص، واعتمدت الأسر بدرجة كبيرة على الاقتراض الخاص أكثر من اعتمادها على التحويلات الحكومية أو تحويلات المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفيضان. وكان العامل الرئيسي في تجنب حدوث مأساة إنسانية هو الاستجابة السريعة من جانب القطاع الخاص، الذي شجعته الحكومة وساعدته، مما ساعد بشكل فعال على استقرار أسعار الأرز أثناء الأزمة، وبالتالي حماية الأمن الغذائي لكثير من الأسر الفقيرة في أسوأ حالات الفيضان.

الجفاف في الجنوب الأفريقي – الأسواق والإشارات المختلطة

يمكن أن تتوقع منطقة الجنوب الأفريقي حالات من الجفاف متفاوتة الشدة مرتين أو ثلاث مرات كل عشر سنوات. وتمثل الذُرَة البيضاء جانباً كبيراً من الاحتياجات الغذائية لمتوسطي وصغار المستهلكين بالمنطقة. ولما كانت الذُرَة البيضاء لا تتحمل الجفاف، فإن هذه الأحداث قد تؤثر تأثيراً ضاراً على الأمن الغذائي وعلى سبل معيشة ملايين الناس (Tschirley et al., 2006).[١١]

ولقد كان السبب في العجز الغذائي الذي وقع في أجزاء كبيرة من منطقة الجنوب الأفريقي في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ هو أن الإنتاج كان أقل من المتوسط لعدة سنوات متتالية. ومن ناحية أخرى، يثير المؤلفون

(١٠) Barrett و Maxwell وآخرون (٢٠٠٥).

(١١) هذه الرواية مستمدة من Tschirley وآخرين، ٢٠٠٦.

جدلا حول نشوء الأزمة الغذائية، وأنها نجمت عن عدم قدرة الحكومات والجهات المانحة على التجاوب مع الإنذارات المبكرة، وفي بعض الأحيان، تفاقمت الأزمة نتيجة للتدخلات الحكومية التي حالت دون التجار والتعامل مع عجز المواد الغذائية الذي بدأت المنطقة تعانيه.

وقد نجح نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة خلال تلك الفترة. إذ تنبهت الحكومات والمجتمع الدولي إلى النقص الواضح في الأغذية وتوافرت لديها أرقام وتقديرات كمية عن عدد الأسر المتأثرة والحاجة إلى المعونة الغذائية والواردات التجارية. وكان تحديث هذه الأرقام يجري بانتظام، مما يعبئ الرأي العام والموارد اللازمة لتلبية قدر كاف من هذه الاحتياجات التقديرية للتخفيف من حدة الأزمة.

بيد أن المؤلفين يقولون إن الضريبة البشرية كانت أعلى مما كان ينبغي أن تكون وأن أسعار الأغذية تعرضت لعدم الاستقرار دون مبرر لأن الحكومات تدخلت بطريقة فجة في الأسواق. ويقول المؤلفون إنه لو أن الأسواق سُمح لها بأن تعمل، ولو أن هناك إشارات واضحة من الحكومة في ما يتعلق بحجم المعونة الغذائية وتوقيت توزيعها، لكان من الممكن التخفيف من الأزمة الإنسانية دون تأثير سلبي على الأسواق.

وطبقا لما أورده المؤلفون، فإن حكومة ملاوي لم تأخذ في الاعتبار التجارة غير الرسمية (التي أصبحت سمة عادية لمواسم العجز لعدة سنوات) واستوردت كميات من الحبوب كبيرة جداً كمعونة غذائية ولأغراض التوزيع التجاري. وقد وصلت واردات الحبوب التي اتخذ القطاع الخاص غير الرسمي الترتيبات الخاصة بشأنها قبل الواردات الرسمية التي تمت من خلال القنوات الحكومية. وهكذا بقيت لدى الحكومة كميات كبيرة من الحبوب لم تستطع بيعها إلا بخسارة، ونتيجة لذلك كانت الأسعار في ملاوي خلال موسمي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤ منخفضة بشكل استثنائي، مما جعل التخزين الخاص غير مجد وقلل حوافز الإنتاج للمزارعين.

أما القطاع الخاص في زامبيا فيتمتع بالقدرة على استيراد كميات كبيرة من الحبوب عند الحاجة. ولكن المؤلفين يقولون إن الإشارات المشوشة التي جاءت نتيجة أخطاء الحكومة السابقة جعلت القطاع الخاص يقلل من وارداته أثناء فترة نقص الأغذية بدلاً من زيادتها. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار ارتفاعاً شديداً. ويمكن أن ينجح القطاع الخاص في زامبيا في استيراد الكميات اللازمة للإبقاء على الأسعار مستقرة في الكثير من الأزمات المقبلة عن طريق التنسيق والتواصل بين القطاعين العام والخاص.

ويقول Tschirley وآخرون (٢٠٠٦) إن موزامبيق تقدم الدليل على أن الأسواق تستطيع إدارة التقلبات المحصولية على أساس منتظم عندما تكف الحكومة عن التدخل. إذ تضم موزامبيق ثلاثة أقاليم، يُنتج الإقليم الشمالي منها فائضاً من الذُرَة كل سنة، بينما يمكن تصنيف الإقليم الأوسط على أنه يتمتع بفائض وإن لم يكن ذلك على الدوام، ويعاني الإقليم الجنوبي من العجز على الدوام. وتجاوباً مع هذا النمط الإنتاجي ومع المسافات الطويلة وارتفاع تكاليف استيراد الذُرَة من الشمال إلى الجنوب، أبقت موزامبيق على حدودها مفتوحة، وتقوم بانتظام بتصدير الذُرَة من الإقليم الشمالي (إلى ملاوي) والاستيراد (من جنوب أفريقيا) إلى الإقليم الجنوبي. ولهذا السبب، بقيت الأسعار في موزامبيق مستقرة نسبياً أثناء الأزمة، وبقيت الأسعار أقل كثيراً مما كانت عليه في زامبيا في موسمي تسويق ٢٠٠١/٢٠٠٢ و٢٠٠٢/٢٠٠٣، وكانت أقل من الأسعار المبالغ فيها في ملاوي في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢ وأعلى بكثير من الأسعار المحبطة التي سادت قبيل نهاية موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وفي ضوء عدد من دراسات الحالة عن أفريقيا الجنوبية، يؤكد Takavarasha (٢٠٠٦) على أهمية الآثار السلبية الخطيرة التي يمكن أن تحدثها التدخلات الحكومية التي لا يمكن التنبؤ بها على الأمن الغذائي في البلدان الأخرى في المنطقة. ويعرض Shepherd (المنظمة، ٢٠٠٥د) عدداً من التوصيات لتحسين قدرة القطاع الخاص على مواجهة حالات الطوارئ الغذائية في جنوبي أفريقيا، بما في ذلك تحسين نظم المعلومات الخاصة بالأسواق، وتحسين الاتصال بين الحكومة والقطاع الخاص، وإلغاء السيطرة على الواردات والصادرات وتسهيل النشاط التجاري من خلال تحسين مرافق البنية التحتية.

متلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز – مجاعة من نوع جديد

إن هناك أشكالاً غريبة من حالات الطوارئ المفاجئة، كذلك توجد أشكال غريبة من حالات الطوارئ البطيئة التي تصيب الأفراد أو الأسر. وترتبط هذه الحالات أساساً بالأمراض المعدية التي لا تتطور إلا ببطء، وخصوصاً متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، التي تؤثر بالتدريج وبدرجات يمكن التنبؤ بها على قدرة المصابين ومعوليهم على الحصول على الأغذية والاستفادة منها. ونظراً لطبيعة هذا الوباء المُراوغة في أفريقيا جنوب الصحراء، لجأ بعض المعلقين إلى تسميته بأنه "شكل جديد ومختلف من أشكال المجاعة" (de Waal and Whiteside, 2003).

ومنذ بداية ظهور وباء نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، توفي ٢٥ مليون نسمة بسبب هذا المرض. ويوجد نحو ٤٢ مليون شخص آخرون من الأحياء يحملون المرض (المنظمة، ٢٠٠٣ب). وعلى خلاف كثير من الصدمات الأخرى التي تتسبب في حالة من حالات انعدام الأمن الغذائي العابرة، كثيراً ما يتخفى هذا المرض وراء الإحساس بالعار والفضيحة ووراء الصمت في الوقت الذي يؤدي فيه بالتدريج إلى إضعاف استراتيجيات التعامل مع الصدمات (مثل هجرة الأيدي العاملة). وعلاوة على ذلك، فإن متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز تصيب وتميت الأفراد ذوي النشاط الجنسي، الذين هم بطبيعة الحال الأكثر نشاطاً بين السكان من الناحية الاقتصادية. وهكذا، فإن المجتمعات المحلية التي يتمكن منها وباء الإيدز يصبح تركيبها الأسري غير متوازن حيث يبقى من أفراد الأسرة المسنون وصغار السن (ومن هنا ترتفع نسبة الاعتماد). ومثل هذه الأسرة تصبح معرضة للتأثر بالتقلبات الطفيفة التي تنال من قدرتها على تدبير الغذاء (Haddad and Gillespie, 2001; UNAIDS and WHO, 2002).

وقد ألقت أزمة الأغذية التي شهدها الجنوب الأفريقي في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ الضوء على التفاعل المعقد بين انعدام الأمن الغذائي العابر الذي يرتبط بحالات الطوارئ الكلاسيكية البطيئة، مثل حالات الجفاف، وهذا الشكل الجديد من الكوارث بطيئة الحدوث، نتيجة لمتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز (Barrett and Maxwell, 2005). ولقد كان التركيز الرئيسي للتدخل في هذا الوباء لسنوات طويلة على زيادة الوعي والوقاية، وعلى التدخلات التي تستهدف مساعدة الأفراد المصابين.

وفي الآونة الأخيرة، اتسع نطاق الاعتراف بالتأثيرات الأوسع لهذا الوباء وبالحاجة إلى مجموعة أوسع من التدخلات التي تركز على السكان المصابين، وبمستويات التدخل والعناية بالأفراد الذين يعيشون بمرض الإيدز، والتخفيف من آثاره الأوسع. ويرى الكثير من المراقبين أن وباء الإيدز يمثل في الوقت الحاضر نوعاً مختلفاً تماماً من حالات الطوارئ، يتطلب معالجات جديدة وتفكيراً جديداً سواء من حيث المواقف الإنسانية أو التخفيف من آثار المرض.

ومع ذلك، فليست هناك حتى الآن مجموعة من البروتوكولات التي تحدد أفضل السبل للتصدي لهذا الشكل الغريب من حالات الطوارئ التي تتطور ببطء. وتستخدم المعونة الغذائية على نطاق واسع ضمن العناصر الرئيسية لشبكات الأمان للتخفيف من تأثير وباء نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في الحالات المهمة في أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من عدم وضوح مدى ملاءمة وفعالية التدخلات القائمة على توزيع المعونة الغذائية مقارنة بالتدخلات الأخرى البديلة (Barrett and Maxwell, 2005).

الدروس المستفادة من حالات الطوارئ البطيئة

يتمتع الأفراد والمجتمعات المحلية بقدر كبير من المرونة. وكثيراً ما يصبح للسلوك الاستباقي من جانب المستفيدين، عند تزويدهم بوسائل مواجهة الصدمات في الوقت المناسب، إمكانية تجنب وقوع الأزمات بتكلفة، بشرية ومالية، أقل كثيراً مما يمكن أن يحدث لو أن حالة الطوارئ اكتملت أبعادها. وكثيراً ما يكون من غير اللازم إرسال شحنات كبيرة من المعونة الغذائية لو كان في الإمكان تسليم الموارد المناسبة في الوقت المناسب (وهي الموارد التي كثيراً ما تشتمل على أغذية ولكنها لا تقتصر على الأغذية وحدها) لتهيئة المجتمعات المحلية والأسر والأفراد لمواجهة وإدارة صدمة على وشك الحدوث قبل أن ينهار الوضع ويتحول إلى أزمة.

وهذا هو الباعث الرئيسي وراء مفهوم "شبكات الأمان الإنتاجية"، وهو مفهوم جديد تجري تجربته الآن في إثيوبيا، التي تعرضت لمشكلات متكررة من جراء الكوارث البطيئة، والحاجة إلى شحنات ضخمة من المعونة الغذائية وكثرة عدد السكان المعدمين. ويعد ذلك أيضاً من الدروس الرئيسية المستفادة من الحالات التي حققت المزيد من النجاح، كما حدث أثناء الفيضانات التي اجتاحت بنغلاديش في ١٩٩٨. ويعد تعزيز المؤسسات والأسواق المحلية من الأمور الأساسية في استراتيجية توظيف المرونة الطبيعية التي تتمتع بها النظم الاجتماعية.

وتقوم نظم المعلومات، وإدارة سلاسل التوريد، والتصريف السريع للتعهدات المالية بدور مهم في ضمان تقديم المعونة الغذائية في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة وتوجيه الموارد من أجل حماية الأمن الغذائي وسبل المعيشة. وفي حالات الطوارئ البطيئة، تقوم نظم الإنذار المبكر بدور أهم من ذلك بكثير، حيث توفر للمجتمع الإنساني الدولي ولحكومات البلدان المتلقية الوقت الذي يمكنها من تصميم وتنفيذ خطط المواجهة المناسبة.

وهذا يؤكد أهمية الإرادة السياسية في الاستجابة للإنذارات بشكل عاجل وبطريقة واقعية. وقد ثبت عدم فعالية "عملية النداء الموحد" التي وضعتها الأمم المتحدة في ١٩٩١ لتعبئة الموارد من أجل مواجهة حالات الطوارئ. وذكر كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ أن النداءات العاجلة حققت ١٦ في المائة فقط في المتوسط من المبالغ المطلوبة (Fleshman, 2006).

وقد ثبت أن تعبئة الموارد في الوقت المناسب تمثل مشكلة عويصة في حالات الطوارئ المعقدة وعمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة، التي سيتناولها القسم التالي بمزيد من التفصيل. ويجب أن يوفر العالم وسيلة أنجع

لمواجهة حالات الطوارئ البطيئة التي من المفروض، من حيث المبدأ، أن مواجهتها أسهل من مواجهة الكوارث المفاجئة.

الأزمات المعقدة والممتدة

تمثل الأزمات المعقدة والممتدة نوعاً خاصاً من حالات الطوارئ البطيئة. ومن المفهوم هنا أنها تؤدي إلى أوضاع تواجه خلالها شرائح كبيرة من السكان تهديدات شديدة لحياتهم ومعيشتهم على امتداد فترة ممتدة (سنوات، بل وعقود)، مع فشل الدولة وغيرها من مؤسسات الحكم الأخرى في توفير المستويات الكافية من الحماية أو الدعم. وكثيراً ما طُبق هذا الوصف على الحالات التي تكون فيها الأزمات مرتبطة بالصراعات العنيفة أو عدم الاستقرار السياسي، كما هو الحال في أفغانستان والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان. ورغم ذلك، قد يقول البعض إن بلداناً مثل ملاوي وزامبيا المصابتين بوباء نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، الذي تتفاقم آثاره بسبب سوء الحكم والطبيعة الدورية للصدمات الاقتصادية والطبيعية، تعد أيضاً في حالة أزمة ممتدة.

وقد ارتفع بشدة عدد ومستوى الأزمات المعقدة المرتبطة بالصراعات العنيفة خلال العقد الماضي، وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشمل الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات المعقدة كثيراً من العوامل، من بينها المصالح السياسية، والسيطرة على الموارد، والمنافسات العرقية والتاريخية، والخلافات الإقليمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية (Grunewald, 2003).

وقد أدى تزايد انتشار الأزمات الممتدة والمعقدة إلى ظهور مشكلات خاصة أمام المجتمع الإنساني الدولي لأن الموارد اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ تتضاءل بعد مرور عدة أشهر. وعلى سبيل المثال، أدى تخفيض الحصص الغذائية إلى مشكلات منتظمة في معسكرات اللاجئين في جنوبي وغربي السودان، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وغيرها، نتيجة لتباطؤ عمليات تسليم المعونة الغذائية في الأزمات الممتدة والمعقدة.

وفي حالات الطوارئ المعقدة والممتدة، تنخفض في العادة وفرة الموارد إلى ما دون نصف الاحتياجات المقدرة، مما يضطر وكالات المعونة إلى تطبيق إجراءات صارمة مثل تخفيض الحصص إلى النصف يكون الغرض منها هو الاقتصاد في الموارد الشحيحة وإعطاء صدمة للمانحين لحملهم على الاستجابة للاحتياجات الملحة. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلات التحديات الخاصة بسلامة موظفي الطوارئ، والمشكلات السياسية المرتبطة باستقلال الوكالات الإنسانية عن الكيانات السياسية، وخصوصاً الأطراف المتحاربة.

وتنقسم الشواغل والمخاوف المرتبطة بالأزمات الممتدة إلى نوعين، يتصل أحدهما بطول فترة الأزمة وامتدادها إلى فترات غير محدودة: وهذه هي الحالات التي لا يمكن فيها التعويل على حدوث انتقال سلس أو تلقائي من حالة الطوارئ الإنسانية إلى التنمية "المعتادة". فاحتياجات السكان المتأثرين متنوعة، وتتراوح الاستجابات المناسبة بين التدخلات الفورية لإنقاذ الحياة، وهي التدخلات التي تقوم فيها المعونة الغذائية بدور مهم، والعمل على حماية سبل المعيشة، وتقوية مرافق البنية التحتية والمؤسسات والخدمات. وبالإضافة إلى هذه القضايا المتصلة بالمبادئ الإنسانية، ثمة أسئلة صعبة لا بد أن تثار بشأن كيفية إيجاد ترابط بين الأهداف المختلفة، والأطر الزمنية، والوكالات والمنظمات على المستوى التقني والإداري.

ويتصل النوع الثاني من الاهتمامات والشواغل بالطابع السياسي للأزمات الممتدة والتحديات التي يمثلها ذلك للوكالات التي تسعى من أجل الدفاع عن المبادئ الإنسانية الأساسية، وهي النزاهة والحياد والاستقلال. فحيثما توجد حالة من الصراع وعدم الاستقرار، لا يزداد تعقيد التدخلات بسبب الانهيار المؤسسي وانعدام الأمن فقط، بل توجد مخاطر كبيرة لحدوث نتائج غير مقصودة، سواء بالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونة أو السكان المستهدفين. والأهم من ذلك أن العلاقات بين مقدمي المعونة والسلطات السياسية المحلية تصبح محفوفة بالمآزق والمعضلات الأخلاقية والعملية.

ويُستدل من دراسات الحالة التالية أن التحديات المرتبطة بمواجهة حالات الطوارئ تزداد حدتها في حالات الطوارئ المعقدة والممتدة. إذ تفرض القيود الخاصة بالموارد، والقيود التحليلية والثغرات في السياسات عقبات خطيرة أمام الاستجابة الفعالة لما تقتضيه حالات الطوارئ. وبغض النظر عن الصعوبات الكامنة في هذه الأوضاع، فمن المطلوب على وجه السرعة بذل جهود للتغلب على هذه القيود المؤسسية والمفاهيمية والسياسية.

الحرب والأمن الغذائي في إريتريا وإثيوبيا

أودت الحرب التي امتدت من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠ بين إريتريا وإثيوبيا، وهما من أفقر بلدان العالم وأكثرها معاناة لانعدام الأمن الغذائي، بحياة ما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ نسمة، وتشريد أكثر من مليون نسمة. وقد قام White (٢٠٠٥) بتقدير التكاليف الاقتصادية والإنسانية لهذا الصراع، وتبين له أن التكاليف الاقتصادية التي تحملها البلدان كانت كبيرة جداً وأن الآثار السياسية للصراع لم تُحسم. وحتى قبل وقوع

الحرب، كان البلدان يواجهان أزمات غذائية متعاقبة نتيجة لحالات الجفاف، وكثرة السكان بالمناطق الريفية وتدهور حالة الأراضي.

وكان من بين النتائج المباشرة للحرب تشريد أكثر من مليون نسمة ونزوحهم من الأراضي الزراعية، وحرمانهم من ممتلكاتهم وأموالهم وسبل معيشتهم، وأدت ظروف الأمن إلى توقف العمليات الإنسانية وإغلاق الحدود وعدم قدرة إثيوبيا على الوصول إلى موانى إريتريا، وتعرض الكثيرين لفقدان حقوقهم في الغذاء من حيث القدرة على إنتاج الغذاء أو الحصول عليه عن طريق التجارة أو المبيعات أو النقل.

أما عن النتائج غير المباشرة، فقد أثرت الحرب كثيراً على الأمن الغذائي. وكان معدل التجنيد الإجباري والنزوح في البلدين يمثل تحويلاً على نطاق واسع للأفراد بعيداً عن الأنشطة الإنتاجية. وكان الإنفاق العام على المجهود الحربي كبيراً. وتشير التقديرات إلى أن التكاليف التي تحملتها خزينة إثيوبيا بلغت ما بين ٧ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وترتفع هذه النسبة إلى أعلى من ذلك بكثير بالنسبة للاقتصاد في إريتريا. ولقد كان من الممكن أن يحقق هذا المستوى من الإنفاق العام نتائج إيجابية ضخمة لو أنه خُصص لتحقيق الأمن الغذائي في المدى البعيد.

والأهم من ذلك أن المساعدات الإنمائية للبلدين انخفضت بشدة أثناء فترة الحرب نظراً لاستهجان البلدان المانحة للصراع بين البلدين. وقد تسببت هذه "الشرطية القائمة على المبادئ" في إعاقة إدخال تحسينات على التدابير اللازمة لمعالجة الفقر المزمن وزيادة المرونة بالنسبة لسبل المعيشة والصدمات الدورية الأخرى. وكان من بين النتائج الأخرى لهذه "الشرطية القائمة على المبادئ" تردد الجهات المانحة في التجاوب مع نداءات المساعدات الإنسانية، على الرغم من الإشارات الدالة على قرب حدوث المجاعة. ولم يبدأ تسليم المعونة الغذائية بسرعة إلا بعد أن نشرت وسائل الإعلام عن انتشار المجاعة. وقد أدى رد الفعل البليد من جانب الجهات المانحة إلى تعميق الأزمة.

ولم تبدأ الدولتان بعد تطبيع العلاقات الثنائية بينهما بعد اتفاقية السلام التي عُقِدت في عام ٢٠٠٠ وبعد الحرب التي أسفرت عن أعباء اقتصادية كبيرة على الدولتين وعن آثار مباشرة على حالة الأمن الغذائي. فبالنسبة لإريتريا، يعني إغلاق الحدود فقدان سوق التصدير الرئيسية بالنسبة لها وفقدان مصدر مهم لاستيراد الحبوب والحيوانات الزراعية. وبالنسبة لإثيوبيا، أدت مقاطعة الموانى في إريتريا إلى توسيع الفجوة بين سعري التعادل للواردات والصادرات وإلى زيادة عدم استقرار الأسعار في مرحلة تالية.

وقد فقد البلدان الثقة والدعم الخارجيين في الوقت الذي كانا في حاجة ماسة إليهما لمواجهة الافتقار إلى الأمن الغذائي. وكان للحرب على الحدود والتوترات غير المحسومة المترتبة على ذلك آثار سيئة على الثروة الحيوانية مازالت محسوسة بأشكال متعددة. وليس من السهل فصل آثار الحرب عن العوامل السياسية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية. ويمكن للمعونة الغذائية وأشكال المعونة الأخرى التي تُقدم في حالات الطوارئ أن تعالج الأزمات الدورية بنجاح. غير أن تغيير هذه الأوضاع على المدى الطويل يتطلب التزاماً طويل الأجل. وفي إطار هذه الخلفية، تتعرض الاحتياجات الحالية في الإقليم للإهمال (الإطار ١٣).

الصراعات المزمنة في أفغانستان والصومال والسودان

كثيراً ما تدل نظم المعلومات والاستجابة لحالات الطوارئ على أن المناهج قصيرة الأجل هي المناهج المسيطرة بدرجة غير مناسبة. وجوانب الضعف هذه هي جوانب الضعف النموذجية التي تميز التدخلات التي تستهدف دعم سبل المعيشة والأمن الغذائي في الأزمات الطويلة، وهي لا تقتصر على أفريقيا. وقد أظهرت دراسة عن برمجة سبل المعيشة في أفغانستان أن:

> حركة الصراع المزمن في أفغانستان ليست مفهومة حق الفهم، من حيث تأثيرها على سبل العيش على أقل تقدير. ولقد كانت الممارسات في مجال المعونة تحركها حكايات مبسطة عن تعزيز الأوضاع في البلاد من خلال البرامج الإنسانية قصيرة الأجل التي أكدت على أهمية تسليم المعونة وأغفلت الدروس المستفادة من ذلك. وكانت النتيجة هي سلسلة من التدخلات الرتيبة والمملة (Pain, 2002, p. vi).

ومازالت سياسات المعونة في أفغانستان تستند إلى افتراض مؤداه أن الزراعة هي عماد الأمن الغذائي وأن الاستثمار الزراعي سوف يلبي احتياجات سبل المعيشة، وذلك على الرغم من الأدلة المعاكسة التي تشير إلى أن الأسر تقوم بتنويع استراتيجيات توليد الدخل الخاصة بها بحيث أصبح الأمن الغذائي أكثر اعتماداً في الوقت الحاضر على التجارة، والهجرة الموسمية والتحويلات النقدية من الخارج (Pain and Lautze, 2002).

وتواجه تدخلات المعونة التي يتم وضعها وتنفيذها على أنها مشروعات فنية، دون مراعاة للسياق السياسي، خطر تعميق علاقات الاستغلال بالنسبة للمستفيدين المقصودين. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها محاولة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ١٩٩٢–١٩٩٣ إضعاف أمراء الحرب في الصومال، عن طريق إغراق الصومال بالمعونة الغذائية من أجل خفض أسعار المواد الغذائية، التي أحدثت أثراً سيئاً بأن زادت من كميات الأغذية التي خصصتها الوكالة، في الوقت الذي قللت فيه من الإنتاج الزراعي المحلي (Natsios, 1997).

الإطار ١٣
الفجوات الحرجة في مواجهة حالة الجفاف في القرن الأفريقي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

تناقش دراسة أجراها أخيراً معهد التنمية لما وراء البحار الفصل بين البرمجة طويلة الأجل والاستجابة لحالات الطوارئ أثناء حالة الجفاف التي اجتاحت القرن الأفريقي في ٢٠٠٥–٢٠٠٦. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من ١١ مليون نسمة يواجهون أزمة في جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال. والسؤال الذي تطرحه الدراسة هو لماذا لم يؤد الإنذار المبكر الذي جاء في الوقت المناسب (مثل FEWSNET, FAO/FSAU Somalia) إلى استجابة سريعة ومناسبة. فهي توضح كيف أن التخطيط غير الكافي لمواجهة الطوارئ، والقدرة المحدودة في مجال برمجة سبل المعيشة، وعدم مرونة آليات التمويل أسفر عن حالات من التأخير والعجز في التدخلات الخاصة بتأمين سبل المعيشة، وهيمنة المعونة الغذائية على مواجهة حالات الطوارئ.

واعتماداً على البيانات الثانوية وعلى المقابلات، تشير الدراسة إلى طبيعة الحياة الرعوية غير المفهومة بالشكل السليم، وخصوصاً عبر الحدود بين إثيوبيا وكينيا والصومال، وتفيد بأن مستوى سوء التغذية كان أعلى بكثير من الحد الأقصى في حالات الطوارئ، مع فقدان ما يصل إلى ٧٠ في المائة من الثروة الحيوانية والهجرة الجماعية للرعاة بحثاً عن الماء والغذاء وفرص العمل ومعونات الإغاثة.

وقد دلت هذه الأزمة على حالة من انعدام الأمن الغذائي المزمن تتكرر فيها الإنذارات التي تنبئ بقرب حدوث حالات الطوارئ، ومع ذلك وجدت هيئات المعونة الإنسانية والإنمائية أن من الصعب التمييز بين أعراض العوز المزمن وحالة عدم الاستقرار الشديد. وقد تبين أن تعرض الرعاة المزمن للمشاكل في شرق أفريقيا يعد مؤشراً على أن سبل معيشتهم غير مستدامة وأنه ينبغي مساعدتهم على القيام بأنشطة زراعية وإنتاجية أخرى. وهذا يتجاهل مجموعة العوامل الخارجية التي أسهمت في إضعاف المرونة لديهم. إذ تعاني مجموعات الرعاة حالة من التهميش السياسي والاقتصادي في معظم البلدان الواقعة في القرن الأفريقي. ويعترف القليل من الحكومات أو الوكالات الخارجية بذلك عن طريق الاستجابات الملائمة في مجال السياسات، مثل الانتفاع بالموارد الطبيعية كالأراضي والمياه.

المصدر: ODI، ٢٠٠٦.

وبالمثل، فإن المحاولات التي بذلتها وكالات المعونة من أجل تعزيز الاعتماد على النفس زعزعت أوضاع قبائل الدنكا في جنوب دارفور، بالسودان، في منتصف التسعينات بأن أحلت المعونة الغذائية محل مستلزمات الإنتاج الزراعي، وأهملت برامج القروض علاقات التبعية التي كانت تربط قبائل الدنكا بالقبائل المحيطة بها (ومعظمها من قبائل البقارة العرب) وزادت في واقع الأمر من تبعيتهم (Duffield, 2002). وتشير دراسة حالة عن جبال النوبة في السودان إلى نوع تحليل الحساسية المطلوب للاستجابة بشكل بناء في مثل هذه الظروف (الإطار ١٤).

الصراع في منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا

انزلقت منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا إلى حالة من الصراع استمرت أكثر من عقد من الزمان. وقد بلغ عدد الضحايا نحو ٣,٨ مليون نسمة منذ بداية الصراع، وبذلك تكون أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكثر الأزمات ضحايا منذ الحرب العالمية الثانية. ومازالت التقديرات تشير إلى أن نحو ١ ٢٠٠ نسمة يموتون كل يوم من النتائج المترتبة على الصراع، وعلى رأسها أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها. وتشير التقديرات إلى أن معدل الوفيات بين الأمهات يبلغ ١ ٨٣٧ بين كل مائة ألف، وبذلك يكون من أعلى المعدلات في العالم، كما أن معدلات انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في تصاعد.

وقد ناقشت دراسة أجريت لحساب هيئة "أنقذوا الأطفال" (Save the Children UK) تدخلات الأمن الغذائي في المناطق السبع التي شملتها دراسات الحالة في ثلاثة بلدان في منطقة البحيرات العظمى بوسط أفريقيا وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا (Levine and Chastre, 2004). وناقشت الدراسة مدى ملاءمة التدخلات التي تستهدف إزالة معوقات الأمن الغذائي التي تواجه السكان في هذه المناطق. وشملت المناقشة أنواع الأزمات المختلفة، ابتداء من حالة انعدام الأمن الغذائي القاسية القائمة التي يعانيها السكان المشردون، إلى البيئات الريفية في الفترة التالية للصراع وما يعقبها من جفاف وتدفق اللاجئين العائدين إلى المناطق

الحضرية التي تأثرت بالصراع أو بالكوارث الطبيعية.

ويرى Levine و Chastre (٢٠٠٤) أن كثيراً من التدخلات التي استهدفت تحقيق الأمن الغذائي، إن لم يكن معظمها، قد أخفق في معالجة احتياجات الأولوية بالنسبة للسكان الذين تأثروا بالأزمات. وقد استخدمت الوكالات نفس التشكيلة الضيقة من أشكال الاستجابة في جميع الظروف تقريباً، أي المناهج التي تعالج الأعراض وليس الأسباب، وتركز بشكل ضيق على المعونة الغذائية وإنتاج الأغذية، وكثيراً ما لا تكون مجدية من حيث التكلفة. ونظراً للضغوط المختلفة، لم تستطع المنظمات التفكير في مدى ملاءمة الاستجابة، وبالتالي فعلى الرغم من توافر الكثير من المعلومات عن السكان المنكوبين وارتباك سبل معيشتهم، لم يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد كيفية الاستجابة.

وقد أظهرت الدراسة أن عمليات توزيع البذور والأدوات الزراعية كانت تتم في جميع حالات الطوارئ، ومع ذلك فلم يسبق أن تقرر أن عدم حصول الأسر المستهدفة على البذور أو الأدوات الزراعية قد أعاق الإنتاج. فقد تم استنتاج ذلك ببساطة لأن كثيراً من الأسر لم يستطع إنتاج فائض يمكن طرحه في الأسواق. وقد قامت عمليات توزيع البذور والتدخلات الغذائية على سلسلة من الافتراضات المشكوك في صحتها، وعلى رأسها أن السكان المنكوبين كانوا من بين مزارعي الكفاف الذين لا يربطهم بالأسواق أي رابط ولا علاقة لهم باستراتيجيات المعيشة الأوسع نطاقاً.

ولقد كان من الأوفق في معظم الحالات إجراء تحويلات نقدية لدعم الاستحقاقات، وإعادة بناء الطرق لتحسين الأمن وتسهيل الوصول إلى الأسواق. وللأسف، كانت الأموال التي قدمتها الجهات المانحة من أجل التحويلات النقدية محدودة، كما أن التدابير اللازمة لتحسين أداء الأسواق كان من النادر أن تؤخذ في الاعتبار لدى وضع البرامج التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي. وبالمثل، كانت التدخلات التي لا تقوم على تقديم مساعدات للإغاثة على نطاق أضيق بكثير مما يلزم لمواجهة الظروف المترتبة على الأزمة. وهذا هو الموقف الذي يميز حالات الفشل واسعة النطاق في تمويل التدخلات الإنسانية (أنظر أيضاً الإطار ١٥ والفصل الخامس).

ويقول Levine و Chastre (٢٠٠٤) إنه على الرغم من ثبوت إجراء تقييم سريع في منطقة البحيرات العظمى رغم حالة انعدام الأمن، فنادراً ما كانت تجري مثل هذا التقييمات، وفي حالة إجرائها، لم تكن كافية ولم تستشر بشأنها الوكالات المعنية. وكثيراً ما كان القائمون بتصميم إجراءات المواجهة يحرصون على معرفة الاحتياجات الحقيقية. والأمر الذي يبعث على مزيد من القلق أن معظم المعنيين كانوا لا يحفلون كثيراً بالاستفادة من دروس الماضي والتعرف على تأثير التدخلات السابقة.

وقد درس Pottier (٢٠٠٣) الصراع الذي وقع في منطقة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أدت الخلافات بين قبائل الحما وقبائل ليندو إلى حدوث صراع علني في ١٩٩٩. وكان السبب الجوهري للصراع هو الحصول على الأراضي والتمتع بما بها من ثروات. فبموجب قانون الأراضي الصادر في ١٩٧٣، وفي مقابل التأييد السياسي، سُمح للصفوة من قبائل الحما باكتساب أراض تعتبرها قبائل ليندو ملكاً لأسلافهم ولا يمكن التخلي عنها. وأقامت قبائل الحما مزارع لتربية الأبقار، كان الكثير منها بتشجيع من مشروعات المعونة الدولية خلال ثمانينات القرن العشرين. وتسيطر عصابات المتمردين المرتبطين بقبائل الحما في الوقت الحاضر على الثروات المعدنية الموجودة في هذه الأراضي. أما مزارعو ليندو فقد انحسر نشاطهم على مناطق هامشية من أراضيهم السابقة، وأصبحوا يعملون كعمال في المناجم ويقومون بأداء خدمات في إطار العديد من أشكال العمل الإجباري (تحت تهديد الطرد من العمل). والإخلاص والولاء لأمراء الحرب قابل للتغيير بدافع الفقر وانعدام الأمن الغذائي أكثر مما هو بدافع العقيدة السياسية.

ويقول Pottier إن المشاركين في بناء السلام وإحياء النشاط الزراعي يجب عليهم أن يدرسوا حركة المجتمع التي تتيح لأمراء الحرب ممارسة تلك القبضة الحديدية على السكان. وعليهم أن ينظروا إلى الأرض، وجوانب الضعف المؤسسية، وما يترتب عليها من حاجة إلى حماية مؤسسية وفرص العمل. ويتمثل التحدي في التخطيط للتخلص من ظروف انعدام الأمن التي تعطي لأمراء الحرب الفرصة لممارسة الإكراه على من يسمون بأتباعهم بحكم العلاقات العرقية. وبالإضافة إلى التدابير اللازمة لاستئناف نشاط أسواق الأغذية المحلية وحمايتها وتنشيطها في أعقاب الصراع، فإن التزام الوكالات بتنفيذ الإصلاح الزراعي في منطقة إيتوري من شأنه أن يساعد في تغيير الأوضاع المحفوفة بانعدام الأمن الغذائي وسبل العيش المحفوفة بالخطر، وبالتالي يُضعف من قبضة أمراء الحرب.

الدروس المستفادة من الأزمات الممتدة والمعقدة

تشير هذه الأمثلة إلى عدد من التحديات ذات الطابع الخاص لمواجهة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة، وكلها يتأثر بمدى استجابة المجتمع الدولي وقبوله القيام بدور في مثل هذه الأوضاع المعقدة وسريعة التغير.

الإطار ١٤
برنامج جبال النوبة لإنهاء الصراع

تتمتع منطقة جبال النوبة ببعض أغنى وأخصب مناطق الزراعة البعلية في السودان. وكثيراً ما كانت هذه المناطق في الماضي تسجل فائضاً في إنتاج الأغذية. وللأسف، فإن الصراع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وإلى الانهيار الكامل لنظام الإنتاج المحلي وإلى تكرار حالات انعدام الأمن الغذائي.

ومنذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، انقسمت منطقة جبال النوبة بين الحكومة، التي تسيطر على معظم الأراضي الزراعية الواقعة في السهول وعلى المناطق الحضرية، والحركة الشعبية لتحرير السودان، التي تسيطر على قمم التلال المزدحمة بالسكان. وكان السكان المقيمون بالمناطق التي تسيطر عليها الحكومة يحصلون على مساعدات خارجية، مثل المعونات الغذائية طوال عقد التسعينات، بينما لم تكن الحكومة تسمح بتوزيع المعونة الخارجية في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهكذا، توقفت المساعدات الخارجية تقريباً في الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٠، عندما انسحب عدد من منظمات المعونة من المنطقة لعدم استطاعتها الوصول إلى أشد السكان احتياجا بالمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأدى هذا الموقف إلى إعلان مبادرة برنامج جبال النوبة لإنهاء الصراع.

المساعدات الإنسانية القائمة على الحوار بشأن السياسات

كان ينبغي أن تأخذ الاستجابة الإنسانية في الاعتبار صعوبة العمل في بيئة تستخدم فيها المعونة كسلاح في الحرب. وتضافر الجهود الذي يستند إلى إجراء حوار بشأن السياسات بين المتحاربين وأهم الأطراف المعنية بتقديم المعونة الغذائية هو وحده الذي يمكنه إنهاء المأزق في ما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية.

وكان لابد من الاهتمام بوجود درجة عالية من عدم الثقة بين المتحاربين والمنظمات الدولية العاملة على جانبي الصراع السياسي. وللتقليل من مستوى الشك، ولتطوير التدخلات الخاصة بالإقليم، شرع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تنفيذ عملية مفاوضات مكثفة لمدة سنة كاملة ضمت جميع الأطراف التي من الممكن أن تكون طرفاً في البرنامج. وكان من بين هذه الأطراف تسع وكالات من وكالات الأمم المتحدة، و ١٦ منظمة غير حكومية دولية، و ٢٤ منظمة

وعادة لا تفكر الجهات المانحة كما لا تفكر منظمات التنفيذ في ما هو أبعد من إطار التدخلات القياسية، الذي يتقرر عادة عن بُعْد. فهناك قصور في المعلومات وفي نظم الإنذار المبكر، ولكن الأهم من ذلك أنه لا توجد رغبة في تحليل الاحتياجات الفعلية والاستجابة لها، ورصد تأثير التدخلات والاستفادة من الدروس السابقة. وعادة تستند التدخلات من جانب الوكالات إلى التجارب المكتسبة في بيئات أخرى (وهي مناطق الكوارث الطبيعية في معظم الحالات)، ولكن الدروس المستفادة من هذه التجارب كانت تطبق على الأوضاع المستجدة دون أي تحليل. ومع ذلك، فالمعتاد أيضاً أن انعدام الأمن الغذائي يشمل مجموعة شديدة التنوع من الظروف التي تختلف اختلافاً كبيراً بين كل حالة وأخرى ومن وقت لآخر ولا يمكن أن يكون التعامل المناسب معها طبقاً لأشكال الاستجابة النمطية الضيقة.

وآليات التمويل الجامدة والعتيقة تجعل من المستحيل تقريباً على النظم الإنسانية الدولية أن تستجيب بسرعة ومرونة لحالات الطوارئ المعقدة والممتدة بما يتفق مع ظروفها. فعلى المستوى المؤسسي، كثيراً ما تكون الوكالات الإنسانية غير راغبة أو غير قادرة على استيعاب أن التدخلات الخاصة بتقديم المعونة في الأزمات الممتدة لا مفر من نتائجها الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى النتائج الفنية والاقتصادية، مما قد يحول دون الوصول إلى السكان المستهدفين. وإهمال هذا البعد السياسي يعني أن التدخلات قد تكون آثارها مختلطة، في أفضل الأحوال، ويمكن أن تزيد من تفاقم المحنة بالنسبة لأكثر الفئات حرماناً من الأمن الغذائي، في أسوأ الأحوال.

وقد أدى التقدم الذي أحرز في مجال الاستجابة الإنسانية، كما سبق أن أشرنا في هذا الفصل في سياق حالات الطوارئ المفاجئة، إلى إجراء تحسينات كبيرة خلال العقد الماضي في الظروف القائمة داخل معسكرات اللاجئين والسكان النازحين. ومع ذلك، مازالت هناك فجوة كبيرة في مجال السياسات الخاصة بتلبية احتياجات السكان المنكوبين في حالات الطوارئ المعقدة.

غير حكومية وطنية، وكذلك ممثلين عن حكومة السودان وعن الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان البرنامج يهدف إلى تمكين جميع أصحاب المصلحة من المشاركة في تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لسكان جبال النوبة.

جوانب النجاح

- أيدت جميع الأطراف البرنامج الذي يعد أول مبادرة مشتركة توقع عليها جميع الأطراف المتحاربة بينما الصراع مازال جارياً.
- كان البرنامج عاملاً رئيسياً في المرحلة المبكرة من اتفاق وقف إطلاق النار في السودان.
- استثمرت الأطراف موارد كبيرة في التوصل إلى تفهم أفضل لاقتصاد الغذاء المحلي وتحديد نقاط الدخول لتقويته. وقد أدى ذلك إلى نوع من التركيز المستدام على بناء القدرات.
- يتم تقديم المساعدات على أساس الحاجة، مع إعطاء الأولوية للمقيمين في معسكرات الإيواء وفقراء المزارعين.
- أصبحت القضايا المتعلقة بحيازة الأرض جزءاً من عملية أوسع لإقرار السلام في السودان.
- التوسع في المشتريات المحلية للأغذية من منطقة جبال النوبة. وينبغي أن تقتصر المعونة الغذائية على المناطق التي تكون الحاجة فيها إلى المعونة ماسة، والتي يصعب ممارسة الزراعة فيها.
- ساعد وجود هيكل مكرس للتنسيق على زيادة كفاءة توزيع المساعدات عن طريق تبادل المعلومات والتنسيق بين المناهج المتبعة.

الدروس الواجب استخلاصها

يمكن لهذا الإطار أن يربط بين النظرة طويلة المدى وسياق حالات الطوارئ من خلال إشراك جميع الأطراف والتأكيد على الملكية الوطنية، والتنمية القائمة على المشاركة في ما يتعلق بتصميم البرامج واتخاذ القرارات والدعم المشترك. ومن الممكن بهذه الطريقة كسر نمط الاستجابة التقليدية التي تحركها جهات أجنبية لمواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي، واتباع مناهج تركز على بناء القدرات والتنمية الزراعية المستدامة وإنعاش الأسواق، جنباً إلى جنب مع تحويل الصراع وبناء السلام.

المصدر: Pantuliano، ٢٠٠٥.

الاستنتاجات

استطاع المجتمع الإنساني العالمي تطوير قاعدة واسعة من الخبرات في مجال الاستجابة الفعالة لحالات انعدام الأمن الغذائي العابرة المترتبة على حالات الطوارئ، على الرغم من أن قدرته أقل على التعامل مع الأزمات البطيئة، وخصوصاً "الأزمات الصامتة"، أو التي لا تكون صورتها بارزة في وسائل الإعلام، أو المعقدة أو الممتدة. وكما توضح بعض الحالات مثل كارثة تسونامي التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، تستطيع الوكالات الإنسانية أن تتجاوب مع الأحداث بسرعة ومهارة فائقتين عندما تكون لديها الموارد التي تمكنها من عمل ذلك.

وكثيراً ما تكون المعونة الغذائية عنصراً أساسياً من عناصر الاستجابة السريعة. وتعد المعونة الغذائية الموجهة بعناية وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ من الأمور الحيوية في تعزيز توافر الأغذية في المدى القريب وتحسين القدرة على الحصول على الضروريات الملحة. ومع ذلك، تكون مثل هذه التدخلات مكلفة نسبياً وعرضة للتأخير أثناء عملية شراء سلع المعونة ونقلها، وما لم يكن توقيت وتوجيه هذه المعونة محددين بعناية، فإنها قد تُحدث أثاراً عكسية على الإنتاج والأسواق وسبل المعيشة.

ومن الممكن، مع توافر النوع المناسب من الدعم في وقت مبكر من الأزمة، أن يتلافى الكثيرون الذين يصبحون معتمدين على المعونة الغذائية صفة الاعتماد على هذه المعونة في المقام الأول، أو قد يصبح بوسعهم العودة إلى سبل معيشتهم السابقة والتقليل من الاعتماد على المعونة الغذائية بمزيد من السرعة. وفي نفس الوقت، فإن الفئات الأخرى التي تعاني انعدام الأمن الغذائي ولكنها لا تستطيع الحصول على المعونة الغذائية، نظراً للمعوقات المتصلة بالإمداد والتوزيع، يمكنها تجنب الموت جوعاً واعتلال الصحة.

وعلى الرغم من أن المعونة الغذائية كثيراً ما تكون ضرورية، فإنها لا تكون في كثير من الأحيان

الإطار ١٥
الأزمات المزمنة ناقصة التمويل

يوجد تفاوت كبير في طريقة جمع الأموال للأغراض الإنسانية وكيفية إنفاقها. ويتميز الموقف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة بهذا الاختلال في التوازن. فعلى الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح نتيجة لهذا الصراع لم يسفر النداء الموحد الذي أصدرته الأمم المتحدة لجمع ٢١٢ مليون دولار أمريكي لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠٠٥ إلا عن جمع ٥١ في المائة فقط من المبلغ المطلوب. كما لم تسفر خطة العمل الصادرة في ٢٠٠٦، والتي تضمنت طلب ٦٨١ مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش والحد من الفقر إلا عن جمع ٣٠ مليون دولار فقط، أو ٤ في المائة من المطلوب، بحلول منتصف مايو/أيار ٢٠٠٦.

ولم تكن تدفقات المعونة الإنسانية تسير على وتيرة واحدة، كما لم يكن من الممكن التنبؤ بها مع مرور الوقت بالنسبة للأزمات الأخرى أيضاً. فبينما حصلت الأزمة الإنسانية في السودان على ٧٥ في المائة من متطلبات التمويل في ٢٠٠٤، حصلت على نصف هذا المبلغ في ٢٠٠٥ وعلى أقل من ٢٠ في المائة في ٢٠٠٦ حتى منتصف السنة. وهذا الاتجاه التنازلي يهدد قدرة الأنشطة الإنسانية على الاستمرار لأن المنظمات الإنسانية أمامها التزامات وارتباطات لا تستطيع الوفاء بها. كذلك أدى الانخفاض المزمن في تمويل قطاعات معينة إلى تآكل القدرة على تقديم المساعدات وإلى انخفاض في نوعية المساعدات.

وتفتقر تدفقات المعونة الغذائية إلى التوازن لأسباب عدة، منها عدم إبرازها في وسائل الإعلام، والاهتمامات الاستراتيجية/الاقتصادية، وضَعف الإرادة السياسية، والاختلافات في القيم الاجتماعية أو لاعتقاد الجهات المانحة بأن مساهماتها سوف تتعرض للتبديد. ومهما كان الباعث، فالنتيجة هي "مسألة حظ إنساني" يملي علينا أن المواطنين المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية حصل كل منهم على مساعدات إغاثة قيمتها مائة دولار في ٢٠٠٥، بينما حصل كل فرد من ضحايا مأساة تسونامي في آسيا على أكثر من عشرة أضعاف هذا المبلغ.

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦.

أنسب استجابة لحالات الطوارئ. وقد تتعرض المعونة الغذائية للمغالاة في الاستخدام لأنها أكثر الموارد توافراً ولأنها الشيء الذي تعرف الجهات والوكالات المانحة كيف تقوم بتنفيذه. ومن اللازم زيادة الاهتمام بنظم المعلومات والتحليل والرصد لتقييم الاحتياجات الحقيقية التي تحتل مكان الأولوية بالنسبة للسكان المنكوبين، والاستفادة من الدروس بشأن ما يفيد وما لا يفيد. ويجب مساندة الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ بموارد مرنة تكون كافية لمواجهة المشكلة ومتناسبة معها.

وقد حدد هذا الفصل الثغرات القائمة في مجال السياسات والتي تعوق الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية. ويناقش الفصل التالي هذه الثغرات بمزيد من التفصيل، وخصوصاً في حالات الطوارئ المعقدة والممتدة، ويتضمن بعض الرؤى حول كيفية سد هذه الثغرات.

خامسا: ثغرات السياسات في حالات الطوارئ المعقدة

تنحو التدخلات في أزمات الأمن الغذائي إلى أن تعكس نطاقاً ضيقاً للاستجابات يحكمه توريد المعونة الغذائية والمدخلات الزراعية. ومع زيادة وضوح الأزمات الممتدة وزيادة إمكانية التنبؤ باتجاهات الأزمات، يثير قصور الاستجابات المعتادة أسئلة جديدة. فكيف يمكن تعزيز الاستجابات للأمن الغذائي لكي تعالج الأسباب الكامنة وراء الأزمات المزمنة والممتدة؟ ومتى يحتاج الفرد إلى المعونة الغذائية وكيف تكمل هذه المعونة التدخلات الأخرى؟ وهل هناك توازن بين الاستجابة المثلى اللازمة والواقع، حيث قد تسود أحيانا بعض العوامل السياسية والأمنية؟

وعند الإجابة على هذه الأسئلة، تبرز ثغرات في السياسات على عدة مستويات. فبالنسبة للجهات المانحة والوكالات الدولية، فإن التحدي في الاستجابة لاتجاهات الطوارئ طويلة الأجل يكشف عن ثغرات في مجال صنع القرار والاستجابة. فالجهات المانحة والوكالات الدولية لا تعطي اهتماما كافياً للتمييز بين الاستجابات المناسبة في حالة الأزمات، حيث تميل تدخلاتها إلى معالجة الأسباب الكامنة وراءها.

ويرجع السبب في ثغرات السياسات في صنع القرار والاستجابة إلى مجموعة من العوامل. فالمعلومات التي يتم جمعها في أي أزمة تكون مشتتة في أغلب الأحيان، وتفتقر إلى إمكانية عقد مقارنات في ما بينها، ولا تستخدم بطريقة استراتيجية (Maxwell and Watkins, 2003). فالاستجابات البرامجية تميل إلى الاسترشاد بتقدير الاحتياجات الذي يجري مرة واحدة ويحكمه توافر الموارد وقدرات الوكالة، دون ما صلة بتقدير العمليات الجارية للرصد والتقييم والأثر (Darcy and Hofmann, 2003). وتمويل عمليات الطوارئ المعقدة مسألة صعبة لا يمكن التنبؤ بها مع ميله إلى البرمجة لآجال قصيرة.

ولذا، فإن الأمر يتطلب ابتكارات برامجية لضمان أن تقوم آليات صنع القرار والاستجابة بمعالجة الأولويات الآنية وتلك طويلة الأجل. وتحسين أدوات التقدير الموجودة وضمان أحكام وتعاريف وأطر موحدة لتحليل قضايا الأمن الغذائي جزء من الإجابة. كما أن الأمر بحاجة إلى مزيد من الجهود لمعالجة أوجه القصور على المستويين القطري والدولي.

ثغرات السياسات

زاد القلق في السنوات الأخيرة بشأن حجم وطبيعة الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ المعقدة (Pingali, Alinovi and Sutton, 2005). فالأزمات التي تمتد لفترات طويلة تحتاج إلى استجابة بأفق تخطيط واسع، كما لابد أن تتواءم هذه الاستجابة مع الظروف المختلفة. ومع ذلك، فليس هناك ما يعترض طريق ممارسات جيدة في هذا الصدد.

وقد أدت الاتجاهات الأخيرة إلى عودة الاهتمام بما كان يعتبر يوماً ربطاً يثير مشكلة حادة بين المجالات الإنسانية والمجالات الإنمائية للتدخل بالمعونة في حالات الطوارئ المعقدة والأزمات الممتدة. فهناك شواهد على أن هذين المجالين، ولكل منهما حتى الآن موظفيه وترتيباته المؤسسية والتمويلية وأهدافه ومبادئه الخاصة، بدءا يظهران قدرة على الالتقاء.

ويمكن النظر إلى ثغرات سياسات الأمن الغذائي باعتبارها أحد جوانب هذا "التقسيم الإنساني – الإنمائي" والذي كان التغلب عليه موضوعاً لمداولات منذ وقت بعيد بين الممارسين والمحللين المهتمين بالكوارث والطوارئ (Flores, Khwaja and White, 2005). وقد وضعت أطر سياسية مختلفة لمواجهة هذا التحدي (مثل ربط الاتحاد الأوروبي للإغاثة بإعادة التعمير والتنمية، ونهج المسار المزدوج في المنظمة).

وقد وجدت الجهات المانحة والوكالات الدولية صعوبة في الموافقة على حجم وشدة أي أزمة لتحديد النقطة التي تصبح عندها هذه الأزمة "حادة" واتخاذ قرار بشأن جدوى التدخلات لتلبية الاحتياجات المؤقتة، والعوامل المزمنة، أو كليهما (ODI, 2005a). ودراسة الحالة عن الاستجابة الأخيرة للقرن الأفريقي الكبير (الإطار ١٣ في الفصل السابق) تبين هذا التحدي في سياق حالة الطوارئ المعقدة (ODI, 2006).

وأكثر الأمور إثارة للدهشة في دراسة الحالة هو الدرجة التي يبدو أنه تم التوفيق بها بين الاحتياجات المزمنة والاحتياجات المؤقتة، بما نتج عنه من مجموعة من التدخلات في السياسات تبدو

غير متسقة مع حجم الصراعات والانهيار المؤسسي في تلك المنطقة. ومن بين الملامح الأخرى الهامة تأخر المجتمع الدولي في الاستجابة للكارثة، رغم التنبؤات المستمدة من نظم الإنذار المبكر. ويضاف إلى ذلك الميل الشديد للتمويل نحو قطاع "المعونة الغذائية" وحده، وهي مسألة سنناقشها في ما يلي.

تحديات صنع القرار والاستجابة

تنبع ثغرات السياسات في صنع القرار والاستجابة من مجموعة من العوامل المختلفة. ويهتم هذا الفصل بثلاثة مجالات رئيسية فقط : استخدام المعلومات، وتقدير الاحتياجات، وطبيعة تمويل حالات الطوارئ المعقدة. وستناقش هذه المسائل بمزيد من التفصيل مع استكشاف إمكانية حلول لها لتحسين الاستجابة البرامجية في ما بعد.

استخدام المعلومات الإستراتيجية

مع زيادة حالات الطوارئ من حيث عددها وحدتها، ازدادت صعوبة التمييز بين الأزمات العابرة والأزمات المزمنة، وازداد الطلب على استخدام المعلومات الإنسانية بصورة محسنة (Maxwell and Watkins, 2003). ومع ملاحظة هذا الاتجاه، ركزت مجموعة كبيرة من المبادرات على تحسين البيانات المتاحة لصناع القرار لكي يعالجوا المفاهيم الجديدة للعلاقات بين الإغاثة والتنمية، ولكي يميزوا بين حالات الضعف الحادة والمزمنة: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، ومراكز المعلومات الإنسانية، ومواقع تقاسم المعلومات على الانترنت، مثل Relief Web.

وتظل هناك مجموعة من المشكلات المتصلة بالمعلومات والتي تكشف عن المدى الذي تتخذ فيه بعض القرارات أحيانا في غياب معلومات حساسة كان ينبغي أن تكون أساساً لفهم واضح للطبيعة الكامنة وراء الأزمة والاستجابة الفعالة لها.

وتثير إمكانية مقارنة البيانات ومصداقيتها اهتماما كبيراً، فنقص معايير ونظم ومؤشرات إدارة المعلومات يشكل عقبة أمام دعم متطلبات التخطيط التشغيلي والإستراتيجي. ويبرز هذا بشكل خاص عندما تكون هناك حاجة إلى معلومات قطاعية (عن التغذية والمياه والإصحاح والوقاية مثلاً)، بينما المعلومات المتضاربة تفتقر إلى إمكانية تشغيلها. وتكون النتيجة في أغلب الأحيان هي تحميل معلومات أكثر من اللازم وتشتت هذه المعلومات، بل وقد تزيد بالفعل من عدم اليقين في اتخاذ قرارات تتعلق بالعمل الإنساني (Currion, 2006; UNOCHA, 2002). وهناك أهمية أيضا لنشر المعلومات الإستراتيجية (مثل قنوات المعلومات الموجهة، والاستمارات الممكن استخدامها) التي توضع من أجل مجموعة معينة من مستخدمي المعلومات (مثل الجهات المانحة ووسائل الإعلام والقطاع الخاص).

والعلاقة بين المعلومات والاستجابة البرامجية هي أمر جدير بالبحث. وكمثال، فإن أي سؤال يثار في سياق الأزمة الإنسانية في النيجر له صلة بالطريقة التي فسرت بها المعلومات هناك، وما تلا ذلك من تحليل لخيارات الاستجابة التي توافرت لصنع القرار (ODI, 2005b). فقد قيل عن حالة النيجر في عام ٢٠٠٥ إن الأساس المنطقي لإستراتيجية الأمن الغذائي التي نفذت، وهي دعم مبيعات الحبوب وبنوك الحبوب، والغذاء والنقد مقابل العمل، وتوريد الأعلاف المدعومة، والرعاية البيطرية الوقائية والعلاجية، لم يتم تحليله ومتابعته بالقدر الكافي، رغم توافر المعلومات التي ربما كانت قد أشارت إلى عدم مناسبة هذه الاستجابة لاحتياجات السكان المستهدفين.

تقدير الاحتياجات

هناك مجال للاختلاف الملموس يتعلق بمدى ميل عملية تقدير الاحتياجات إلى توجيه الاستجابات البرامجية في حالات الأزمات. وقد دارت مداولات على نطاق واسع حول مصداقية عمليات التقدير التي تقوم بها الوكالات وموضوعيتها. وكما قال Darcy و Hofmann (٢٠٠٣، صفحة ١٦) فإن "تقدير الاحتياجات يتداخل في أغلب الأحيان مع صياغة الاستجابات بطرق قد تؤدي إلى التدخل بحسب الموارد، وتغلق الباب أمام أشكال أخرى (قد تكون هي الأنسب) للتدخل". ومن هنا ارتبطت النُهج الموحدة القائمة على الاحتياجات بتحليل الاحتياجات القائم على الطلب، مع فشل التقديرات المسبقة في بيان الطبيعة المتغيرة للاحتياجات والمخاطر كلما تطورت الأزمة.

إن الخلافات التي تحيط بتقدير الاحتياجات تثير، من زاوية الأمن الغذائي، بعض القلق. فتقدير الاحتياجات قلما يكون محصلة تحليلات مشتركة بين القطاعات، وإنما الأرجح أن يعكس خبرة وكالة واحدة وأولويات مؤسسية. ومن هنا جاء ضعف العلاقة بين تقدير الاحتياجات والبرمجة الفعالة، وظلت عملية التقدير تجري بحسب الحاجة، وبقيت مستعصية على المقارنة والتحليل.

وفي الإطار الواسع "للتقديرات الإنسانية" هناك عدد من المفاهيم والمصطلحات المختلفة التي لا يسهل فهمها، ولكنها واضحة المعنى، مثل تقدير الاحتياجات الغذائية، وتقدير احتياجات الأمن الغذائي، وتقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ (Haan, Majid and Darcy, 2006). وفي هذا السياق، لم يكن التنسيق قوياً بين الوكالات ذات الصلة وصناع القرار، وبالتالي لم يكن هناك تفضيل للنهج القائمة على الشواهد. وقد خلق ذلك جواً من انعدام الثقة وأظهر أشكالاً من الانحياز في طريقة تحديد الاحتياجات والاستجابة لها (Darcy and Hofmann, 2003).

وفي حالة المعونة الغذائية على نحو خاص، كان هناك نقد لعملية إدماج التقديرات في النداءات العاجلة. وقد سعى برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٣ إلى معالجة هذه المشكلة من خلال مشروع تعزيز القدرة على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ. ويستحق التقدم المحرز في هذا المشروع والعمل المستمر فيه اهتماما خاصاً، وترد نبذة عنه في الإطار ١٦.

تمويل حالات الطوارئ المعقدة

يمثل هيكل تمويل الأنشطة الإنسانية عنصراً ضاغطاً على صنع القرار والاستجابة، ولا يمكن فصله عن قدرة المنظمات على دعم جهود الإنعاش والتنمية المبكرين.

وكما سبق أن لاحظنا في الفصل السابق (أنظر الإطار ١٥)، فإن اتجاهات تمويل حالات الطوارئ المعقدة تتسم بانخفاض مستوى التمويل وعدم إمكانية التنبؤ به، واحتمال تفاوته من أزمة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر (مثل اللوجستيات والصحة والتغذية). وعملية النداءات الموحدة في الأمم المتحدة هي آلية تهدف إلى تعميم النهج الذي تتبعه مؤسسات الأمم المتحدة وشركاؤها في

الإطار ١٦
برنامج الأغذية العالمي ومشروع تعزيز القدرة على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ

أصبحت مصداقية وموضوعية تقدير الاحتياجات موضع اهتمام شديد. وفي حالة برنامج الأغذية العالمي، ثارت انتقادات حادة ضد أسلوب دمجه للتقديرات في النداءات العاجلة، الأمر الذي يهدد بإيجاد خلل في طريقة عرض المعلومات، وبشكل خاص التركيز الزائد على أهمية المعونة الغذائية في الوقت الذي يهمل فيه الطرق البديلة لاستعادة سبل المعيشة، سواء بعد حالة الطوارئ أو أثناءها. وقد ظهرت هذه الشواغل بشكل خاص رداً على تقديرات برنامج الأغذية العالمي للاحتياجات من الأغذية نتيجة أزمة الأغذية في أفريقيا الجنوبية عام ٢٠٠٢.

وبناء على ذلك، وافق المجلس التنفيذي للبرنامج في عام ٢٠٠٤ على سياسة جديدة وخطة تنفيذ تمتد ٣٠ شهرا لتعزيز قدرة البرنامج على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ. فمشروع تعزيز قدرة البرنامج على تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ يهدف إلى تعزيز قدرة البرنامج على تقدير الاحتياجات الإنسانية في قطاع الأغذية أثناء حالات الطوارئ عن طريق توخي المزيد من الدقة والحيادية عند تقدير الاحتياجات.

وبصورة محددة فإن المشروع المذكور أعلاه يهدف إلى: (١) تحسين مساءلة برنامج الأغذية العالمي بشأن تقديرات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ؛ (٢) إيجاد طرق وتوجيهات أفضل للتقدير وتجربتها؛ (٣) تحسين أساليب توفير وإدارة المعلومات السابقة على الأزمات في البلدان المعرضة لحالات طوارئ متكررة وممتدة؛ (٤) تعزيز القدرة المبدئية للبرنامج على نشر أخصائيين في التقدير في مكاتبه الإقليمية الستة.

ويسترشد مشروع تعزيز قدرة برنامج الأغذية العالمي على تقدير الاحتياجات في عمله بلجنة توجيهية مكونة من ممثلين عن الجهات المانحة وبمجموعة استشارية دولية من خبراء الأمن الغذائي يمثلون الأكاديميات، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والبنك الدولي، وشركاء من المنظمات غير الحكومية. وقد أسفر العمل حتى الآن عن وضع خطوط توجيهية مبدئية لتقدير الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، وإعداد دراسات مكتبية عن عدد من الموضوعات المتعلقة بالأمن الغذائي، وإجراء مسوحات قاعدية قبل الأزمات، وإدخال عناصر إلى نظم رصد الأمن الغذائي في عدة بلدان. وسوف تستمر هذه الجهود في عام ٢٠٠٧ ثم تعمم في عام ٢٠٠٨.

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٥ب.

توجيه نداءات لتمويل عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. ومنذ بدء هذه العملية في التسعينات، جاء ٦٠ في المائة من الرقم الإجمالي المطلوب من جهات مانحة، مع زيادة نصيب المعونة الغذائية في عملية النداءات الموحدة عن هذه النسبة بصورة تقليدية (Webb, 2003). وطوال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١ كانت استجابة الجهات المانحة لطلبات برنامج الأغذية العالمي من المعونات الغذائية في إطار عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة تبلغ ٨٥ في المائة في المتوسط، مقابل ٥٨ في المائة فقط في جميع القطاعات الأخرى مجتمعة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٢). ويظهر هذا الاتجاه بشكل أوضح في الشكل ١٠، الذي يحتوي على احتياجات وتعهدات العالم بالتفصيل في إطار عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٥، في القطاعات الرئيسية على أساس الأرقام المقدمة من إدارة المتابعة المالية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

وتبين الاتجاهات الأخيرة تقدماً مضطرباً نحو كسر هذه الحلقة من ضعف التمويل. ففي عام ٢٠٠٣ كانت مبادرة "المنحة الإنسانية الطيبة" علامة على التزام الجهات المانحة بتحسين أسلوب التمويل في حالات الطوارئ الإنسانية، فمن بين الأجزاء المحورية في تلك المبادرة، السعي إلى "تخصيص تمويل إنساني يتناسب مع الاحتياجات ويستند إلى تقدير هذه الاحتياجات". وفي ذلك الحين، كانت المساعدة الإنسانية قد وصلت إلى ١٠ في المائة من المساعدة الائتمانية الكلية، واستقرت عند ٥,٧ مليار يورو تقريباً بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦).

وفي الوقت الذي ساعدت فيه هذه المبادرة على تشجيع الممارسات الجيدة من جانب الجهات

الشكل ١٠
متطلبات التمويل والتبرعات

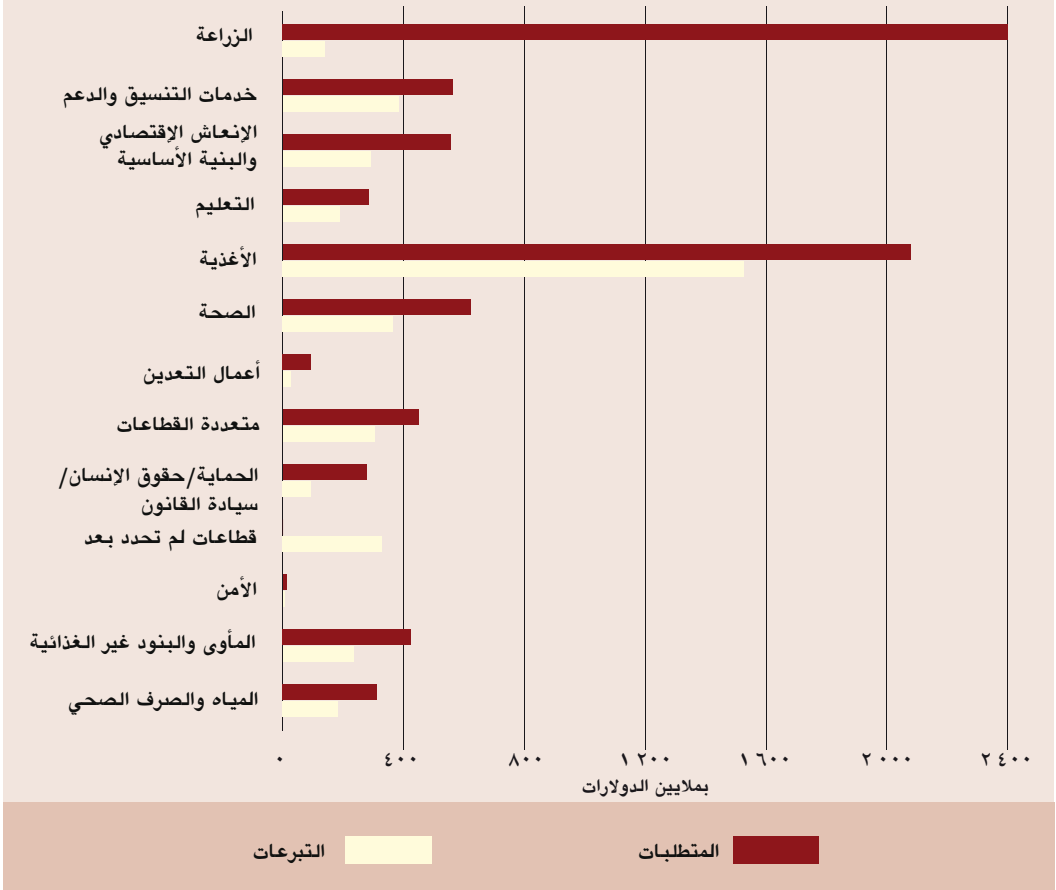

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إدارة متابعة التمويل

المانحة، فمازال يتعين عليها إحداث تأثير كبير على تدفق الأموال باتجاه الأزمات أو القطاعات التي تعاني نقص التمويل (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦). وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ زادت المساعدات الإنسانية بأكثر من ملياري يورو في سنتين متتاليتين، ولكن الجزء الأكبر من المساعدات ذهب إلى الكوارث واسعة النطاق، مثل أفغانستان والعراق والبلدان المتضررة من موجات تسونامي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦). وتجدر الإشارة هنا إلى الإصلاحات الأخيرة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وهو ما سنعود إليه في وقت لاحق.

وإذا كان التمويل غير المتناسب يعزى أحياناً إلى "الشفقة الزائدة" أو إلى تأثير CNN، فإن هناك عددا من العوامل السياسية والاقتصادية لها صلة أيضا. فتمويل حالات الطوارئ المعقدة يتعرض للضرر من مجالات التمويل قصير الأجل في ميزانيات الجهات المانحة، ومن تخصيص أموال من هذه الجهات لوكالات معينة من وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من الوكالات الدولية (Levine and Chastre, 2004). ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعوق التخطيط لآجال طويلة، وهو الأمر المطلوب بصورة متزايدة مع تحرك الوكالات في اتجاه تعزيز قدراتها التنظيمية والمهنية. كما أنه يسير نحو بيئة للمعونة يشتد فيها التنافس، حيث تجري وكالات الأمم المتحدة والعناصر الدولية الفاعلة وراء موارد محدودة من أجل مجموعة من التدخلات المتعارضة في أغلب الأحيان، مثل التحليل المعياري والقيادة والتنسيق وتقديم الخدمات (Dalton وآخرون، ٢٠٠٣).

وفضلا عن ذلك، يرجع الانحياز القطاعي في التمويل إلى عيوب في منظومة الأمم المتحدة (Smillie and Minnear, 2003; Darcy and Hofmann, 2003). وكما سبق أن ذكرنا، فقلما أرغم التحليل المقدم وأولويات الاستجابة الوكالات المانحة على إدخال أي تعديلات على التمويل الذي تقدمه. وبالمثل، كان التنسيق بين الوكالات وغيرها من العناصر الدولية الفاعلة غير مجد في أغلب الحالات، مع افتقاد القيادة من جانب منسق الشؤون الإنسانية والسلطات المحلية أيضاً. وأخيراً فإن قدرة كل وكالة من الوكالات المختلفة على الاستجابة تتفاوت هي الأخرى، وهو ما يشجع تعبئة الموارد من جديد مع التدخلات التي تجري على سبيل التجربة والاختبار. فكل هذه العوامل تميل إلى تكرار الانحياز نحو الاستجابات المادية والقابلة للاستبدال من أجل تلبية الاحتياجات الفورية.

تحسين عملية صنع القرار والاستجابة

لكي يمكن تحسين عملية صنع القرار والاستجابة، يحتاج الأمر إلى مجموعة من الابتكارات لتعزيز التحليل والتقدير، ولمعالجة القصور المؤسسي على المستويين القطري والدولي. وسوف يجري استكشاف الإستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك بقدر أكبر من التفصيل، مع الاستفادة بشكل خاص من التجارب القطرية والتجارب المشتركة بين الوكالات.

ربط المعلومات بالعمل: دور التحليل

كما سبق أن ذكرنا، فإن صنع القرارات يتم في أغلب الأحيان في غياب المعلومات المهمة، أي تلك التي كان من المفترض أن تضع الأساسيات لفهم الطبيعة الكامنة وراء الأزمة ولتخطيط استجابة فعالة لمواجهتها.

ويقتضي الأمر تحليلا جيدا، مع التركيز على المجالات التالية:

- توافق الآراء تقنياً وإيجاد لغة مشتركة: هناك بالفعل مجموعة من المبادرات لتوحيد العناصر الرئيسية في تحليل القضايا الإنسانية والاستجابة لها، مثل النظام الموحد لمراقبة وتقييم الإغاثة والتحول، وإطار تحليل الاحتياجات، ومشروع النطاق الإنساني، وكل ذلك بمثابة ميثاق إنساني يسعى لإيجاد حد أدنى من الاستجابات الإنسانية الموحدة. والأمر بحاجة إلى نهج تحليلية محسنة للأمن الغذائي ضماناً لتوحيد المصطلحات والتعاريف والأطر، كما يحتاج الأمر إلى إيضاح خاص لتصنيف ومقارنة مدى حدة التصورات المختلفة للأمن الغذائي وتأثيراتها.
- النهج القائم على الشواهد: هناك أيضاً ضرورة لأن تقوم الاستجابة على الشواهد الدالة على الحاجة. ويشمل ذلك مصداقية المعلومات الأساسية/الموجودة، والمعلومات المستمدة من نظم الإنذار المبكر وإمكانية مقارنتها، واستعداد الوكالات والجهات المانحة لدعم بروتوكولات أكثر شفافية للاستجابة.
- الاستجابة الإستراتيجية: تحتاج قائمة التدخلات المحتملة لتخفيف حدة الأزمات إلى دراسة مستفيضة، بدلاً من اللجوء إلى استجابة للطلب، ففي أغلب الأحيان يتم تجاهل المعايير المحتملة التي قد تحدد مدى ملاءمة الاستجابة.

إن زيادة مجال التحليل المعياري تقتصر على الاستجابة الإنسانية، لأن تحديد أولوية الموارد

يكون في الغالب لتقدير الاحتياجات وتقييم التأثير (ODI, 2005a). ويرى البعض أن عدم وجود أساس مشترك لقياس مستويات الحاجة ومقارنتها، يمثل عقبة كؤود أمام تحديد الأولويات، والحياد في اتخاذ القرارات، والمساءلة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الأزمات المزمنة، حيث يكون عجز المؤسسات أو الدول ظاهراً في أغلب الأحيان قبل حدوث الأزمة بوقت طويل، ومع ذلك، فإن حشد الاستجابات لا يبدأ إلا أثناء التصورات الحادة. ولذا، فإن المطلوب هو تحليل كلي للمشكلة يحدد المسائل الهيكلية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي المزمن.

وفي هذا الصدد، كان الفهم الشامل المتكامل لسبل العيش هو أهم تغيير طرأ على تحليل الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة. ولكن ذلك مازال ينطوي على العديد من التحديات (Maxwell, 2006). ورغم أن فئات الأصول الثابتة ومعظم استراتيجيات سبل العيش السائدة أصبحت الآن معروفة جيداً، فإن مزيدا من الفهم لسياق الضعف والعقبات السياسية والمؤسسية التي تقف أمام سبل العيش، أصبح موضع اهتمام زائد في الآونة الأخيرة.

وفي مواجهة هذه التحديات، أصبح التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية، الذي وضعته المنظمة في الصومال واستخدم على نطاق واسع في أزمة الجفاف التي ضربت منطقة القرن الأفريقي الكبرى، يحظى باعتراف متزايد كمحاولة مهمة لجذب العديد من مصادر المعلومات إلى تحليل واحد للأمن الغذائي واحتياجات البشر (المنظمة، ٢٠٠٦و). وكما قال Maxwell (٢٠٠٦) وكما سيرد في دراسة الحالة أدناه، فإن تطبيق هذه الوسيلة يوضح إلى أي مدى ينبغي لقطاع الجوانب الإنسانية والأمن الغذائي أن يمضي لكي يحقق "قاعدة الذهب" في ما يتعلق بالمؤشرات والتعاريف والتحليل – ولكنها على أي حال خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويعتبر التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية مقياسا موحدا يجمع معلومات عن الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة، ويصبها في بيان واضح عن مدى حدة الأزمة وتأثيرات الاستجابة الإنسانية. ويبين الجدول المرجعي لهذا التصنيف (الشكل ١١) تفاصيل الفئات الرئيسية للمراحل: (١) الأمن الغذائي بشكل عام؛ (٢) انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن؛ (٣) أزمة غذائية ومعيشية حادة؛ (٤) حالة طوارئ إنسانية؛ (٥) مجاعة/أزمة إنسانية. وترتبط بكل مرحلة مجموعة شاملة من النتائج المرجعية عن رفاه البشر وسبل معيشتهم. وتقوم هذه النتائج على المستويات والمعايير الدولية ضماناً لسلامتها وإمكانية مقارنتها، وهي تشمل:

- نماذج التحليل: لتنظيم المعلومات الرئيسية المتفرقة بأسلوب يتسم بالشفافية ولتسهيل التحليل بغية الاستدلال على تصنيف المرحلة والاسترشاد في تحليل الاستجابة.
- بروتوكولات رسم الخرائط: مجموعة من الأدوات الموحدة لرسم الخرائط والاتصال المرئي كفيلة بنقل المعلومات الرئيسية عن تحليل الحالة بالفعالية المطلوبة ضمن خارطة واحدة.
- الجداول السكانية: للإبلاغ عن التقديرات السكانية بشكل متسق وفعال بحسب الحدود الإدارية والنظم المعيشية ومناطق العيش.

ويلخص "التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية" تحليل الحالة، وهى مرحلة مهمة ولكنها في الغالب لا تلقى اهتماما في تحليل الأمن الغذائي. فتحليل الحالة هو الأساس في تحديد الجوانب الأساسية للحالة (مدى شدتها وأسبابها وحجمها مثلا). والوضع المثالي هو أن يكون هناك دعم لهذا التحليل من توافق عام في الآراء بين أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية المستهدفة.

وكمثال، فإن الشكل ١٢ يحتوى على عرض بصري للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية استنادا إلى التوقعات الأخيرة الصادرة عن وحدة تقييم الأمن الغذائي لما بعد موسم الأمطار الثانوي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (أقصر موسم وأقله مطرا يقع ما بين أكتوبر/تشرين الأول ويناير/كانون الثاني). وتبرز الخريطة الجوانب الفريدة التالية في تحليل الأمن الغذائي في نظام التصنيف المتكامل.

وتشمل الجوانب الرئيسية المدرجة في هذه الخريطة ما يلي:

- الحدة: يشمل التصنيف المتكامل النطاق الكامل لحالات الأمن الغذائي – من الأمن الغذائي العام إلى المجاعة. وهو يركز على الحاجة إلى التدخلات الخاصة بالأمن الغذائي في جميع المراحل وليس فقط عند ظهور حالات الطوارئ. وفي إدراج الأزمة الغذائية والمعيشية الحادة (المرحلة ٣) ما يبرز أهمية فهم الديناميات المعيشية وارتباطها بالأمن الغذائي.
- التغطية الجغرافية: منطقة المعيشة هي الوحدة الرئيسية للتحليل المكاني في إطار التصنيف المتكامل. ويمكن من خلال تحليل

مناطق المعيشة التوصل إلى فهم أفضل لمصادر الغذاء والدخل للأفراد ضمن نظام معيشي معيّن ولأنماط إنفاقهم واستراتيجيات المواجهة التي يعتمدونها. وتوضع الأصول المعيشية، مثل صفة المرجع الرئيسي، في الاعتبار، كما أنها تُبرز كيفية تفاعل العناصر المعيشية مع المؤسسات لتأمين سبل المعيشة (أو تقويضها).

- الأسباب الفورية والمباشرة: تحدد مواصفات أزمة معيّنة استناداً إلى فهم المخاطر ومواطن الضعف والأسباب الكامنة. ويشمل الإطار بصفة خاصة الخطر الذي يشير إلى احتمال وقوع حدث مفاجئ والتعرّض للأخطار ومواطن ضعف محددة في النظم المعيشية.
- الاتجاه المتوقع/التصورات: في حين أنّ تصنيف المراحل يصف الحالة الراهنة أو المرتقبة قريباً في منطقة ما، تُستخدم مستويات الإنذار المبكر كأداة لتوقّع الأحداث والإبلاغ عن الخطر الناجم عن تفاقم مرحلة ما.

إن القيمة التشغيلية للتصنيف المتكامل لا تكمن فقط في المعايير المرجعية للتوصل إلى تحليل متسق للحالة، بل أيضاً في الربط الواضح بين ذلك البيان والاستجابات المناسبة للاستفادة من نهج المسار المزدوج المعتمد في منظمة الأغذية والزراعة.

وتقوم المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بإدماج عناصر من التصنيف المتكامل ضمن عملها المشترك في العنصر الخاص بالأمن الغذائي، وذلك في إطار تحليل الاحتياجات ضمن عملية النداءات الموحدة، وهي وسيلة لمساعدة المعنيين بتنسيق الجوانب الإنسانية والأفرقة القطرية على تنظيم وتقديم المعلومات المتاحة عن الاحتياجات الإنسانية بطريقة منسقة ومترابطة.

تحسين عملية تقدير الاحتياجات

كما سبق أن ذكرنا، فإن الاهتمام بممارسات تقدير الاحتياجات ركز دائما على إدماج التقدير كجزء من الاستجابة الجارية المرتبطة بمختلف مراحل دورة المشروع، بدلاً من اعتباره مرحلة متقدمة من النشاط تصمم لتبرير مقترحات التمويل لمرة واحدة. والمسألة الرئيسية هنا هي كيف يمكن تعزيز مهمة تقدير الاحتياجات لتوفير المعلومات اللازمة لعمليات صنع القرار، مثل تحديد ما إذا كان ينبغي التدخل، وطبيعة هذا التدخل وحجمه، ومعرفة الأولويات وتخصيص الموارد، وتصميم البرامج وتخطيطها (Darcy and Hofmann, 2003).

وبناء على هذه التجارب، يمكن استخلاص الأولويتين التاليتين:

- إدماج تقدير الاحتياجات في العمليات الجارية: ينبغي اعتبار تقدير الاحتياجات كجزء من عملية مستمرة، وهو ما يضع نظم الإنذار المبكر والمعلومات الأساسية المتاحة في بؤرة الاهتمام، وكذلك الروابط المحتملة لرصد وتقييم الأمن الغذائي. وقد عالج Maxwell و Watkins (٢٠٠٣) هذه الشواغل بربط "تقدير الاحتياجات في حالات طوارئ الأمن الغذائي" بالنظام الأوسع لمعلومات الأمن الغذائي وتحليلها. فهذا النظام به عدد من عناصر الإنذار والمتابعة لعملية تقدير الاحتياجات في حالات طوارئ الأمن الغذائي، وهي العمليات التي تتم بحسب كل حالة عند الحاجة. وتضيف عناصر الإنذار في تقدير الاحتياجات هنا دفعة تقنية وكفاءة لعملية تقدير الاحتياجات، بينما يربط عنصر المتابعة عملية التقدير بتنفيذ البرامج، بما في ذلك التصميم واستقطاب التأييد واستراتيجية الانسحاب (Haan, Majid and Darcy, 2006).
- التعاون المشترك وفي ما بين الوكالات: تدل الطبيعة المتغيرة لأنشطة تقدير الاحتياجات على وجود مجال للقيام بتقديرات مشتركة بين الوكالات للاتفاق على الاحتياجات الفعلية ومعرفة أولويات الاستجابة لها بين مختلف القطاعات. ومن بين نماذج التخطيط المنسق عملية النداءات الموحدة في إطار تحليل الاحتياجات. وهي وسيلة لمساعدة وكالات الأمم المتحدة على تنظيم المعلومات المتوافرة عن الاحتياجات الإنسانية وطرحها بطريقة منسقة ومترابطة. وابتداءً من عام ٢٠٠٥، تعاونت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي في استراتيجية مشتركة لدعم الجزء الخاص بالأمن الغذائي في عملية النداءات الموحدة في إطار تحليل الاحتياجات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وقد نفذ ذلك على مستويات عالمية وإقليمية وقطرية، ويشمل تطوير نهج مشترك لتقدير احتياجات الأمن الغذائي والاستجابة في البلدان التي توجه النداءات الموحدة من أجلها.

ومن بين أهم الابتكارات في هذا النهج توسيع وتحسين عملية تقدير احتياجات الأمن الغذائي، بما في ذلك: (١) تحسين تحليل الحالة؛ (٢) تحليل خيارات الاستجابة؛ (٣) الرصد والتقييم. ومحاولة إدخال عنصر خاص بتحليل خيارات الاستجابة

الشكل ١١

الجدول المرجعي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية

تصنيف المراحل		نواتج المرجع الرئيسي (النتائج الراهنة أو المرتقبة على الأرواح وسبل المعيشة؛ استناداً إلى تضافر البراهين)	
١	أمن غذائي عام	**معدل الوفيات الأولي**	<٠,٥/١٠ ٠٠٠/١٠ يوم
		سوء التغذية الحاد	<٣٪ (الوزن/الطول <-٢ بالدرجات المعيارية)
		التقزّم	<٢٠٪ (الطول/العمر<-٢ بالدرجات المعيارية)
		الحصول على الأغذية / توافرها	كافية عادة (<١٠٠ ٢ سعر حراري للفرد في اليوم)، مستقرة
		التنوّع الغذائي	تنوع مستقر نوعاً وكمّاً
		الحصول على المياه / توافرها	كافية عادة (<١٥ لتراً للفرد في اليوم)، مستقرة
		المخاطر	احتمال وجود مخاطر والتعرّض لها بصورة معتدلة إلى منخفضة
		الأمن المدني	سلام سائد وهيكلي
		الأصول المعيشية	استخدام مستدام عامة (لخمسة أصول)
٢	انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن	**معدل الوفيات الأولي**	<٠,٥/١٠ ٠٠٠/١٠ يوم؛ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة <١/١٠ ٠٠٠/١٠ يوم
		سوء التغذية الحاد	>٣٪ لكن <١٠٪ (الوزن/الطول <-٢ بالدرجات المعيارية)، هامش معتاد، مستقرّ
		التقزّم	>٢٠٪ (الوزن/العمر <-٢ بالدرجات المعيارية)
		الحصول على الأغذية / توافرها	حد الكفاية (١٠٠ ٢ سعر حراري للفرد في اليوم)، غير مستقرّة
		التنوّع الغذائي	عجز مزمن في التنوع الغذائي
		الحصول على المياه / توافرها	حد الكفاية (١٥ لتراً للفرد في اليوم)، غير مستقرّة
		المخاطر	متكررة مع تعرّض سبل المعيشة بدرجة كبيرة للمخاطر
		الأمن المدني	غير مستقرّ؛ توتر يؤدي إلى اضطرابات
		القدرة على المواجهة	"استراتيجيات التأمين"
		الأصول المعيشية	استخدام مكثّف وغير مستدام (لخمسة أصول)
		العوامل الهيكلية	عوائق واضحة تعترض تحقيق الأمن الغذائي
٣	أزمة غذائية ومعيشية حادة	**معدل الوفيات الأولي**	١-٠,٥ / ٠٠٠ ١٠/يوم، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ١-٢/٠٠٠ ١٠/يوم
		سوء التغذية الحاد	١٠-١٥٪ (الوزن/الطول < -٢ بالدرجات المعيارية)، < من المعتاد، في ارتفاع
		الأمراض	الأوبئة؛ في ارتفاع
		الحصول على الأغذية / توافرها	قلة المخصصات؛ ١٠٠ ٢ سعر حراري للفرد في اليوم من خلال استنزاف الأصول
		التنوّع الغذائي	عجز مزمن في التنوع الغذائي
		الحصول على المياه / توافرها	٧,٥-١٥ لتراً للفرد في اليوم، يتم الحصول عليها من خلال استنزاف الأصول
		الفقر المفرط / النزوح	مستجدّ؛ منتشر
		الأمن المدني	انتشار محدود، نزاعات منخفضة الحدّة
		القدرة على المواجهة	"استراتيجيات معالجة الأزمات"؛ مؤشر استراتيجية المواجهة < من المرجع؛ في ارتفاع
		الأصول المعيشية	استنزاف إمكانية الحصول على الأصول أو فقدانها بسرعة وبشكل حرج
٤	حالة طوارئ إنسانية	**معدل الوفيات الأولي**	١-٢/٠٠٠ ١٠/يوم، <X٢ المعدل المرجعي، في ارتفاع؛ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة <٢/٠٠٠ ١٠/يوم
		سوء التغذية الحاد	>١٥٪ (الوزن/الطول <-٢ بالدرجات المعيارية)، < من المعتاد، في ارتفاع
		الأمراض	جائحة
		الحصول على الأغذية / توافرها	ثغرة حادة في المخصصات؛ عجز عن تأمين ١٠٠ ٢ سعر حراري للفرد في اليوم
		التنوّع الغذائي	استهلاك ٢-٣ أو أقلّ من مجموعات الأغذية الرئيسية بانتظام
		الحصول على المياه / توافرها	< ٧,٥ لتر للفرد في اليوم (للاستخدام البشري فقط)
		الفقر المفرط / النزوح	مركّز؛ في ارتفاع
		الأمن المدني	نزاعات واسعة الانتشار، عالية الحدّة
		القدرة على المواجهة	"استراتيجيات مواجهة الكروب"؛ مؤشر استراتيجية المواجهة < بكثير من المرجع
		الأصول المعيشية	استنزاف شبه كامل ولا رجوع عنه لإمكانية الحصول على الأصول أو خسارتها
٥	مجاعة / أزمة إنسانية	**معدل الوفيات الأولي**	<٢/٠٠٠ ١٠/يوم (مثلاً: ٠٠٠ ٦/٠٠٠ ٠٠٠ ١/٣٠ يوماً)
		سوء التغذية الحاد	>٣٠٪ (الوزن/الطول <-٢ بالدرجات المعيارية)
		الأمراض	جائحة
		الحصول على الأغذية / توافرها	ثغرة فادحة في المخصصات؛ أقلّ بكثير من ١٠٠ ٢ سعر حراري للفرد في اليوم
		الحصول على المياه / توافرها	< ٤ لترات للفرد في اليوم (للاستخدام البشري فقط)
		الفقر المفرط / النزوح	على نطاق واسع، مركّز
		الأمن المدني	نزاعات واسعة الانتشار، عالية الحدّة
		الأصول المعيشية	خسارة فعلية كليّة؛ انهيار

بالذات، هي تطور جديد يعكس ضرورة الربط بين التقدير والبرمجة بصورة أقوى.

ويتزايد تعاون وكالات الأمم المتحدة في ما بينها للقيام بعمليات تقدير مشتركة هدفها التوصل إلى "سلة" من الاحتياجات القطاعية المتصلة ببعضها في الاستجابة للأزمات. فمنذ عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، والمنظمة تتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في اتخاذ خطوات مشتركة لإدخال تحسينات على عملية ومنهجية تقديرات المحاصيل وإمدادات الأغذية، بحيث تتضمن استعراضاً اقتصادياً مشتركاً، ومناقشات تقنية ومشاورات وحلقات عمل مع الشركاء المهتمين. ومنذ أوائل عام ٢٠٠٤ وتقديرات المحاصيل هذه يدخل فيها عادة "مراقبون" من الوكالات المانحة بغرض زيادة شفافية هذه العملية وفهمها. وهناك مساوئ محتملة لمثل هذه الأشكال من التعاون، حيث أن نُهج التقدير التي تجمع "الكل في واحد" قد تخفف من الدفعة المنهجية ومن التحليل القطاعي. ولذا، لابد أن تراعي التقديرات ضرورة التنسيق الوثيق، ولكن بتحليل قطاعي منفصل، ضماناً للتكامل التقني في ما بين القطاعات ولتعظيم التنسيق أيضاً (Haan, Majid and Darcy, 2006; Darcy and Hofmann, 2003).

تعزيز القدرة المؤسسية والقيادة

ينبغي دعم القدرة المؤسسية والقيادة تشجيعاً لأولويات الأمن الغذائي في الاستجابة الاستراتيجية. ومعنى هذا على المستويات الدولية والقطرية والإقليمية، التركيز على ضمان إدراج الأبعاد الأوسع للأمن الغذائي في أنشطة السياسات والبرمجة.

المستوى الدولي

كان هناك قلق متزايد في السنوات القليلة الماضية بشأن قدرة المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين في حينها وبطريقة يمكن التنبؤ بها أثناء الأزمات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٥). فمن زاوية الأمن الغذائي أوضحت المداولات عيوباً خطيرة في تنسيق الشؤون الإنسانية والقدرات. فإدماج الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة في القطاعات الإنسانية، يفصح عن خليط غير واضح من الأولويات، وكذلك من القدرات. ويرتبط بذلك ما تظهره وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى من انخفاض مستوى التأهب، من حيث الموارد البشرية والقدرات القطاعية.

وكما يتبين من الإطار ١٧، فإن عملية إصلاح الشؤون الإنسانية الجارية في الأمم المتحدة مصممة بحيث تعالج بعض هذه التحديات بتحسين

إطار الاستجابة الاستراتيجية

(التخفيف من حدة النواتج الفورية، ودعم سبل المعيشة، ومعالجة الأسباب الكامنة/الهيكلية)

- مساعدة استراتيجية للمجموعات التي تعاني انعدام الأمن الغذائي
- الاستثمار في نظم الإنتاج الغذائي والاقتصادي
- التمكين من تطوير نظم المعيشة استناداً إلى مبادئ الاستدامة والعدالة والإنصاف
- الحيلولة دون ظهور عوائق هيكلية أمام الأمن الغذائي
- الدعوة

- تصميم وتطبيق استراتيجيات لزيادة الاستقرار والمقاومة ومرونة النظم المعيشية من أجل الحد من المخاطر
- إقامة "شبكات أمان" للمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر
- تدخلات لاستخدام الأصول المعيشية أفضل استخدام وعلى نحو مستدام
- وضع خطة للطوارئ
- تذليل العوائق الهيكلية أمام الأمن الغذائي
- مراقبة عن كثب لمؤشرات النتائج والعمليات ذات الصلة
- الدعوة

- دعم سبل المعيشة وحماية الفئات الضعيفة
- التدخلات الاستراتيجية والتكميلية لزيادة فرص الحصول على الأغذية وتوافرها ودعم سبل المعيشة
- تقديم الدعم القطاعي التكميلي المختار (مثلاً في مجالات المياه، المأوى، الصرف الصحي، الصحة وغير ذلك)
- التدخلات الاستراتيجية من مستوى المجتمع المحلي إلى المستوى القطري لإنشاء وتثبيت وإعادة تأهيل، أو حماية الأصول المعيشية ذات الأولوية
- وضع خطة للطوارئ أو تنفيذها
- مراقبة عن كثب لمؤشرات النتائج والعمليات ذات الصلة
- استخدام "الأزمات كفرصة" لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة
- الدعوة

- حماية عاجلة للفئات الضعيفة
- العمل بصفة عاجلة على زيادة إمكانية الحصول على الأغذية من خلال تدخلات تكميلية
- تقديم الدعم القطاعي التكميلي المختار (مثلاً في مجالات المياه، المأوى، الصرف الصحي، الصحة وغير ذلك)
- الحماية من خسارة الأصول المعيشية بالكامل و/أو الدعوة للحصول عليها
- مراقبة عن كثب لمؤشرات النتائج والعمليات ذات الصلة
- استخدام "الأزمات كفرصة" لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة
- الدعوة

- حماية عاجلة جداً لأرواح الناس والفئات الضعيفة
- مساعدة شاملة مع توفير الاحتياجات الأساسية (مثل الغذاء، المياه، المأوى، الصرف الصحي، الصحة وغير ذلك)
- تنقيحات فورية للسياسات والقوانين حيثما تدعو الحاجة
- مفاوضات تختلف اهتماماتها السياسية والاقتصادية
- استخدام "الأزمات كفرصة" لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة
- الدعوة

الشكل ١١ (تابع)

الجدول المرجعي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية

مستويات الإنذار المبكر	احتمال / رجاحة (تفاقم المرحلة)	خطورة (تفاقم المرحلة)	الأخطار ومواطن الضعف المرجعيّة	ما يلزم اتخاذه من إجراءات
إنذار	غير واضح بعد	لا ينطبق	**الخطر:** وقوع أو التنبؤ بوقوع حدث يؤثر على سبل المعيشة؛ يرافقه ضعف طفيف أو غير مؤكد **مؤشرات العمليات:** تغير سلبي ضئيل عن الأحوال العادية	رصد وتحليل عن كثب
خطر متوسط	احتمال/رجاحة كبيران	يحدد بحسب فئة المرحلة وكما يبينه لون الخطوط المائلة في الخريطة	**الخطر:** وقوع أو التنبؤ بوقوع حدث يؤثر على سبل المعيشة؛ يرافقه ضعف متوسط **مؤشرات العمليات:** تغير سلبي كبير عن الأحوال العادية	رصد وتحليل عن كثب التخطيط للطوارئ زيادة التدخلات الراهنة تدريجياً في هذه المرحلة
خطر مرتفع	احتمال كبير "أكثر مما هو مستبعد"		**الخطر:** وقوع أو التنبؤ بوقوع حدث كبير يؤثر على سبل المعيشة؛ يرافقه ضعف شديد **مؤشرات العمليات:** تغيرات سلبية كبيرة ومتراكبة	تدخلات وقائية وبصورة ملحّة أكثر بالنسبة للسكان الأشدّ عرضة للخطر الدعوة

المصدر: المنظمة/وحدة تقييم الأمن الغذائي، ٢٠٠٦.

إمكانية التنبؤ بالأزمات والمساءلة بشأنها والاستجابة لها. وتهدف أهم أبعاد عملية الإصلاح إلى تعزيز القدرة على الاستجابة والتنسيق وآليات التمويل. وهناك مجموعة من المبادرات التكميلية في الطريق، وهي تركز على مستويات القياس والتعاريف والتمويل الموحد على المستوى القطري (ODI, 2005a).

إن النظام الناشئ لإصلاح الجوانب الإنسانية يركز بشدة على نواحي الإدارة والنواحي التقنية، وهي الأولويات التي شجعتها الجهات المانحة بقوة من خلال نهج "المنح الإنسانية الطيبة". ورغم أن الدروس المستفادة مازالت في مراحلها الأولى، فمن الممكن استخلاص دروس مبكرة تتعلق بالأمن الغذائي والأزمات الممتدة. فمن زاوية تحسين الفعالية، أمكن تحديد بعض الثغرات في القدرة الدائمة، عن طريق منهج جمعي. ويشمل ذلك تسع قطاعات لها قادتها المفوضون في مجالات سلامة المياه والتغذية (اليونيسيف)؛ والمأوى في حالات الكوارث الطبيعية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)؛ وإدارة المأوى والمخيمات في حالات الصراع، والحماية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ والصحة (منظمة الصحة العالمية)؛ واللوجستيات (برنامج الأغذية العالمي)؛ والإنعاش المبكر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وتثير تجارب الاستجابة لزلزال باكستان أسئلة حول ما إذا كان النظام الجمعي قد زاد من التنافس بين الوكالات أم لا، والدرجة التي زادت بها مشاركة عناصر فاعلة محلية ومن خارج الأمم المتحدة (ODI, 2005a; ActionAid, 2006b). ومازالت مسألة إدراج استراتيجيات المعيشة والانسحاب – وهي مسألة مهمة في موضوع الأمن الغذائي – أقل وضوحاً.

وفي ما يتعلق بإمكانية التنبؤ بالتمويل، فإن نهج الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ يعتبر تطورا إيجابيا باتجاه تحسين الاستجابة الإنسانية العالمية، خاصة بتركيزه على التوسع في آليات الاستجابة العاجلة، وعلى الأزمات المنسية (ODI, 2005a; Oxfam, 2005). ولكن بعض الأسئلة يظل معلقاً بشأن الآثار المالية لهذا الصندوق المركزي، إذ أنه يمثل جزءاً صغيراً من التمويل المتاح للاستجابة الإنسانية، وقد لا يعالج المشكلات الضمنية المتعلقة بدقة التحليل وبمعوقات القدرة.

المستويان القطري والإقليمي

يمكن بذل المزيد من الجهود على المستويين القطري والإقليمي لدعم السياسات والبرمجة حتى يتسنى إدراج أهداف الأمن الغذائي في الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر. ومنذ عام

الشكل ١٢
تحليل الأوضاع في الصومال، توقعات ما بعد موسم الأمطار الثانوي في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦

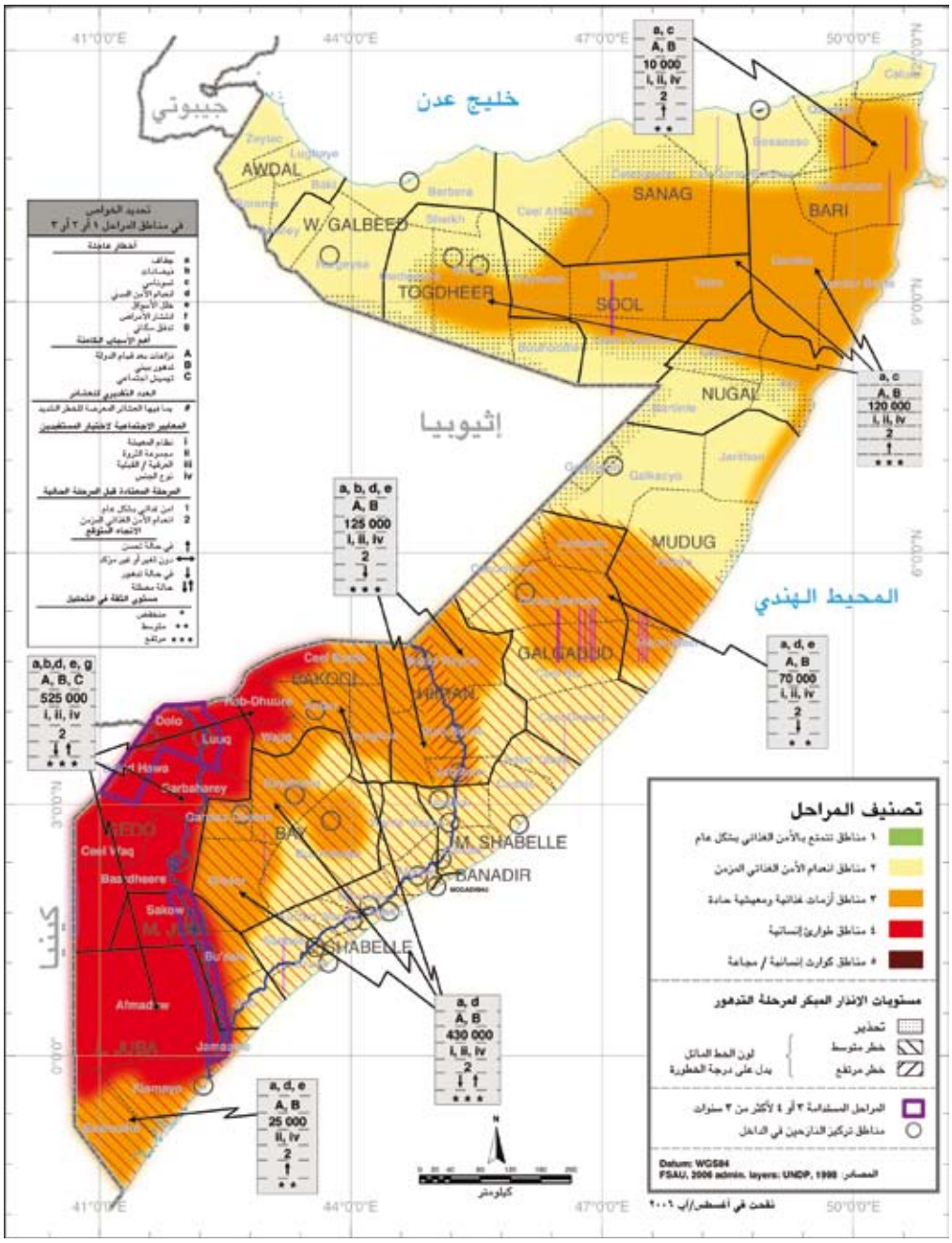

ملاحظة: الأعداد التقديرية للسكان لا تشمل النازحين في الداخل، كما لا تشمل تقديرات السكان في الحضر، ويقدر عددهم بالتقريب إلى أقرب ١٠ ٠٠٠.

لتوضيح الفئات أنظر العنوان http://www.fsausomali.org

الحدود الإقليمية والمحلية تمثل تلك التي وافقت عليها حكومة جمهورية الصومال عام ١٩٨٦.

المصدر: المنظمة/وحدة تقييم الأمن الغذائي، ٢٠٠٦

الإطار ١٧
إصلاح الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٥

وافقت الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥ على مجموعة من التحسينات في نظام الإغاثة الإنسانية تهدف إلى تعزيز إمكانية التنبؤ والمساءلة وفعالية الاستجابة الإنسانية. وبناء على توجيهات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وتوجيهات الشركاء في الشؤون الإنسانية، أسفرت هذه المبادرات عن استعراض الاستجابة الإنسانية الذي أوصى بما يلي:

١- **تعزيز القدرة على الاستجابة الإنسانية:** عن طريق مجموعة من النُهج. ولكل مجموعة قائد معين يعمل في مجال من مجالات الاستجابة الإنسانية يتبين وجود ثغرات فيها. وتشكل هذه المجموعات على المستويين الميداني والعالمي.

٢- **تعزيز نظام تنسيق الشؤون الإنسانية:** وهو ما يتطلب إشراك مجتمع إنساني أوسع، وتعزيز القدرة المعرفية لمنسقي الشؤون الإنسانية وتحسين النظام العام للمنسقين.

٣- **ضمان تمويل يمكن التنبؤ به من خلال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ:** وهدف الصندوق هو تقديم موظفي إغاثة بتمويل كاف في غضون ٧٢ ساعة للقيام على وجه السرعة بعمليات إغاثة لإنقاذ حياة البشر، عندما تتعرض حياة أغلب هؤلاء البشر للخطر. ويجري تمويل مرفق المنح في هذا الصندوق من تبرعات طوعية إضافية، بهدف الوصول به إلى مبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

٢٠٠٥ والمنظمة تتعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم هذه الاستراتيجيات من خلال "برنامج المعلومات من أجل العمل" المشترك بين المنظمة والاتحاد، والذي يركز على ٢٠ بلداً تمر الآن بالمراحل المزمنة والمؤقتة والانتقالية.

ونقطة البداية في هذا البرنامج هي دعم السياسات وأطر البرمجة للقفز إلى ما بعد النهج التقليدي للحصول على المعلومات والتحليلات، والذي يميل إلى أن يكون قطاعياً، مع ضعف ارتباطه بعمليات صنع القرار، ولضمان الحصول على مخرجات تتعلق بالسياسات والبرمجة لها صلتها بالظروف المختلفة. ويحدث ذلك عادة على خلفية عدم وجود مؤسسات حكومية أو ضعف هذه المؤسسات، وانتشار التدخلات قصيرة الأجل التي تحتاج إلى تكرار تعبئة الموارد من أجلها.

وكمثال، فقد حدث تقدم ملموس في شمال وجنوب السودان في صياغة "برنامج معلومات الأمن الغذائي من أجل العمل للقدرة المؤسسية في السودان". والهدف العام للبرنامج هو تعزيز "القدرات البشرية والمادية وقدرات المنظمات على توليد المعلومات واستخدامها في تحليل السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي ورصدها وتقييمها" (المنظمة، ٢٠٠٥هـ)، على أن يتحقق ذلك من خلال الأهداف التالية: (١) ضرورة تحديد وتشغيل الإطار العام لسياسات الأمن الغذائي؛ (٢) وضع هيكل تنظيمي للأمن الغذائي لتعزيز التنسيق وتقوية الروابط الأفقية والرأسية؛ (٣) ضرورة تصميم سياسات وبرامج فعالة ورصدها وتقييمها لكي تعالج أهم المجالات ذات الأولوية؛ (٤) ضرورة تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي وجعلها سهلة الاستخدام لجميع أصحاب المصلحة المهتمين.

ويشير العمل الجاري في البرنامج حتى الآن إلى عدد من الدروس التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع لتدعيم المؤسسات. أولها، أهمية زيادة الدعم المقدم إلى أعلى أجهزة صنع القرار، لأن مصداقية التدخلات في المستقبل ستتوقف غالباً على وجود كيان مؤسسي لهذا الدعم. فبالنسبة لشمال السودان وجنوبه مثلا، يستحسن إقامة مجلسين للأمن الغذائي تحت رئاسة مكتب الرئيس، ضماناً لإعطاء الأولوية الفعلية للأمن الغذائي. وكما هو الحال في مجالات أخرى عديدة، فان نتائج اللامركزية ما زالت تمثل تحدياً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الارتباط بين المعلومات وعمليات صنع القرار ينبغي أن يعطى أولوية مبكرة، كما ينبغى معالجة الثغرات الموجودة في المعلومات. ففي شمال السودان مثلاً، كانت الثغرات وأوجه النقص الرئيسية تشمل إحصاءات وبيانات أساسية قديمة مع عدم وجود معيارية للمعلومات، فضلا عن ازدواجية هذه

المعلومات ومحدودية الحصول عليها وضعف الارتباط بين الظروف المزمنة والانتقالية. وهذه نقطة حساسة تثير الاهتمام، وكانت موضع تقدير مشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة لمعرفة مدى فاعلية نظم الإنذار المبكر في أفريقيا (المنظمة، ٢٠٠٦ح).

الاستنتاجات

يثير الارتباط بين انعدام الأمن الغذائي الحاد وانعدام الأمن الغذائي المزمن تحديات للجهات المانحة والوكالات الدولية في تقديرها للحدة النسبية للأزمات المختلفة ومدى ملاءمة خيارات الاستجابة البديلة. ورغم أن الوكالات تعمل على ابتكار نهج للبرمجة، فما زال هناك ضعف في الوسائل التحليلية الموجودة، مع عدم وجود مصطلحات وتعريفات وأطر موحدة لتحليل الأمن الغذائي. ولذا تميل البرمجة إلى الاهتداء بتقدير الاحتياجات الذي يوضع لمرة واحدة، والذي يعتمد على التدخلات المحكومة بالموارد. وهناك انحياز من جانب السياسات تجاه معالجة الأعراض الحادة لأي أزمة بدلاً من معالجة الأسباب الكامنة وراءها. ويزداد الأمر سوءاً بفعل تمويل الحالات الإنسانية غير المتسق والذي لا يمكن التنبؤ به.

ويحتاج الأمر إلى إستراتيجيات أكثر فعالية لتقييم مدى ملاءمة إستراتيجيات الأمن الغذائي، ولمعرفة الأماكن التي تحتاج إلى معونة غذائية والأماكن التي لا تحتاج إليها. وقد تحددت أولويات السياسات التالية التي تربط التدخلات الفورية في حالات الأمن الغذائي بالأولويات متوسطة الأجل وطويلة الأجل:

- تحسين تحليل الأمن الغذائي لضمان أن تكون الاستجابات على أساس الاحتياجات، وأن تكون هذه الاستجابات إستراتيجية وفي حينها؛
- إدماج تقدير الاحتياجات كجزء من عملية مرتبطة بالرصد والتقييم، لا كحدث لا يتكرر محكوم باشتراطات الموارد؛
- تعزيز القدرة المؤسسية والقيادة على المستويات الدولية والقطرية والإقليمية، ضماناً لوضع الأبعاد العريضة للأمن الغذائي موضع اعتبار في أنشطة السياسات والبرمجة.

سادسا: الاستنتاجات

يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون بإمكان جميع الناس، في جميع الأوقات، الحصول، مادياً واقتصاديا، على غذاء كاف ومغذ وآمن، يكفل لهم حياة ملؤها النشاط والصحة، دون أن يتعرضوا لمخاطر لا شأن لهم بها تفقدهم هذه الإمكانية. فالناس يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي عندما يتعرض عنصر أو أكثر من عناصر الأمن الغذائي، وهى التوافر، الحصول، الاستخدام والاستقرار، للتهديد. وقد تكون المعونة الغذائية جزءاً من التدخل المناسب، وقد لا تكون كذلك، طبقا لتضرر كل عنصر من العناصر السابقة وأسباب هذا الضرر.

فمن بين أهم رسائل "حالة الأغذية والزراعة" لهذا العام، أن المعونة الغذائية ينبغي أن تكون واحدة من عدة خيارات ضمن مجموعة كبيرة من شبكات الأمان الاجتماعي التي تسعى إلى كفالة حد أدنى من الرفاه ومساعدة الأسر على إدارة الأزمات، بدلاً من اعتبارها خياراً خاطئاً في الأزمات الإنسانية. وبالإضافة إلى تقديم الأغذية أثناء الأزمات، فإن شبكات الأمان هذه التي تقدم أموالاً أو أغذية تمثل موارد بديلة يمكن استخدامها في حماية الأصول المنتجة أو الاستثمار فيها. فإمكانية استخدام الأغذية بدلاً من النقود في شبكة الأمان الاجتماعي، تتوقف إلى حد كبير على مدى توافر الأغذية وكفاءة الأسواق. وعندما تتوافر أغذية كافية يمكن الحصول عليها من الأسواق ويسهل على المتضررين من الأزمة الحصول عليها، ربما لا تصبح المعونة الغذائية هي أنسب الموارد.

وقد يحدث إنعدام الأمن الغذائي بطريقة مزمنة أو في حالات تعتبر "أزمات" أو "طوارئ". والواقع أن الأزمات قد تتحول إلى انعدام للأمن الغذائي بصورة مزمنة، إذا اضطرت الأسر إلى تصفية أصولها المنتجة لكي تحافظ على حياتها. ثم أن الأزمات غالباً ما تحدث في إطار عام من إنعدام الأمن الغذائي المزمن، لتأخذ بالتالي شكل إنعدام الأمن الغذائي كظاهرة انتقالية بحتة حركتها صدمة خارجية. وبالمثل، فإن خيارات الاستجابة لابد أن تتجاوز التدابير الفورية اللازمة لاستعادة المستويات المقبولة لاستهلاك الأغذية. ولابد من الاعتراف بأن التدخلات قصيرة الأجل قد يكون لها، بل إن لها بالفعل، نتائج بعيدة المدى، وأن هذه النتائج قد تكون إيجابية أو سلبية.

وهناك رسالة محورية ثالثة في تقرير هذا العام، وهى أن النتائج الاقتصادية للمعونة الغذائية معقدة ومتعددة المستويات، وأن الشواهد العملية الملموسة شحيحة للغاية، ولكن لا ينبغي إغفالها. وهذه الشواهد القليلة لا تدعم الرأي القائل بأن المعونة الغذائية تخلق "الاعتمادية" على مستوى الأسرة أو المجتمع المحلى أو البلد، عندما يكون حجم المعونة الغذائية ضئيلا للغاية ولا يمكن التنبؤ به لكي يخلق هذه الاعتمادية. والواقع أن النهج القائم على الحق في الأمن الغذائي ينطوي على أنه ينبغي أن يكون بمقدور الناس أن يعتمدوا على شبكات أمان مناسبة عندما يعجزون عن تحقيق الأمن الغذائي لأنفسهم.

والشهادة العملية الواضحة هي أن المعونة الغذائية قد تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات المحلية والإخلال بهذه الأسعار، بما يعنيه ذلك من آثار سلبية على معيشة المنتجين والتجار المحليين. وبالمثل، فإن المعونة الغذائية التي تقوم على المشتريات المحلية أو الإقليمية قد تتسبب في ارتفاع أسعار الأسواق، ومن ثم تضر بحالة الفقراء المشترين الصافين للأغذية، وتخلق حوافز غير مستديمة للمنتجين والتجار. وفي كلتي الحالتين يبدو أنه لا مفر من حدوث ضرر عندما تصل المعونة الغذائية أو عندما يتم شراؤها في موعد غير مناسب، وعندما لا توجه إلى الأسر التي تتعرض لانعدام الأمن الغذائي أكثر من غيرها، أو عندما يكون تكامل السوق المحلية مع الأسواق القطرية والإقليمية والعالمية ضعيفاً نسبياً.

والمعونة الغذائية تؤثر على أسعار السلع، لكنها لا تؤثر فيما يبدو تأثيراً ملموساً على الإنتاج العام على مستوى الأسرة أو البلد عندما تكون الكميات قليلة. فقد انتهت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سلبية بين المعونة الغذائية وإنتاج الأغذية، ولكن هذه النتائج ربما، في بعض الحالات، تعكس تعايش المعونة الغذائية مع انخفاض الإنتاجية، أكثر مما تعكس العلاقة السببية بينهما. ولأن المعونة الغذائية تتدفق عادة على الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني الفقر المزمن والكوارث المتكررة، فربما كان من الأنسب القول بأن هذه الظروف هي التي تخلق الحاجة إلى المعونة الغذائية وليس العكس.

وتبين الشواهد العملية أن المعونة الغذائية تخل بالصادرات التجارية على المدى القصير، رغم أنه، في ظل ظروف معينة، قد يكون لها أثر تحفيزي في المدى الطويل. فتأثير المعونة الغذائية على التجارة يختلف بحسب نوع البرنامج كما يختلف تأثيرها من مورّد إلى آخر. ويرى بعض الدراسات أن التأثير الضئيل للكميات القليلة من المعونة الغذائية لا يترجم بالضرورة إلى حالة من الإخلال بالتجارة.

والرسالة الرئيسية الرابعة هي أن المعونة الغذائية في حالات الطوارئ وغيرها من شبكات الأمان ضرورية لتلافي الصدمات العابرة التي تدفع بالناس إلى الفقر والجوع المزمنين، وإن كانت هذه المعونة والشبكات لا تستطيع، في حد ذاتها، أن تقضى على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للفقر والجوع. فهذا التحدي لا يمكن التصدي له بصورة فعالة إلا كجزء من إستراتيجية إنمائية أوسع. وعلى الجهات المانحة أن تتلافى الوقوع في "فخ الإغاثة" حيث يتم تكريس الكثير من الموارد لحالات الطوارئ، مع التغاضي عن الاحتياجات في المدى البعيد.

إن المعونة الغذائية هي الاستجابة الخاطئة في حالات الطوارئ الإنسانية، كما أن مدى اعتماد الناس على الأسواق في أمنهم الغذائي كثيراً ما يقابل بالتجاهل. فالاستجابة لحالات الطوارئ لابد أن تراعي مجموعة كبيرة من التدخلات التي تهدف إلى استعادة مرونة الأغذية المحلية بأسرع وأكفأ ما يمكن. وقد تكون المعونة الغذائية جزءاً من هذه الاستجابة إذا كان السبب في إنعدام الأمن الغذائي هو نقص توافر الأغذية. وفي حالة تعرض إستخدام الأغذية للخطر بفعل ظروف المجاعة، قد يستلزم الأمر أغذية مقواة وعلاجية.

ومن بين أسباب غلبة المعونة الغذائية على الاستجابة الإنسانية، وجود ثغرة في السياسات على كثير من المستويات. ويحتاج التغلب على هذه الثغرة إلى تحسين عملية تحليل الأمن الغذائي، لكي تكون الاستجابة قائمة على أساس الاحتياجات، وأن تكون هذه الاستجابة إستراتيجية وفي حينها، لا أن تكون حدثاً لمرة واحدة محكوما بمتطلبات الموارد؛ ومساندة المؤسسات القطرية والإقليمية لكي تجعل الأمن الغذائي موضع اهتمام أولي في سياساتها، مع تدخلات معززة على المستوى العالمي تركز على إصلاح المعونة الغذائية والشؤون الإنسانية.

والرسالة الرئيسية الأخيرة في هذا العدد من "حالة الأغذية والزراعة" هي أن إدخال إصلاحات على النظام الدولي للمعونة الغذائية أمر ضروري، لابد من إجرائه، مع إيلاء الأهمية اللازمة لاحتياجات البشر المعرضين للخطر. ولابد للمفاوضات الجارية أن تستخدم لهذا الغرض دلائل ومعلومات مؤكدة. وينبغي تعزيز أنظمة الرصد والتقييم للتأكد من أن القرارات التي اتخذت لا تنطوي على نتائج سلبية. ولذلك، ينبغي أن يؤخذ جيدا في الاعتبار استهداف المعونة الغذائية وتوقيتها. فالنتائج التي توصل إليها هذا التقرير توحي بأن عدداً قليلاً من الإصلاحات البسيطة، يمكن أن يحسن من فعالية المعونة الغذائية وكفاءتها، في الوقت الذي يعالج فيه القلق المشروع بشأن مخاطر النتائج المعاكسة، ومن بين هذه الإصلاحات:

- إلغاء الأشكال غير الموجهة للمعونة الغذائية؛
- فصل المعونة الغذائية عن الإنتاج المحلي ومتطلبات الشحن؛
- عدم استخدام المعونة الغذائية من السلع إلا عندما تكون مشكلة إنعدام الأمن الغذائي في هذه الحالة ناتجة عن نقص الأغذية؛
- استخدام المشتريات المحلية والإقليمية عندما تتوافر أغذية كافية، دون إحلال الاشتراطات المحلية والإقليمية محل الاشتراطات الداخلية؛
- تحسين نظم المعلومات وتحليل الاحتياجات ورصدها ضماناً للقيام بالتدخلات المطلوبة في الوقت المناسب، والتقليل من مخاطر النتائج السلبية.

مساهمة خاصة

سيادة الأغذية والحق في الغذاء ينبغي أن يوجها إصلاح المعونة الغذائية: نظرة من المجتمع المدني[١]

إن المعونة الغذائية عنصر ضروري في كثير من الحالات لضمان الحق في التحرر من الجوع للذين يعانون الجوع وسوء التغذية الحادين، والذين تعجز حكوماتهم، أو لا ترغب، في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل هذه المشكلة. فإذا كانت الحكومة غير راغبة في دعم جانب من رعاياها في حالة الاحتياج، فذلك يعتبر انتهاكا خطيراً لحق الإنسان في غذاء كاف. وفي مثل هذه الحالات يمكن للمعونة الغذائية الدولية أن تساعد كمعونة طارئة لتضمن عدم تعرض هؤلاء السكان المتضررين للمجاعة، وإن كان لابد للمجتمع الدولي أن يضغط أيضا على الحكومة لكي تستخدم أعظم قدر من مواردها المتاحة لتضمن ألا يموت أي شخص من الجوع. فإذا عجزت الحكومات عن ذلك بسبب قلة مواردها أو قلة الأغذية المتاحة، فإن المجتمع الدولي ملزم بالمساعدة. فالمادة الثانية من التعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية يتحدث عن الدور المهم الذي ينبغي أن يلعبه التعاون الدولي في هذه الحالات والالتزام بالمساعدة.

أسباب الجوع وسوء التغذية

من المهم توضيح أن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، والتي تقف وراء المعونة الغذائية، هي المسؤولة الآن عن ١٠ في المائة تقريباً من جميع السكان الذين يعانون الجوع وسوء التغذية في العالم، منهم ٩٠ في المائة يعانون سوء التغذية المزمن. ويعيش ٨٠ في المائة من الجياع في المناطق الريفية، نصفهم من الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة، و٢٢ في المائة منهم من العمال المعدمين، و٨ في المائة يعيشون على استعمال الموارد الطبيعية (كالرعاة والصيادين وغيرهم)، وتعيش غالبية هذه المجموعات في ظروف حدية قاسية في مناطق نائية دون فرص مضمونة للحصول على الموارد المنتجة أو القروض أو الدخول إلى الأسواق، ودون أي دعم رسمي من الخدمات الإرشادية أو غيرها. ومن المهم للغاية التغلب على هذه الحدية حتى يتسنى تخفيض عدد الجياع في العالم. والأكثر من ذلك أن الفقراء المدقعين والمهمشين هم من يتعرضون في أغلب الأحيان للكوارث الطبيعية. وفي غياب نظام لإصلاح الأراضي، تضطر أسر المزارعين الفقراء والمهمشين إلى استخدام الأراضي المعرضة بشدة للكوارث كالفيضانات والجفاف. فالسياسات الزراعية القطرية والدولية تدفعهم في أغلب الأحيان إلى الهجرة إلى تلك المناطق المعرضة للخطر. ولذا، فإن الاتجاه الذي يركز على الدفع بالمزيد والمزيد من الموارد لمكافحة الكوارث مع عجزه عن معالجة هذه المشكلات، هو اتجاه خاطئ. فالمطلوب هو معالجة تهميش المجتمعات المحلية المتضررة والسكان المتضررين.

(١) أعد هذه المساهمة Michael Windfuhr، الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، لأجل لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهي كيان وسيط مهمته تسهيل ودعم الحوار بشأن السياسات الزراعية الغذائية بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الموجودة مقارها في روما.

نقد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لاستخدام المعونة الغذائية في العقود الأخيرة

قد تؤدي المعونة الغذائية، التي يخرج جزء منها من البلدان المانحة كوسيلة للتخلص من الفوائض، إلى الإضرار بالإنتاج المحلي والتجارة المحلية، لأن لها تأثيرها السلبي على الأسواق المحلية وعلى الأسعار التي يحصل عليها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة مقابل إنتاجهم. ومثل هذه المعونة المشروطة تكون في أغلب الأحيان غير مناسبة أيضا ثقافياً وبيئيا، وهي تأتي غالباً بعد فوات الأوان (وخاصة عندما تشحن من الخارج)، وتتكلف أكثر مما لو اشتريت من الفوائض المحلية أو الإقليمية. والأكثر من ذلك، ولأن برامج المعونة الغذائية تمول في الغالب طبقاً لأهداف سياسية وتجارية للبلدان المانحة وليس طبقاً لاحتياجات الناس المعرضين للخطر، فإن بعض الأزمات لا يحظى بالاهتمام والدعم الكافيين. ومع ذلك فإن القاعدة القديمة هي المطبقة: "المعونة الغذائية المتاحة تزيد عندما تكون فوائض الجهات المانحة ضخمة والأسعار العالمية منخفضة، والعكس بالعكس". ولأن المعونة الغذائية ترتبط في الغالب بالمعونة العينية، مع عدم توافر وسائل الدعم الأخرى، فإنها تنفذ في أغلب الأحيان في الحالات التي تكون فيها أنماط التدخل والمساعدة الأخرى أكثر فعالية ونفعا. وهذه الأنماط الأخرى قد تكون برامج تحويلات نقدية، أو برامج لدعم سبل المعيشة، أو برامج أوسع موجهة للأمن الغذائي.

المعونة الغذائية قد تضر بسيادة الأغذية

كما يتبين من هذا الموجز السريع من نقد المجتمع المدني، فإن المعونة الغذائية، إن لم تقدم بطريقة مناسبة ودقيقة، قد تؤدي إلى أضرار حقيقية بسيادة الأغذية. فالأسواق المحلية تتضرر ضرراً شديداً عندما تستخدم المعونة الغذائية كشكل غير مباشر لإغراق الصادرات. كما أن بيع المعونة الغذائية لتمويل مشروعات التنمية (تحويل المعونة الغذائية إلى نقد) يشكل خطورة هو الآخر في أغلب الأحيان، وقد يخل بأسعار المنتجات الزراعية المحلية. وبيع المعونة الغذائية قد يكون له تأثيره على نظم التغذية المحلية، وقد يساهم في إحداث تغيير في هذه النظم وفي أنماط الاستهلاك. بل إن الوضع قد يكون أكثر سوءاً إذا كانت المعونة الغذائية تحتوي على أغذية محورة وراثياً. فأولويات المستهلك كانت موضع تجاهل في الماضي القريب، وكانت المعونة الغذائية المحورة وراثياً تقدم دون مناقشة. وينبغي استخدام المعونة الغذائية على نحو يحترم مبدأ إستقلال الأغذية.

وتسير المفاوضات الزراعية التي تجريها منظمة التجارة العالمية الآن نحو إقامة "صندوق سلامة" للمعونة الغذائية في حالات الطوارئ التي تعفي من نظم التجارة المعيارية. ورغم أن هذا الإعفاء أمر سليم، فليس دور منظمة التجارة العالمية أن تحدد ما هي "المعونة الغذائية في حالات الطوارئ" ولا أن تدير مثل هذا الصندوق، فهذه أمور تتعدي، في رأينا، ولاية واختصاصات هذه المؤسسة، وينبغي أن تقوم بها مؤسسة لها ولايتها الأنسب، مثل منظمة الأغذية والزراعة.

ما الذي يمكن - ويجب - تعلمه من المناقشة الدائرة حول الحق في الغذاء ؟

إن أي معايير مهمة لإعادة التفاوض حول اتفاقية المعونة الغذائية، أو أي شكل آخر من الهياكل المؤسسية التي قد تنظم بها المعونة الغذائية في المستقبل، يمكن استخلاصها من مبدأ الحق في الغذاء الكافي. فنص "الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري" يحتوي بالفعل على معايير مهمة بشأن كيفية تنظيم المعونة الغذائية، وكذلك إدماجها في أهداف الإصلاح والتنمية الطويلة الأجل (المبدأ التوجيهي ١٥-٤). فالمبدأ التوجيهي ١٥ يتعلق بالمعونة الغذائية الدولية، والمبدأ ١٦ يتعلق بالكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. وقد أقر مجلس المنظمة بالإجماع هذه المبادئ التوجيهية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وأوضحت هذه المبادئ ضرورة أن تقدم المعونة الغذائية على أساس تقدير الاحتياجات بصورة سليمة، وعلى أن توجه بشكل خاص إلى من يعانون انعدام الأمن الغذائي والمجموعات المعرضة للخطر. كما ينبغي أن

تكون المعونة الغذائية محكومة بالطلب: أي "يجب على الدول المانحة أن تقدم المساعدة بطريقة تراعي سلامة الأغذية، وأهمية عدم الإخلال بإنتاج الأغذية المحلية، والاحتياجات التغذوية ونظم التغذية، وثقافات السكان الذين يتلقون هذه الأغذية". وتوضح المبادئ التوجيهية أنه لابد من وجود استراتيجية للانسحاب، وعدم خلق أي اعتماد على المعونة. كما ينبغي توزيع المعونة الغذائية دون أي تمييز تجاه أي فرد أو مجموعة في البلد.

وفوق ذلك، فقد أوصت منظمات المجتمع المدني بأن يعبر عن أي التزام بالمعونة الغذائية (إذا تجدد في ظل اتفاقية المعونة الغذائية، أو أي منظمة تخلفها) بكمية الأغذية أو قيمتها الغذائية المكافئة. كما ينبغي تخصيص هذه الالتزامات بحسب تقدير الاحتياجات، باستخدام الوسائل المقبولة عالمياً. وينص المبدأ التوجيهي ١٦ على توسيع هذا النص بتأكيده على ضرورة أن تحترم عمليات تسليم المعونة الغذائية معايير القانون الإنساني الدولي، وأن يتاح للاجئين والنازحين في الداخل الحصول في جميع الأوقات على طعام كاف. كما أكد على ضرورة وجود آلية ملائمة وفعالة للإنذار المبكر للوقاية من الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، أو التخفيف من آثارها.

الحاجة إلى هيكل جديد لإدارة المعونة الغذائية

إن أي تجديد لاتفاقية المعونة الغذائية أو غيرها من الترتيبات التنظيمية بحاجة إلى التغلب على القصور التنظيمي الحالي في الاتفاقية. فلابد من توسيع قاعدة العضوية لتضم جهات مانحة جديدة للمعونة الغذائية، إلى جانب ممثلين عن البلدان المتلقية للمعونة أيضا. كما ينبغي السماح بمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، لاسيما المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية المعنية. وعلى أي كيان جديد أن يعمل على التكامل بين جوانب القانون الإنساني ذات الصلة، وآلية التأهب لمواجهة الكوارث، ونظم الإنذار المبكر. ومازلنا نؤمن بأن الالتزام المؤكد بتقديم معونة غذائية حقيقية أمر مطلوب، لاسيما إذا واصلت الفوائض الزراعية انخفاضها، واستمرت زيادة الطلب على المحاصيل التي تستخدم في إنتاج الطاقة.

الجزء الثاني

الاستعراض العالمي والاقليمي

حقائق وأرقام

الجزء الثاني

١- اتجاهات نقص التغذية

- تقدر المنظمة عدد من يعانون نقص التغذية المزمن في العالم بنحو ٨٥٤ مليون نسمة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، منهم ٨٢٠ مليونا يعيشون في البلدان النامية، و٢٥ مليونا يعيشون في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، وتسعة ملايين في بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة (الشكل ١٣). وكما كان الوضع في السنوات السابقة، يعيش أكثر من نصف هؤلاء الناس، أي ما نسبته ٦١ في المائة، في آسيا والمحيط الهادي، بينما يعيش ٢٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوجد أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشير تقديرات المنظمة إلى أن ٣٢ في المائة من السكان يعانون نقص التغذية (الشكل ١٤). وتشير الاتجاهات طويلة الأجل إلى أن العدد المطلق لمن يعانون نقص التغذية في البلدان النامية قد انخفض قليلا، بينما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية انخفاضا شديدا من ٣٧ في المائة من مجموع السكان في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ إلى ١٧ في المائة فقط في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (الشكلان ١٥ و١٦). ورغم أن ذلك يمثل تقدما مهما، فإنه كان متفاوتا بشدة، كما أنه تباطأ في السنوات الأخيرة.

- وتركز أغلب التحسن الذي طرأ على نقص التغذية في السنوات الخمس والثلاثين الماضية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية بمقدار الثلثين تقريبا. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الانخفاض المحدود للغاية في هذه النسبة اختفى بشكل أوضح بسبب زيادة السكان، الأمر الذي أسفر عن زيادة كبيرة في الأعداد المطلقة لناقصي التغذية.

- ولكن الاتجاهات الإقليمية الكلية تخفي وراءها تفاوتات ملموسة بين الأقاليم الفرعية. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حققت جميع الأقاليم الفرعية، باستثناء وسط أفريقيا، تقدما هائلا في تخفيض نسبة انتشار نقص التغذية، بينما زادت نسبة ناقصي التغذية من مجموع السكان في وسط أفريقيا زيادة كبيرة، حيث وصلت إلى ٥٦ في المائة مقابل ٣٦ في المائة في أوائل التسعينات.

الشكل ١٣
السكان ناقصو التغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣ (بالملايين)

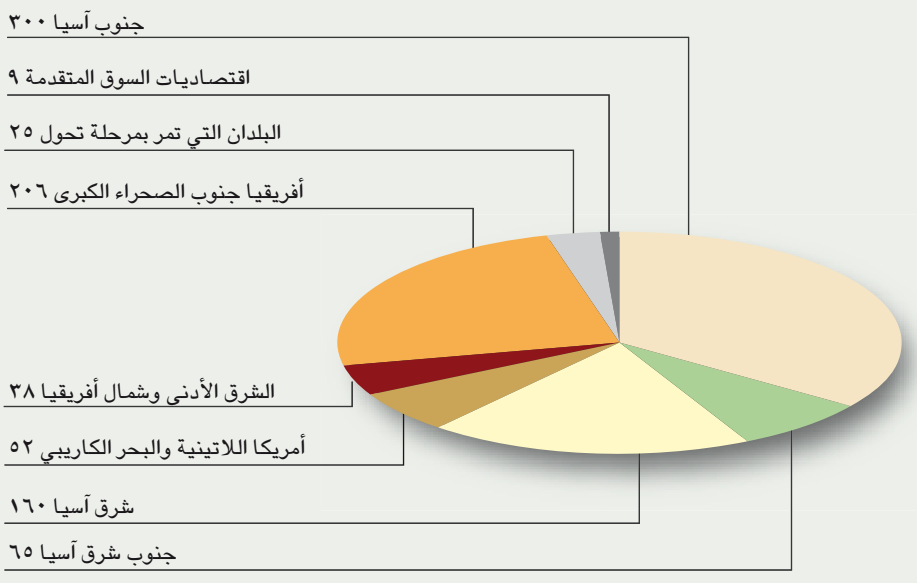

ملاحظة: الأرقام مقربة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٤
نسبة ناقصي التغذية من مجموع السكان بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣

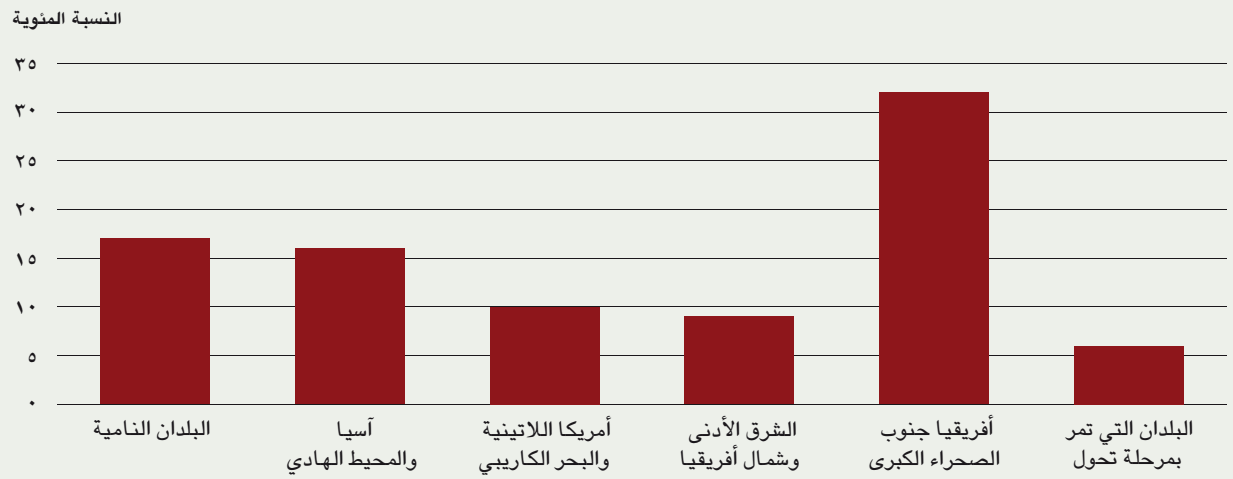

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٥
الاتجاهات في عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

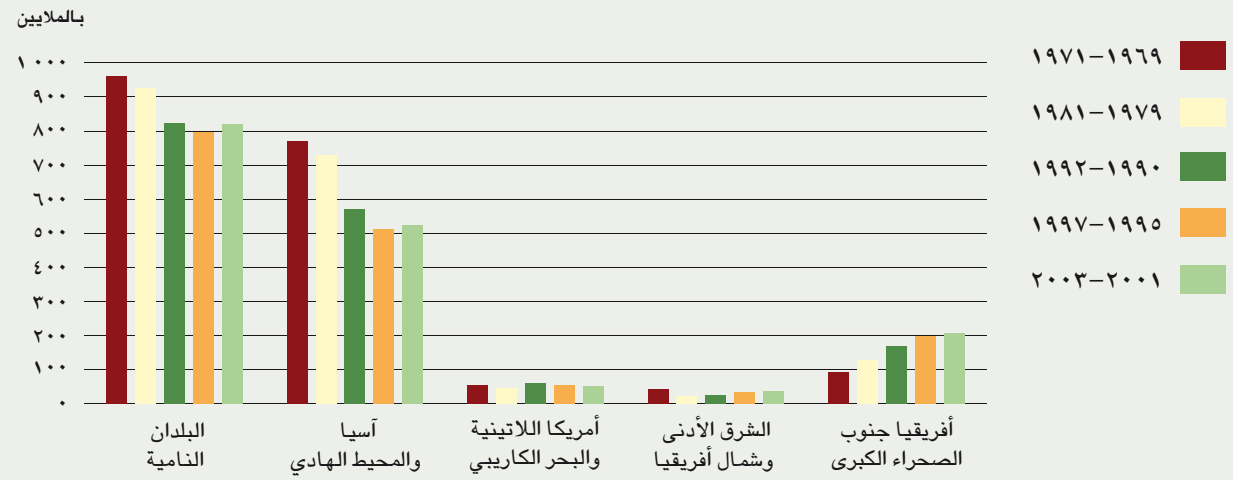

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- ويبين تحليل التغيرات التي طرأت على انتشار نقص التغذية على المستوى القطري في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٧ و٢٠٠١-٢٠٠٣ انخفاض نسبة ناقصي التغذية في أغلب بلدان جميع الأقاليم، بينما شهد عدد قليل من البلدان (جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبريا، جزر القمر، غينيا بيساو، سيراليون وإريتريا) زيادات كبيرة في نسبتهم بسبب سوء إدارة الاقتصاد والاضطرابات السياسية، مع آثار الحروب التي دارت فيها في أواخر التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين.

الشكل ١٦
الاتجاهات في نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

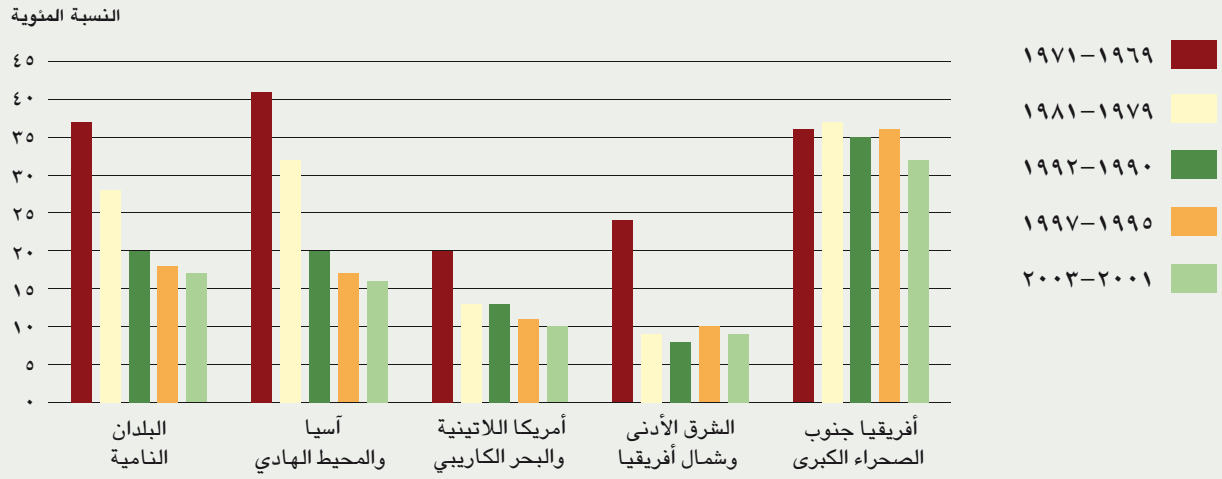

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية

- مازالت أعداد كبيرة من البلدان والسكان تتأثر بالطوارئ الغذائية. فمنذ مايو/أيار ٢٠٠٦ وأعداد البلدان التي تواجه نقصا خطيرا في الأغذية ثابتة عند ٣٩ بلدا، منها ٢٤ بلدا في أفريقيا، وتسعة في آسيا، وخمسة في أمريكا اللاتينية، وبلد واحد في أوروبا[١]، وتتفاوت أسباب ذلك، ولكن أغلبها كان يرجع إلى النزاعات الأهلية والأحوال الجوية المعاكسة، مثل الجفاف. وفي كثير من هذه البلدان، يزداد نقص الأغذية سوءا بسبب تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إنتاج الأغذية وتسويقها ونقلها واستخدامها.

- وكانت النزاعات الأهلية ووجود مشردين في الداخل أو لاجئين تمثل أكثر من نصف حالات الطوارئ الغذائية المبلغ عنها في أفريقيا في مايو/أيار ٢٠٠٦. وعلى مستوى العالم، كانت نسبة الطوارئ الغذائية التي يمكن أن تعزى لأسباب بشرية تزيد مع مرور الوقت. فالواقع أن العوامل التي تعزى إلى البشر، مثل النزاعات والفشل الاقتصادي، جاءت كسبب رئيسي في ٤٨ في المائة من حالات الطوارئ الغذائية في ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٦، مقابل ٤١ في المائة في ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦. وفي كثير من الحالات، كانت الكوارث الطبيعية تزداد سوءا بفعل كوارث من صنع الإنسان، مما يؤدي إلى إطالة فترة الطوارئ وزيادة تعقيدها.

- وتكرار حالات الطوارئ واستمرارها يفاقم في أغلب الأحيان من تأثيرها. فهناك ٢٨ بلدا تعرض للطوارئ الغذائية في أكثر من نصف سنوات الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. والكثير من حالات الطوارئ المعقدة الناجمة عن الصراعات بالذات، استمر لوقت طويل وتحول إلى أزمات طويلة الأجل. وهناك ما لا يقل عن ١٢ بلدا تعرض للطوارئ على مدى ١٥ عاما أو أكثر خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦، وكانت الحرب أو الصراعات الأهلية في أغلب الأحيان هي العامل الرئيسي وراء حالات الطوارئ هذه.

(١) المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ب. صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.

الشكل ١٧
المستفيدون من المعونة الغذائية
(بما يعادلها من الحبوب)

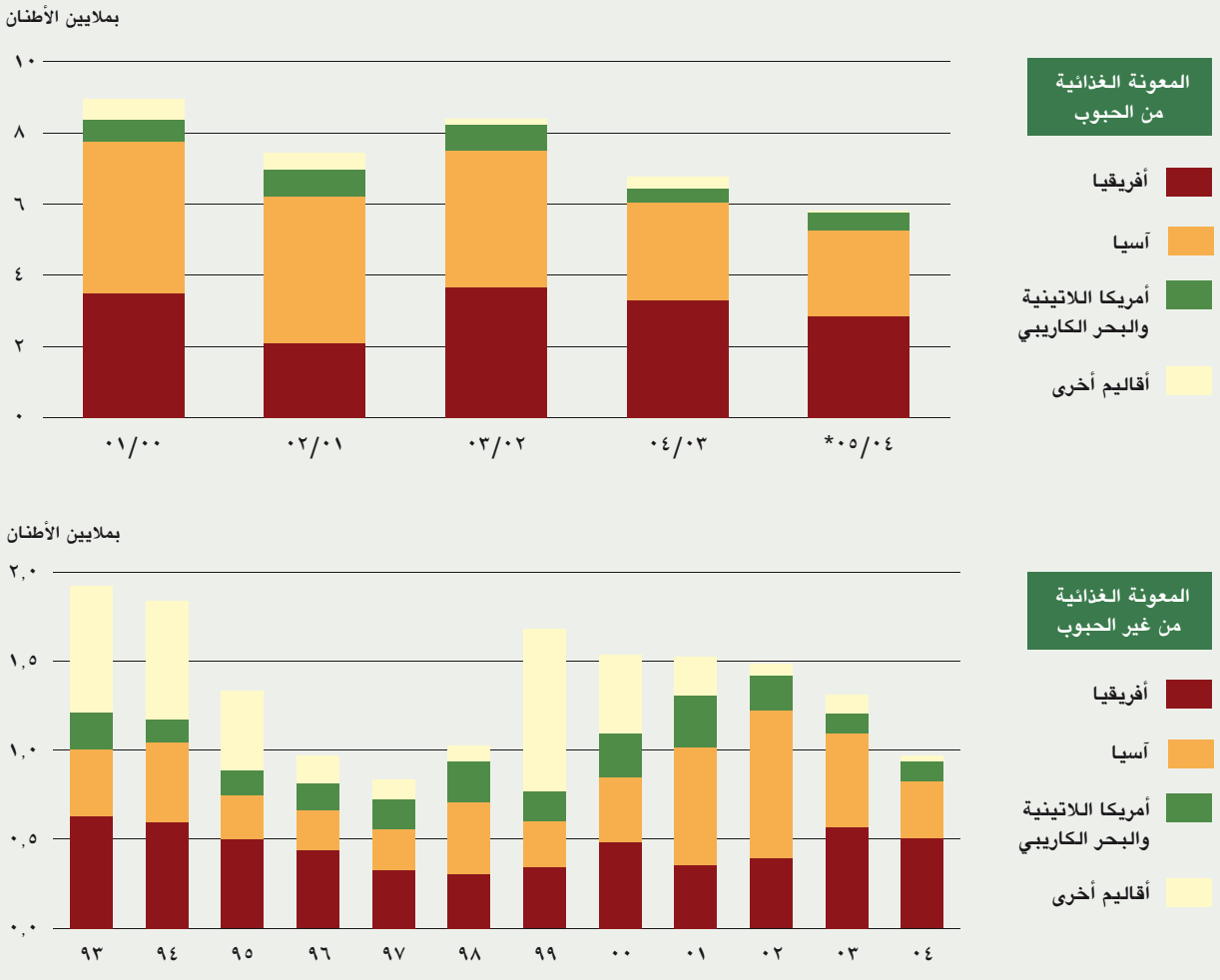

* تقديرات

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

ملاحظة: تشير السنوات إلى فترة ١٢ شهراً من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران.
وقد صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.

- وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من البلدان التي تتمتع باقتصاد وحكومات مستقرين نسبيا ولكنها نكبت بأحوال جوية غير مواتية، استطاعت أن تنفذ برامج للوقاية من الطوارئ والتخفيف من آثارها، وأن تقيم قنوات فعالة لجهود الإغاثة والإحياء. وفي رأي هذه البلدان أنه ليس هناك ما يدعو لأن تسفر أي كارثة طبيعية عن أزمة إنسانية تستمر طويلا.

- وانخفضت شحنات المعونة الغذائية من الحبوب إلى ٥,٨ مليون طن (بما يعادلها من الحبوب)[٢] في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (يوليو/تموز–يونيو/حزيران)، أي بنحو مليون طن (أو ١٤ في المائة) عن مستواها الذي كان منخفضا بالفعل في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (الشكل ١٧). ويقترب مستوى المعونة الغذائية هذا من أدنى مستوى انخفض إليه في ١٩٩٦/١٩٩٧.

(٢) لتحويل المعونة الغذائية من الحبوب إلى ما يعادلها من الحبوب، تبقى أرقام القمح والأرز والحبوب الخشنة كما هي، أما بالنسبة لمنتجات الحبوب فتستخدم معاملات تحويل مناسبة لتحديد معادلاتها من الحبوب.

الجدول ١

شحنات المعونة الغذائية من الحبوب، يوليو/ تموز- يونيو/ حزيران

(بآلاف الأطنان، بما يعادلها من الحبوب)

	٠١/٢٠٠٠	٠٢/٢٠٠١	٠٣/٢٠٠٢	٠٤/٢٠٠٣	*٠٥/٢٠٠٤
الشحنات الإجمالية	٨ ٩٤٠	٧ ٤٢٢	٨ ٣٨٣	٦ ٧٦٧	٥ ٨٠٩
حسب النوع:					
القمح	٥ ٧٩٧	٤ ٧٧٠	٥ ٦٧٧	٤ ٠٨٢	٣ ٦٢١
الأرز	١ ٣٩٩	١ ٠٥٨	١ ٤٩٨	١ ١٧٧	١ ٠٦٤
الحبوب الخشنة	١ ٧٤٤	١ ٥٩٤	١ ٢٠٨	١ ٥٠٧	١ ١٢٤
حسب الإقليم:					
أفريقيا	٣ ٤٧٦	٢ ٠٩١	٣ ٦٦٧	٣ ٢٩٩	٢ ٨٤٠
آسيا	٤ ٢٨٣	٤ ١١٦	٣ ٨٢٠	٢ ٧٢٥	٢ ٤٢٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٩٦	٧٥٨	٧٢٥	٤٠١	٥٠٢
أقاليم أخرى	٥٨٥	٤٥٨	١٧١	٣٤٢	٤٧

* تقديرات

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

ويتناقض هذا الانخفاض في شحنات المعونة الغذائية من الحبوب في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مع الزيادة المفاجئة بنحو ١٥ مليون طن (أي ١٨ في المائة) في كميات الحبوب التي استوردتها مجموعة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٨٢ بلدا.

- وكانت أهم الجهات المتلقية للمعونة الغذائية في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ هي شرق أفريقيا وشرق آسيا والشرق الأدنى. ومن بين ٩٠ بلدا تقريبا، وهي العدد الكلي للبلدان التي حصلت على معونات غذائية في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كانت هناك خمسة بلدان تتصدر هذا العدد، وهي: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان وإثيوبيا وبنغلاديش وإريتريا. أما في العام السابق، فقد تصدر العراق هذه القائمة، وتلته إثيوبيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزمبابوي وبنغلاديش. كما أن هناك معونات غذائية تقدم بأشكال غير الحبوب، وإن كانت بكميات (بالطن) صغيرة نسبيا. ففي عام ٢٠٠٥ ارتفعت المعونة الغذائية من غير الحبوب إلى أكثر قليلا من مليون طن، أي بارتفاع طفيف عن عام ٢٠٠٤ عندما كانت ٠٠٠ ٩٦٩ طن (أنظر الشكل ١٧ والجزء الأول، الشكل ٢).

- وقياسا على آخر التقديرات (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦) التي وضعتها لجنة المعونة الغذائية، فإن إجمالي شحنات المعونة الغذائية في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ينتظر أن يظل على ما كان عليه في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أي عند ٨,٧ مليون طن (بما يعادله من القمح)[٣] (الجدول ١ والشكل ١٧). ومن المهم ملاحظة أن مجموع المعونات الغذائية المشار إليها في تقارير لجنة المعونة الغذائية لا يشمل المعونات الغذائية من الحبوب فحسب، بل ومنتجات الحبوب المجهزة أيضا، وكذلك البقول وغيرها من المنتجات الصالحة للأكل، والعناصر الغذائية الدقيقة، والمنتجات المعززة، بالإضافة إلى المساهمات النقدية لشراء مواد غذائية، وكلها محسوبة بما يعادلها من القمح. كما أن مستوى المعونات الغذائية في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والأرجح كذلك مستواها في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يفوق بكثير الحد الأدنى للالتزامات السنوية للبلدان الأعضاء الذي يتراوح عند خمسة ملايين طن، بموجب اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩.

- وعلى جبهة السياسات، بدأت جولة المفاوضات الجديدة الخاصة باتفاقية المعونة الغذائية في عام ٢٠٠٤، ولكن الأعضاء كان لديهم شعور قوي بضرورة انتظار نتائج جولة الدوحة قبل الاتفاق على اتفاقية جديدة، ولذا قرروا تمديد العمل بالاتفاقية الحالية (اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩) لمدة عامين جديدين اعتبارا من يوليو/تموز ٢٠٠٥ [٤].

(٣) طرق حساب المعادل من القمح مذكورة في اللائحة الداخلية لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩.

(٤) الالتزامات المحددة للمعونة الغذائية لأعضاء اتفاقية المعونة الغذائية معبرا عنها بالأطنان أو بالقيمة أو بهما معاً. ويشمل الحد الأدنى الإجمالي للالتزامات السنوية للأعضاء٠٠٠ ٤٨٩٥ طن (بما يعادلها من القمح) بالاضافة الى ١٣٠ مليون يورو.

٣- المساعدات الخارجية للزراعة

- تراوحت الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة بين ١٠ مليارات و١٣ مليارا من الدولارات بالأرقام الحقيقية في السنوات الأخيرة، بعد أن كانت قد انخفضت بصورة حادة في الثمانينات وأوائل التسعينات. وقد بلغ مجموع الالتزامات الرسمية الخارجية، محسوبة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، ١١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وهو ما يعني انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة عن عام ١٩٩٨، عندما وصلت هذه الالتزامات إلى أعلى مستوى لها في السنوات العشر الأخيرة (الشكل ١٨). أما البيانات المتعلقة بعام ٢٠٠٤ فهي بيانات أولية.

- واختلف توزيع المساعدات بحسب المناطق الجغرافية اختلافا طفيفا من عام إلى آخر، مع ظهور هذا الاختلاف بشكل كبير في السنوات الأخيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان التي تمر بمرحلة تحول. وقد تراجعت المساعدات الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ١٧ في المائة، أي من ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٣ (الشكل ١٩).

- وساهم انخفاض المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف في التراجع الملموس لمستوى المساعدات مقارنة بمثيلتها في أوائل الثمانينات. فبشكل عام، تراوحت المساعدات متعددة الأطراف تراوحا شديدا في السنوات القليلة الماضية، بينما ظلت المساعدات الثنائية أقرب إلى الثبات النسبي. ويتفاوت نصيب المساعدات التيسيرية في مجموع المساعدات من عام إلى آخر، وإن كان قد ارتفع قليلا، حيث تراوح بين ٧٠ و٨٠ في المائة في السنوات الأخيرة مقارنة بما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة حتى منتصف الثمانينات.

الشكل ١٨
الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، ١٩٧٥-٢٠٠٣
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

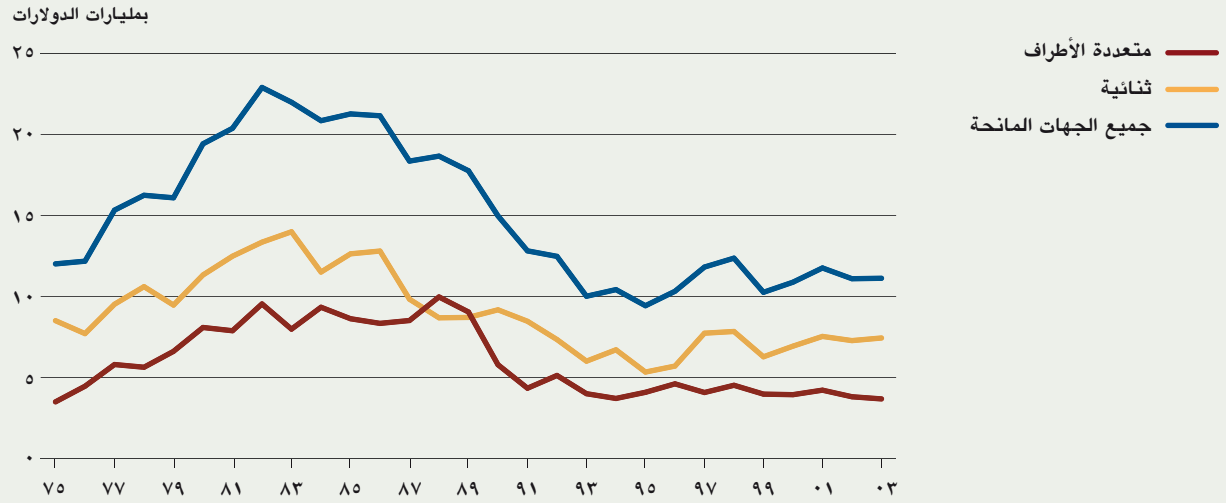

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٩
الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب الأقاليم الرئيسية المستفيدة
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

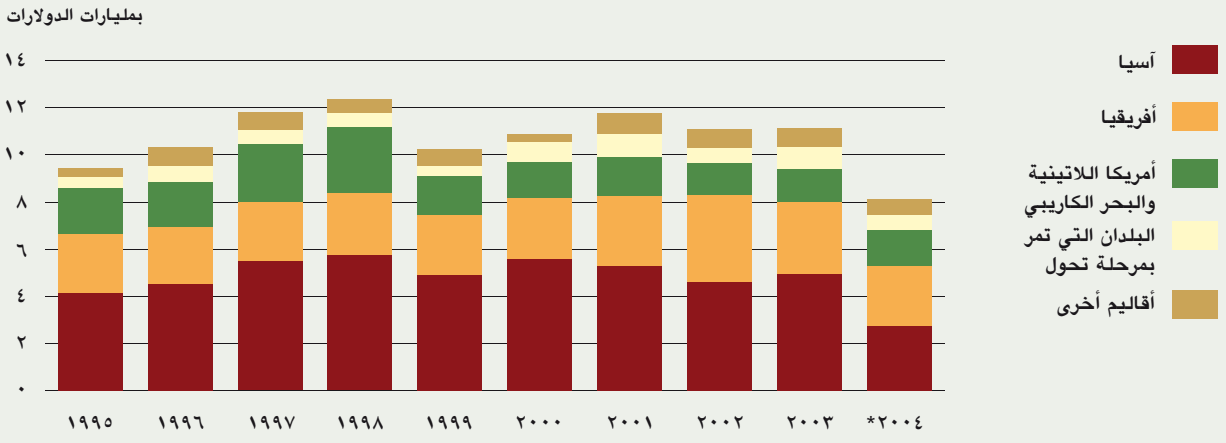

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

*تقديرات أولية

٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي

- انخفض الإنتاج العالمي من المحاصيل والثروة الحيوانية في عام ٢٠٠٥ إلى أدنى مستوى سنوي له منذ أوائل السبعينات، وبشكل خاص عن المعدلات التي كان قد حققها في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ (الشكلان ٢٠ و٢١). وكان الانخفاض شديدا في البلدان المتقدمة كمجموعة، حيث أعقب ارتفاع نمو الإنتاج إلى ذروته بنسبة ٥ في المائة سنويا في ٢٠٠٤ نموا سلبيا بنسبة ١,٦ في المائة في ٢٠٠٥. وكان الانخفاض العام يرجع أساسا إلى انخفاض هائل في قطاع المحاصيل، لاسيما في البلدان المتقدمة، حيث انخفض نمو الإنتاج من ١٢ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى نمو سلبي بنسبة ٤ في المائة عام ٢٠٠٥. كما تراجع مجموع إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في البلدان النامية إلى ما دون متوسطه في عدة عقود ماضية. ومازال نمو إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في البلدان التي تمر بمرحلة تحول يتفاوت تفاوتا شديدا، فمن معدل إيجابي بنسبة ٦,٩ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى معدل سلبي طفيف في عام ٢٠٠٥ (الشكلان ٢٠ و٢١).
- ورغم أن نمو الإنتاج في آسيا والمحيط الهادي كان أعلى معدل نمو بين الأقاليم، فقد ظل أقل كثيرا من الذروة التي حققها في عام ٢٠٠٣. كما عانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضعف النمو لسنة أخرى، حيث لم تحقق سوى نمو نسبته ١,٣ في المائة. أما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد حققت نموا بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ لتبتعد بذلك كثيرا عن نمو الإنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة الذي حققته في عام ٢٠٠٣.
- وإذا كان معدل نمو إنتاج الثروة الحيوانية في العالم مازال أسرع من إنتاج المحاصيل، فإن هذا المعدل تباطأ في السنتين الأخيرتين وأصبح دون متوسطه في العقود الأربعة الأخيرة. أما بالنسبة لنصيب الفرد، فإن الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠٥ تشير إلى أن نمو الإنتاج أكثر قليلا من متوسطه في العقود الأخيرة. فبالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، يواصل نمو الإنتاج زيادته سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة لنصيب الفرد،

الشكل ٢٠
التغيرات في إجمالي الإنتاج العالمي ونصيب الفرد من المحاصيل والثروة الحيوانية

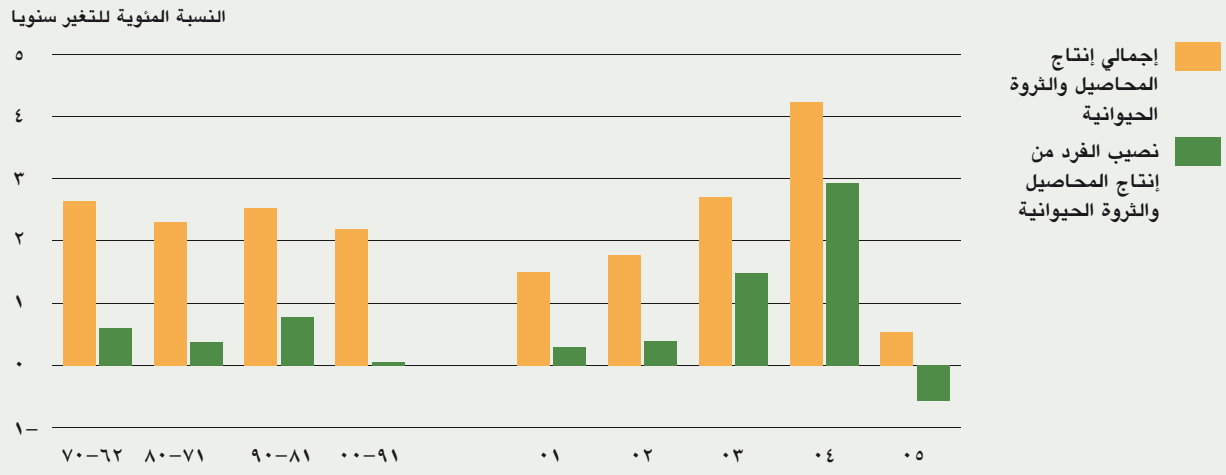

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

الشكل ٢١
التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

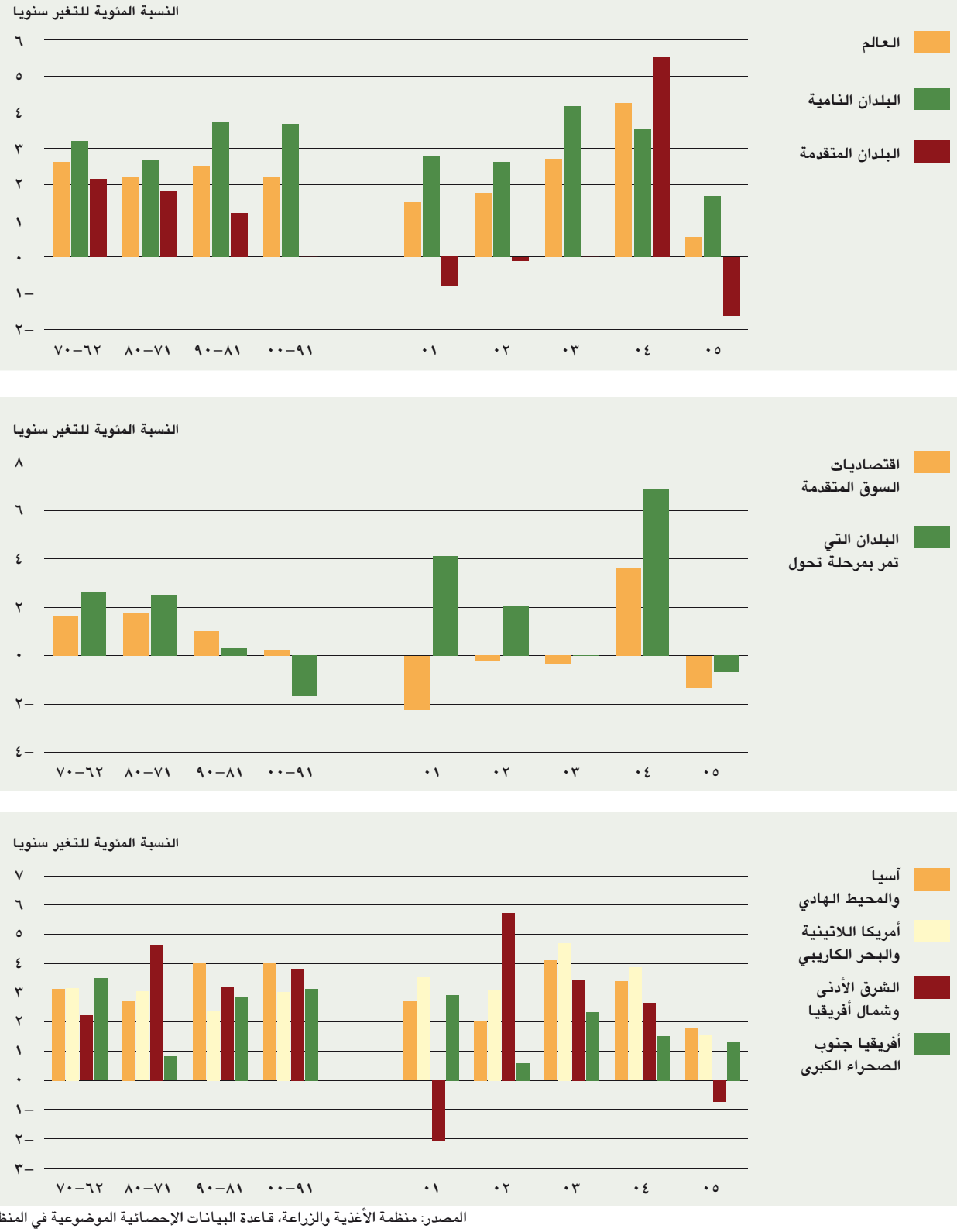

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

وإن كان بمعدلات أقل مقارنة بالسنوات الماضية. ومع التوسع في قطاع الثروة الحيوانية في البلدان النامية بمعدل نمو نسبته ٥ في المائة في التسعينات، يبدو أن هذا القطاع تخطى معدلات النمو القصوى.

- وترجع أسباب تباطؤ معدلات نمو إنتاج الثروة الحيوانية إلى ظهور الأمراض الحيوانية، وبالأخص انفلونزا الطيور وما ترتب عليها من خوف المستهلكين، وفرض حظر على تجارة الطيور وانخفاض أسعارها. وقد تعرض الكثير من الدول الرئيسية المستهلكة والمستوردة للدواجن في أوروبا والشرق الأدنى وأفريقيا إلى ظهور مرض انفلونزا الطيور منذ عام ٢٠٠٥، وترجمت التأثيرات التي حدثت في الأسواق عالميا إلى استجابات فورية ومثيرة من جانب المستهلكين، مع تصاعد القيود التجارية. وتحول المستهلكون إلى منتجات حيوانية أخرى زاد بالفعل إنتاجها، ولكنه لم يعوض تباطؤ معدلات النمو في إنتاج الدواجن في البلدان النامية كمجموعة.

- واتجاهات إنتاج الثروة الحيوانية في البلدان النامية محكومة بما يحدث في آسيا والمحيط الهادي، وبتحديد أكثر بما يحدث في الصين، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة للغاية في هذا القطاع منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينات، ولكنها بدأت تتراجع في السنوات الأخيرة. والواقع أن الصين حققت مستويات مرتفعة لنصيب الفرد من استهلاك المنتجات الحيوانية (مقارنة ببلدان أخرى يماثل دخل الفرد فيها دخل المواطن الصيني) وهو ما ينتظر أن يقلل من سرعة نمو الطلب على المنتجات الحيوانية مستقبلا. وإذا كان إنتاج الهند من اللحوم يزيد بسرعة، ولو إنه مازال ينمو بمعدلات منخفضة نسبيا، فإن معدلات نمو إنتاجها من الألبان تتجه نحو الانخفاض. ويبدو أن آسيا قد وصلت إلى معدلات النمو القصوى في التسعينات وأصبحت تمر الآن بمعدلات نمو أكثر تواضعا، وإن كانت لا تزال مرتفعة مقارنة بباقي أقاليم العالم.

- وسجلت أمريكا اللاتينية نموا قويا في عام ٢٠٠٤ أعقبه نمو ضعيف في عام ٢٠٠٥، وكان من بين أسبابه انخفاض الطلب العالمي على منتجات الدواجن. وتتأثر الصورة الإقليمية تأثرا كبيرا بالبرازيل التي تنمو صناعة الثروة الحيوانية الموجهة نحو التصدير في جميع منتجاتها الحيوانية الرئيسية. وسجلت منطقة الشرق الأدنى وغرب آسيا معدلات نمو منخفضة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مقارنة بالعقود السابقة، مما أسفر عن ثبات نصيب الفرد من الإنتاج. وتتميز هذه المنطقة بالتباين الشديد بسبب الظروف المناخية المتغيرة في كثير من بلدانها مع وجود أهمية كبيرة للحيوانات التي تعيش على الرعي. وبالمثل فقد زاد مجموع الإنتاج الحيواني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة متواضعة، ولكن نصيب الفرد من هذا الإنتاج انخفض قليلا، ليستمر بذلك انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج على امتداد السنوات الثلاث الماضية في المنطقة ككل. أما في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، فإن مجموع الإنتاج ونصيب الفرد منه لم يطرأ عليهما تغير يذكر، وهو ما يرجع إلى ثبات عدد السكان وتشبع الأسواق.

- وانخفض نصيب الفرد من المنتجات الغذائية عالميا في عام ٢٠٠٥، نتيجة الانخفاض على مستوى الأقاليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بل وفي البلدان المتقدمة كمجموعة (الشكل ٢٢).

الشكل ٢٢
الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان
(الرقم الدليلي: ١٩٩٩–٢٠٠١ = ١٠٠)

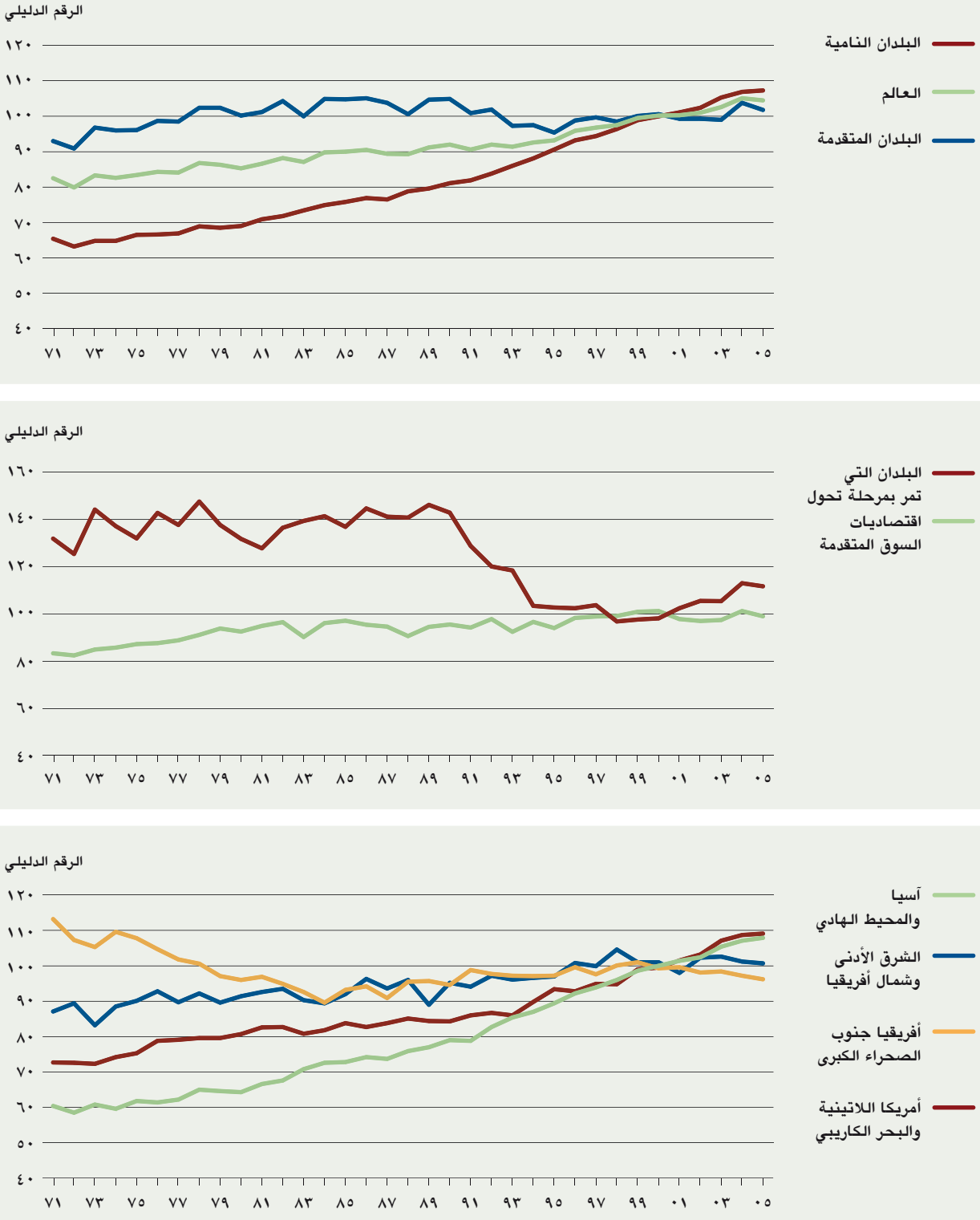

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

٥- الإمدادات العالمية من الحبوب

- زاد الإنتاج العالمي من الحبوب في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ زيادة حادة بعد عدة سنوات من الثبات، ليصل إلى ٢ ٠٦٥ مليون طن، أي بزيادة نسبتها ٩ في المائة عن العام السابق. وواصل الاستهلاك العالمي تصاعده، ولكنه لم يتجاوز حجم الإنتاج (الشكل ٢٣). وتشير آخر تقديرات المنظمة لإنتاج العالم من الحبوب في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى حدوث انخفاض[٥] في هذا الإنتاج. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض متوسطات الغلة بسبب الأحوال الجوية غير المواتية في بعض البلدان المتقدمة. أما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فقد سجل عام ٢٠٠٥ زيادة ملموسة بنسبة ٤,٤ في المائة عن السنة السابقة. وباستثناء الهند والصين، فإن الإنتاج التجميعي لباقي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض زاد بنسبة أعلى قدرها ٨ في المائة. ويعكس ذلك جودة محاصيل الحبوب في جميع أقاليم العالم الفرعية تقريبا، باستثناء بلدان أفريقيا الجنوبية والمغرب والصومال، التي تعرضت كلها لحالات جفاف.

- وينتظر أن تنخفض المخزونات العالمية من الحبوب في الموسم الذي ينتهي في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٦٢ مليون طن، أي بمقدار سبعة ملايين طن أو بنسبة ١,٦ في المائة عن مستواها في بداية الموسم. وكان من الممكن أن ينخفض الإنتاج أكثر من ذلك، لولا أن الانخفاض في إنتاج العالم من الحبوب عام ٢٠٠٥ قابله تباطؤ في زيادة استخدام الحبوب في ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وقياسا على آخر تقديرات العرض والطلب في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، فإن نسبة المخزونات إلى الاستخدامات من الحبوب في العالم التي تقارن مستوى المخزونات في نهاية الموسم بالاستخدامات في الموسم التالي، ستظل حول ٢٣ في المائة، أي مثل الموسم السابق، وأكثر بنسبة ٢ في المائة عن المستوى المنخفض الذي وصلت إليه في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (الشكل ٢٤).

الشكل ٢٣
إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم

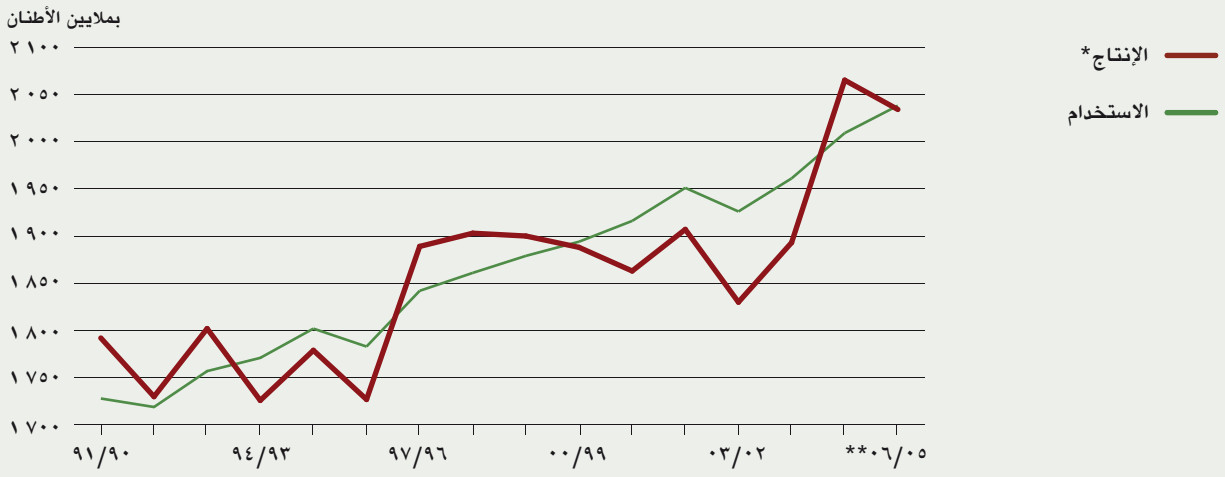

* بيانات الإنتاج تشير إلى السنة التقويمية من سنة الإنتاج الأولى المبينة.
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة. توقعات المحاصيل وحالة الأغذية، العدد الأول، أبريل/ نيسان ٢٠٠٦.

الشكل ٢٤
مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات*

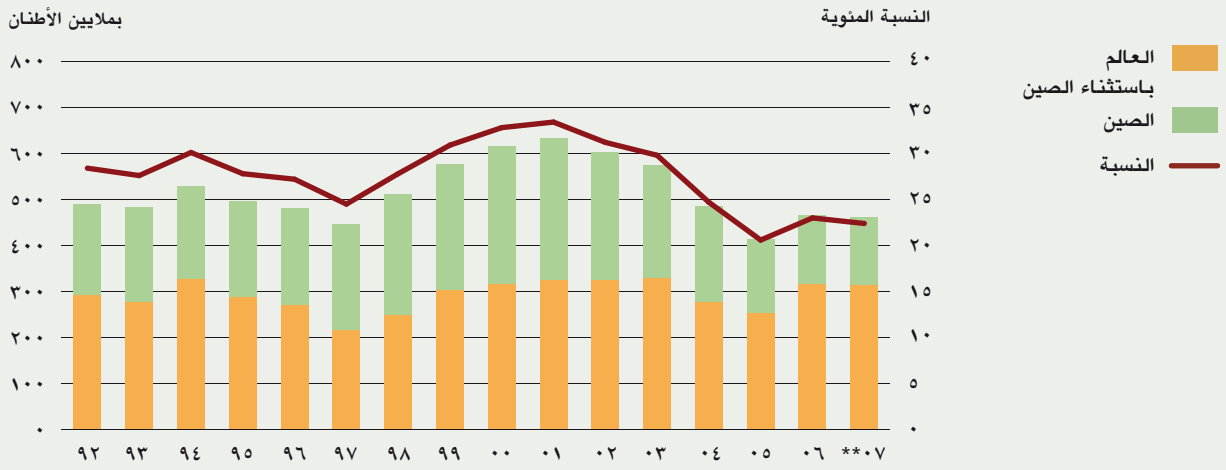

* بيانات المخزونات حسبت على أساس مجموع المخزونات المرحلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية، ولا تمثل مستوى المخزونات العالمية في أي نقطة زمنية.
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع الأساسية

- ارتفعت أسعار عدة سلع غذائية أساسية في عام ٢٠٠٥ إلى أعلى مستوى لها منذ أوائل هذا العقد. وكانت أسعار منتجات الألبان تتصدر هذا الاتجاه، حيث زادت بنسبة ٦٧ في المائة، تليها أسعار السكر بنسبة ٤٣ في المائة، واللحوم بنسبة ٢٦ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت أسعار الحبوب والزيوت والدهون انخفاضا في أسعارها عام ٢٠٠٥ (الشكل ٢٥).

- ففي عام ٢٠٠٥، انخفضت أسعار **الزيوت والدهون** نتيجة الرقم القياسي الذي سجله إنتاج العالم من زيت فول الصويا وزيت النخيل. وجاء استهلاك العالم من الزيوت والدهون أقل من العرض، مما أدى إلى ارتفاع مخزونات العالم منها، وزيادة نسبة الاستخدام إلى المخزونات. ومقارنة بعام ٢٠٠٤، انخفض السعر الإشاري السنوي للزيوت والدهون بمعدل ٨ نقاط في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦ بدأت الأسعار في الارتفاع، حيث صادفت الزيادة في معدلات الاستخدام في العالم تباطؤا ملحوظا في إنتاج زيت النخيل ونقصا في طاقة معاصر المحاصيل الزيتية. ولكن من غير المتوقع أن تستمر هذه الضغوط التصاعدية على الأسعار لأن الإمدادات الكبيرة ينتظر أن تدفع بالمخزونات إلى أرقام قياسية.

- وزادت أسعار الحبوب بنسبة ٢١ في المائة في ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وواصلت ارتفاعها في النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ويرجع السبب في ارتفاع الأسعار إلى توقع انخفاض إنتاج **القمح** ومحدودية المخزونات وقوة الطلب. ومن المنتظر أن تبين الموازين العالمية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ انخفاضا حادا في مخزونات آخر المدة وانخفاضا في نسبة الاستخدام إلى المخزونات إلى نحو ٢٠ في المائة، أي أقل نسبة منذ ثلاثة عقود. وإزاء هذه الخلفية، وحتى مع عدم حدوث أي مشكلات رئيسية أو مشكلات غير متوقعة من حيث الأحوال الجوية خلال الشهور القليلة القادمة، فالأرجح أن تظل أسعار القمح على ارتفاعها وتقلبها في الموسم الجديد.

- وتأثرت أسواق **الحبوب الخشنة** هي الأخرى بانخفاض المخزونات وتوقعات انخفاض الإنتاج، وتغيرت الأسعار العالمية بدرجة ضئيلة في النصف الأول من موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ولكنها زادت في ما بعد، مدعومة بطلب قوى من قطاع الايثانول، وانتعاش متوقع في استخدام الأعلاف، وإحكام حركة الصادرات. وقياسا على مؤشرات الإنتاج الحالية، ينتظر أن تكون موازين العرض والطلب في الموسم الجديد محدودة. ويظهر ذلك من الانخفاض الحاد المتوقع في المخزونات العالمية ومن النسبة المنخفضة بين الاستخدام والمخزونات، التي تقترب من مستوى لم يحدث من قبل.
- وتشير توقعات عام ٢٠٠٦ **للأرز** الشعير إلى أن إنتاجه سيشهد نموا متواضعا، بسبب الشواغل التي تحيط بارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية. وينتظر لمخزونات آخر الموسم من الأرز، التي كانت قد بدأت زيادتها في ٢٠٠٥، أن تواصل هذه الزيادة في الموسم الجاري، لاسيما في الصين. وقد تتسبب التوقعات بزيادة محدودة في الإنتاج في انخفاض نصيب الفرد من الأرز كغذاء في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ينتظر أن تحتفظ أسعار الأرز العالمية بقوتها لبضعة أشهر بعد أن شهدت ارتفاعا في الربع الأول من عام ٢٠٠٦.
- وبعد الانتعاش القصير الذي حدث في عام ٢٠٠٥، عادت أسواق **اللحوم** العالمية إلى التأثر بشواغل الأمراض الحيوانية. وكما سبق أن ذكرنا، فإن استجابة المستهلكين لتزايد ظهور انفلونزا الطيور قللت من الطلب على الدواجن ومن أسعارها. وواجهت صادرات أمريكا الشمالية من اللحم البقري حظرا بسبب مرض التهاب الدماغ الإسفنجي في الأبقار، كما تأثرت صادرات أمريكا الجنوبية من اللحوم الحمراء بسبب الحمى القلاعية. وينتظر أن يؤدي انخفاض استهلاك اللحوم إلى أدنى حد له منذ ٢٥ عاما، مع زيادة القيود التجارية في عام ٢٠٠٦، إلى الحد من إنتاج اللحوم وتجارتها وأسعارها في العالم.
- ووصلت أسعار **السكر** العالمية في فبراير/شباط ٢٠٠٦ إلى أعلى مستوى لها منذ ٢٥ عاما، عندما تخطت أسعار السكر الخام ١٩ سنتا للرطل. وجاء الارتفاع أساسا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار العجز في الكميات المعروضة في أسواق السكر العالمية للسنة الثالثة على التوالي. أما بالنسبة للفترة الباقية من موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، فمن المنتظر أن تظل أسعار السكر العالمية على ثباتها عند مستوياتها الحالية. حيث أن توقعات العرض والطلب الحالية لا توحي بزيادة جديدة في هذه الأسعار.

الشكل ٢٥
اتجاهات أسعار السلع

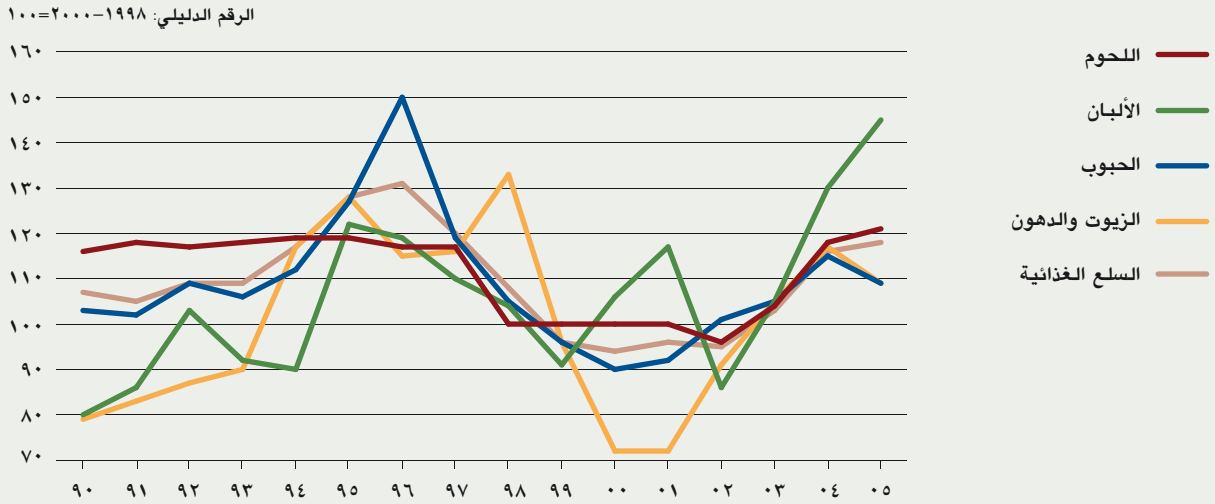

الشكل ٢٥ (تتمة)
اتجاهات أسعار السلع

السكر

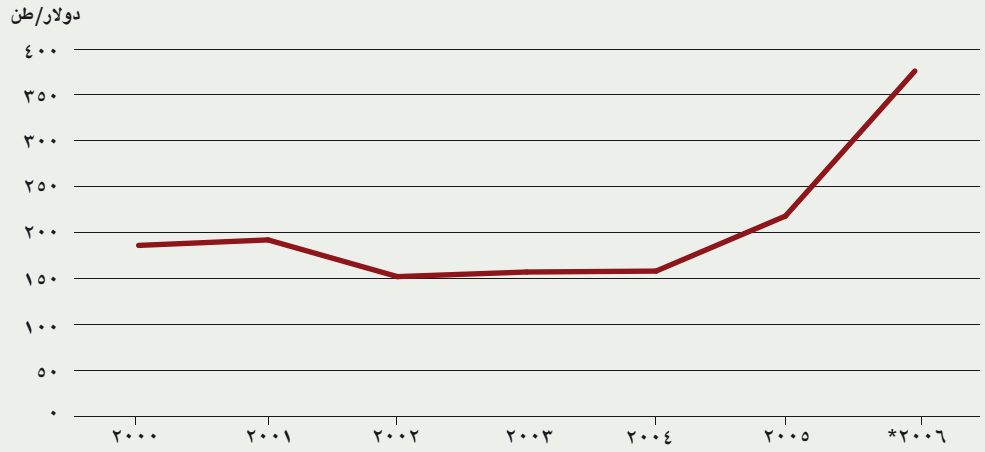

المشروبات الاستوائية

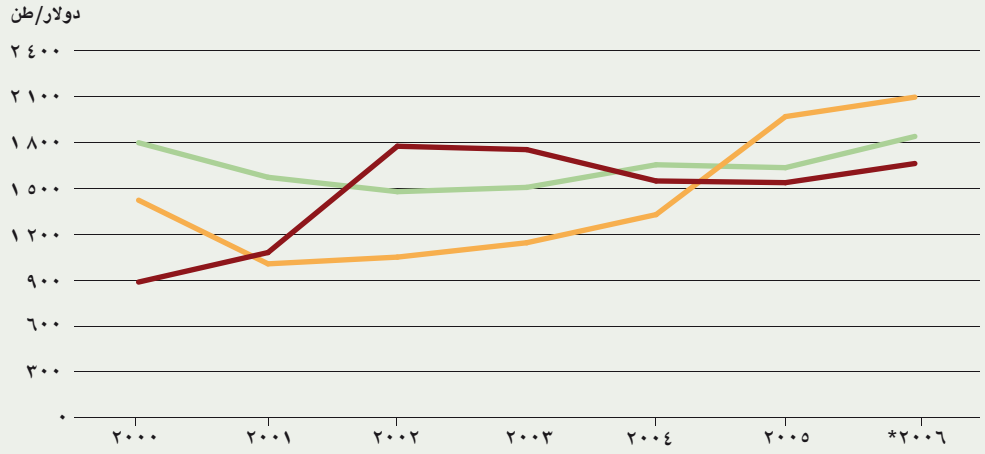

المواد الخام

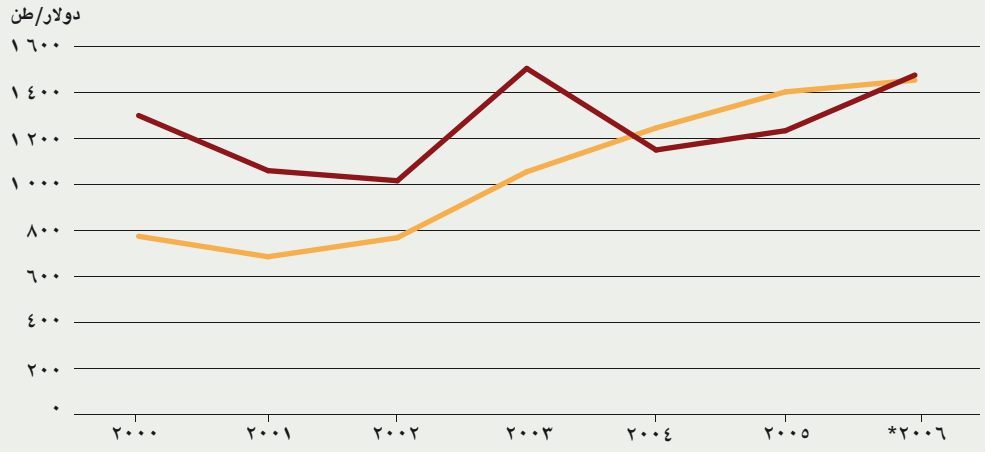

* حسبت بيانات عام ٢٠٠٦ على أساس متوسط خمسة أشهر بالنسبة للسكر والكاكاو والبن والقطن و المطاط، ومتوسط أربعة أشهر بالنسبة للشاي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وواصلت أسعار **البن** اتجاهها الصعودي، ومن المتوقع أن تظل على قوتها نظرا لنقص الكميات المعروضة نتيجة الأضرار التي لحقت بالمحصول بسبب الظروف الجوية، وبالأخص في فييت نام وكولومبيا وبيرو والمكسيك. كما انخفضت إمدادات البرازيل هي الأخرى بسبب دورة الإنتاج السنوية الطبيعية لأشجار البن العربي وقوة الريال اللتين قللتا من القدرة على المنافسة وجعلتا المزارعين يتحولون إلى زراعة محاصيل أخرى. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة في مستويات المخزونات في موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بينما ينتظر أن يزيد الاستهلاك بنسبة ٢ في المائة.

- ومن المتوقع أن تظل أسعار حبوب **الكاكاو** على قوتها بسبب العجز في الكميات المعروضة. فالتوقعات تشير إلى استقرار إنتاج حبوب الكاكاو، فالزيادة المتوقعة في كوت ديفوار ستعوض على الأرجح انخفاض محاصيل الكاميرون وغانا. وسوف تزيد كميات الكاكاو المطحون، حيث أن غانا والبرازيل واندونيسيا استثمرت أموالا في منشآت التصنيع من أجل زيادة صادراتها. ومازال الطلب على منتجات الكاكاو، لاسيما زبدة الكاكاو، في تصاعد مستمر.

- وانخفضت أسعار **الشاي** في عام ٢٠٠٥، ومازالت أقل بكثير من مستوياتها المرتفعة في أواخر التسعينات، لتشكل إغراء مستمرا للطلب من جانب جميع الجهات المشترية الرئيسية باستثناء المملكة المتحدة، التي نقلت بعض مصانع التجهيز إلى الجنوب، وقللت من الكميات التي تعيد تصديرها. وقد استثمر أغلب البلدان المنتجة في برامج ترويجية لتنشيط الطلب، كما اختار البعض استراتيجيات لتنويع الإنتاج أو لإضافة قيمة إلى هذا الإنتاج، مثل تسويق منتجات الشاي المعبأ أو تسويق أصناف ممتازة من الشاي.

- وفي موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، تراوحت أسعار **القطن** بين دولار واحد للكيلوغرام و١,٤٥ دولار للكيلوغرام، بانخفاض حاد عن ١,٩٠ دولار للكيلوغرام الذي وصل إليه السعر في أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤، نتيجة التوسع السريع في العرض. وينتج صغار المزارعين نحو ثلثي إنتاج العالم من القطن، مع إمكانية كبيرة لزيادة مساحاتهم المزروعة بالقطن على وجه السرعة استجابة لتغيرات الأسعار. ثم أن زراعة أصناف محورة وراثيا ومقاومة للآفات في البلدان المنتجة الرئيسية للقطن ساهمت بقدر كبير في تخفيض تكاليف الإنتاج وفي زيادة الغلة. ومن المتوقع أن يصل إنتاج العالم من القطن في موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٥,٥ مليون طن، أي أكثر من إنتاجه في موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ بنحو خمسة ملايين طن.

- وتحسنت أسعار **المطاط** الطبيعي كثيرا بعد هبوطها إلى أدنى حد لها في عام ٢٠٠١. ووصل متوسط الأسعار[٦] في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من الضعف تقريبا مما كان عليه في عام ٢٠٠١، ويعكس هذا الارتفاع الزيادة في الإستهلاك وخاصة في الصين والهند وجنوب شرق آسيا. واستوردت الصين، وهي أكبر مستورد للمطاط الطبيعي في العالم، مقدار ١,٢٦ مليون طن من المطاط في عام ٢٠٠٥ مسجلة زيادة بنسبة ٢١٥ في المائة عن وارداتها في ١٩٩٩. وزاد إنتاج العالم من المطاط الطبيعي باستمرار طوال السنوات الثلاث الماضية، حيث وصل إلى ٨,٧ مليون طن عام ٢٠٠٥. وقد أدى إرتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج إلى زيادة دخل مزارعي المطاط الطبيعي في العالم وتحسين أمنهم الغذائي. والمتوقع أن يواصل الطلب العالمي على المطاط الطبيعي ارتفاعه مع استمرار النمو الاقتصادي العالمي في دفع الطلب، وتفضيل المطاط الطبيعي على المطاط التركيبي مع استمرار أسعار النفط المرتفعة.

- ونحو نهاية عام ٢٠٠٦، شهدت أسواق السلع الأساسية ككل زيادة في التقلبات، مع اتجاه أسعار أغلب هذه السلع نحو الصعود المستمر. ففي الأسواق الزراعية، استفادت أسعار بعض السلع الغذائية والأعلاف من حالة العرض الحرجة وزيادة الطلب، بينما أدى التوازن الدقيق في حالة العرض والطلب في مجموعة الطاقة إلى ارتفاع هائل في أسعارها. ووسط حالات عدم الاستقرار السياسي وإرتفاع أسعار الطاقة، كان على الأسواق الزراعية أن تواجه أيضا في العام الماضي أحداثا غير عادية نتيجة الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير وانتشار الأمراض الحيوانية.

(٦) RSS3 في لندن.

الشكل ٢٦
التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية
(بالدولار الأمريكي)

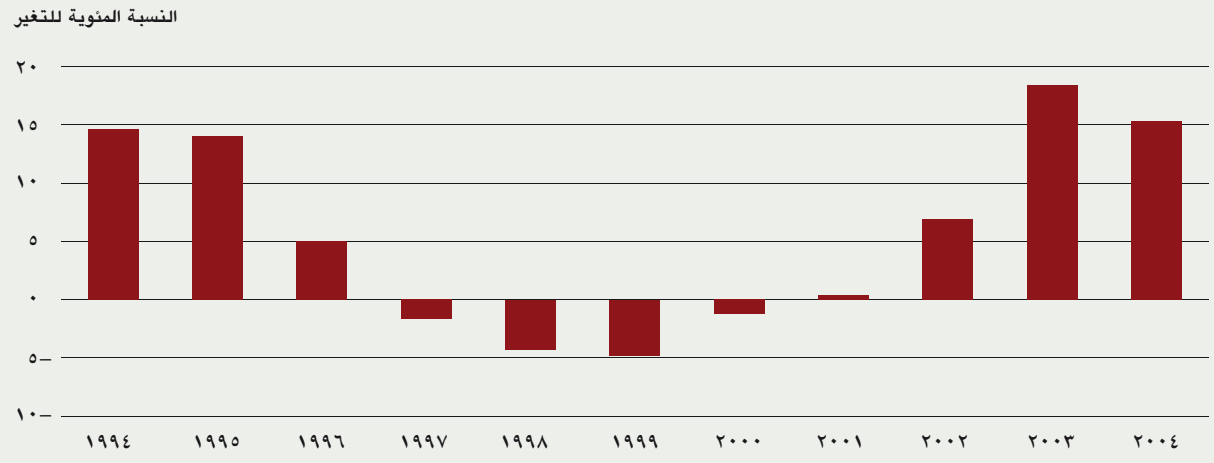

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وتشير الدلائل الحالية إلى أن العديد من السلع الزراعية سوف يشهد المزيد من إرتفاع الأسعار على الأرجح. ويحتمل ذلك بشكل خاص بالنسبة للحبوب، حيث تشير التوقعات إلى أن الطلب العالمي على الحبوب سوف يفوق العرض في الموسم الجديد، وسوف يقلل من المخزونات إلى مستوى منخفض لا يدعو إلى الارتياح. وبالنسبة للسكر، تظل الخطورة الرئيسية في استمرار تقلب أسعاره. أما بالنسبة لمجموعة البذور الزيتية، وكذلك اللحوم والألبان، فإن توقعات الأسعار في الأجل القصير تنحو بصورة أكبر نحو الهبوط.

- وفي ظل هذا الوضع من التوقعات المتباينة مع ثبات الأسعار بشكل عام، تشير توقعات المنظمة إلى ارتفاع بنسبة ٢ في المائة في فاتورة واردات العالم من الأغذية في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥. وينتظر أن تكون أكبر زيادة في أسعار الحبوب والسكر، وبدرجة أقل في اللحوم. ونظرا للنصيب الكبير لهذه السلع من واردات البلدان المستوردة للأغذية والأعلاف، فمن المتوقع أن تزداد فاتورة واردات البلدان النامية بنسبة ٣,٥ في المائة، وفاتورة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنسبة ٧ في المائة تقريبا[٧].

٧- التجارة الزراعية

- زادت قيمة الصادرات الزراعية في العالم زيادة كبيرة في ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، بعد عدة سنوات من الركود (الشكل ٢٦). فقد تعرض نصيب التجارة الزراعية من مجموع تجارة البضائع إلى انخفاض مستمر طوال التسعينات، حيث زادت التجارة الزراعية بنسب متواضعة عن تجارة المصنوعات. وقد أدت الزيادة الأخيرة في الصادرات الزراعية إلى استقرار نصيب الزراعة من تجارة البضائع عند ٧ في المائة، مقابل ٢٥ في المائة تقريبا في أوائل الستينات (الشكل ٢٧). وبالنسبة للبلدان النامية، انخفض نصيب الصادرات الزراعية من مجموع صادرات البضائع من ٥٠ في المائة في أوائل الستينات إلى ما يقل عن ٧ في المائة منذ من عام ٢٠٠٠. ويعكس انخفاض حصة الصادرات الزراعية في مجموع الصادرات في البلدان النامية تحول تجارتها نحو السلع المصنعة بالإضافة إلى البطء النسبي في نمو تجارتها الزراعية.

(٧) توقعات الأغذية، العدد الأول، يونيو/حزيران ٢٠٠٦، منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٧
الصادرات الزراعية العالمية

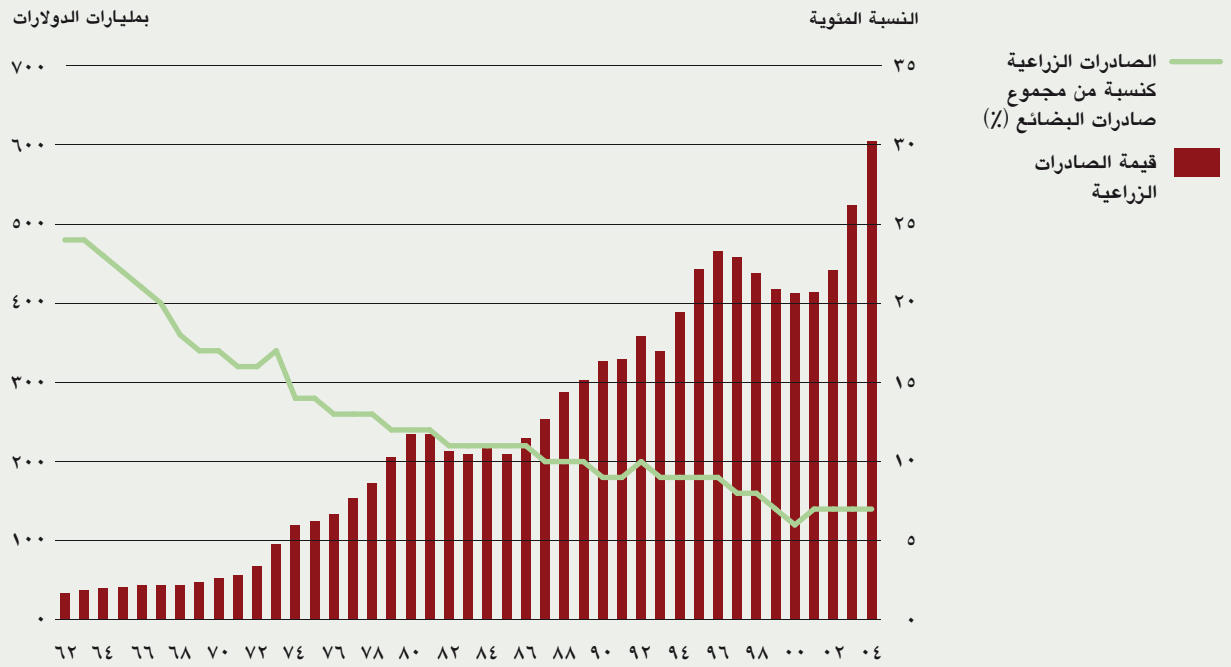

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وحتى أوائل التسعينات، كانت البلدان النامية تسجل فائضا في تجارتها الزراعية في أغلب السنوات (الشكل ٢٨). بل إن الاتجاه نحو زيادة العجز في التجارة الزراعية يبدو أكثر وضوحا في أقل البلدان نموا. فقد أصبحت هذه البلدان مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية في منتصف الثمانينات، ومع نهاية التسعينات كانت وارداتها تفوق ضعف صادراتها. وثمة أوضاع متباينة للتجارة الزراعية في مختلف الأقاليم النامية. وعلى وجه الخصوص، شهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زيادة في فائض تجارته الزراعية، ابتداء من منتصف التسعينات تقريبا. وفي نفس الوقت، أصبح إقليم آسيا والمحيط الهادي مستوردا زراعيا صافيا، بينما لم يظهر العجز الهيكلي الموجود في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أي علامات على تراجعه.

- وفي عام ٢٠٠٤، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على اتفاقية إطارية[٨] لوضع أساليب زراعية تهدف إلى نهاية ناجحة لجولة الدوحة. كما وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعاته المتتالية[٩] على أن يشمل الدعم المحلي ثلاث مجموعات من التخفيض في مجموع القياس التجميعي للدعم المقصود في النهاية، وفي التخفيض الشامل للدعم المحلي المخل بالتجارة. وبالنسبة للمنافسة في مجال التصدير، ووفق على الإنتهاء من إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات والقواعد المقيدة للتصدير قبل نهاية عام ٢٠١٣. وفي ما يتعلق بالدخول إلى الأسواق، ووفق على تطبيق أربع مجموعات لتخفيض شكل التعريفة الجمركية. واتفق على منح الدول النامية المرونة اللازمة لكي تختار بنفسها عددا مناسبا من البنود الجمركية لسلع خاصة ضرورية لأمنها الغذائي وضمان سبل المعيشة وتحقيق التنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول النامية ستتمكن من اللجوء إلى آلية الضمانات الخاصة بناء على كمية الواردات وعلى محركات الأسعار.

(٨) منظمة التجارة العالمية، برنامج عمل الدوحة، قرار اتخذه المجلس العام في ١ أغسطس/آب ٢٠٠٤، WT/L/579، جنيف.

(٩) مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة في الصين، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥.

الشكل ٢٨
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان

البلدان المتقدمة

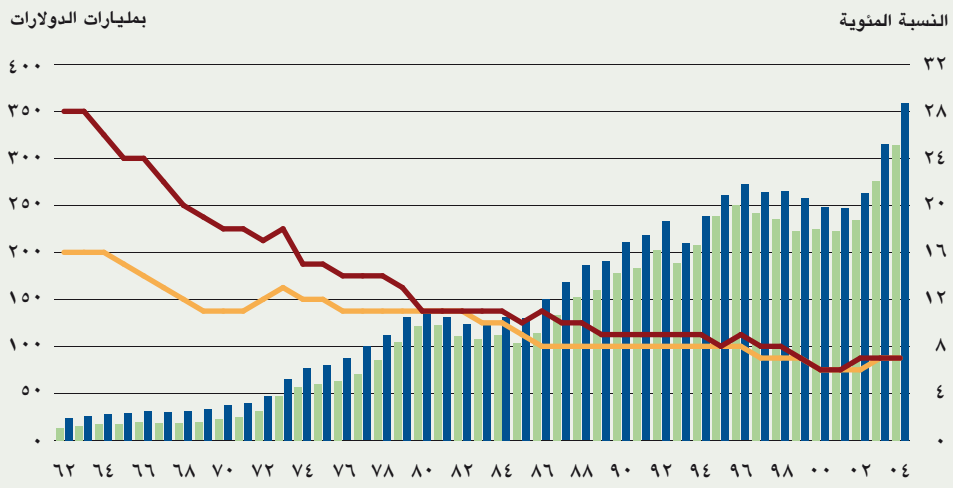

البلدان النامية

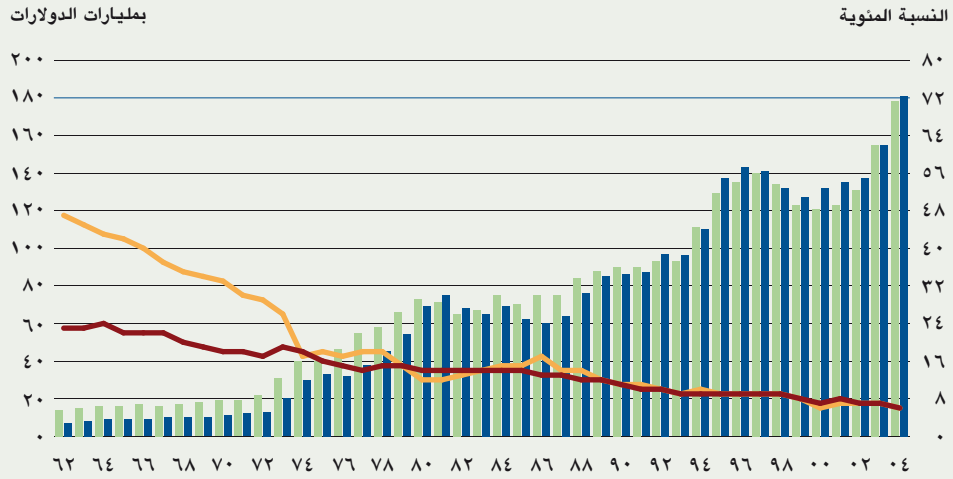

آسيا والمحيط الهادي

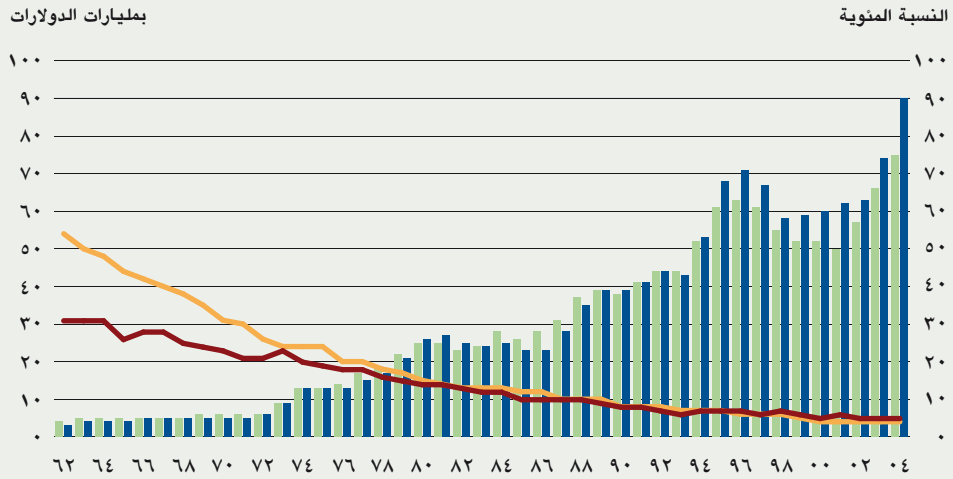

الشكل ٢٨ (تتمة)
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

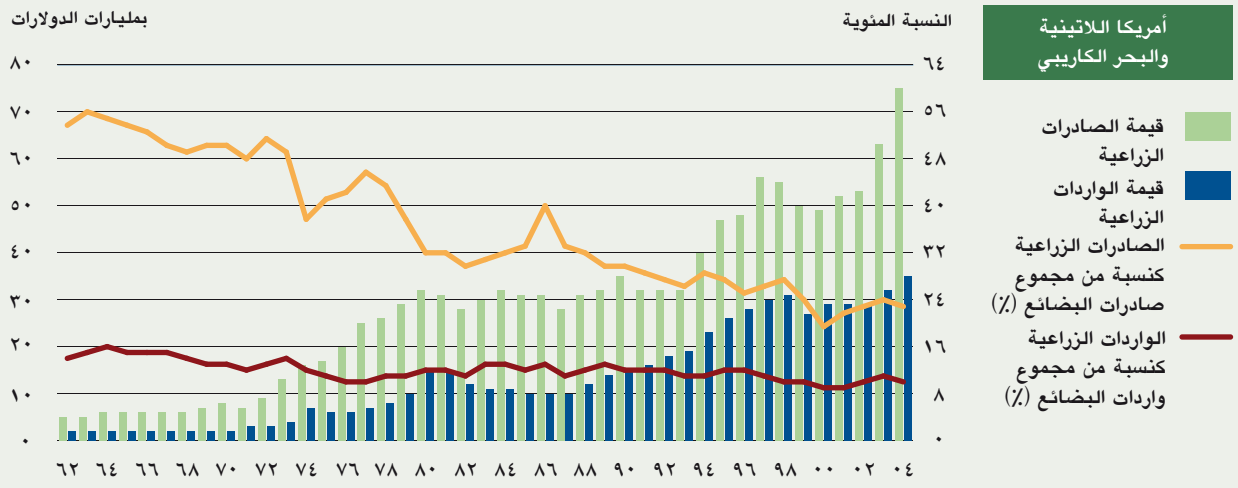

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

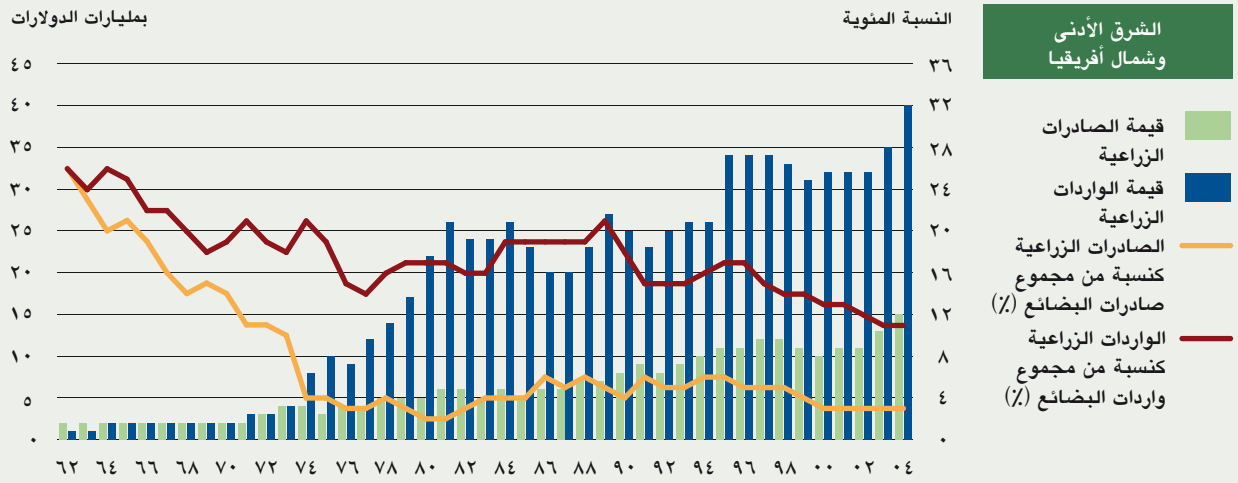

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

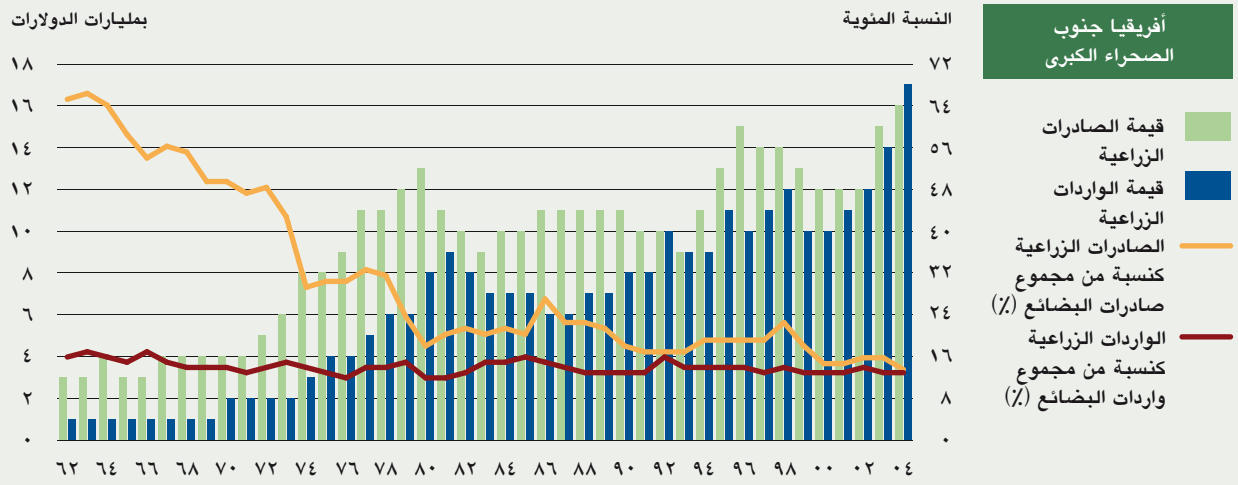

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وبالمثل، تأكد من جديد على حق منتجي القطن في الحصول على قرار محدد من المفاوضات الزراعية وعن طريق اللجنة الفرعية للقطن.

- ولم يتم الاتفاق على العديد من المؤشرات الرقمية اللازمة للإنتهاء من الأساليب السابق ذكرها.

٨ – مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة

- لمصايد الأسماك دور مهم في الاقتصاد الغذائي العالمي. وتشكل المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية سبل العيش لما يزيد على ٤٠ مليونا من الصيادين ومستزرعي الأسماك. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأسماك نحو ١٦ في المائة من البروتينات الحيوانية المستهلكة، مع مستويات تتباين من متوسط نسبته ٢٢ في المائة في آسيا إلى ١٩ في المائة تقريبا في أفريقيا، ونحو ٧ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد هيمنت التوجهات السائدة في الصين على التطورات في الإمدادات العالمية من الأسماك طوال العقد الماضي، إذ سجلت الصين نموا بالغ القوة في إنتاج الأسماك، لاسيما من الاستزراع السمكي في المياه الداخلية، وأصبحت الصين أكبر منتج للأسماك عالميا.

- وفي عام ٢٠٠٤، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك ١٤٠,٥ مليون طن، منها ٤٥,٥ مليون طن من تربية الأحياء المائية (الشكل ٢٩). وبلغ حجم الإنتاج العالمي من المصايد الطبيعية ٩٥ مليون طن، أي بزيادة نسبتها ٥ في المائة تقريبا عن عام ٢٠٠٣ (الشكل ٢٩). ويعود معظم التقلبات في الإنتاج من المصايد الطبيعية، في السنوات الأخيرة، إلى تذبذب في كميات الصيد من سمك الأنشوجة في بيرو، تسببت فيها الظروف المناخية (أي آثار ظاهرة النينيو). وفي عام ٢٠٠٤، أبلغت الصين عن إنتاج بلغ ١٦,٩ مليون طن. ويمثل هذا الرقم زيادة طفيفة مقارنة بالرقم المسجل في عام ٢٠٠٣. ومن بين البلدان المنتجة الكبيرة الأخرى بيرو (٩,٦ مليون طن)، الولايات المتحدة (٥ ملايين طن)، شيلي (٤,٩ مليون طن)، إندونيسيا (٤,٨ مليون طن) واليابان (٤,٤ مليون طن).

- وقد تزايد بشكل سريع الإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية في السنوات القليلة الماضية، ويشكل حاليا ٣٢ في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك (الشكل ٢٩). ويعزى معظم هذه الزيادة إلى الصين التي تنتج حاليا ما يزيد على ثلثي إجمالي الإنتاج من تربية الأحياء المائية من حيث الحجم (٣٠,٦ مليون طن في عام ٢٠٠٤).

- وفي عام ٢٠٠٤، دخل نحو ٤٠ في المائة (بمعادل الوزن الحي) من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك في التجارة الدولية، بقيمة قاربت ٧١,٥ مليار دولار. وساهمت البلدان النامية بنسبة تنخفض قليلا عن ٥٠ في المائة من هذه الصادرات، وقد مثل نصيب المصدرين التسعة الأوائل ثلثي إجمالي كمية البلدان النامية. واستوعبت البلدان المتقدمة ما يزيد على ٨٠ في المائة من إجمالي واردات مصايد الأسماك العالمية من حيث القيمة (الشكل ٣٠). وبلغ نصيب اليابان والولايات المتحدة معا ٣٥ في المائة من هذا الإجمالي. وازدادت بشكل ملحوظ أهمية صادرات مصايد الأسماك، باعتبارها مصدرا يدر العملة الأجنبية للبلدان النامية. والآن يتجاوز الصافي التراكمي للصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية من البلدان النامية (٢٠,٤ مليار دولار في ٢٠٠٤)، دخولها المتأتية من سلع رئيسية مثل البن والموز والمطاط.

- واستخدم نحو ٣٤,٥ مليون طن من الإنتاج العالمي من الأسماك في عام ٢٠٠٤، وكلها من المصايد الطبيعية، في الأغراض غير الغذائية، وذهب أغلبها إلى مساحيق للأعلاف الحيوانية أو للمزارع السمكية. أما الكمية الباقية وقدرها ١٠٦ ملايين طن، فقد ذهبت إلى الاستهلاك الآدمي المباشر. وبالنسبة لنصيب الفرد، ففي الوقت الذي ثبت فيه مجموع إمدادات أسماك الطعام من المصايد الطبيعية في السنوات الأخيرة، زاد نصيبه من تربية الأحياء المائية زيادة كبيرة (الشكل ٣١). وينطبق ذلك بشكل خاص على الصين، حيث توفر الإمدادات من تربية الأحياء المائية نحو ٨٣ في المائة من إجمالي نصيب الفرد من أسماك الطعام، مقابل ٢١ في المائة فقط في باقي أنحاء العالم.

الشكل ٢٩
إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم

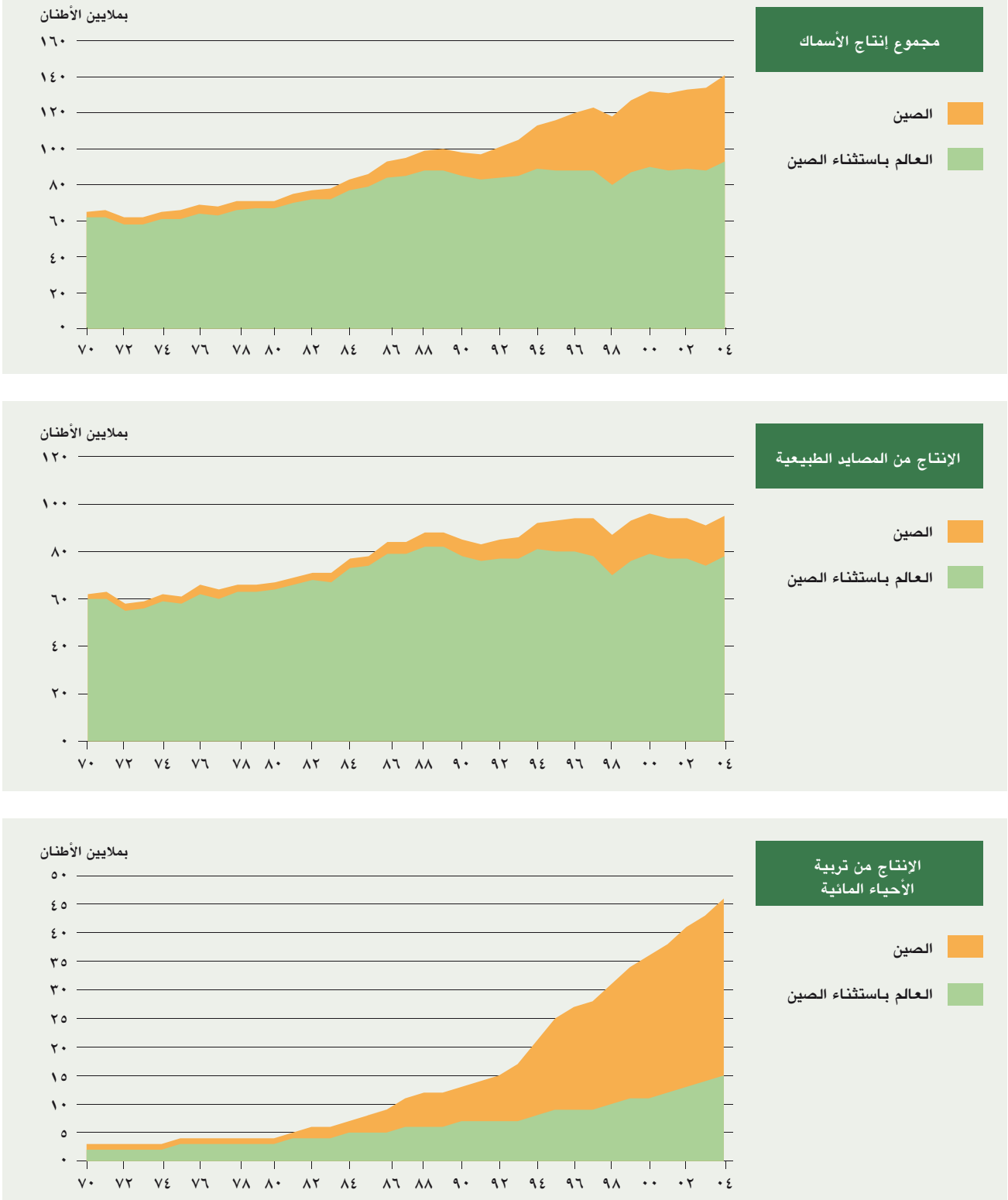

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٠
الصادرات والواردات من منتجات مصايد الأسماك، البلدان المتقدمة والنامية

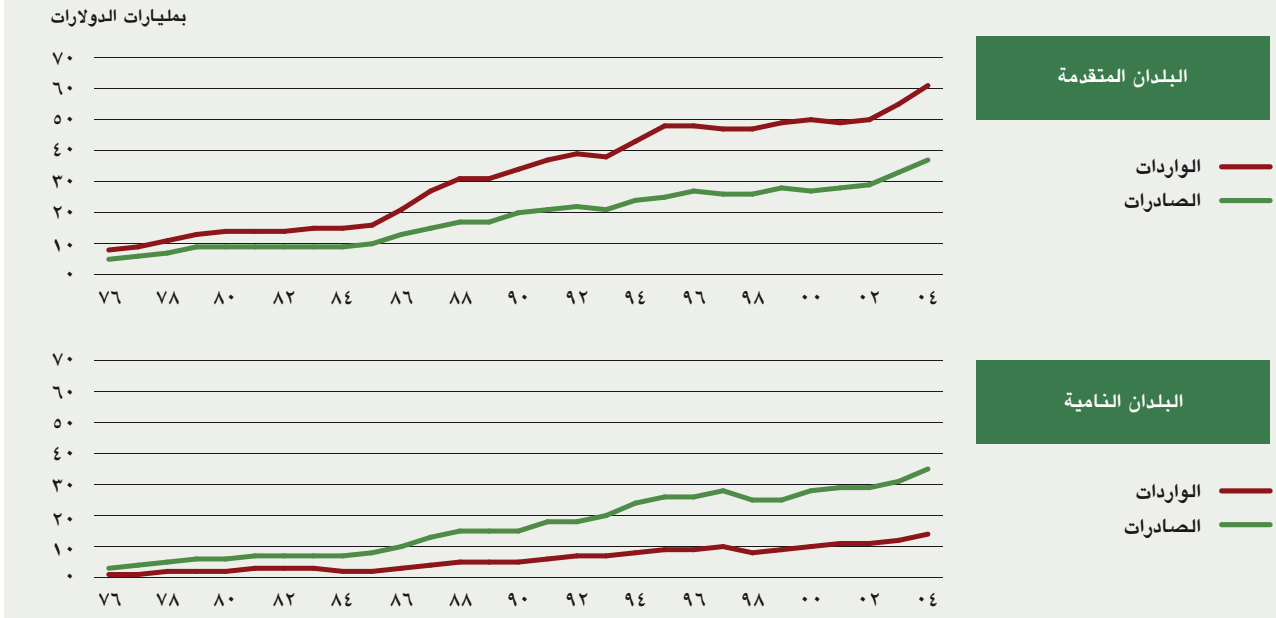

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣١
نصيب الفرد من إمدادات الأسماك من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، الصين وباقي العالم

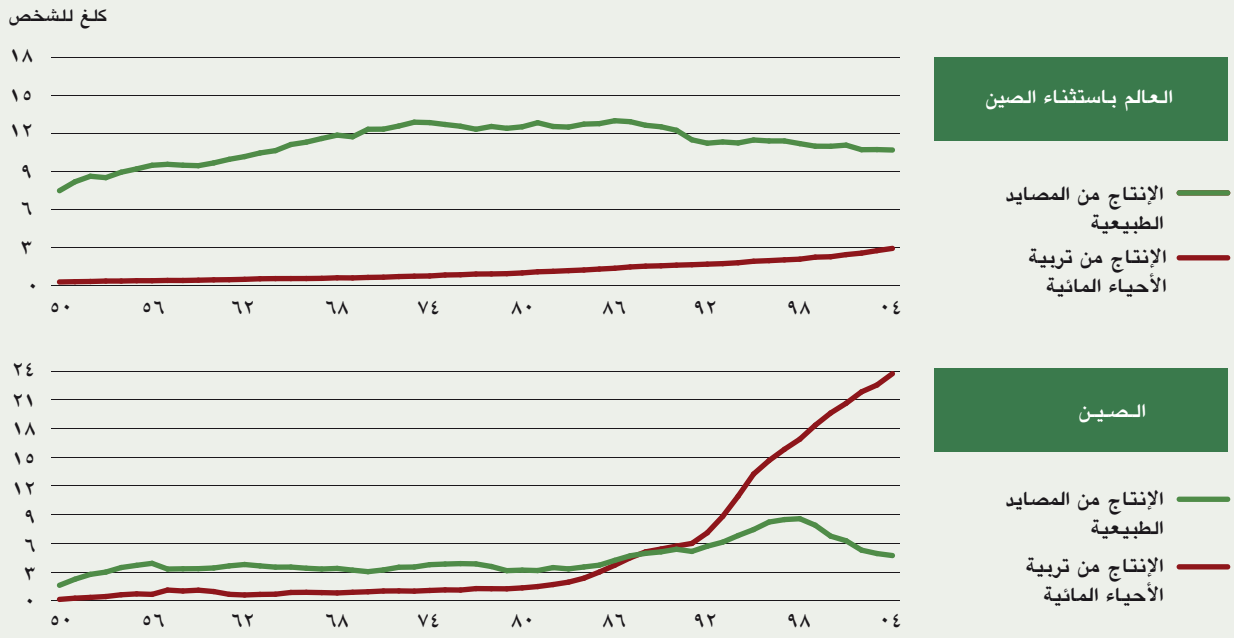

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٩- الغابات

- بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٤ نحو ٣ ٤١٨ مليون متر مكعب، أي بزيادة عن السنة السابقة بنحو ١,٩ في المائة (الشكل ٣٢). وواصل إنتاج الأخشاب المستديرة زيادته منذ عام ٢٠٠٢ ليصل بذلك إلى أعلى مستوى له الآن. وعلى مستوى العالم، يستخدم نحو نصف الأخشاب المستديرة كوقود (٥٢ في المائة من مجموع إنتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٤). ويستخدم الجزء الأكبر من خشب الوقود في البلدان النامية، حيث يمثل الخشب غالبا أهم مصدر للطاقة. ورغم أن حصة البلدان المتقدمة من إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة في انخفاض، فإنها مازالت تستأثر بأكبر نصيب في إنتاج الأخشاب الصناعية المستديرة (أكثر من ٧٠ في المائة من الإجمالي).

- وأنتجت البلدان النامية ٢ ٠٩٨ مليون متر مكعب من الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٤، أي ٦٠ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي (الشكل ٣٣). وكان ٨٠ في المائة منها أخشابا للوقود، وهي الأخشاب التي يزيد إنتاجها سنويا. وانخفض إنتاج البلدان النامية من الأخشاب الصناعية المستديرة بنسبة ٥ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، ولكنها عادت مؤخرا إلى مستوى الإنتاج في عام ١٩٩٥. وأحد أسباب ذلك هو التوسع في زراعة الغابات في البلدان النامية.

- وتمثل الأخشاب الصناعية المستديرة ٨٧ في المائة من إنتاج الأخشاب في البلدان المتقدمة، أما إنتاج خشب الوقود فأهميته أقل نسبيا. كما أن إنتاج البلدان المتقدمة انخفض انخفاضا ملموسا في أوائل التسعينات، ومازال أقل بكثير من الذروة التي وصل إليها في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠. والسبب الرئيسي في هذا الاتجاه هو التغير الذي طرأ على إنتاج الاتحاد الروسي وبلدان أوروبا الشرقية.

الشكل ٣٢
الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة، ١٩٦٦-٢٠٠٤

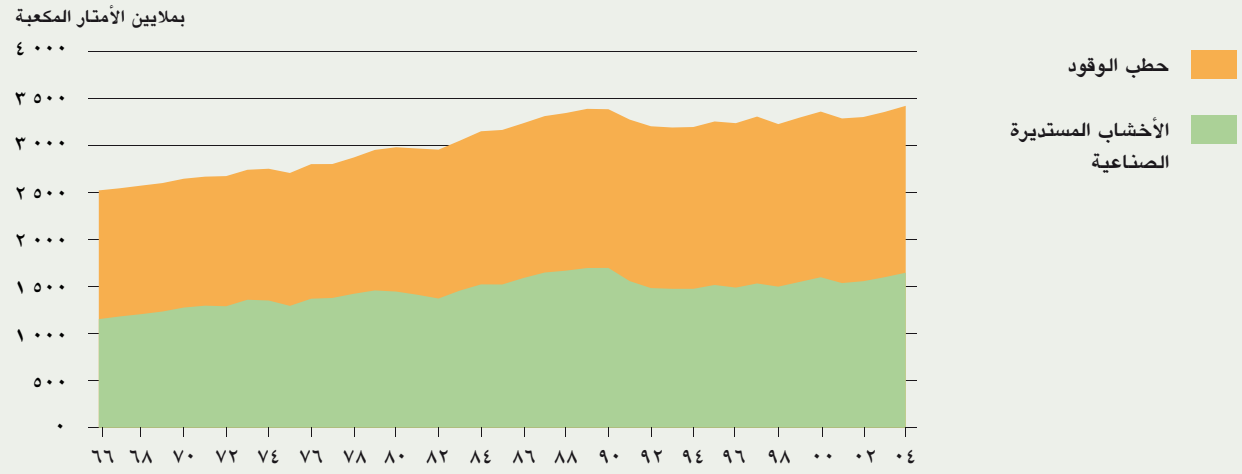

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٣
إنتاج الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة والنامية، ١٩٦٦-٢٠٠٤

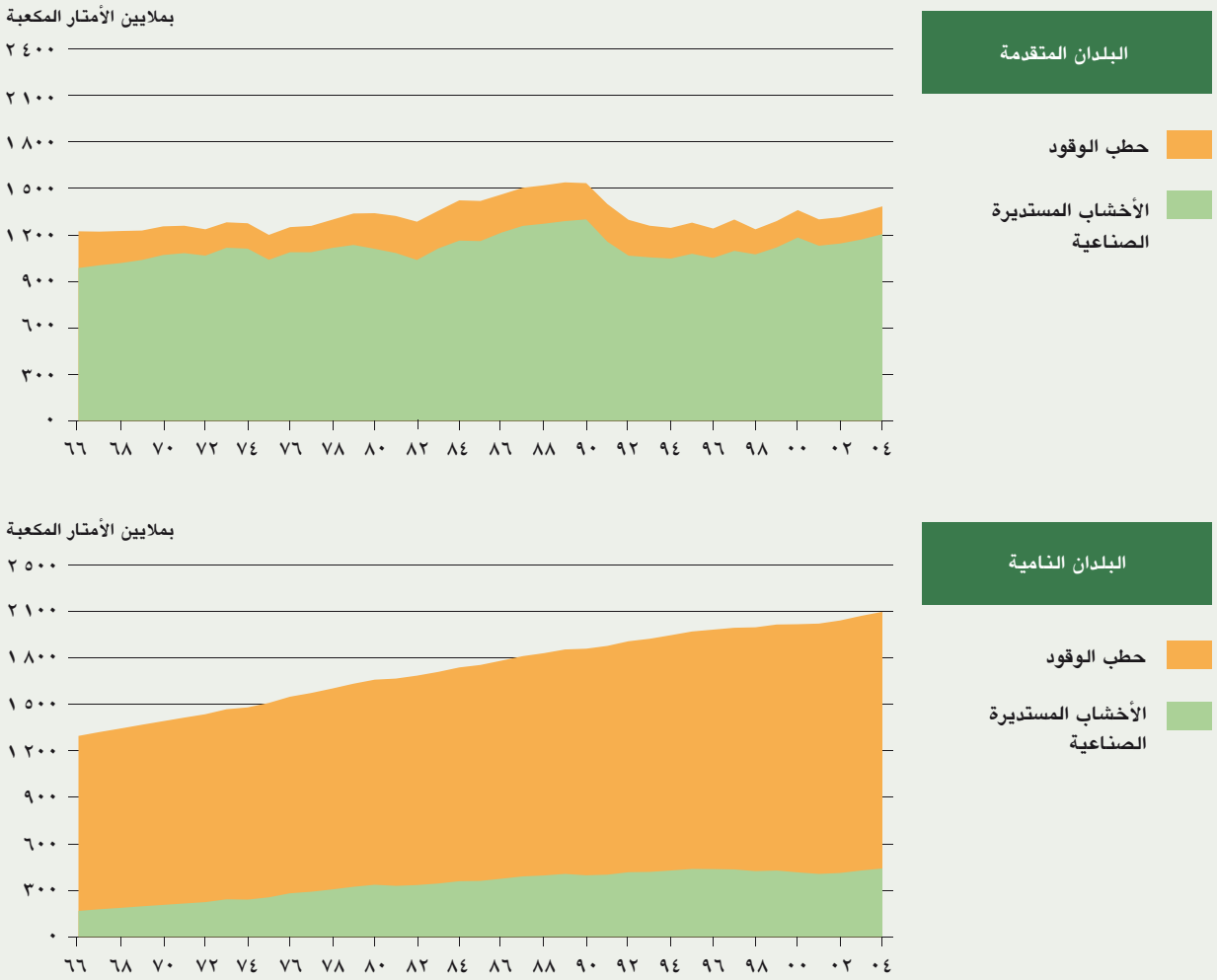

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجزء الثالث

الملحق الإحصائي

الجزء الثالث

ملاحظات على الجداول الملحقة

الرموز

استخدمت الرموز التالية في الجداول:

... = بيانات غير متوافرة

تستخدم علامة (،) لفصل الأعشار عن الأعداد.

ملاحظات فنية

لا تشمل الجداول البلدان التي لم تتوافر عنها بيانات كافية.

قد تختلف الأرقام في الجداول بعض الشيء عن تلك الموجودة في قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة وعن مؤشرات التنمية في العالم نتيجة إعطاء أرقام تقريبية.

١- الأمن الغذائي والتغذية (الجدول ألف ٢)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نقص الأغذية

تستند تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لانتشار نقص الأغذية إلى حساب كمية الأغذية المتوافرة في كل بلد (إمدادات الطاقة الغذائية القطرية) وقياس عدم مساواة التوزيع الذي تظهره استقصاءات الدخل الأسري أو الإنفاق الأسري.

بالرغم أن التقديرات المؤقتة الخاصة بأفغانستان والعراق وبابوا غينيا الجديدة والصومال لم ترد منفصلة، فإنها أدرجت في مجموع التقديرات الإقليمية.

إثيوبيا وإريتريا لم تكونا كيانين منفصلين في ١٩٩٠–١٩٩٢، لكن تقديرات عدد ونسبة ناقصي الأغذية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية سابقا أدرجت في المجموع الإقليمي وشبه الإقليمي لنفس هذه الفترة.

الرموز المستخدمة

– نسبة أقل من ٢,٥٪ من ناقصي الأغذية.

إمدادات الطاقة الغذائية

استمدت الإمدادات للفرد من حيث وزن المنتج من الإمدادات الإجمالية المتوافرة للاستهلاك البشري (أي الأغذية) وذلك بحساب كميات الأغذية مقسومة على العدد الإجمالي للسكان الذين توزّع عليهم فعلياً الإمدادات الغذائية في فترة القياس. ويحدد العدد الإجمالي للسكان إمدادات الطاقة الغذائية.

٢- الإنتاج الزراعي والإنتاجية (الجدول ألف ٣)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي ولنصيب الفرد من إنتاج الأغذية

تشير معدلات النمو إلى مستوى تغير حجم الإنتاج الكلي. وترجّح كميات الإنتاج لكل سلعة أساسية استناداً إلى متوسط الأسعار الدولية للسلع الأساسية في الفترة ١٩٩٩–٢٠٠١ ومجموعها لكل سنة.

٣- مؤشرات السكان والقوة العاملة (الجدول ألف ٤)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مجموع السكان

يشير مجموع السكان عادة إلى السكان المتواجدين في المنطقة (بالفعل)، بما في ذلك كافة الأشخاص الموجودين مادياً ضمن الحدود الجغرافية الراهنة للبلدان عند النقطة الوسطى في الفترة المرجع.

سكان الريف

عادة ترسم حدود المنطقة الحضرية ويعتبر ما تبقى من مجموع السكان سكان الريف. والواقع أن المعايير المعتمدة للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية تختلف من بلد إلى آخر.

السكان الزراعيون

يقصد بالسكان الزراعيين كل من يعتمد على الزراعة أو الصيد البري أو صيد الأسماك أو الغابات لتوفير سبل عيشه. وتشمل هذه التقديرات كل الأشخاص النشطين في مجال الزراعة ومن يعيلونهم من غير العاملين.

السكان النشطون اقتصادياً

هم عدد كل الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (بمن فيهم من يبحثون للمرة الأولى عن عمل).

السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة

السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة هم فئة السكان النشطين اقتصادياً الذين يعملون بالزراعة أو الصيد البري أو صيد الأسماك أو الغابات أو يسعون إلى العمل فيها.

٤- مؤشرات استخدام الأراضي (الجدول ألف ٥)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المساحة الكلية للأراضي

المساحة الكلية باستثناء المساحات التي تغطيها المسطحات المائية الداخلية.

مساحة الغابات والأحراج

الأراضي التي توجد فيها مجموعات من الأشجار المثمرة أو غير المثمرة.

المساحة الزراعية

مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة والمراعي الدائمة.

الأراضي الصالحة للزراعة

الأراضي التي تزرع فيها محاصيل مؤقتة (لا تحسب المساحات مزدوجة المحاصيل إلا مرة واحدة)، والمروج المؤقتة لإنتاج القش أو المستخدمة كمراع، والأراضي المستخدمة لإنتاج محاصيل تباع في الأسواق أو لإنتاج الخضرواتّ، والأراضي التي تتم إراحتها بشكل مؤقت (أقل من خمس سنوات).

مساحة المحاصيل الدائمة

الأراضي المزروعة بمحاصيل تشغل الأراضي لفترات طويلة والتي لا حاجة إلى زراعتها من جديد بعد كل عملية حصاد.

مساحة المراعي الدائمة

الأراضي المستخدمة بشكل دائم (خمس سنوات أو أكثر) للمحاصيل العلفية العشبية عن طريق الزراعة أو التي تنمو طبيعياً (البراري أو المراعي).

المساحة المروية

تشمل البيانات عن الريّ المساحة المجهّزة لتأمين إمدادات المياه إلى المحاصيل.

- الصين: تقتصر البيانات على المساحة المروية من الأراضي الزراعية فقط (تستثنى منها البساتين والمراعي).
- كوبا: تقتصر البيانات على القطاع الرسمي فقط.
- اليابان؛ جمهورية كوريا؛ سري لانكا: تقتصر البيانات على الأرز المروي فقط.

استهلاك الأسمدة (استخدامها)

تشير البيانات إلى الاستخدام الإجمالي للأسمدة. ويمكن الحصول على التقديرات الإجمالية بإضافة أحجام الأسمدة النيتروجينية (N) والفوسفاتية (P_2O_5) والبوتاسية (K_2O).

٥- مؤشرات التجارة (الجدول ألف ٦)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥، على قرص مدمج وفي مجموعة بيانات على الإنترنت).

البيانات الخاصة بالصين تشير إلى الصين القارية ومقاطعة تايوان الصينية.

مجموع التجارة في البضائع

تشير البيانات إلى مجموع التجارة في البضائع. وتكون قيم الصادرات بالإجمال بحسب التسليم على ظهر السفينة (فوب) وقيم الواردات بحسب الكلفة والتأمين والشحن (سِيف).

التجارة الزراعية

تشير البيانات إلى الزراعة بمعناها الضيّق، باستثناء منتجات مصايد الأسماك والمنتجات الحرجية.

التجارة في الأغذية

تشير البيانات إلى الأغذية والحيوانات.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي

استمدت المعلومات عن القيمة الزراعية المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، من بيانات الحسابات القطرية لدى البنك الدولي ومن ملفات بيانات الحسابات القطرية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتشمل الزراعة الغابات وصيد الأسماك والصيد البري بالإضافة إلى زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي

الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي تعتبر قيمة زراعية مضافة.

٦- المؤشرات الاقتصادية (الجدول ألف ٧)

المصدر: البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥، على قرص مدمج وفي مجموعة بيانات على الإنترنت).

القياس: يحدد العدد الإجمالي للسكان الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد (سعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي) والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (نسبة النمو السنوي) والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وتعادل القوة الشرائية (السعر الدولي الحالي للدولار). ويحدد الناتج المحلي الإجمالي (سعر صرف الدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠٠٠) الناتج المحلي الإجمالي (نسبة النمو السنوي) والقيمة الزراعية المضافة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وتحدد القيمة الزراعية المضافة (سعر الدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠٠٠) القيمة الزراعية المضافة (نسبة النمو السنوي). ويحدد السكان النشطون اقتصادياً في القطاع الزراعي القيمة الزراعية المضافة للعامل الواحد.

البيانات الخاصة بالصين تشير إلى الصين القارية ومقاطعة تايوان الصينية.

نسبة الفقر في البلاد

نسبة الفقر في البلاد هي نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر. وتستند التقديرات القطرية إلى التقديرات الخاصة بمجموعات فرعية تقاس بعدد السكان والمستخرجة من عمليات المسح الأسرية.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بسعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي)

هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بعد تحويله إلى الدولار الأمريكي استناداً إلى الطريقة المستخدمة في أطلس البنك الدولي مقسوماً على عدد السكان في منتصف السنة.

الناتج المحلي الإجمالي (نسبة النمو السنوي)

نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بحسب أسعار السوق مع افتراض ثبات العملة المحلية. وتستند القيم الإجمالية إلى أسعار صرف الدولار الأمريكي الثابتة لعام ٢٠٠٠.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة النمو السنوي)

هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة مع افتراض ثبات العملة المحلية. ويحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف السنة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية (بسعر الصرف الدولي الحالي للدولار الأمريكي)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد استناداً إلى تعادل القوة الشرائية. وتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي هو تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى الدولار بسعر الصرف الدولي استناداً إلى معدلات تعادل القوة الشرائية. ولسعر الصرف الدولي للدولار، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نفس القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية.

نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة

القيمة الزراعية المضافة للعامل الواحد هي مقياس للإنتاجية الزراعية. وتقيس القيمة المضافة في الزراعة إنتاج القطاع الزراعي ناقصاً قيمة المدخلات الوسيطة. وتشمل الزراعة القيمة المضافة من الغابات والصيد البري وصيد الأسماك فضلاً عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

الناتج المحلي الإجمالي، السعر الثابت للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠

ترد البيانات بالسعر الثابت للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠. وتحوّل أرقام الناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية استناداً إلى أسعار الصرف الرسمية في عام ٢٠٠٠.

٧- إنتاجية العوامل الإجمالية (الجدول ألف ٨)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تقيس إنتاجية العوامل الإجمالية كمية المخرجات مقسومة على كمية المدخلات المستخدمة. ويقضي النهج المتبع هنا بتطبيق طريقة تحليل البيانات الدورية عن المخرجات والمدخلات في قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة لتقدير مؤشر «مالمكويست» الخاص بإنتاجية العوامل الإجمالية (مالمكويست، ١٩٥٣). وتشمل البيانات الفترتين ١٩٦١–١٩٨٠ و١٩٨١–٢٠٠٠. ويمكن تفصيل التغيّر اللاحق في مؤشر الإنتاجية إلى مكوّن خاص بالتقانة ومكوّن خاص بالكفاءة الفنية. وتمتاز طريقة مالمكويست بعدم الحاجة إلى معلومات عن أسعار المدخلات. أما البيانات المستخدمة فهي كالتالي: المخرجات، وهي صافي الإنتاج الزراعي، أي باستثناء البذور والعلف، بحسب «السعر الدولي الثابت للدولار» (١٩٨٩–١٩٩١)؛ ثم المدخلات وهي: الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة؛ واليد العاملة وهي: إجمالي السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة؛ والأسمدة وهي: إجمالي الاستهلاك (بما يعادله من مغذيات) من النيتروجين والبوتاس والفوسفات؛ والثروة الحيوانية وهي: المجموع المرجّح من الجمال والجاموس والخيول والأبقار والحمير والخنازير والأغنام والمعز والدواجن (استناداً إلى الأوزان التي اقترحها Hayami وRuttan، ١٩٨٥)؛ ورأس المال المادي وهو: عدد الجرارات المستخدمة. ويضاف إلى ما تقدّم الأراضي المروية الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة، إلى جانب نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة إلى المساحات الزراعية (بما في ذلك المراعي الدائمة).

أول بيانات عن إثيوبيا وإريتريا بدأت في عام ١٩٩٣ بدلا من عام ١٩٨١.

ملاحظات عن البلدان والأقاليم

تشمل البيانات عن الصين البيانات الخاصة بمقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة ومقاطعة مكاو الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان الصينية ما لم تكن هناك إشارة إلى ذلك.

ترد البيانات عن بلجيكا ولكسمبرغ منفصلة حيثما أمكن ذلك، إلا أنها وردت في معظم الحالات لبلجيكا ولكسمبرغ معا قبل عام ٢٠٠٠.

ترد البيانات منفصلة حيثما أمكن ذلك لكل بلد من بلدان جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية سابقا، أي إريتريا وإثيوبيا. أما البيانات عن السنوات السابقة لعام ١٩٩٢ فترد ضمن بيانات جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية.

تشير البيانات عن اليمن إلى البلد المذكور اعتباراً من عام ١٩٩٠؛ أما البيانات عن السنوات السابقة، فهي بيانات كليّة عن جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية سابقاً وعن الجمهورية العربية اليمنية سابقا ما لم تكن هناك إشارة إلى خلاف ذلك.

أدرجت جنوب أفريقيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وليس ضمن البلدان المتقدمة.

الجدول ألف ١

البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية

البلدان النامية				البلدان المتقدمة	
آسيا والمحيط الهادى / الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	اقتصاديات السوق المتقدمة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول
ساموا الأمريكية	أنغويلا	أفغانستان	أنغولا	أندورا	ألبانيا
بنغلاديش	أنتيغوا وباربودا	الجزائر	بنن	أستراليا	أرمينيا
بوتان	الأرجنتين	البحرين	بوتسوانا	النمسا	أذربيجان
بروني دار السلام	أروبا	قبرص	بوركينا فاسو	بلجيكا - لكسمبرغ	بيلاروس
كمبوديا	جزر البهاما	مصر	بوروندى	كندا	البوسنة والهرسك
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة في الصين	بربادوس	جمهورية ايران الاسلامية	الكاميرون	الدانمرك	بلغاريا
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة في الصين	بليز	العراق	الرأس الأخضر	جزر فيرويه	كرواتيا
الصين القارية	برمودا	الأردن	جمهورية أفريقيا الوسطى	فنلندا	الجمهورية التشيكية
مقاطعة تايوان الصينية	بوليفيا	الكويت	تشاد	فرنسا	إستونيا
جزر كوكوس	البرازيل	لبنان	جزر القمر	ألمانيا	جورجيا
جزر كوك	جزر فرجن البريطانية	الجماهيرية العربية الليبية	الكونغو	جبل طارق	هنغاريا
فيجي	جزر كايمان	المغرب	جمهورية الكونغو الديمقراطية	اليونان	كازاخستان
بولينيزيا الفرنسية	شيلي	الأراضي الفلسطينية المحتلة	كوت ديفوار	غرينلاند	قيرغيزستان
غوام	كولومبيا	عُمان	جيبوتى	آيسلندا	لاتفيا
الهند	كوستاريكا	قطر	غينيا الاستوائية	آيرلندا	ليتوانيا
إندونيسيا	كوبا	المملكة العربية السعودية	إريتريا	إسرائيل	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
كيريباس	دومينيكا	الجمهورية العربية السورية	إثيوبيا	إيطاليا	مولدوفا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الجمهورية الدومينيكية	تونس	غابون	اليابان	بولندا
جمهورية كوريا	إكوادور	تركيا	غامبيا	لختنشتاين	رومانيا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	السلفادور	الإمارات العربية المتحدة	غانا	مالطة	الاتحاد الروسي
ماليزيا	جزر فولكلاند (مالفيناس)	اليمن	غينيا	موناكو	صربيا والجبل الأسود
ملديف	غوايانا الفرنسية		غينيا - بيساو	هولندا	سلوفاكيا
جزر مارشال	غرينادا		كينيا	نيوزيلندا	سلوفينيا
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غواديلوب		ليسوتو	النرويج	طاجيكستان
منغوليا	غواتيمالا		ليبريا	البرتغال	تركمنستان
ميانمار	غيانا		مدغشقر	سان مارينو	أوكرانيا
ناورو	هايتي		ملاوي	إسبانيا	أوزبكستان
نيبال	هندوراس		مالي	السويد	
كاليدونيا الجديدة	جامايكا		موريتانيا	سويسرا	
نيوي	مارتينيك		موريشيوس	المملكة المتحدة	
جزيرة نورفولك	المكسيك		موزامبيق	الولايات المتحدة الأمريكية	
جزر ماريانا الشمالية	مونسراط		ناميبيا		
باكستان	جزر الأنتيل الهولندية		النيجر		
بالاو	نيكاراغوا		نيجيريا		
بابوا غينيا الجديدة	بنما		ريونيون		
الفلبين	باراغواي		رواندا		
ساموا	بيرو		سانت هيلينا		
سنغافورة	بورتوريكو		سان تومي وبرنسيبي		
جزر سليمان	سانت كيتس ونيفس		السنغال		

الجدول ألف ١ (تتمة)

البلدان النامية				البلدان المتقدمة	
آسيا والمحيط الهادى / الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	اقتصاديات السوق المتقدمة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول
سري لانكا	سانت لوسيا		سيشيل		
تايلند	سانت فنسنت وجزر غرينادين		سيراليون		
تيمور – ليشتي	سورينام		الصومال		
توكيلاو	ترينيداد وتوباغو		جنوب أفريقيا		
تونغا	جزر تركس وكايكوس		السودان		
توفالو	جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة		سوازيلند		
فانواتو	أوروغواي		جمهورية تنزانيا المتحدة		
فييت نام	جمهورية فنزويلا البوليفارية		توغو		
جزر واليس وفوتونا			أوغندا		
			زامبيا		
			زمبابوي		

الجدول ألف ٢

الأمن الغذائي والتغذية

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية [٪])
	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٢٠٠٣–٢٠٠١–١٩٩٢–١٩٩٠
العالم	...	...	...	...	**٢٦٤٠**	**٢٧٩٠**	**٠,٥٠**
البلدان النامية	**٨٢٣,١**	**٨٢٠,٢**	**٢٠**	**١٧**	**٢٥٢٠**	**٢٦٦٠**	**٠,٤٩**
آسيا والمحيط الهادي	**٥٦٩,٧**	**٥٢٤**	**٢٠**	**١٦**	**٢٥١٠**	**٢٦٧٠**	**٠,٥٦**
بنغلاديش	٣٩,٢	٤٣,١	٣٥	٣٠	٢٠٧٠	٢٢٠٠	٠,٥٦
بروني دار السلام	...	...	...	...	٢٨٠٠	٢٨٥٠	٠,١٦
كمبوديا	٤,٤	٤,٦	٤٣	٣٣	١٨٦٠	٢٠٦٠	٠,٩٣
الصين	١٩٣,٦	١٥٠	١٦	١٢	٢٧١٠	٢٩٤٠	٠,٧٤
فيجي	...	...	...	...	٢٦٤٠	٢٩٦٠	١,٠٥
بولينيزيا الفرنسية	...	...	...	...	٢٨٦٠	٢٩٠٠	٠,١٣
الهند	٢١٤,٨	٢١٢	٢٥	٢٠	٢٣٧٠	٢٤٤٠	٠,٢٦
إندونيسيا	١٦,٤	١٣,٨	٩	٦	٢٧٠٠	٢٨٨٠	٠,٥٩
كيريباس	...	...	...	...	٢٦٥٠	٢٨٤٠	٠,٦٣
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣,٦	٧,٩	١٨	٣٥	٢٤٧٠	٢١٥٠	١,٢٥–
جمهورية كوريا	٠,٨	٠,٨	–	–	٣٠٠٠	٣٠٤٠	٠,١٢
جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	١,٢	١,٢	٢٩	٢١	٢١١٠	٢٣٢٠	٠,٨٧
ماليزيا	٠,٥	٠,٦	٣	٣	٢٨٣٠	٢٨٧٠	٠,١٣
ملديف	...	...	...	...	٢٣٨٠	٢٥٦٠	٠,٦٦
منغوليا	٠,٨	٠,٧	٣٤	٢٨	٢٠٦٠	٢٢٥٠	٠,٨١
ميانمار	٤,٠	٢,٧	١٠	٥	٢٦٣٠	٢٩٠٠	٠,٨٩
نيبال	٣,٩	٤,١	٢٠	١٧	٢٣٤٠	٢٤٥٠	٠,٤٢
كاليدونيا الجديدة	...	...	...	...	٢٧٩٠	٢٧٨٠	٠,٠٣–
باكستان	٢٧,٨	٣٥,٢	٢٤	٢٣	٢٣٠٠	٢٣٤٠	٠,١٦
الفلبين	١٦,٢	١٥,٢	٢٦	١٩	٢٢٦٠	٢٤٥٠	٠,٧٤
ساموا	...	...	...	...	٢٥٧٠	٢٩١٠	١,١٤
جزر سليمان	...	...	...	...	٢٠٢٠	٢٢٥٠	٠,٩٩
سري لانكا	٤,٨	٤,١	٢٨	٢٢	٢٢٣٠	٢٣٩٠	٠,٦٣
تايلند	١٦,٨	١٣,٤	٣٠	٢١	٢٢٠٠	٢٤١٠	٠,٨٣
تيمور - ليشتي	...	...	...	...	٢٥٦٠	٢٧٨٠	٠,٧٥
فانواتو	...	...	...	...	٢٥٣٠	٢٥٩٠	٠,٢١
فييت نام	٢٠,٦	١٣,٨	٣١	١٧	٢١٨٠	٢٥٨٠	١,٥٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٩,٤**	**٥٢,٤**	**١٣**	**١٠**	**٢٧٠٠**	**٢٨٧٠**	**٠,٥٦**
الأرجنتين	٠,٧	٠,٩	...	...	٣٠٠٠	٢٩٨٠	٠,٠٦–
جزر البهاما	...	...	...	...	٢٦٢٠	٢٧١٠	٠,٣١
بربادوس	...	...	...	...	٣٠٦٠	٣١٠٠	٠,١٢
بليز	...	...	...	...	٢٦٥٠	٢٨٤٠	٠,٦٣
بوليفيا	١,٩	٢	٢٨	٢٣	٢١١٠	٢٢٢٠	٠,٤٦
البرازيل	١٨,٥	١٤,٤	١٢	٨	٢٨١٠	٣٠٦٠	٠,٧٨
شيلي	١,١	٠,٦	٨	٤	٢٦١٠	٢٨٦٠	٠,٨٤
كولومبيا	٦,١	٥,٩	١٧	١٤	٢٤٤٠	٢٥٨٠	٠,٥١
كوستاريكا	٠,٢	٠,٢	٦	٤	٢٧٢٠	٢٨٥٠	٠,٤٣
كوبا	٠,٧	٠,٢	٧	...	٢٧٢٠	٣١٩٠	١,٤٦
دومينيكا	...	...	...	...	٢٩٤٠	٢٧٧٠	٠,٥٤–
الجمهورية الدومينيكية	١,٩	٢,٣	٢٧	٢٧	٢٢٦٠	٢٢٩٠	٠,١٢
إكوادور	٠,٩	٠,٦	٨	٥	٢٥١٠	٢٧١٠	٠,٧٠
السلفادور	٠,٦	٠,٧	١٢	١١	٢٤٩٠	٢٥٦٠	٠,٢٥

الجدول ألف ٢ (تابع)

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية [٪])
	٩٢-١٩٩٠	٠٣-٢٠٠١	٩٢-١٩٩٠	٠٣-٢٠٠١	٩٢-١٩٩٠	٠٣-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٩٢ / ٢٠٠١-٢٠٠٣
غرينادا	...	...	...	...	٢٨٣٠	٢٩٣٠	٠,٣٢
غواتيمالا	١,٤	٢,٨	١٦	٢٣	٢٣٥٠	٢٢١٠	٠,٥٦-
غيانا	٠,٢	٠,١	٢١	٩	٢٣٥٠	٢٧٣٠	١,٣٧
هايتي	٤,٦	٣,٨	٦٥	٤٧	١٧٨٠	٢٠٩٠	١,٤٧
هندوراس	١,١	١,٥	٢٣	٢٢	٢٣١٠	٢٣٦٠	٠,١٩
جامايكا	٠,٣	٠,٣	١٤	١٠	٢٥٠٠	٢٦٨٠	٠,٦٣
المكسيك	٤,٦	٥,١	٥	٥	٣١٠٠	٣١٨٠	٠,٢٣
جزر الأنتيل الهولندية	...	...	...	...	٢٥١٠	٢٥٩٠	٠,٢٩
نيكاراغوا	١,٢	١,٥	٣٠	٢٧	٢٢٢٠	٢٢٩٠	٠,٢٨
بنما	٠,٥	٠,٨	٢١	٢٥	٢٣٢٠	٢٢٦٠	٠,٢٤-
باراغواي	٠,٨	٠,٨	١٨	١٥	٢٤٠٠	٢٥٣٠	٠,٤٨
بيرو	٩,٣	٣,٣	٤٢	١٢	١٩٦٠	٢٥٧٠	٢,٤٩
سانت كيتس ونيفس	...	...	...	...	٢٥٨٠	٢٧٠٠	٠,٤١
سانت لوسيا	...	...	...	...	٢٧٤٠	٢٩٥٠	٠,٦٧
سانت فنسنت وجزر غرينادين	...	...	...	...	٢٣٠٠	٢٥٨٠	١,٠٥
سورينام	٠,١	٠	١٣	١٠	٢٥٣٠	٢٦٦٠	٠,٤٦
ترينيداد وتوباغو	٠,٢	٠,١	١٣	١١	٢٦٣٠	٢٧٦٠	٠,٤٤
أوروغواي	٠,٢	٠,١	٧	٣	٢٦٦٠	٢٨٥٠	٠,٦٣
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢,٣	٤,٥	١١	١٨	٢٤٦٠	٢٣٥٠	٠,٤٢-
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	**٢٥**	**٣٧,٦**	**٨**	**٩**	**٣٠٥٠**	**٣١١٠**	**٠,١٨**
الجزائر	١,٣	١,٥	٥	٥	٢٩٢٠	٣٠٤٠	٠,٢٧
قبرص	...	...	...	...	٣١٠٠	٣٢٤٠	٠,٤٠
مصر	٢,٥	٢,٤	٤	٣	٣٢٠٠	٣٣٥٠	٠,٤٢
جمهورية إيران الإسلامية	٢,١	٢,٧	٤	٤	٢٩٨٠	٣٠٩٠	٠,٢٣
الأردن	٠,١	٠,٤	٤	٧	٢٨٢٠	٢٦٨٠	٠,٤٦-
الكويت	٠,٥	٠,١	٢٤	٥	٢٣٤٠	٣٠٦٠	٢,٤٧
لبنان	٠,١	٠,١	...	٣	٣١٦٠	٣١٧٠	٠,٠٣
الجماهيرية العربية الليبية	٠	٠	...	...	٣٢٧٠	٣٣٣٠	٠,١٧
المغرب	١,٥	١,٩	٦	٦	٣٠٣٠	٣٠٧٠	٠,١٢
المملكة العربية السعودية	٠,٧	٠,٩	٤	٤	٢٧٧٠	٢٨٢٠	٠,١٦
الجمهورية العربية السورية	٠,٧	٠,٦	٥	٤	٢٨٣٠	٣٠٦٠	٠,٧١
تونس	٠,١	٠,١	...	...	٣١٥٠	٣٢٥٠	٠,٢٨
تركيا	١	٢	...	٣	٣٤٩٠	٣٣٤٠	٠,٤٠-
الإمارات العربية المتحدة	٠,١	٠,١	٤	...	٢٩٣٠	٣٢٢٠	٠,٨٦
اليمن	٤,٢	٧,١	٣٤	٣٧	٢٠٤٠	٢٠٢٠	٠,٠٩-
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**١٦٩**	**٢٠٦,٢**	**٣٥**	**٣٢**	**٢١٧٠**	**٢٢٦٠**	**٠,٣٧**
أنغولا	٥,٦	٥	٥٨	٣٨	١٧٨٠	٢٠٧٠	١,٣٨
بنن	١	٠,٩	٢٠	١٤	٢٣٣٠	٢٥٣٠	٠,٧٥
بوتسوانا	٠,٣	٠,٥	٢٣	٣٠	٢٢٦٠	٢١٨٠	٠,٣٣-
بوركينا فاسو	١,٩	٢,١	٢١	١٧	٢٣٥٠	٢٤٦٠	٠,٤٢
بوروندى	٢,٧	٤,٥	٤٨	٦٧	١٩٠٠	١٦٤٠	١,٣٣-
الكاميرون	٤	٤	٢٣	٢٥	٢١٢٠	٢٢٧٠	٠,٦٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٥	١,٧	٥٠	٤٥	١٨٦٠	١٩٤٠	٠,٢٨
تشاد	٣,٥	٢,٧	٥٨	٣٣	١٧٨٠	٢١٦٠	١,٧٧
جزر القمر	...	...	...	...	١٩١٠	١٧٥٠	٠,٧٩-

الجدول ألف ٢ (تابع)

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية [٪])
	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	١٩٩٠–١٩٩٢ / ٢٠٠١–٢٠٠٣
الكونغو	١,٤	١,٢	٥٤	٣٤	١٨٦٠	٢١٥٠	١,٣٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٢,٢	٣٧	٣١	٧٢	٢١٧٠	١٦١٠	–٢,٦٨
كوت ديفوار	٢,٣	٢,٢	١٨	١٤	٢٤٧٠	٢٦٣٠	٠,٥٧
جيبوتي	...	...	...	...	١٨٠٠	٢٢٢٠	١,٩٢
إريتريا	...	٢,٩	...	٧٣	...	١٥٢٠	...
اثيوبيا	...	٣١,٥	...	٤٦	...	١٨٦٠	...
غابون	٠,١	٠,١	١٠	٥	٢٤٥٠	٢٦٧٠	٠,٧٨
غامبيا	٠,٢	٠,٤	٢٢	٢٧	٢٣٧٠	٢٢٨٠	–٠,٣٥
غانا	٥,٨	٢,٤	٣٧	١٢	٢٠٨٠	٢٦٥٠	٢,٢٣
غينيا	٢,٥	٢	٣٩	٢٤	٢١١٠	٢٤٢٠	١,٢٥
غينيا - بيساو	...	...	...	...	٢٣٠٠	٢٠٧٠	–٠,٩٥
كينيا	٩,٥	٩,٧	٣٩	٣١	١٩٨٠	٢١٥٠	٠,٧٥
ليسوتو	٠,٣	٠,٢	١٧	١٢	٢٤٤٠	٢٦٢٠	٠,٦٥
ليبريا	٠,٧	١,٦	٣٤	٤٩	٢٢١٠	١٩٤٠	–١,١٨
مدغشقر	٤,٣	٦,٥	٣٥	٣٨	٢٠٨٠	٢٠٤٠	–٠,١٨
ملاوي	٤,٨	٤	٥٠	٣٤	١٨٨٠	٢١٤٠	١,١٨
مالى	٢,٧	٣,٥	٢٩	٢٨	٢٢٢٠	٢٢٢٠	٠,٠٠
موريتانيا	٠,٣	٠,٣	١٥	١٠	٢٥٦٠	٢٧٨٠	–٠,٧٥
موريشيوس	٠,١	٠,١	٦	٦	٢٨٩٠	٢٩٦٠	٠,٢٢
موزامبيق	٩,٢	٨,٣	٦٦	٤٥	١٧٣٠	٢٠٧٠	١,٦٤
ناميبيا	٠,٥	٠,٤	٣٤	٢٣	٢٠٧٠	٢٢٦٠	٠,٨٠
النيجر	٣,٢	٣,٧	٤١	٣٢	٢٠٢٠	٢١٦٠	٠,٦١
نيجيريا	١١,٨	١١,٥	١٣	٩	٢٥٤٠	٢٧٠٠	٠,٥٦
رواندا	٢,٨	٣	٤٣	٣٦	١٩٥٠	٢٠٧٠	٠,٥٤
سان تومي وبرنسيبي	...	...	...	...	٢٢٧٠	٢٤٤٠	٠,٦٦
السنغال	١,٨	٢,٢	٢٣	٢٣	٢٢٨٠	٢٣١٠	٠,١٢
سيشيل	...	...	...	...	٢٣١٠	٢٤٦٠	٠,٥٧
سيراليون	١,٩	٢,٤	٤٦	٥٠	١٩٩٠	١٩٣٠	–٠,٢٨
جنوب أفريقيا	...	...	...	...	٢٨٣٠	٢٩٤٠	٠,٣٥
السودان	٧,٩	٨,٨	٣١	٢٧	٢١٧٠	٢٢٦٠	٠,٣٧
سوازيلند	٠,١	٠,٢	١٤	١٩	٢٤٥٠	٢٣٦٠	–٠,٣٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩,٩	١٦,١	٣٧	٤٤	٢٠٥٠	١٩٦٠	–٠,٤١
توغو	١,٢	١,٢	٣٣	٢٥	٢١٥٠	٢٣٢٠	٠,٦٩
أوغندا	٤,٢	٤,٦	٢٤	١٩	٢٢٧٠	٢٣٨٠	٠,٤٣
زامبيا	٤	٥,١	٤٨	٤٧	١٩٣٠	١٩٣٠	٠,٠٠
زمبابوي	٤,٨	٥,٧	٤٥	٤٥	١٩٨٠	٢٠١٠	٠,١٤
اقتصاديات السوق المتقدمة	**...**	**...**	**...**	**...**	**٣٣٣٠**	**٣٤٩٠**	**٠,٤٣**
أستراليا	...	...	...	...	٣١٧٠	٣١٢٠	–٠,١٤
النمسا	...	...	...	...	٣٥١٠	٣٧٤٠	٠,٥٨
بلجيكا	...	...	...	...	...	٣٦٤٠	...
كندا	...	...	...	...	٣٠٦٠	٣٥٩٠	١,٤٦
الدانمرك	...	...	...	...	٣٢٣٠	٣٤٥٠	٠,٦٠
فنلندا	...	...	...	...	٣١٥٠	٣١٥٠	٠,٠٠
فرنسا	...	...	...	...	٣٥٤٠	٣٦٤٠	٠,٢٥
ألمانيا	...	...	...	...	٣٣٩٠	٣٤٩٠	٠,٢٦
اليونان	...	...	...	...	٣٥٧٠	٣٦٨٠	٠,٢٨
آيسلندا	...	...	...	...	٣١٠٠	٣٢٤٠	٠,٤٠

الجدول ألف ٢ (تتمة)

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية [٪])
	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	٩٢–١٩٩٠	٠٣–٢٠٠١	١٩٩٠–١٩٩٢ / ٢٠٠١–٢٠٠٣
آيرلندا	...	...	...	...	٣٦٢٠	٣٦٩٠	٠,١٧
إسرائيل	...	...	...	...	٣٤١٠	٣٦٨٠	٠,٧٠
إيطاليا	...	...	...	...	٣٥٩٠	٣٦٧٠	٠,٢٠
اليابان	...	...	...	...	٢٨١٠	٢٧٧٠	٠,١٣–
لكسمبرغ	...	...	...	...	...	٣٧١٠	...
مالطة	...	...	...	...	٣٢٤٠	٣٥٣٠	٠,٧٨
هولندا	...	...	...	...	٣٣٤٠	٣٤٤٠	٠,٢٧
نيوزيلندا	...	...	...	...	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٠,٠٠
النرويج	...	...	...	...	٣١٨٠	٣٤٨٠	٠,٨٢
البرتغال	...	...	...	...	٣٤٥٠	٣٧٥٠	٠,٧٦
أسبانيا	...	...	...	...	٣٣٠٠	٣٤١٠	٠,٣٠
السويد	...	...	...	...	٢٩٩٠	٣١٦٠	٠,٥٠
سويسرا	...	...	...	...	٣٣١٠	٣٥٠٠	٠,٥١
المملكة المتحدة	...	...	...	...	٣٢٧٠	٣٤٤٠	٠,٤٦
الولايات المتحدة الأمريكية	...	...	...	...	٣٥٠٠	٣٧٧٠	٠,٦٨
	٩٥–١٩٩٣	٠٣–٢٠٠١	٩٥–١٩٩٣	٠٣–٢٠٠١	٩٥–١٩٩٣	٠٣–٢٠٠١	١٩٩٣–١٩٩٥ / ٢٠٠١–٢٠٠٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٢٣,٤**	**٢٤,٧**	**٦**	**٦**	**٢٩٥٠**	**٢٩٩٠**	**٠,١٧**
ألبانيا	٠,٢	٠,٢	٥	٦	٢٨٧٠	٢٨٦٠	٠,٠٤–
أرمينيا	١,٨	٠,٩	٥٢	٢٩	١٩٦٠	٢٢٦٠	١,٨٠
أذربيجان	٢,٦	٠,٨	٢٤	١٠	٢١٤٠	٢٦٢٠	٢,٥٦
بيلاروس	٠,١	٠,٣	...	٣	٣١٩٠	٢٩٦٠	٠,٩٣–
البوسنة والهرسك	٠,٣	٠,٤	٩	٩	٢٦٩٠	٢٧١٠	٠,٠٩
بلغاريا	٠,٧	٠,٧	٨	٩	٢٩٠٠	٢٨٥٠	٠,٢٢–
كرواتيا	٠,٧	٠,٣	١٦	٧	٢٥٢٠	٢٧٧٠	١,١٩
الجمهورية التشيكية	٠,٢	٠,١	...	...	٣٠٨٠	٣٢٤٠	٠,٦٤
إستونيا	٠,١	٠	٩	٣	٢٧٦٠	٣١٦٠	١,٧١
جورجيا	٢,٤	٠,٧	٤٤	١٣	٢٠٥٠	٢٥٢٠	٢,٦١
هنغاريا	٠,١	٠	...	...	٣٣٤٠	٣٥٠٠	٠,٥٩
كازاخستان	٠,٢	١,٢	...	٨	٣٢٨٠	٢٧١٠	٢,٣٦–
قيرغيزستان	١	٠,٢	٢١	٤	٢٤٠٠	٣٠٥٠	٣,٠٤
لاتفيا	٠,١	٠,١	٣	٣	٢٩٦٠	٣٠٢٠	٠,٢٥
ليتوانيا	٠,٢	٠	٤	...	٢٨٧٠	٣٣٧٠	٢,٠٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٣	٠,١	١٥	٧	٢٥٢٠	٢٨٠٠	١,٢٣
مولدوفا	٠,٢	٠,٥	٥	١١	٢٩٣٠	٢٧٣٠	٠,٨٨–
بولندا	٠,٣	٠,٣	...	...	٣٣٤٠	٣٣٧٠	٠,١١
رومانيا	٠,٣	٠,١	...	...	٣٢١٠	٣٥٢٠	١,١٦
الاتحاد الروسي	٦,٤	٤,١	٤	٣	٢٩٣٠	٣٠٨٠	٠,٦٣
صربيا والجبل الأسود	٠,٥	١,١	٥	١٠	٢٩١٠	٢٦٧٠	١,٠٧–
سلوفاكيا	٠,٢	٠,٣	٤	٦	٢٩٢٠	٢٨٣٠	٠,٣٩–
سلوفينيا	٠,١	٠,١	٣	٣	٢٩٥٠	٢٩٧٠	٠,٠٨
طاجيكستان	١,٢	٣,٨	٢٢	٦١	٢٣١٠	١٨٤٠	٢,٨٠–
تركمنستان	٠,٥	٠,٤	١٢	٨	٢٥٥٠	٢٧٥٠	٠,٩٥
أوكرانيا	١,٢	١,٢	...	٣	٣٠٤٠	٣٠٣٠	٠,٠٤–
أوزبكستان	١,٧	٦,٧	٨	٢٦	٢٦٦٠	٢٢٧٠	١,٩٦–

الجدول ألف ٣
الإنتاج الزراعي والإنتاجية

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٣–٢٠٠٥
العالم	**١,٩**	**٢,٤**	**٠,٣**	**١,١**	**٢٧ ٧١١**	**٣٢ ٣٨٩**
البلدان المتقدمة	**٢,٤**	**٠,٩**	**٠,٦–**	**٠,٢**	**٣٥ ٢٤٥**	**٣٩ ٢٥٥**
البلدان النامية	**٣,٧**	**٣,٣**	**٠,٧–**	**٠,٠–**	**١٩ ٠٥٧**	**٢١ ٧٤٧**
آسيا والمحيط الهادي	**٤,١**	**٣,٥**	**٢,٥–**	**٠,١**	**٢٣ ٦٢٣**	**٢٨ ٠٤٩**
بنغلاديش	١,٣	٣,٨	١,١–	١,٦	٢٥ ٧٢٢	٣٥ ٣٣١
بوتان	١,٩	٠,٦–	٠,١–	٣,٣–	١٣ ٢١٣	١٥ ٩٩٠
بروني دار السلام	٠,١	١١,٤	٢,٦–	٨,٨	١٨ ٥٥٣	١١ ٢٢٥
كمبوديا	٥,٦	٣,١	٢,٠	٠,٥	١٥ ٢٠٤	٢٠ ٦١٦
الصين القارية	٥,٢	٤,٥	٣,٨	٣,٧	...	...
مقاطعة تايوان الصينية	٠,٧	٠,٤–	٠,٤–	١,١–	...	...
فيجي	٢,٦	٠,٨–	١,٨	١,٩–	٢٤ ٠٨٣	٢٣ ١٩٧
بولينيزيا الفرنسية	٠,٢	٠,٤	١,٩–	١,٢–	...	...
غوام	١,٣	٢,٣	٠,٧–	٠,٨	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
الهند	٣,٢	٢,١	١,٢	٠,٤	٢١ ٠٤٠	٢٣ ٩٠٩
إندونيسيا	٤,٣	٢,٢	٢,٦	٠,٨	٣٨ ٧٤٩	٤٢ ٧٨٣
كيريباس	...	...	٢,٢–	١,٢	...	...
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	...	...	١,٨–	١,٩	٤٤ ٥٤٨	٣٤ ٠٧٧
جمهورية كوريا	...	...	١,١	٠,٤	٥٧ ٨٠٠	٦٢ ٣٣٢
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	...	...	٠,٢	٣,٩	٢٤ ٤٧٤	٣١ ٧٩٥
ماليزيا	٤,٥	٣,٩	١,٨	١,٧	٣٠ ٥١٤	٣٢ ٩٢٨
ملديف	٢,٣	١,٩	٠,٨–	١,١–	١١ ٩٠٥	١٠ ٠٠٠
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	...	٠,٠		٠,٤–	...	...
منغوليا	١,١–	٠,١–	٣,٣–	١,٢–	٧ ٨٠١	٨ ٠٧٦
ميانمار	١,٧	٤,٧	٠,١–	٣,٢	٢٨ ٩٤٦	٣٥ ٩١٩
نيبال	٣,٦	٢,٩	١,٢	٠,٦	١٨ ٤١١	٢٢ ٨٤٤
كاليدونيا الجديدة	٠,٥	١,٢	١,٧–	٠,٨–	٢٨ ٥٤٨	٢٧ ٣١٤
باكستان	٤,٩	٢,٧	٢,١	٠,١	١٩ ٤٦٣	٢٤ ٣٨٠
بابوا غينيا الجديدة	١,٦	٢,٣	٠,٩–	٠,٠–	٢٨ ٦٥٠	٣٥ ٣٩٤
الفلبين	٢,٥	٢,٩	٠,١	١,٠	٢٢ ٦٣٠	٢٩ ٤٦٤
ساموا	٢,٤–	١,٣	٣,٠–	٠,٤	...	...
سنغافورة	١٢,٠–	٠,٥–	١٤,١–	٢,٧–	...	...
جزر سليمان	٠,٧	٢,٠	٢,٥–	١,٠–	٠	٣٩ ٠١١
سري لانكا	٠,٩	٠,٦	٠,٤–	٠,٣–	٢٩ ٩٢٩	٣٤ ٢٨٢
تايلند	٢,١	١,٥	٠,٨	٠,٤	٢٣ ٨٢٦	٢٧ ٢٥١
تيمور - ليشتي	٣,٦	٠,٦	١,١	٠,٤	٢٠ ٢٤٨	١٩ ٢٦٣
تونغا	٠,١–	٠,٦	٠,٣–	٠,١–	...	...
فانواتو	٠,٧	١,٣	١,٩–	١,٢–	٥ ٣٠٨	٥ ٣٨٥
فييت نام	٤,٦	٥,٤	٢,٤	٤,٠	٣٤ ٦٣٤	٤٦ ٥٠٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٢,٦**	**٣,١**	**٠,٢–**	**٠,٠–**	**٢٢ ٠٢٣**	**٢٦ ٦٦٦**
أنتيغوا وباربودا	٠,١	٠,٨	٠,٤–	٠,٢–	١٧ ٥٧٩	١٥ ٧٦٤
الأرجنتين	٢,١	٣,٠	٠,٧	١,٧	٢٨ ٢٠٨	٣٧ ٧٠٥

الجدول ألف ٣ (تابع)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٣–٢٠٠٥
جزر البهاما	٣,١	٢,٨	١,٢	١,٥	١٧ ٢٨٧	٢١ ٤٢٧
بربادوس	٠,٠–	١,١	٠,٤–	٠,٧	٢٦ ٧٢٢	٧٨ ١٥٦
بليز	٦,٢	٤,٦	٣,٤	٢,٣	١٨ ٨٧٢	٢٦ ٦٧٨
بوليفيا	٤,٣	٣,٢	١,٩	١,١	١٥ ١٣٢	١٨ ٥٧٤
البرازيل	٣,٤	٤,٠	١,٦	٢,٧	٢٣ ٨٤١	٣١ ٥٠٠
شيلي	٥,٥	٢,٧	٣,٨	١,٤	٤٤ ٠٢٦	٥٦ ٢١٣
كولومبيا	٣,٥	١,٨	١,٥	٠,١	٢٥ ٥١٨	٣٥ ٦٦٧
كوستاريكا	٥,١	١,٣	٢,٥	٠,٩–	٣٦ ٧٠٨	٤٠ ٠١٤
كوبا	٤,٣–	٤,٥	٥,١–	٤,٢	١٦ ٩٧١	٣٠ ٧٥٧
دومينيكا	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٠	١٢ ٩٠٦	١٣ ٣٣٣
الجمهورية الدومينيكية	٠,٣–	١,١	٢,٠–	٠,٤–	٣٧ ٣٩٤	٤١ ٧٧٢
إكوادور	٤,٤	٢,٨	٢,٠	١,٢	١٩ ٨٣١	٢٤ ٨٥٠
السلفادور	٠,٣	١,٠	١,٤–	٠,٧–	١٨ ٨٢٦	٢٤ ٦٢٤
جزر فولكلاند (مالفيناس)	٠,٨	٠,٦–	٠,٨	٣,٤–	...	...
غوايانا الفرنسية	٩,٨	٠,١–	٤,٩	٣,٠–	٣٣ ٦٥٢	٣٨ ٩١٦
غرينادا	٠,٨–	٠,١–	٠,٤–	٠,٢	٩ ٨٨١	١٠ ٠٠٠
غواديلوب	٢,١–	٤,٥	٣,٥–	٣,٦	٠	٠
غواتيمالا	٣,٤	١,٦	٠,٨	١,١–	١٨ ٧٢٦	١٧ ٤٧٠
غيانا	٤,٥	١,٢	٤,٦	٠,٩	٣٦ ٨٥٠	٣٧ ٩٥٠
هايتي	٢,١–	١,٠	٤,١–	٠,٣–	٩ ٢٩٧	٨ ٢٣٩
هندوراس	٣,٢	٥,٣	٠,٢	٢,٦	١٣ ٩٣٤	١٠ ٩٥٤
جامايكا	...	...	٢,١	١,١–	١٤ ٤٧٠	١١ ٦١٥
مارتينيك	٠,٨–	٢,٨	١,٦–	٢,١	...	...
المكسيك	٢,١	١,٨	٠,٢	٠,٣	٢٥ ٥٩٢	٢٨ ٧١٨
نيكاراغوا	٠,١	٥,٥	٢,٥–	٢,٨	١٧ ٣١٢	١٧ ٧٧٩
بنما	٠,٩	١,٢	١,٢–	٠,٧–	١٨ ٦٣١	١٩ ٥٧٨
باراغواي	٣,٢	١,٦	٠,٢	٠,٨–	٢٠ ٧٣٥	٢٢ ٢٣٦
بيرو	٣,٢	٤,٦	١,٢	٢,٩	٢٧ ٤٤٩	٣٣ ٩٩٢
بورتوريكو	٠,٢–	١,٢–	١,١–	١,٨–	١٥ ٤٧٧	١٧ ٣٠٨
سانت كيتس ونيفس	١,٧–	٢,٩–	٢,٠–	٢,٣–	...	...
سانت لوسيا	٣,٧	٣,٠–	٢,٢	٣,٨–	٠	٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٣–	٠,٨–	١,٢–	١,٤–	٣٣ ٣٣٣	٣١ ٥٥٠
ترينيداد وتوباغو	١,٤	١,٩	٠,٧	١,٥	٣٥ ٣٣٠	٢٧ ٢٢٥
أوروغواي	٢,٥	٢,٥	١,٨	١,٨	٢٨ ٧٩٨	٤٢ ٧٨٥
جمهورية فنزويلا البوليفارية	١,٦	١,٨	٠,٩–	٠,٢–	٢٩ ٤٩٥	٣٣ ٢٨٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**٣,٠**	**٢,٧**	**١,١**	**٠,٤**	**٢٢ ٦٨٣**	**٢٤ ٤٧٨**
الجزائر	٣,١	٣,٦	٠,٦	١,٩	٧ ٧٣٧	١٤ ٦٧٧
البحرين	١,٣	٤,١	٢,٣–	١,٦	...	...
قبرص	٢,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٠	٢٦ ٣٤٣	٢٣ ٧٠٦
مصر	٤,٠	٣,٨	١,٨	١,٨	٥٩ ٢٠١	٧٥ ٢٨٣
جمهورية إيران الإسلامية	٤,٩	٢,٩	٢,٣	١,٦	١٧ ٨١٩	٢٤ ١١٤
الأردن	...	...	١,٥	١,٠–	١٣ ٦٣١	١٣ ٤٦٦

الجدول ألف ٣ (تابع)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٣–٢٠٠٥
الكويت	...	...	١٨,٠	٥,١	٥٩ ٩٨٣	١٩ ٧٤٧
لبنان	...	...	٤,٤	٢,٥–	٢٢ ٦٣٨	٢٣ ٧٧١
الجماهيرية العربية الليبية	٢,٩	١,٣	٠,٦	٠,٧–	٦ ٨٢٥	٦ ٢٦٢
المغرب	٢,٨	٦,٧	٠,٨	٥,٠	٨ ٦٣٩	١٢ ٨١٧
الأراضي الفلسطينية المحتلة	...	٢,٧	...	١,٠–	٩ ٧٠٦	٢٠ ٧٥٥
عُمان	٢,٣	٤,٠	١,٥–	٠,٩	٢١ ٨٤٥	٢٣ ٣١٦
قطر	١٣,٨	٢,١	٩,٦	٠,٣	٣١ ٣٥٤	٣٥ ٦١٥
المملكة العربية السعودية	٥,٠	٣,٥	١,٠	٠,٤	٤٢ ٦٤٤	٤٤ ٣٠٤
تونس	١,٧	٩,٠	٠,٣–	٧,٨	١٠ ٦٨٥	١٥ ٣٩١
تركيا	٢,٠	١,٥	٠,١	٠,٠	٢٠ ٦٨١	٢٣ ٩٨٦
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٥	١٠,١	٥,٤	٧,٧	١٤ ٨٥٣	٣١ ١٩١
اليمن	٤,١	٣,٠	٠,٢–	٠,٥–	١١ ٠٢٠	٧ ٧١٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٣,٣**	**٢,٦**	**٠,٤–**	**٠,٢–**	**١٢ ٨٠٨**	**١٣ ٣٥٧**
بنن	٦,٥	٤,٤	٣,٢	١,٧	٩ ٨٧٥	١١ ٤٧٣
بوتسوانا	١,٩	١,٧–	١,٠–	٣,٢–	٣ ٢٥٢	٥ ١٣٩
بوركينا فاسو	٤,٢	٤,٨	١,٣	١,٨	٨ ٥٨٤	٩ ٥٩٢
بوروندى	٠,٨	٠,٠–	١,٣–	١,٩–	١٣ ٢٨٦	١٣ ٣٥٩
الكاميرون	٢,٥	٢,٣	٠,٤–	٠,٢	١٠ ٣٤٣	١٦ ١٣٠
الرأس الأخضر	٨,٢	٢,٠	٦,٠	٠,٢–	٢ ٩٠٨	٢ ٣٠٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣,٤	٢,٨	١,٠	١,١	٩ ٠١٨	١٠ ٤٦٤
تشاد	٤,١	٣,٣	١,١	٠,٢	٦ ١١٠	٧ ١١٠
جزر القمر	٣,٣	١,٦	٠,٤	١,٣–	١٣ ٣٢٧	١٣ ٣٧٦
الكونغو	١,٤	٢,٠	١,٩–	٠,٩–	٧ ٦٩٨	٨ ٠٥٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٤	١,٠–	٢,٨–	٣,٣–	٧ ٧٨٢	٧ ٦٦٦
كوت ديفوار	٣,٠	١,٨	٠,٢–	٠,٠	٩ ٤٥٨	١٢ ٦٥٦
جيبوتي	١,٥	٣,٨	٢,٦–	١,٤	١٦ ٦٦٧	١٦ ١١١
غينيا الاستوائية	٣,٣	٠,٠–	٠,٨	٢,٦–	...	...
إريتريا	...	٢,٨	...	٠,٦–	٤ ٨٦٩	٢ ٨٥٣
إثيوبيا	...	٣,٦	...	٠,٩	١١ ٠٦٢	١٢ ٦٠٧
غابون	٢,٠	١,٤	١,١–	٠,٨–	١٨ ٤٨٢	١٦ ٤١٠
غامبيا	١,٤	٨,١	٢,٣–	٤,٩	١١ ٢٩٣	١١ ٥٤٩
غانا	٦,٨	٤,٢	٣,٨	٢,٠	١٣ ٤٠٦	١٤ ٣٧٢
غينيا	٣,٦	٣,٠	٠,٤	١,١	١١ ٧٧٧	١٤ ٧٦٠
غينيا - بيساو	٢,٧	٣,٣	٠,٢–	٠,٤	١٤ ٠٩٥	١٢ ٠٤١
كينيا	...	...	٠,٠–	٠,١–	١٧ ١٠٨	١٤ ٠٨٥
ليسوتو	...	...	٠,٨–	١,٢	٨ ٥٥٥	٩ ٠٦٣
ليبريا	٥,٣–	٦,٩	٥,٢–	١,٣	١١ ٠٦١	٨ ٨٨٩
مدغشقر	١,٢	١,٢	١,٦–	١,٧–	١٩ ٣٩١	٢٣ ٢٠٨
ملاوي	٣,٢	٤,٥	٠,٠–	٢,٢	١٢ ٣٢٩	١١ ٤٩٨
مالي	٤,٣	٣,٢	١,٦	٠,٣	٧ ٩٦٩	٨ ٧٢٣
موريتانيا	١,٧	١,٧	٠,٧–	١,٢–	٧ ٦٢٩	١٠ ٧٥٥
موريشيوس	٠,٥	٠,٩	٠,٥–	٠,١–	٣٩ ٤١٧	٣٤ ٣٦٣

الجدول ألف ٣ (تابع)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٣–٢٠٠٥
موزامبيق	٢,٠	٣,٢	٠,١	١,١	٥ ٧٩٣	٩ ٢١٠
ناميبيا	٢,٤	٣,٥	١,٣–	١,٣	٢ ٩٨٨	٤ ٤١٤
النيجر	٤,٨	٥,٠	١,٤	١,٣	٣ ١٠٦	٣ ٩٣٨
نيجيريا	٧,٣	٢,٣	٤,٢	٠,٤–	١١ ٦٥٣	١٠ ٥٦٧
ريونيون	٣,٥	١,٢	١,٧	٠,٤–	٦٥ ٤٢٩	٦٧ ٢٤٤
رواندا	٢,٢–	٦,١	٠,٩–	٠,٧	١٢ ٠٧٦	٩ ٧٢٣
سان تومي وبرنسيبي	٢,١	٤,١	٠,٢–	١,٥	٢٢ ٣٥٩	٢٤ ٢٤٢
السنغال	٣,٥	٣,٦	٠,٨	١,١	٨ ٢٠٣	١١ ٢٢٧
سيشيل	١,٦	٠,٥–	٠,٥	١,٤–	...	...
سيراليون	٠,٤	٠,٢	١,٠–	٢,٥–	١١ ٨١٣	١٢ ٢٢٩
جنوب أفريقيا	٠,٤	٣,٧	١,٨–	٢,٦	٢٠ ٥١٨	٢٩ ٠٦٨
السودان	٣,٢	٣,١	٠,٩	٠,٨	٤ ٧٨٨	٥ ١٠٣
سوازيلند	٠,٦–	٠,٩	٣,٥–	٠,٦–	١٦ ٠٧٥	١١ ١٣٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	١,٥	١,٦	١,٨–	٠,٦–	١٢ ٩١٩	١٤ ٦٩٤
توغو	٣,٢	٣,٠	٠,٥	٠,١	٨ ١٦٢	١٠ ٣٩٩
أوغندا	٣,٢	٢,٥	٠,٢–	٠,٧–	١٥ ٣٥٧	١٦ ٦٧٠
زامبيا	٢,٦	٣,٢	٠,٣–	١,٥	١٦ ٨٣٩	١٥ ٨٤٢
زمبابوي	٠,٣–	١,٤	٣,١–	٠,٣	١١ ٥٤٠	٦ ٧٥٩
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٠,٥**	**١,٠**	**٠,٣–**	**٠,٤–**	**٤٦ ٥٢٣**	**٤٩ ٠٣٨**
أستراليا	٢,١	١,٩	٠,٦	٠,٨	١٧ ٠٥٩	١٩ ٦٠٢
النمسا	٠,٩	٠,٦	٠,٢	٠,٥	٥٣ ٣٧٩	٥٧ ٣٧٦
بلجيكا – لكسمبرغ	٢,٠	...	١,٦	...	٦٧ ٢٥٦	٠
كندا	٢,١	٢,٠	٠,٨	١,١	٢٦ ٤٧٣	٢٩ ٦٢٤
الدانمرك	٠,٨	٠,١	٠,٦	٠,٢–	٥٨ ٣٣١	٦٠ ٧٩٧
فنلندا	٠,٧–	١,١	١,١–	٠,٩	٣٥ ٣٤٢	٣٢ ٨٤٤
فرنسا	٠,١	٠,٢	٠,٤–	٠,٢–	٦٥ ٠٤٤	٦٨ ٧٥٦
ألمانيا	٠,٩–	٠,٨	١,٤–	٠,٦	٥٨ ٨١٩	٦٤ ٩٧٤
اليونان	١,٣	٠,٨–	٠,٧	١,٣–	٣٧ ١٧٣	٣٦ ٩٨٨
آيسلندا	١,٩–	٠,٩	٢,٩–	٠,١–	...	...
آيرلندا	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٨–	٦١ ٨٣٠	٧٣ ٩٠٥
إسرائيل	٠,٧	٢,٠	١,٩–	٠,٣–	٢٦ ٧٨٢	٣٥ ٥٤٦
إيطاليا	٠,٠–	٠,٧	٠,١–	٠,٧	٤٧ ٣٢٠	٥٠ ٥٦٨
اليابان	...	...	٠,٩–	١,١–	٥٦ ٢٧١	٥٨ ٠٦٩
مالطة	٣,٣	٠,٢	٢,٣	٠,٣–	٢٦ ٠٦٤	٤١ ١٧٢
هولندا	٠,٨	١,٠–	٠,١	١,٥–	٧٦ ٤٤٠	٨٠ ٣٦٤
نيوزيلندا	٠,٩	٢,٣	٠,١–	١,٤	٥٤ ٥٧٣	٧٣ ٥٩٨
النرويج	٠,٣–	٠,٠	٠,٨–	٠,٥–	٣٧ ٦٨٠	٤١ ٢٠٧
البرتغال	٢,٩	٠,٥	٣,٠	٠,٤	٢١ ٤٢٠	٢٦ ٨٢٩
إسبانيا	٠,٤–	٢,٠	٠,٧–	٢,٧	٢٢ ٦٧١	٣٠ ٤٠٠
السويد	١,٠–	٠,٣	١,٥–	٠,٢	٤٣ ٣٦٣	٤٨ ٣٤٦
سويسرا	٠,١–	٠,١–	١,٠–	٠,١–	٦٢ ٢٠٢	٦١ ٥٠٤
المملكة المتحدة	٠,٢	٠,٨–	٠,١–	١,١–	٦٦ ١٧٦	٧٠ ٩٦٩

الجدول ألف ٣ (تتمة)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٨٦–١٩٩٥	١٩٩٦–٢٠٠٥	١٩٩٣–١٩٩٥	٢٠٠٣–٢٠٠٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٠	١,٨	٠,٠–	٠,٧	٤٨ ٣٦١	٦٤ ٤٣٨
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٤,٠–**	**٠,٧**	**٥,٠–**	**٠,٦**	**٢٥ ٦٣٧**	**٣٠ ٩٢١**
ألبانيا	٢,٧	٠,٨	١,٨	٠,٥	٢٦ ٦٢٥	٣٤ ٩١٢
أرمينيا	٠,١	١,٨	٣,٢	٣,٦	١٦ ٦٢٦	١٩ ٧٧٩
أذربيجان	١١,٠–	٥,٣	١٤,٣–	٣,٧	١٥ ٨٦٢	٢٦ ٠٦٧
بيلاروس	٤,٥–	٠,٧	١٠,٥–	١,٨	٢٣ ٧٧٤	٢٨ ٨٧٥
البوسنة والهرسك	٨,٨–	٣,٥	٦,٢–	٠,٥	٣٥ ٦٨٨	٣٣ ٩٣٣
بلغاريا	٣,٩–	٠,٦	١,٤–	٠,٤–	٢٧ ٩٣٥	٣٢ ٥٥٤
كرواتيا	٠,٣	١,٠	١,٣–	٠,٦	٤٢ ٥٥٥	٤١ ٧٨٧
الجمهورية التشيكية	٤,٦–	٠,٧–	٢٠,٦–	٠,١	٤٠ ٩٩٢	٤٨ ١٥٩
إستونيا	٩,٧–	٠,١–	٩,٨–	٠,٤–	١٨ ١٥٢	٢٣ ٣٤٤
جورجيا	٣,٨	٠,٣–	٠,١–	٠,١	١٩ ٧٨١	٢١ ٢٣٦
هنغاريا	٣,٥–	١,٧	٢,٣–	٢,٨	٣٧ ٠٦٢	٤٧ ١٧٩
كازاخستان	١٦,٢–	٣,٤	١٤,٦–	٣,٥	٨ ٠٢٩	٩ ٩٣٩
قيرغيزستان	٨,٣–	٣,٥	٥,٠–	٢,٧	١٩ ٦٨٤	٢٨ ٣٨٢
لاتفيا	١٤,٩–	٠,٤	١٨,٤–	٠,١	١٧ ٧٧٩	٢٢ ٢٥٧
ليتوانيا	٨,٥–	١,٢–	١٦,٣–	١,٤	١٩ ٠٦٨	٣١ ٣٧١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢,٩–	١,٣	٥,٤–	١,٠	٢٥ ٧١٣	٣٠ ٥٢٨
مولدوفا	٠,١	٠,٣–	٦,٧–	١,٩–	٣٠ ٠١٢	٢٦ ٤٢٦
بولندا	١,٨–	٠,٩–	١,٦–	٠,٥	٢٧ ٨٠٥	٣١ ٩١٢
رومانيا	١,٤–	١,٤	٠,٥–	٠,٧	٢٧ ٦٠٢	٣٢ ٥٥٢
الاتحاد الروسي	٧,٩–	٠,٨	٩,٨–	١,٨	١٤ ٣٩٠	١٨ ٥٠٤
صربيا والجبل الأسود	٣,٢	٠,٣	١,٥–	٠,٥	٣٣ ٨٥٢	٤٠ ٥٥٦
سلوفاكيا	٣,٠–	٠,٩–	٣,٦–	٠,٥	٤٠ ٦٦٥	٤١ ١٠٣
سلوفينيا	٦,٤	٠,٣	١٠,٦	١,٢	٤٤ ٣٣٣	٥٢ ٤٧٤
طاجيكستان	٧,٦–	٥,٥	٦,٤–	٢,٥	٩ ٩٤٣	٢١ ٩٧٢
تركمنستان	٤,٠	٩,٠	١٦,٤	١,٠	٢٢ ١٥٠	٢٨ ٨٢٦
أوكرانيا	٥,٣–	١,٢	١٠,٤–	٠,٤	٢٨ ٨١٣	٢٤ ٣٤٩
أوزبكستان	٠,٢	٢,٤	٠,٢–	٠,٥–	١٧ ٣٠٤	٣٥ ٩٠٢

الجدول ألف ٤

مؤشرات السكان والقوة العاملة (٢٠٠٤)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
العالم	**٦ ٣٤٨ ٧١٨**	**٣ ٢٥١ ٥٥٣**	**٥١**	**٢ ٥٨٣ ٤٥٧**	**٤١**	**٣ ١١٥ ٥٤٥**	**١ ٣٤٠ ٤٧٧**	**٤٣**
البلدان المتقدمة	**١ ٢٨٧ ٤٨٨**	**٣٤٨ ٣٨٣**	**٢٧**	**٨٢ ٥٩٢**	**٦**	**٦٤٧ ٧٤٤**	**٤١ ٣٥١**	**٦**
البلدان النامية	**٥ ٠٦١ ٢٣٠**	**٢ ٩٠٣ ١٧٠**	**٥٧**	**٢ ٥٠٠ ٨٦٥**	**٤٩**	**٢ ٤٦٧ ٨٠١**	**١ ٢٩٩ ١٢٦**	**٥٣**
آسيا والمحيط الهادي	**٣ ٣٨٩ ٥٦٨**	**٢ ١٦٣ ٠٤٣**	**٦٤**	**١ ٨٧٢ ٦٨٢**	**٥٥**	**١ ٧٥١ ٠٥١**	**١ ٠١٨ ٣٧٠**	**٥٨**
ساموا الأمريكية	٦٣	٦	١٠	٢٠	٣٢	٢٥	٨	٣٢
بنغلاديش	١٤٩ ٦٦٤	١١٢ ٨٣٦	٧٥	٧٧ ٤٥٤	٥٢	٧٦ ٧٥٦	٣٩ ٧٢٣	٥٢
بوتان	٢ ٣٢٥	٢ ١٢١	٩١	٢ ١٧٦	٩٤	١ ١٢٧	١ ٠٥٥	٩٤
بروني دار السلام	٣٦٦	٨٥	٢٣	٢	١	١٧٥	١	١
كمبوديا	١٤ ٤٨٢	١١ ٦٩٤	٨١	٩ ٩٢٢	٦٩	٧ ٣٠٠	٥ ٠٠١	٦٩
الصين	١ ٣٢٠ ٨٩٢	٧٩٤ ٦٣٤	٦٠	٨٤٩ ٤١٧	٦٤	٧٩٢ ٦١١	٥١٠ ٠١٠	٦٤
جزر كوك	١٨	٥	٢٨	٦	٣٣	٧	٢	٢٩
فيجي	٨٤٧	٤٠١	٤٧	٣٢٢	٣٨	٣٥٤	١٣٤	٣٨
بولينيزيا الفرنسية	٢٤٨	١١٩	٤٨	٧٨	٣١	١٠٩	٣٤	٣١
غوام	١٦٥	١٠	٦	٤٦	٢٨	٨٠	٢١	٢٦
الهند	١ ٠٨١ ٢٢٩	٧٧٢ ٧٨٥	٧١	٥٥٩ ٦٥٦	٥٢	٤٧٨ ٨٠١	٢٧٦ ٦٨٧	٥٨
إندونيسيا	٢٢٢ ٦١١	١١٨ ٣٩٤	٥٣	٩٢ ٢٧٦	٤١	١١٠ ٦٧٣	٥٠ ٥٣١	٤٦
كيريباس	٨٩	٤٦	٥٢	٢٣	٢٦	٣٩	١٠	٢٦
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٢ ٧٧٦	٨ ٧٩٣	٣٩	٦ ٢٠٦	٢٧	١١ ٧٥١	٣ ٢٠٢	٢٧
جمهورية كوريا	٤٧ ٩٥١	٩ ٤٤٠	٢٠	٣ ٢٥٥	٧	٢٥ ١٦٩	١ ٩٤٤	٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥ ٧٨٧	٤ ٥٦٥	٧٩	٤ ٣٨٥	٧٦	٢ ٩٣٣	٢ ٢٢٣	٧٦
ماليزيا	٢٤ ٨٧٦	٨ ٧٢٤	٣٥	٣ ٧٣٩	١٥	١٠ ٩٣٥	١ ٧٤٠	١٦
ملديف	٣٢٨	٢٣٢	٧١	٧٧	٢٣	١٤١	٢٧	١٩
جزر مارشال	٥٤	١٨	٣٣	١٤	٢٦	٢٤	٦	٢٥
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	١١٠	٧٨	٧١	٢٨	٢٥	٤٧	١٢	٢٦
منغوليا	٢ ٦٣٠	١ ١٤٦	٤٤	٥٦٧	٢٢	١ ٤٠٥	٣٠٣	٢٢
ميانمار	٥٠ ١٠١	٣٥ ٠٧٦	٧٠	٣٤ ٥٤٣	٦٩	٢٧ ٤٠٨	١٨ ٨٩٧	٦٩
ناورو	١٣	٠	٠	٣	٢٣	٦	١	١٧
نيبال	٢٥ ٧٢٥	٢١ ٧٣٣	٨٤	٢٣ ٨٧٢	٩٣	١٢ ٣٠٦	١١ ٤١٩	٩٣
كاليدونيا الجديدة	٢٣٣	٩٠	٣٩	٧٩	٣٤	١٢٤	٤٢	٣٤
نيوي	٢	١	٥٠	١	٥٠	١	٠	٠
جزر ماريانا الشمالية	٨٣	٥	٦	٢١	٢٥	٣٦	٩	٢٥
باكستان	١٥٧ ٣١٥	١٠٣ ١٨١	٦٦	٧٦ ٩١٧	٤٩	٥٩ ١٤٥	٢٦ ٦٨٢	٤٥
بالاو	٢١	٧	٣٣	٥	٢٤	٩	٢	٢٢
بابوا غينيا الجديدة	٥ ٨٣٦	٥ ٠٦٣	٨٧	٤ ٣٨٧	٧٥	٢ ٨٠٣	٢ ٠١٩	٧٢
الفلبين	٨١ ٤٠٨	٣١ ٠٩١	٣٨	٣٠ ٠٧٨	٣٧	٣٤ ٨٦٠	١٢ ٩٤٢	٣٧
ساموا	١٨٠	١٤٠	٧٨	٥٦	٣١	٦٥	٢٠	٣١
سنغافورة	٤ ٣١٥	٠	٠	٥	٠	٢ ١٤٩	٢	٠
جزر سليمان	٤٩١	٤٠٨	٨٣	٣٥٢	٧٢	٢٥٣	١٨١	٧٢
سري لانكا	١٩ ٢١٨	١٥ ١٧٨	٧٩	٨ ٦٦٨	٤٥	٨ ٩١٠	٣ ٩٤٨	٤٤
تايلند	٦٣ ٤٦٥	٤٣ ٠٨٠	٦٨	٢٩ ٠٦٠	٤٦	٣٧ ٨٧٣	٢٠ ١٨٥	٥٣
تيمور – ليشتي	٨٢٠	٧٦٠	٩٣	٦٦٦	٨١	٤٤٧	٣٦٣	٨١
توكيلاو	٢	٢	١٠٠	٠	٠	١	٠	٠
تونغا	١٠٥	٧٠	٦٧	٣٣	٣١	٣٩	١٢	٣١

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا في القطاع الزراعي	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
توفالو	١١	٥	٤٥	٣	٢٧	٤	١	٢٥
فانواتو	٢١٧	١٦٧	٧٧	٧٤	٣٤	٩٧	٣٣	٣٤
فييت نام	٨٢ ٤٨١	٦٠ ٨٣٩	٧٤	٥٤ ١٨٥	٦٦	٤٤ ٠٤٧	٢٨ ٩٣٦	٦٦
جزر واليس وفوتونا	١٥	١٥	١٠٠	٥	٣٣	٦	٢	٣٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٥٠ ٨٨٨**	**١٢٥ ٧٤٧**	**٢٣**	**١٠٣ ٩٩١**	**١٩**	**٢٤٠ ٤٨٦**	**٤٣ ٠٦٠**	**١٨**
أنغويلا	١٢	٠	٠	٣	٢٥	٦	١	١٧
أنتيغوا وباربودا	٧٣	٤٥	٦٢	١٦	٢٢	٣٤	٧	٢١
الأرجنتين	٣٨ ٨٧١	٣ ٧٥٥	١٠	٣ ٥٨٥	٩	١٦ ٣٨١	١ ٤٥٥	٩
أروبا	١٠١	٥٥	٥٤	٢٢	٢٢	٤٧	١٠	٢١
جزر البهاما	٣١٧	٣٢	١٠	١٠	٣	١٦٥	٥	٣
بربادوس	٢٧١	١٢٩	٤٨	١٠	٤	١٥٢	٥	٣
بليز	٢٦١	١٣٥	٥٢	٧٧	٣٠	٩٤	٢٨	٣٠
برمودا	٨٢	٠	٠	٢	٢	٤٢	١	٢
بوليفيا	٨ ٩٧٣	٣ ٢٤٤	٣٦	٣ ٧٦٢	٤٢	٣ ٧٥٥	١ ٦١٩	٤٣
البرازيل	١٨٠ ٦٥٤	٢٩ ٦٤٣	١٦	٢٥ ٨٦٩	١٤	٨٣ ٥٩٤	١٢ ١٣٤	١٥
جزر فرجن البريطانية	٢١	٨	٣٨	٥	٢٤	١٠	٢	٢٠
جزر كايمان	٤٢	٠	٠	٩	٢١	١٩	٤	٢١
شيلي	١٥ ٩٩٦	٢ ٠٢٣	١٣	٢ ٣٥٩	١٥	٦ ٧٥٥	٩٨٩	١٥
كولومبيا	٤٤ ٩١٤	١٠ ٣٥٩	٢٣	٨ ٣٨٦	١٩	٢٠ ٠٢٠	٣ ٦٦٦	١٨
كوستاريكا	٤ ٢٥٠	١ ٦٤٦	٣٩	٨٠٣	١٩	١ ٧٩٩	٣٢٧	١٨
كوبا	١١ ٣٢٨	٢ ٧٥٦	٢٤	١ ٦٧٩	١٥	٥ ٦٨٨	٧٢٧	١٣
دومينيكا	٧٩	٢١	٢٧	١٧	٢٢	٣٦	٨	٢٢
الجمهورية الدومينيكية	٨ ٨٧٢	٣ ٥٧١	٤٠	١ ٣٣٧	١٥	٣ ٩٥٦	٥٦١	١٤
إكوادور	١٣ ١٩٢	٤ ٩٨٣	٣٨	٣ ٢٧٠	٢٥	٥ ٣٤٧	١ ٢٤٢	٢٣
السلفادور	٦ ٦١٤	٢ ٦٢٩	٤٠	١ ٩٩٩	٣٠	٢ ٩٥٣	٧٨٢	٢٦
جزر فولكلاند (مالفيناس)	٣	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
غوايانا الفرنسية	١٨٢	٤٥	٢٥	٣٠	١٦	٧٨	١٣	١٧
غرينادا	٨٠	٤٧	٥٩	١٨	٢٣	٣٧	٨	٢٢
غوادلوب	٤٤٣	٣	١	١١	٢	٢٠٦	٥	٢
غواتيمالا	١٢ ٦٦١	٦ ٧٤٠	٥٣	٦ ٠٠٦	٤٧	٤ ٧٩٢	٢ ٠٨٩	٤٤
غيانا	٧٦٧	٤٧٥	٦٢	١٢٥	١٦	٣٣٢	٥٤	١٦
هايتي	٨ ٤٣٧	٥ ٢٢٦	٦٢	٥ ٠٧٠	٦٠	٣ ٧١٠	٢ ٢٣٢	٦٠
هندوراس	٧ ٠٩٩	٣ ٨٣٢	٥٤	٢ ٢٠٤	٣١	٢ ٧٩٨	٧٨٩	٢٨
جامايكا	٢ ٦٧٦	١ ٢٨٠	٤٨	٥١٢	١٩	١ ٣٦٤	٢٦١	١٩
مارتينيك	٣٩٥	١٧	٤	١٣	٣	١٨٨	٦	٣
المكسيك	١٠٤ ٩٣١	٢٥ ٥٠٣	٢٤	٢٢ ١٦٤	٢١	٤٤ ٠٩٦	٨ ٤٥٣	١٩
مونسراط	٤	٣	٧٥	١	٢٥	٢	٠	٠
جزر الأنتيل الهولندية	٢٢٣	٦٧	٣٠	١	٠	١٠١	٠	٠
نيكاراغوا	٥ ٥٩٧	٢ ٣٦٣	٤٢	١ ٠٠٣	١٨	٢ ٢٨٥	٣٩٢	١٧
بنما	٣ ١٧٧	١ ٣٥٣	٤٣	٦٦٥	٢١	١ ٣٥٣	٢٤٨	١٨
باراغواي	٦ ٠١٨	٢ ٥٣٩	٤٢	٢ ٣١٤	٣٨	٢ ٣٢٣	٧٥٦	٣٣
بيرو	٢٧ ٥٦٧	٧ ٠٩٨	٢٦	٧ ٧٦٧	٢٨	١٠ ٨١٨	٣ ٠٧٤	٢٨
بورتوريكو	٣ ٨٩٨	٨١	٢	٨٩	٢	١ ٤٧٦	٢٦	٢

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
سانت كيتس ونيفس	٤٢	٢٨	٦٧	٩	٢١	١٩	٤	٢١
سانت لوسيا	١٥٠	١٠٤	٦٩	٣٣	٢٢	٦٩	١٥	٢٢
سان بيير وميكلون	٦	١	١٧	٠	٠	٣	٠	٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٢١	٤٩	٤٠	٢٧	٢٢	٥٤	١٢	٢٢
سورينام	٤٣٩	١٠٣	٢٣	٨٠	١٨	١٧٢	٣١	١٨
ترينيداد وتوباغو	١ ٣٠٧	٣١٥	٢٤	١٠٣	٨	٦٠٧	٤٨	٨
جزر تركس وكايكوس	٢١	١١	٥٢	٥	٢٤	١٠	٢	٢٠
جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة	١١٢	٧	٦	٢٤	٢١	٥٢	١١	٢١
أوروغواي	٣ ٤٣٩	٢٤٨	٧	٣٦٨	١١	١ ٥٦٤	١٨٩	١٢
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢٦ ١٧٠	٣ ١٧٥	١٢	٢ ١٢٩	٨	١١ ١٢٣	٧٦٩	٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**٤٠٤ ٢٩٧**	**١٥٩ ٠٦٢**	**٣٩**	**١٠٣ ٢٢٢**	**٢٦**	**١٥٧ ٣٥١**	**٤٤ ٨٢٢**	**٢٨**
الجزائر	٣٢ ٣٣٩	١٣ ١٦٠	٤١	٧ ٤٠٦	٢٣	١٢ ٠٣٣	٢ ٨٠٠	٢٣
البحرين	٧٣٩	٧١	١٠	٦	١	٣٥٢	٣	١
قبرص	٨٠٨	٢٤٨	٣١	٥٨	٧	٤٠٣	٢٩	٧
مصر	٧٣ ٣٩٠	٤٢ ٤٨٨	٥٨	٢٤ ٩٥٤	٣٤	٢٧ ٩٠٢	٨ ٥٩٤	٣١
جمهورية إيران الإسلامية	٦٩ ٧٨٨	٢٢ ٧٨٥	٣٣	١٧ ١٥٧	٢٥	٢٦ ٧٢٧	٦ ٦٠٢	٢٥
العراق	٢٥ ٨٥٦	٨ ٥٠٠	٣٣	٢ ١٥٢	٨	٧ ٣١٨	٦٠٩	٨
الأردن	٥ ٦١٤	١ ١٥٨	٢١	٥٦٧	١٠	١ ٩٣٣	١٩٥	١٠
الكويت	٢ ٥٩٥	١٠٣	٤	٢٧	١	١ ٣٩١	١٥	١
لبنان	٣ ٧٠٨	٤٣٩	١٢	١٠٥	٣	١ ٤١٢	٤٠	٣
الجماهيرية العربية الليبية	٥ ٦٥٩	٧٥٦	١٣	٢٦٣	٥	٢ ٠٢٠	٩٤	٥
المغرب	٣١ ٠٦٤	١٣ ٠٢٦	٤٢	١٠ ٤٠٨	٣٤	١٢ ٩٧٩	٤ ٢٩٦	٣٣
عُمان	٢ ٩٣٥	٦٤٨	٢٢	٩٨٣	٣٣	١ ٠٨٢	٣٦٢	٣٣
قطر	٦١٩	٤٩	٨	٦	١	٣٤١	٣	١
المملكة العربية السعودية	٢٤ ٩١٩	٣ ٠٣٠	١٢	١ ٨٤٤	٧	٨ ٥٥٤	٦٣٣	٧
الجمهورية العربية السورية	١٨ ٢٢٣	٩ ٠٧٨	٥٠	٤ ٧٧١	٢٦	٦ ٢٥٠	١ ٦٣٦	٢٦
تونس	٩ ٩٣٧	٣ ٥٨٦	٣٦	٢ ٢٩٩	٢٣	٤ ٢١١	٩٧٤	٢٣
تركيا	٧٢ ٣٢٠	٢٤ ١٣٣	٣٣	٢٠ ٤٨٤	٢٨	٣٤ ٢٦٩	١٤ ٨٥٤	٤٣
الإمارات العربية المتحدة	٣ ٠٥١	٤٤٩	١٥	١٢٢	٤	١ ٦٦٧	٦٧	٤
اليمن	٢٠ ٧٣٣	١٥ ٣٥٥	٧٤	٩ ٦١٠	٤٦	٦ ٥٠٧	٣ ٠١٦	٤٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٧١٦ ٤٧٧**	**٤٥٥ ٣١٨**	**٦٤**	**٤٢٠ ٩٧٠**	**٥٩**	**٣١٨ ٩١٣**	**١٩٢ ٨٧٤**	**٦٠**
أنغولا	١٤ ٠٧٨	٨ ٩٥٦	٦٤	٩ ٩٦٢	٧١	٦ ٣٩٠	٤ ٥٢١	٧١
بنن	٦ ٩١٨	٣ ٧٨٢	٥٥	٣ ٤٦٣	٥٠	٣ ١٦٣	١ ٥٨٣	٥٠
بوتسوانا	١ ٧٩٥	٨٦٧	٤٨	٧٨٣	٤٤	٨٠٨	٣٥٢	٤٤
بوركينا فاسو	١٣ ٣٩٣	١٠ ٩٦٢	٨٢	١٢ ٣٤٥	٩٢	٦ ٢٣٥	٥ ٧٤٧	٩٢
بوروندى	٧ ٠٦٨	٦ ٣٤٩	٩٠	٦ ٣٤١	٩٠	٣ ٧٣٩	٣ ٣٥٥	٩٠
الكاميرون	١٦ ٢٩٦	٧ ٧٨٩	٤٨	٧ ٨٠٧	٤٨	٦ ٨٠٧	٣ ٧٢٨	٥٥
الرأس الأخضر	٤٧٣	٢٠٥	٤٣	٩٦	٢٠	١٩٦	٤٠	٢٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣ ٩١٢	٢ ٢١٣	٥٧	٢ ٧٠٥	٦٩	١ ٨٢٧	١ ٢٦٤	٦٩
تشاد	٨ ٨٥٤	٦ ٦١٢	٧٥	٦ ٣١٩	٧١	٤ ٠٢١	٢ ٨٧٠	٧١
جزر القمر	٧٩٠	٥٠٩	٦٤	٥٦٨	٧٢	٣٧٦	٢٧٠	٧٢
الكونغو	٣ ٨١٨	١ ٧٤٩	٤٦	١ ٤٢٥	٣٧	١ ٥٤٤	٥٧٦	٣٧

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٤ ٤١٧	٣٦ ٩٨٨	٦٨	٣٣ ٣٥٥	٦١	٢٢ ٦٤٤	١٣ ٨٨٠	٦١
كوت ديفوار	١٦ ٨٩٧	٩ ٢٤٣	٥٥	٧ ٥٧١	٤٥	٦ ٩٣٤	٣ ١٠٧	٤٥
جيبوتي	٧١٢	١١٤	١٦	٥٤٧	٧٧	٣٥٤	٢٧٢	٧٧
غينيا الاستوائية	٥٠٧	٢٥٨	٥١	٣٤٨	٦٩	٢٠٩	١٤٣	٦٨
إريتريا	٤ ٢٩٧	٣ ٤٢٦	٨٠	٣ ٢٧٨	٧٦	٢ ١٠١	١ ٦٠٣	٧٦
إثيوبيا	٧٢ ٤٢٠	٦٠ ٩٢٦	٨٤	٥٨ ٤٠٨	٨١	٣١ ٦٨٣	٢٥ ٥٥٣	٨١
غابون	١ ٣٥١	٢٠٥	١٥	٤٤٤	٣٣	٦١١	٢٠١	٣٣
غامبيا	١ ٤٦٢	١ ٠٨٠	٧٤	١ ١٣٧	٧٨	٧٤٣	٥٧٧	٧٨
غانا	٢١ ٣٧٧	١١ ٥٥٠	٥٤	١١ ٨٠١	٥٥	١٠ ٧٧٣	٦ ٠٢١	٥٦
غينيا	٨ ٦٢٠	٥ ٥٢٣	٦٤	٧ ٠٩٥	٨٢	٤ ٢٤٨	٣ ٤٩٧	٨٢
غينيا - بيساو	١ ٥٣٨	١ ٠٠٣	٦٥	١ ٢٥٧	٨٢	٦٦٠	٥٤٠	٨٢
كينيا	٣٢ ٤٢٠	١٩ ٢٥٧	٥٩	٢٣ ٨٧٣	٧٤	١٧ ٠٧٠	١٢ ٥٧٠	٧٤
ليسوتو	١ ٨٠٠	١ ٤٧٤	٨٢	٦٩١	٣٨	٧٢١	٢٧٧	٣٨
ليبريا	٣ ٤٨٧	١ ٨٢٤	٥٢	٢ ٢٨٤	٦٦	١ ٣١٨	٨٦٣	٦٥
مدغشقر	١٧ ٩٠١	١٣ ١١٩	٧٣	١٢ ٩٧٤	٧٢	٨ ٥٨٢	٦ ٢٢٠	٧٢
ملاوي	١٢ ٣٣٧	١٠ ٢٨٣	٨٣	٩ ٣٢٧	٧٦	٥ ٨٧٦	٤ ٧٧٧	٨١
مالي	١٣ ٤٠٩	٨ ٩٨٩	٦٧	١٠ ٥٤٩	٧٩	٦ ٢٥٣	٤ ٩٢٠	٧٩
موريتانيا	٢ ٩٨٠	١ ١٠٥	٣٧	١ ٥٤٦	٥٢	١ ٣٢٩	٦٨٩	٥٢
موريشيوس	١ ٢٣٣	٦٩٤	٥٦	١٢٤	١٠	٥٤٦	٥٦	١٠
موزامبيق	١٩ ١٨٢	١٢ ٠٨٨	٦٣	١٤ ٥٣٨	٧٦	١٠ ٠٤١	٨ ٠٦٥	٨٠
ناميبيا	٢ ٠١١	١ ٣٤٨	٦٧	٩٢١	٤٦	٨٠١	٣٠٦	٣٨
النيجر	١٢ ٤١٥	٩ ٥٩٧	٧٧	١٠ ٧٨٢	٨٧	٥ ٦٧٥	٤ ٩٢٨	٨٧
نيجيريا	١٢٧ ١١٧	٦٦ ٧١٧	٥٢	٣٧ ٨٢٧	٣٠	٥٠ ٩٤٠	١٥ ١٥٩	٣٠
ريونيون	٧٦٧	٦٤	٨	١٩	٢	٣٢٣	٨	٢
رواندا	٨ ٤٨١	٦ ٧٨١	٨٠	٧ ٦٤٤	٩٠	٤ ٥١٢	٤ ٠٦٧	٩٠
سانت هيلينا	٥	٣	٦٠	٣	٦٠	٢	١	٥٠
سان تومي وبرنسيبي	١٦٥	١٠٢	٦٢	١٠٢	٦٢	٧٦	٤٧	٦٢
السنغال	١٠ ٣٣٩	٥ ١٣٦	٥٠	٧ ٤٨٨	٧٢	٤ ٦٥٢	٣ ٣٦٩	٧٢
سيشيل	٨٢	٤١	٥٠	٦٣	٧٧	٣٩	٣٠	٧٧
سيراليون	٥ ١٦٨	٣ ١٦٦	٦١	٣ ١٠٣	٦٠	١ ٩٢٠	١ ١٥٣	٦٠
الصومال	١٠ ٣١٢	٦ ٦٨١	٦٥	٧ ١٥٠	٦٩	٤ ٣٦٨	٣ ٠٢٨	٦٩
جنوب أفريقيا	٤٥ ٢١٤	١٩ ١٥٣	٤٢	٥ ٦٢١	١٢	١٨ ٨٩٧	١ ٥٧٠	٨
السودان	٣٤ ٣٣٣	٢٠ ٦٥٤	٦٠	١٩ ٧٠٨	٥٧	١٣ ٨٠٦	٧ ٩٢٥	٥٧
سوازيلند	١ ٠٨٣	٨٢٧	٧٦	٣٤٣	٣٢	٣٧٦	١١٩	٣٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٧ ٦٧١	٢٣ ٩٠٧	٦٣	٢٨ ٧٢٩	٧٦	١٩ ٣٣٧	١٥ ٢١٤	٧٩
توغو	٥ ٠١٧	٣ ٢١٨	٦٤	٢ ٨٧٣	٥٧	٢ ١٤٢	١ ٢٢٧	٥٧
أوغندا	٢٦ ٦٩٩	٢٣ ٤١٤	٨٨	٢٠ ٥٣٣	٧٧	١٢ ٧٤٣	٩ ٩٥٣	٧٨
زامبيا	١٠ ٩٢٤	٧ ٠٠٨	٦٤	٧ ٣١٣	٦٧	٤ ٥٩٧	٣ ٠٧٨	٦٧
زمبابوي	١٢ ٩٣٢	٨ ٣٥٩	٦٥	٧ ٧٨٧	٦٠	٥ ٩٠٥	٣ ٥٥٥	٦٠
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٨٨٠ ٤٢١**	**١٩٦ ٠٥٦**	**٢٢**	**٢٦ ٣٩٦**	**٣**	**٤٣٦ ٥٦٥**	**١٢ ٧٦١**	**٣**
أندورا	٧٣	٧	١٠	٦	٨	٣٣	٣	٩
أستراليا	١٩ ٩١٣	١ ٤٨٤	٧	٨٥٣	٤	١٠ ١٧٤	٤٣٦	٤
النمسا	٨ ١٢٠	٢ ٧٧٨	٣٤	٣٥٢	٤	٣ ٧٤٥	١٦٢	٤

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
بلجيكا – لكسمبرغ	١٠ ٧٩٩	٣٢٢	٣	١٧٢	٢	٤ ٤٠٥	٧٠	٢
كندا	٣١ ٧٤٤	٦ ٠٩٨	١٩	٧١٠	٢	١٧ ١٢٦	٣٥٣	٢
الدانمرك	٥ ٣٧٥	٧٨١	١٥	١٧٤	٣	٢ ٨٩١	٩٣	٣
جزر فيرويه	٤٧	٢٩	٦٢	١	٢	٢٤	١	٤
فنلندا	٥ ٢١٥	٢ ٠٤٣	٣٩	٢٦٢	٥	٢ ٥٥٣	١١٨	٥
فرنسا	٦٠ ٤٣٤	١٤ ٢٤٨	٢٤	١ ٦٥٩	٣	٢٧ ١٣٦	٧٤٥	٣
ألمانيا	٨٢ ٥٢٦	٩ ٧١٢	١٢	١ ٧٢٤	٢	٤٠ ٢٤٢	٨٤١	٢
جبل طارق	٢٧	٠	٠	٢	٧	١٢	١	٨
اليونان	١٠ ٩٧٧	٤ ٢٤٣	٣٩	١ ٢٨٥	١٢	٤ ٨٢٧	٧٠٧	١٥
غرينلاند	٥٧	١٠	١٨	١	٢	٢٩	١	٣
آيسلندا	٢٩٢	٢٠	٧	٢٢	٨	١٦٦	١٢	٧
آيرلندا	٣ ٩٩٩	١ ٥٨٧	٤٠	٣٥٤	٩	١ ٧٣٠	١٥٣	٩
إسرائيل	٦ ٥٦٠	٥٢٦	٨	١٥٠	٢	٢ ٨٧٩	٦٦	٢
إيطاليا	٥٧ ٣٤٦	١٨ ٦١٤	٣٢	٢ ٥٠٥	٤	٢٥ ١٦٥	١ ٠٩٩	٤
اليابان	١٢٧ ٨٠٠	٤٤ ١٢٩	٣٥	٣ ٨٩٥	٣	٦٨ ١١١	٢ ١٧٢	٣
لختنشتاين	٣٤	٢٦	٧٦	١	٣	١٦	٠	٠
مالطة	٣٩٦	٣٢	٨	٥	١	١٥١	٢	١
موناكو	٣٥	٠	٠	١	٣	١٦	٠	٠
هولندا	١٦ ٢٢٧	٥ ٤٥٨	٣٤	٤٨٥	٣	٧ ٣٩٧	٢٢١	٣
نيوزيلندا	٣ ٩٠٤	٥٤٥	١٤	٣٢٥	٨	١ ٩٥٢	١٦٧	٩
النرويج	٤ ٥٥٢	٩٤٠	٢١	٢٠٥	٥	٢ ٣٤٨	٩٥	٤
البرتغال	١٠ ٠٧٢	٤ ٥٥١	٤٥	١ ٢٦٢	١٣	٥ ١٢١	٥٧٠	١١
سان مارينو	٢٨	٣	١١	٢	٧	١٣	١	٨
إسبانيا	٤١ ١٢٨	٩ ٦٢٧	٢٣	٢ ٤٧٢	٦	١٨ ٤٠٥	١ ١١٣	٦
السويد	٨ ٨٨٦	١ ٤٨١	١٧	٢٧٥	٣	٤ ٧٧٢	١٣١	٣
سويسرا	٧ ١٦٤	٢ ٣٥٠	٣٣	٤٢٢	٦	٣ ٧٩٥	١٤٣	٤
المملكة المتحدة	٥٩ ٦٤٨	٦ ٥٦٥	١١	٩٨٦	٢	٢٩ ٨٥٦	٤٩٤	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٧ ٠٤٣	٥٧ ٨٤٧	١٩	٥ ٨٢٨	٢	١٥١ ٤٧٥	٢ ٧٩١	٢
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٤٠٧ ٠٦٧**	**١٥٢ ٣٢٧**	**٣٧**	**٥٦ ١٩٦**	**١٤**	**٢١١ ١٧٩**	**٢٨ ٥٩٠**	**١٤**
ألبانيا	٣ ١٩٤	١ ٧٩٠	٥٦	١ ٤٥٧	٤٦	١ ٦٣٣	٧٤٥	٤٦
أرمينيا	٣ ٠٥٢	١ ١١٦	٣٧	٣٤٨	١١	١ ٦٤٥	١٨٨	١١
أذربيجان	٨ ٤٤٧	٤ ٢٣٧	٥٠	٢ ١١٨	٢٥	٣ ٩٠٥	٩٧٩	٢٥
بيلاروس	٩ ٨٥٢	٢ ٨٥١	٢٩	١ ١١٣	١١	٥ ٣٦٤	٦٠٦	١١
البوسنة والهرسك	٤ ١٨٦	٢ ٣٠٧	٥٥	١٥٦	٤	١ ٩٧٢	٧٣	٤
بلغاريا	٧ ٨٢٩	٢ ٣٣٨	٣٠	٤٥٨	٦	٤ ٠٦٧	٢٢٢	٥
كرواتيا	٤ ٤١٦	١ ٨١٠	٤١	٢٨٧	٦	٢ ٠٦٥	١٣٤	٦
الجمهورية التشيكية	١٠ ٢٢٦	٢ ٦٣٠	٢٦	٧٤٢	٧	٥ ٦٩٧	٤١٣	٧
إستونيا	١ ٣٠٨	٤٠٧	٣١	١٣٤	١٠	٧٢٠	٧٤	١٠
جورجيا	٥ ٠٧٤	٢ ٤٥٢	٤٨	٩٠٥	١٨	٢ ٦٢٦	٤٦٨	١٨
هنغاريا	٩ ٨٣١	٣ ٤٠٣	٣٥	١ ٠٢٨	١٠	٤ ٧٠٢	٤٣٧	٩
كازاخستان	١٥ ٤٠٣	٦ ٩٠١	٤٥	٢ ٧٧٣	١٨	٧ ٧٤٩	١ ٢٤٦	١٦
قيرغيزستان	٥ ٢٠٨	٣ ٤٥٥	٦٦	١ ٢٢٠	٢٣	٢ ٣٨٨	٥٥٩	٢٣
لاتفيا	٢ ٢٨٦	٧٩٤	٣٥	٢٤٥	١١	١ ٢٦٤	١٣٥	١١

الجدول ألف ٤ (تتمة)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
ليتوانيا	٣ ٤٢٢	١ ١٥٣	٣٤	٤٣٠	١٣	١ ٧٦٦	١٨٣	١٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢ ٠٦٦	٨٣٨	٤١	٢١٣	١٠	٩٦٠	٩٩	١٠
مولدوفا	٤ ٢٦٣	٢ ٣١٠	٥٤	٨٣٥	٢٠	٢ ٢٣٤	٤٣٨	٢٠
بولندا	٣٨ ٥٥١	١٤ ٦٧٧	٣٨	٦ ٦٠٩	١٧	٢٠ ٢٧٩	٣ ٩٨٨	٢٠
رومانيا	٢٢ ٢٨٠	١٠ ١٦٩	٤٦	٢ ٥٣٤	١١	١٠ ٧٤٧	١ ٣٣٨	١٢
الاتحاد الروسي	١٤٢ ٣٩٧	٣٨ ٢٥٠	٢٧	١٣ ٤٥٣	٩	٧٨ ٠٥٣	٧ ٣٧٤	٩
صربيا والجبل الأسود	١٠ ٥١٩	٥ ٠٤٥	٤٨	١ ٧٦٨	١٧	٥ ١٠٢	٨٥٧	١٧
سلوفاكيا	٥ ٤٠٧	٢ ٢٩٩	٤٣	٤٣٨	٨	٣ ٠٠٤	٢٤٤	٨
سلوفينيا	١ ٩٨٢	٩٧٥	٤٩	٢٥	١	١ ٠٠٩	١٣	١
طاجيكستان	٦ ٢٩٨	٤ ٧٧٠	٧٦	١ ٩٦١	٣١	٢ ٦٧١	٨٣٢	٣١
تركمنستان	٤ ٩٤٠	٢ ٦٨٨	٥٤	١ ٥٧٢	٣٢	٢ ٢٨٩	٧٢٨	٣٢
أوكرانيا	٤٨ ١٥١	١٥ ٨٤٥	٣٣	٦ ٧٤٨	١٤	٢٥ ١٦٢	٣ ١٨٨	١٣
أوزبكستان	٢٦ ٤٧٩	١٦ ٨١٧	٦٤	٦ ٦٢٦	٢٥	١٢ ١٠٦	٣ ٠٢٩	٢٥

الجدول ألف ٥

استخدام الأراضي

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢
العالم	**١٢ ٩١٢ ٣٠٥**	**٣ ٩٤٩ ٩٧٦**	**٤ ٩٣٠ ٢٧٧**	**٠,٧٨**	**٢٨,٤**	**٢,٨**	**٦٨,٧**	**١٧,٨**	**١٠١,٤**
البلدان المتقدمة	**٥ ٣١٩ ٩١٣**	**١ ٨٢٧ ٦١٣**	**١ ٧١٥ ٢١٧**	**١,٣٣**	**٣٤,٥**	**١,٧**	**٦٣,٨**	**١٠,٩**	**٨٢,٩**
البلدان النامية	**٧ ٥٩٢ ٣٩٢**	**٢ ١٢٢ ٣٦٣**	**٣ ٢١٥ ٠٦٠**	**٠,٦٣**	**٢٥,٢**	**٣,٤**	**٧١,٤**	**٢٢,٤**	**١١٥,٢**
آسيا والمحيط الهادي	**٢ ٠١٤ ٢٤٩**	**٥٣٧ ٣١١**	**١ ٠٢٧ ٢٩٩**	**٠,٣٠**	**٣٩,٤**	**٥,٥**	**٥٥,٢**	**٣٣,٥**	**١٧٣,٧**
ساموا الأمريكية	٢٠	١٨	٥	٠,٠٨	٤٠,٠	٦٠,٠	٠,٠	٠,٠	...
بنغلاديش	١٣ ٠١٧	٨٧١	٩ ٠١٩	٠,٠٦	٨٨,٤	٤,٩	٦,٧	٥٦,١	١٧٨,٥
بوتان	٤ ٧٠٠	٣ ١٩٥	٥٤٣	٠,٢٣	١٩,٩	٣,٧	٧٦,٤	٣١,٣	...
بروني دار السلام	٥٢٧	٢٧٨	٢٣	٠,٠٦	٥٢,٢	٢١,٧	٢٦,١	٥,٩	...
كمبوديا	١٧ ٦٥٢	١٠ ٤٤٧	٥ ٣٠٧	٠,٣٧	٦٩,٧	٢,٠	٢٨,٣	٧,١	...
الصين	٩٣٢ ٧٤٣	١٩٧ ٢٩٠	٥٥٤ ٨٥١	٠,٤٢	٢٥,٧	٢,٢	٧٢,١	٣٥,٣	٢٧٧,٧
جزر كوك	٢٤	١٦	٦	٠,٣٣	٦٦,٧	٣٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فيجي	١ ٨٢٧	١ ٠٠٠	٤٦٠	٠,٥٤	٤٣,٥	١٨,٥	٣٨,٠	١,١	٦١,٥
بولينيزيا الفرنسية	٣٦٦	١٠٥	٤٥	٠,١٨	٦,٧	٤٨,٩	٤٤,٤	٤,٠	٤٣٤,٧
غوام	٥٥	٣٦	٢٠	٠,١٢	١٠,٠	٥٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	...
الهند	٢٩٧ ٣١٩	٦٧ ٧٠١	١٨٠ ٨٠٤	٠,١٧	٨٨,٨	٥,١	٦,١	٣٢,٩	١٠٠,٤
إندونيسيا	١٨١ ١٥٧	٨٨ ٤٩٥	٤٥ ٥٧٧	٠,٢٠	٤٦,١	٢٩,٤	٢٤,٥	١٣,١	١٤٢,٥
كيريباس	٧٣	٢	٣٧	٠,٤٢	٥,٤	٩٤,٦	٠,٠	٠,٠	...
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٢ ٠٤١	٦ ١٨٧	٢ ٩٥٠	٠,١٣	٩١,٥	٦,٨	١,٧	٥٠,٣	٩٨,٦
جمهورية كوريا	٩ ٨٧٣	٦ ٢٦٥	١ ٩٠٢	٠,٠٤	٨٦,٥	١٠,٥	٢,٩	٤٧,٦	٤١٩,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٣ ٠٨٠	١٦ ١٤٢	١ ٩٠٩	٠,٣٣	٤٩,٨	٤,٢	٤٦,٠	١٧,٠	٧,٤
ماليزيا	٣٢ ٨٥٥	٢٠ ٨٩٠	٧ ٨٧٠	٠,٣٢	٢٢,٩	٧٣,٥	٣,٦	٤,٨	٦٨٣,٣
ملديف	٣٠	١	١٤	٠,٠٤	٢٨,٦	٦٤,٣	٧,١	٠,٠	...
جزر مارشال	١٨	...	١٤	٠,٢٦	١٤,٣	٥٧,١	٢٨,٦	٠,٠	...
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٧٠	٦٣	٤٧	٠,٤٣	٨,٥	٦٨,١	٢٣,٤	٠,٠	...
منغوليا	١٥٦ ٦٥٠	١٠ ٢٥٢	١٣٠ ٥٠٠	٤٩,٦٢	٠,٩	٠,٠	٩٩,١	٧,٠	٣,٧
ميانمار	٦٥ ٧٥٥	٣٢ ٢٢٢	١١ ٢٩٣	٠,٢٣	٨٩,٤	٧,٩	٢,٨	١٧,٠	١٣,١
ناورو	٢	٠	٠	٠,٠٠	...	...	...	...	...
نيبال	١٤ ٣٠٠	٣ ٦٣٦	٤ ٢٢٥	٠,١٦	٥٦,٠	٣,٠	٤١,١	٤٧,٠	٣٧,٦
كاليدونيا الجديدة	١ ٨٢٨	٧١٧	٢٤٩	١,٠٧	٢,٤	١,٦	٩٦,٠	١٠٠,٠	١٥٠,٠
نيوي	٢٦	١٤	٨	٤,٠٠	٣٧,٥	٥٠,٠	١٢,٥	٠,٠	...
جزيرة نورفولك	٤	...	١	...	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	...	...
باكستان	٧٧ ٠٨٨	١ ٩٠٢	٢٥ ١٣٠	٠,١٦	٧٧,٤	٢,٧	١٩,٩	٩٠,٦	١٥٢,٣
بابوا غينيا الجديدة	٤٥ ٢٨٦	٢٩ ٤٣٧	١ ٠٥٠	٠,١٨	٢١,٤	٦١,٩	١٦,٧	٠,٠	٥٢,٤
الفلبين	٢٩ ٨١٧	٧ ١٦٢	١٢ ٢٠٠	٠,١٥	٤٦,٧	٤١,٠	١٢,٣	١٤,٥	١٢٦,٨
ساموا	٢٨٣	١٧١	١٣١	٠,٧٣	٤٥,٨	٥٢,٧	١,٥	٠,٠	٥٨,٣
سنغافورة	٦٧	٢	٢	٠,٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢ ٤١٨,٠
جزر سليمان	٢ ٧٩٩	٢ ١٧٢	١١٧	٠,٢٤	١٥,٤	٥٠,٤	٣٤,٢	٠,٠	...

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢
سري لانكا	٦ ٤٦٣	١ ٩٣٣	٢ ٣٥٦	٠,١٢	٣٨,٩	٤٢,٤	١٨,٧	٣٨,٨	٣١٠,٣
تايلند	٥١ ٠٨٩	١٤ ٥٢٠	١٨ ٤٨٧	٠,٢٩	٧٦,٤	١٩,٢	٤,٣	٢٨,٢	١٢٠,٣
تيمور - ليشتي	١ ٤٨٧	٧٩٨	٣٤٠	٠,٤١	٣٥,٩	٢٠,٠	٤٤,١	٠,٠	...
توكيلاو	١	٠	٠	٠,٠٠	...	...	...	...	...
تونغا	٧٢	٤	٣٠	٠,٢٩	٥٠,٠	٣٦,٧	١٣,٣	٠,٠	...
توفالو	٣	١	٢	٠,١٨	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	...
فانواتو	١ ٢١٩	٤٤٠	١٤٧	٠,٦٨	١٣,٦	٥٧,٨	٢٨,٦	٠,٠	...
فييت نام	٣٢ ٥٤٩	١٢ ٩٣١	٩ ٦٢٢	٠,١٢	٦٩,٤	٢٣,٩	٦,٧	٣٣,٤	٢٩٥,٧
جزر واليس وفوتونا	١٤	٥	٦	٠,٤٠	١٦,٧	٨٣,٣	٠,٠	٠,٠	...
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٢ ٠١٧ ٩٩٤**	**٩٢٤ ١٢٧**	**٧٢٦ ١٢٤**	**١,٣٢**	**١٩,٧**	**٢,٧**	**٧٧,٥**	**١١,٤**	**٩٢,٤**
أنتيغوا وباربودا	٤٤	٩	١٤	٠,١٩	٥٧,١	١٤,٣	٢٨,٦	٠,٠	...
الأرجنتين	٢٧٣ ٦٦٩	٣٣ ٠٢١	١٢٨ ٧٤٧	٣,٣١	٢١,٧	٠,٨	٧٧,٦	٥,٤	٢٦,٥
أروبا	١٩	...	٢	٠,٠٢	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...
جزر البهاما	١ ٠٠١	٥١٥	١٤	٠,٠٤	٥٧,١	٢٨,٦	١٤,٣	٨,٣	١٠٠,٠
بربادوس	٤٣	٢	١٩	٠,٠٧	٨٤,٢	٥,٣	١٠,٥	٢٩,٤	٥٠,٧
بليز	٢ ٢٨١	١ ٦٥٣	١٥٢	٠,٥٨	٤٦,١	٢١,١	٣٢,٩	٢,٩	٦٧,١
برمودا	٥	١	١	٠,٠١	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
بوليفيا	١٠٨ ٤٣٨	٥٨ ٧٤٠	٣٧ ٠٨٧	٤,١٣	٨,٢	٠,٦	٩١,٢	٤,١	٤,٥
البرازيل	٨٤٥ ٩٤٢	٤٧٧ ٦٩٨	٢٦٣ ٦٠٠	١,٤٦	٢٢,٤	٢,٩	٧٤,٧	٤,٤	١٣٠,٢
شيلي	٧٤ ٨٨٠	١٦ ١٢١	١٥ ٢٤٢	٠,٩٥	١٣,٠	٢,١	٨٤,٩	٨٢,٤	٢٢٩,٦
كولومبيا	١٠٣ ٨٧٠	٦٠ ٧٢٨	٤٥ ٩١١	١,٠٢	٥,٠	٣,٤	٩١,٦	٢٣,٤	٣٠١,٦
كوستاريكا	٥ ١٠٦	٢ ٣٩١	٢ ٨٦٥	٠,٦٧	٧,٩	١٠,٥	٨١,٧	٢٠,٦	٦٧٣,٦
كوبا	١٠ ٩٨٢	٢ ٧١٣	٦ ٦٥٥	٠,٥٩	٤٦,٠	١٠,٩	٤٣,١	٢٣,٠	٣٩,٨
دومينيكا	٧٥	٤٦	٢٣	٠,٢٩	٢١,٧	٦٩,٦	٨,٧	٠,٠	١٠٨,٦
الجمهورية الدومينيكية	٤ ٨٣٨	١ ٣٧٦	٣ ٦٩٦	٠,٤٢	٢٩,٧	١٣,٥	٥٦,٨	١٧,٢	٨١,٨
إكوادور	٢٧ ٦٨٤	١٠ ٨٥٣	٨ ٠٧٥	٠,٦١	٢٠,١	١٦,٩	٦٣,٠	٢٩,٠	١٤١,٧
السلفادور	٢ ٠٧٢	٢٩٨	١ ٧٠٤	٠,٢٦	٣٨,٧	١٤,٧	٤٦,٦	٤,٩	٨٣,٨
جزر فولكلاند (مالفيناس)	١ ٢١٧	٠	١ ١٣٠	٣٧٦,٦٧	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	...	...
غوايانا الفرنسية	٨ ٨١٥	٨ ٠٦٣	٢٣	٠,١٣	٥٢,٢	١٧,٤	٣٠,٤	١٢,٥	١٠٠,٠
غرينادا	٣٤	٤	١٣	٠,١٦	١٥,٤	٧٦,٩	٧,٧	٠,٠	...
غواديلوب	١٦٩	٨٠	٤٦	٠,١٠	٤٣,٥	١٠,٩	٤٥,٧	٢٤,٠	٩٢٥,٠
غواتيمالا	١٠ ٨٤٣	٣ ٩٣٨	٤ ٦٥٢	٠,٣٧	٣١,٠	١٢,١	٥٥,٩	٦,٣	١٢٩,٣
غيانا	١٩ ٦٨٥	١٥ ١٠٤	١ ٧٤٠	٢,٢٧	٢٧,٦	١,٧	٧٠,٧	٢٩,٤	٢٧,٢
هايتي	٢ ٧٥٦	١٠٥	١ ٥٩٠	٠,١٩	٤٩,١	٢٠,١	٣٠,٨	٨,٤	١٧,٩
هندوراس	١١ ١٨٩	٤ ٦٤٨	٢ ٩٣٦	٠,٤١	٣٦,٤	١٢,٣	٥١,٤	٥,٦	٤٧,٠
جامايكا	١ ٠٨٣	٣٣٩	٥١٣	٠,١٩	٣٣,٩	٢١,٤	٤٤,٦	٠,٠	١٢٨,٧
مارتينيك	١٠٦	٤٦	٣٢	٠,٠٨	٣١,٣	٣٤,٤	٣٤,٤	٣٣,٣	١ ٧٧٠,٠

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢
المكسيك	١٩٠ ٨٦٩	٦٤ ٢٣٨	١٠٧ ٣٠٠	١,٠٢	٢٣,١	٢,٣	٧٤,٦	٢٣,٢	٦٩,٠
جزر الأنتيل الهولندية	٨٠	١	٨	٠,٠٤	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...
نيكاراغوا	١٢ ١٤٠	٥ ١٨٩	٦ ٩٧٦	١,٢٥	٢٧,٦	٣,٤	٦٩,٠	٢,٨	٢٧,٩
بنما	٧ ٤٤٣	٤ ٢٩٤	٢ ٢٣٠	٠,٧٠	٢٤,٦	٦,٦	٦٨,٨	٦,٢	٥٢,٤
باراغواي	٣٩ ٧٣٠	١٨ ٤٧٥	٢٤ ٨٣٦	٤,١٣	١٢,٢	٠,٤	٨٧,٤	٢,١	٥٠,٤
بيرو	١٢٨ ٠٠٠	٦٨ ٧٤٢	٢١ ٢١٠	٠,٧٧	١٧,٤	٢,٩	٧٩,٧	٢٧,٨	٧٤,١
بورتوريكو	٨٨٧	٤٠٨	٢١٨	٠,٠٦	١٥,١	٢٢,٩	٦١,٩	٤٨,٢	...
سانت كيتس ونيفس	٣٦	٥	١٠	٠,٢٤	٧٠,٠	١٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٢٤٢,٩
سانت لوسيا	٦١	١٧	٢٠	٠,١٣	٢٠,٠	٧٠,٠	١٠,٠	١٦,٧	٣٣٥,٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣٩	١١	١٦	٠,١٣	٤٣,٨	٤٣,٨	١٢,٥	٧,١	٣٠٤,٧
سورينام	١٥ ٦٠٠	١٤ ٧٧٦	٨٩	٠,٢٠	٦٥,٢	١١,٢	٢٣,٦	٧٥,٠	٩٦,٦
ترينيداد وتوباغو	٥١٣	٢٢٦	١٣٣	٠,١٠	٥٦,٤	٣٥,٣	٨,٣	٣,٣	٤٣,٤
جزر تركس وكايكوس	٤٣	٣٤	١	٠,٠٥	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...
أوروغواي	١٧ ٥٠٢	١ ٥٠٦	١٤ ٩٥٥	٤,٣٥	٩,٢	٠,٣	٩٠,٦	١٤,٩	٩٤,١
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٨٨ ٢٠٥	٤٧ ٧١٣	٢١ ٦٤٠	٠,٨٣	١٢,٠	٣,٧	٨٤,٣	١٦,٩	١١٥,٤
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**١ ٢٦٣ ١٤٨**	**٣٥ ٣٨٠**	**٤٥٧ ٦١٠**	**١,٠٤**	**١٨,٠**	**٢,٧**	**٧٩,٣**	**٢٧,٢**	**٧٩,١**
أفغانستان	٦٥ ٢٠٩	٨٦٧	٣٨ ٠٤٨	...	...	...	...	...	...
الجزائر	٢٣٨ ١٧٤	٢ ٢٧٧	٣٩ ٩٥٦	١,٢٤	١٨,٩	١,٧	٧٩,٤	٦,٩	١٣,٠
البحرين	٧١	...	١٠	٠,٠١	٢٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٦٦,٧	٥٠,٠
قبرص	٩٢٤	١٧٤	١٤٤	٠,١٨	٦٩,٤	٢٧,٨	٢,٨	٢٨,٦	١٥٤,١
مصر	٩٩ ٥٤٥	٦٧	٣ ٤٢٤	٠,٠٥	٨٥,٣	١٤,٧	٠,٠	٩٩,٩	٤٣٤,٢
جمهورية إيران الإسلامية	١٦٣ ٦٢٠	١١ ٠٧٥	٦٢ ٢٤٨	٠,٨٩	٢٥,٩	٣,٤	٧٠,٧	٤١,٩	٨٠,١
العراق	٤٣ ٧٣٧	٨٢٢	١٠ ٠١٩	٠,٣٩	...	...	...	...	...
الأردن	٨ ٨٢٤	٨٣	١ ١٤٢	٠,٢٠	٢٥,٨	٩,٢	٦٥,٠	١٨,٨	١١٣,٦
الكويت	١ ٧٨٢	٦	١٥٤	٠,٠٦	٩,٧	١,٩	٨٨,٣	٧٢,٢	٧٠,٠
لبنان	١ ٠٢٣	١٣٦	٣٢٩	٠,٠٩	٥١,٧	٤٣,٥	٤,٩	٣٣,٢	٢٣١,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٧٥ ٩٥٤	٢١٧	١٥ ٤٥٠	٢,٧٣	١١,٧	٢,٢	٨٦,١	٢١,٩	٣٤,١
المغرب	٤٤ ٦٣٠	٤ ٣٦٤	٣٠ ٣٧٦	٠,٩٨	٢٧,٩	٢,٩	٦٩,١	١٥,٤	٤٧,٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٦٠٢	٩	٣٤٥	...	٢٢,٩	٣٣,٦	٤٣,٥	٧,٧	...
عُمان	٣٠ ٩٥٠	٢	١ ٠٨٠	٠,٣٧	٣,٤	٤,٠	٩٢,٦	٩٠,٠	٣٣٠,٦
قطر	١ ١٠٠	...	٧١	٠,١١	٢٥,٤	٤,٢	٧٠,٤	٠,٠	...
المملكة العربية السعودية	٢١٤ ٩٦٩	٢ ٧٢٨	١٧٣ ٧٩٨	٦,٩٧	٢,١	٠,١	٩٧,٨	٤٢,٧	١٠٥,٩
الجمهورية العربية السورية	١٨ ٣٧٨	٤٦١	١٣ ٧٥٩	٠,٧٦	٣٣,٤	٦,٠	٦٠,٦	٢٤,٦	٧٠,٣
تونس	١٥ ٥٣٦	١ ٠٥٦	٩ ٧٨٤	٠,٩٨	٢٨,٥	٢١,٩	٤٩,٦	٨,٠	٣٦,٦
تركيا	٧٦ ٩٦٣	١٠ ١٧٥	٣٩ ١٨٠	٠,٥٤	٥٩,٦	٦,٨	٣٣,٦	٢٠,٠	٧٤,٦
الإمارات العربية المتحدة	٨ ٣٦٠	٣١٢	٥٥٩	٠,١٨	١١,٤	٣٤,٠	٥٤,٦	٢٩,٩	٥٤٦,٩
اليمن	٥٢ ٧٩٧	٥٤٩	١٧ ٧٣٤	٠,٨٦	٨,٧	٠,٧	٩٠,٦	٣٣,٠	٧,٥

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٢ ٣٦٢ ٢١٠**	**٦٢٦ ٤١٢**	**١ ٠٤٢ ٠٧٥**	**١,٤٥**	**١٧,٥**	**٢,١**	**٨٠,٣**	**٣,٥**	**١٣,٤**
أنغولا	١٢٤ ٦٧٠	٥٩ ١٠٤	٥٧ ٥٩٠	٤,٠٩	٥,٧	٠,٥	٩٣,٨	٢,٢	...
بنن	١١ ٠٦٢	٢ ٣٥١	٣ ٤٦٧	٠,٥٠	٧٦,٤	٧,٧	١٥,٩	٠,٤	١٨,١
بوتسوانا	٥٦ ٦٧٣	١١ ٩٤٣	٢٥ ٩٨٠	١٤,٤٧	١,٥	٠,٠	٩٨,٥	٠,٣	١٢,٢
بوركينا فاسو	٢٧ ٣٦٠	٦ ٧٩٤	١٠ ٩٠٠	٠,٨١	٤٤,٤	٠,٦	٥٥,٠	٠,٥	٠,٣
بوروندى	٢ ٥٦٨	١٥٢	٢ ٣٤٥	٠,٣٣	٤٢,٢	١٥,٦	٤٢,٢	١,٥	٢,٦
الكاميرون	٤٦ ٥٤٠	٢١ ٢٤٥	٩ ١٦٠	٠,٥٦	٦٥,١	١٣,١	٢١,٨	٠,٤	٥,٩
الرأس الأخضر	٤٠٣	٨٤	٧٤	٠,١٦	٦٢,٢	٤,١	٣٣,٨	٦,١	٤,٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٦٢ ٢٩٨	٢٢ ٧٥٥	٥ ١٤٩	١,٣٢	٣٧,٥	١,٨	٦٠,٧	٠,١	٠,٣
تشاد	١٢٥ ٩٢٠	١١ ٩٢١	٤٨ ٦٣٠	٥,٤٩	٧,٤	٠,١	٩٢,٥	٠,٨	٤,٩
جزر القمر	٢٢٣	٥	١٤٧	٠,١٩	٥٤,٤	٣٥,٤	١٠,٢	٠,٠	٣,٨
الكونغو	٣٤ ١٥٠	٢٢ ٤٧١	١٠ ٥٤٧	٢,٧٦	٤,٧	٠,٥	٩٤,٨	٠,٤	٠,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٢٦ ٧٠٥	١٣٣ ٦١٠	٢٢ ٨٠٠	٠,٤٢	٢٩,٤	٤,٨	٦٥,٨	٠,١	١,٦
كوت ديفوار	٣١ ٨٠٠	١٠ ٤٠٥	١٩ ٩٠٠	١,١٨	١٦,٦	١٨,١	٦٥,٣	١,١	٣٣,٠
جيبوتي	٢ ٣١٨	٦	١ ٧٠١	٢,٣٩	٠,١	٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠	...
غينيا الاستوائية	٢ ٨٠٥	١ ٦٣٢	٣٣٤	٠,٦٦	٣٨,٩	٢٩,٩	٣١,١	٠,٠	...
إريتريا	١٠ ١٠٠	١ ٥٥٤	٧ ٥٣٢	١,٧٥	٧,٥	٠,٠	٩٢,٥	٣,٧	٦,٥
إثيوبيا	١٠٠ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	٣١ ٧٦٩	٠,٤٤	٣٤,٨	٢,٢	٦٣,٠	٢,٥	١٣,٦
غابون	٢٥ ٧٦٧	٢١ ٧٧٥	٥ ١٦٠	٣,٨٢	٦,٣	٣,٣	٩٠,٤	١,٤	٠,٩
غامبيا	١ ٠٠٠	٤٧١	٧٧٩	٠,٥٣	٤٠,٤	٠,٦	٥٨,٩	٠,٦	٢,٥
غانا	٢٢ ٧٥٤	٥ ٥١٧	١٤ ٧٣٥	٠,٦٩	٢٨,٤	١٤,٩	٥٦,٧	٠,٥	٧,٤
غينيا	٢٤ ٥٧٢	٦ ٧٢٤	١٢ ٤٥٠	١,٤٤	٨,٨	٥,٢	٨٥,٩	٥,٤	٢,٩
غينيا - بيساو	٢ ٨١٢	٢ ٠٧٢	١ ٦٣٠	١,٠٦	١٨,٤	١٥,٣	٦٦,٣	٤,٥	٨,٠
كينيا	٥٦ ٩١٤	٣ ٥٢٢	٢٦ ٥١٢	٠,٨٢	١٧,٥	٢,١	٨٠,٣	٢,٠	٣٠,٧
ليسوتو	٣ ٠٣٥	٨	٢ ٣٣٤	١,٣٠	١٤,١	٠,٢	٨٥,٧	٠,٩	٣٤,٢
ليبريا	٩ ٦٣٢	٣ ١٥٤	٢ ٦٠٢	٠,٧٥	١٤,٧	٨,٥	٧٦,٩	٠,٥	...
مدغشقر	٥٨ ١٥٤	١٢ ٨٣٨	٢٧ ٥٥٠	١,٥٤	١٠,٧	٢,٢	٨٧,١	٣٠,٦	٣,١
ملاوي	٩ ٤٠٨	٣ ٤٠٢	٤ ٤٤٠	٠,٣٦	٥٥,٢	٣,٢	٤١,٧	٢,٢	٧٨,٨
مالي	١٢٢ ٠١٩	١٢ ٥٧٢	٣٤ ٧٠٠	٢,٥٩	١٣,٤	٠,١	٨٦,٥	٥,٠	٩,٠
موريتانيا	١٠٢ ٥٢٢	٢٦٧	٣٩ ٧٥٠	١٣,٣٤	١,٢	٠,٠	٩٨,٧	٠,٠	٥,٩
موريشيوس	٢٠٣	٣٧	١١٣	٠,٠٩	٨٨,٥	٥,٣	٦,٢	٢٠,٨	٢٥٠,٠
موزامبيق	٧٨ ٤٠٩	١٩ ٢٦٢	٤٨ ٥٨٠	٢,٥٣	٩,٠	٠,٥	٩٠,٦	٢,٦	٥,٧
ناميبيا	٨٢ ٣٢٩	٧ ٦٦١	٣٨ ٨٢٠	١٩,٣٠	٢,١	٠,٠	٩٧,٩	١,٠	٠,٤
النيجر	١٢٦ ٦٧٠	١ ٢٦٦	٣٨ ٥٠٠	٣,١٠	٣٧,٦	٠,٠	٦٢,٣	٠,٥	٠,٣
نيجيريا	٩١ ٠٧٧	١١ ٠٨٩	٧٢ ٦٠٠	٠,٥٧	٤٢,٠	٤,٠	٥٤,٠	٠,٨	٥,٤
ريونيون	٢٥٠	٨٤	٤٩	٠,٠٦	٧١,٤	٨,٢	٢٠,٤	٣٠,٨	١٤٢,٩
رواندا	٢ ٤٦٧	٤٨٠	١ ٩٣٥	٠,٢٣	٦٢,٠	١٤,٠	٢٤,٠	٠,٦	١٢,٧

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢
سانت هيلينا	٣١	٢	١٢	٢,٤٠	٣٣,٣	٠,٠	٦٦,٧	٠,٠	...
سان تومي وبرنسيبي	٩٦	٢٧	٥٦	٠,٣٤	١٤,٣	٨٣,٩	١,٨	١٨,٢	...
السنغال	١٩ ٢٥٣	٨ ٦٧٣	٨ ١٥٧	٠,٧٩	٣٠,٢	٠,٦	٦٩,٣	٤,٨	١٣,٦
سيشيل	٤٦	٤٠	٧	٠,٠٩	١٤,٣	٨٥,٧	٠,٠	٠,٠	١٧,٠
سيراليون	٧ ١٦٢	٢ ٧٥٤	٢ ٨٤٥	٠,٥٥	٢٠,٠	٢,٦	٧٧,٣	٤,٧	٠,٥
الصومال	٦٢ ٧٣٤	٧ ١٣١	٤٤ ٠٧١	٤,٢٧	...	...	...	...	...
جنوب أفريقيا	١٢١ ٤٤٧	٩ ٢٠٣	٩٩ ٦٤٠	٢,٢٠	١٤,٨	١,٠	٨٤,٢	٩,٥	٦٥,٤
السودان	٢٣٧ ٦٠٠	٦٧ ٥٤٦	١٣٤ ٦٠٠	٣,٩٢	١٢,٦	٠,٣	٨٧,١	١٠,٧	٤,١
سوازيلند	١ ٧٢٠	٥٤١	١ ٣٩٢	١,٢٩	١٢,٨	١,٠	٨٦,٢	٢٦,٠	٣٩,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨٨ ٣٥٩	٣٥ ٢٥٧	٤٨ ١٠٠	١,٢٨	٨,٣	٢,٣	٨٩,٤	٣,٦	١,٨
توغو	٥ ٤٣٩	٣٨٦	٣ ٦٣٠	٠,٧٢	٦٩,١	٣,٣	٢٧,٥	٠,٣	٦,٨
أوغندا	١٩ ٧١٠	٣ ٦٢٧	١٢ ٤٦٢	٠,٤٧	٤١,٧	١٧,٣	٤١,٠	٠,١	١,٨
زامبيا	٧٤ ٣٣٩	٤٢ ٤٥٢	٣٥ ٢٨٩	٣,٢٣	١٤,٩	٠,١	٨٥,٠	٢,٩	١٢,٤
زمبابوي	٣٨ ٦٨٥	١٧ ٥٤٠	٢٠ ٥٥٠	١,٥٩	١٥,٧	٠,٦	٨٣,٧	٥,٢	٣٤,٢
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٣ ٠٥٧ ٧٩٠**	**٩٤١ ٩٦٦**	**١ ٠٨٤ ٧٥٢**	**١,٢٣**	**٣٢,٠**	**٢,١**	**٦٥,٩**	**١١,٤**	**١١٩,٠**
أستراليا	٧٦٨ ٢٣٠	١٦٣ ٦٧٨	٤٣٩ ٥٠٠	٢٢,٠٧	١٠,٨	٠,١	٨٩,١	٥,٣	٤٧,٩
النمسا	٨ ٢٤٥	٣ ٨٦٢	٣ ٣٩٧	٠,٤٢	٤٠,٩	٢,١	٥٧,٠	٠,٣	١٤٩,٧
بلجيكا - لكسمبرغ	٣ ٢٨٢	٧٢٨	١ ٥١٩	٠,١٤	٥٣,٨	١,٦	٤٤,٦	٤,٨	٣٥٣,٧
كندا	٩٠٩ ٣٥١	٣١٠ ١٣٤	٦٧ ٥٠٥	٢,١٣	٦٧,٦	٩,٦	٢٢,٨	١,٥	٥٧,٢
الدانمرك	٤ ٢٤٣	٥٠٠	٢ ٦٥٨	٠,٤٩	٨٥,٣	٠,٣	١٤,٤	١٩,٧	١٣١,١
جزر فيرويه	١٤٠	...	٣	٠,٠٦	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...
فنلندا	٣٠ ٤٥٩	٢٢ ٥٠٠	٢ ٢٤٦	٠,٤٣	٩٨,٤	٠,٤	١,٢	٢,٩	١٣٢,٦
فرنسا	٥٥ ٠١٠	١٥ ٥٥٤	٢٩ ٦٩٠	٠,٤٩	٦٢,١	٣,٨	٣٤,١	١٣,٣	٢١٥,١
ألمانيا	٣٤ ٨٩٥	١١ ٠٧٦	١٧ ٠٠٨	٠,٢١	٦٩,٥	١,٣	٢٩,٢	٤,٠	٢١٩,٤
جبل طارق	١	٠	٠	٠,٠٠	...	...	...	...	...
اليونان	١٢ ٨٩٠	٣ ٧٥٢	٨ ٤٣١	٠,٧٧	٣٢,٠	١٣,٤	٥٤,٦	٣٧,٩	١٥٠,١
غرينلاند	٤١ ٠٤٥	...	٢٣٥	٤,١٢	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	...	...
آيسلندا	١٠ ٠٢٥	٤٦	٢ ٢٨١	٧,٨١	٠,٣	٠,٠	٩٩,٧	٠,٠	٢ ٥٥٥,٤
آيرلندا	٦ ٨٨٩	٦٦٩	٤ ٣٧٠	١,٠٩	٢٧,٠	٠,٠	٧٢,٩	٠,٠	٤٩٦,٦
إسرائيل	٢ ١٧١	١٧١	٥٧٠	٠,٠٩	٦٠,٠	١٥,١	٢٤,٩	٤٥,٣	٢٣٧,٧
إيطاليا	٢٩ ٤١١	٩ ٩٧٩	١٥ ٠٧٤	٠,٢٦	٥٢,٨	١٨,٣	٢٩,٠	٢٥,٧	١٨٠,٠
اليابان	٣٦ ٤٥٠	٢٤ ٨٦٨	٥ ١٦٤	٠,٠٤	٨٥,١	٦,٦	٨,٣	٥٤,٧	٢٩٢,٠
لختنشتاين	١٦	٧	٩	٠,٢٦	٤٤,٤	٠,٠	٥٥,٦	٠,٠	٠,٠
مالطة	٣٢	...	١١	٠,٠٣	٩٠,٩	٩,١	٠,٠	١٨,٢	٧٠,٠
هولندا	٣ ٣٨٨	٣٦٥	١ ٩٣٠	٠,١٢	٤٧,٣	١,٧	٥١,١	٥٩,٩	٣٦٨,٤
نيوزيلندا	٢٦ ٧٩٩	٨ ٣٠٩	١٧ ٢٣٥	٤,٤١	٨,٧	١٠,٩	٨٠,٤	٨,٥	٥٦٨,٦
النرويج	٣٠ ٦٢٥	٩ ٣٨٧	١ ٠٣٦	٠,٢٣	٨٤,٣	٠,٠	١٥,٧	١٤,٥	٢١٠,٨

الجدول ألف ٥ (تتمة)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٢
البرتغال	٩ ١٥٠	٣ ٧٨٣	٣ ٧٤٨	٠,٣٧	٤٢,٤	١٩,٢	٣٨,٣	٢٨,١	١٣٠,٢
إسبانيا	٤٩ ٩٢١	١٧ ٩١٥	٣٠ ١٨٥	٠,٧٣	٤٥,٥	١٦,٥	٣٨,٠	٢٠,٢	١٥٧,٢
السويد	٤١ ٠٣٣	٢٧ ٥٢٨	٣ ١٦٦	٠,٣٦	٨٤,٣	٠,١	١٥,٦	٤,٣	١٠٠,٤
سويسرا	٤ ٠٠٠	١ ٢٢١	١ ٥٢٥	٠,٢١	٢٦,٨	١,٦	٧١,٦	٥,٨	٢٢٧,٥
المملكة المتحدة	٢٤ ١٩٣	٢ ٨٤٥	١٦ ٩٥٦	٠,٢٨	٣٣,٤	٠,٣	٦٦,٣	٣,٠	٣١٨,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٩١٥ ٨٩٦	٣٠٣ ٠٨٩	٤٠٩ ٣٠٠	١,٣٨	٤٢,٤	٠,٥	٥٧,١	١٢,٨	١١١,٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٢ ٢٦٢ ١٢٣**	**٨٨٥ ٦٤٧**	**٦٣٠ ٤٦٥**	**١,٥٥**	**٣٨,٧**	**١,١**	**٦٠,٢**	**١٠,٢**	**٣١,٦**
ألبانيا	٢ ٧٤٠	٧٩٤	١ ١٢١	٠,٣٥	٥١,٦	١٠,٨	٣٧,٦	٥٠,٥	٦١,٢
أرمينيا	٢ ٨٢٠	٢٨٣	١ ٣٩٥	٠,٤٦	٣٥,٨	٤,٣	٥٩,٩	٥١,١	٢٢,٦
أذربيجان	٨ ٢٦٠	٩٣٦	٤ ٧٠٢	٠,٥٦	٣٨,٠	٤,٨	٥٧,٢	٧٢,٣	٩,٩
بيلاروس	٢٠ ٧٤٨	٧ ٨٩٤	٨ ٨٨٥	٠,٩٠	٦٢,٥	١,٤	٣٦,١	٢,٣	١٣٤,٦
البوسنة والهرسك	٥ ١٢٠	٢ ١٨٥	٢ ١٤٨	٠,٥١	٤٦,٧	٤,٥	٤٨,٧	٠,٣	٣٢,٥
بلغاريا	١١ ٠٦٣	٣ ٦٢٥	٥ ٣٢٦	٠,٦٨	٦٢,٤	٤,٠	٣٣,٦	١٦,٦	٤٩,٩
كرواتيا	٥ ٥٩٢	٢ ١٣٥	٣ ١٣٧	٠,٧١	٤٦,٥	٤,٠	٤٩,٥	٠,٧	١١٧,٨
الجمهورية التشيكية	٧ ٧٢٧	٢ ٦٤٨	٤ ٢٧٠	٠,٤٢	٧١,٧	٥,٦	٢٢,٧	٠,٧	١٢٠,٥
إستونيا	٤ ٢٣٩	٢ ٢٨٤	٨٢٩	٠,٦٣	٦٥,٧	١,٩	٣٢,٣	٠,٧	٤٩,٦
جورجيا	٦ ٩٤٩	٢ ٧٦٠	٣ ٠٠٦	٠,٥٩	٢٦,٧	٨,٨	٦٤,٥	٤٤,٠	٣٥,٤
هنغاريا	٩ ٢٠٩	١ ٩٧٦	٥ ٨٦٦	٠,٦٠	٧٨,٦	٣,٣	١٨,١	٤,٨	١٠٨,٧
كازاخستان	٢٦٩ ٩٧٠	٣ ٣٣٧	٢٠٧ ٧٨٤	١٣,٤٩	١٠,٩	٠,١	٨٩,١	١٥,٧	٢,٩
قيرغيزستان	١٩ ١٨٠	٨٦٩	١٠ ٧٣٠	٢,٠٦	١٢,٢	٠,٥	٨٧,٣	٧٨,٥	٢١,١
لاتفيا	٦ ٢٠٥	٢ ٩٤١	٢ ٤٧١	١,٠٨	٧٣,٧	١,٢	٢٥,١	١,١	٢٧,٥
ليتوانيا	٦ ٢٦٨	٢ ٠٩٩	٣ ٤٨٤	١,٠٢	٨٤,٠	١,٧	١٤,٣	٠,٢	٦٦,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢ ٥٤٣	٩٠٦	١ ٢٤٢	٠,٦٠	٤٥,٦	٣,٧	٥٠,٧	٩,٠	٣٩,٤
مولدوفا	٣ ٢٨٧	٣٢٩	٢ ٥٢٨	٠,٥٩	٧٣,٠	١١,٨	١٥,٢	١٤,٠	٥,٥
بولندا	٣٠ ٦٢٤	٩ ١٩٢	١٦ ١٦٩	٠,٤٢	٧٧,٨	١,٩	٢٠,٢	٠,٨	١٢٠,١
رومانيا	٢٢ ٩٩٥	٦ ٣٧٠	١٤ ٧١٧	٠,٦٦	٦٤,٠	٣,١	٣٢,٩	٣١,٢	٣٤,٦
الاتحاد الروسي	١ ٦٣٨ ٠٩٨	٨٠٨ ٧٩٠	٢١٦ ٢٧٧	١,٥٢	٥٦,٧	٠,٨	٤٢,٥	٣,٧	١٢,٠
صربيا والجبل الأسود	١٠ ٢٠٠	٢ ٦٩٤	٥ ٥٩٥	٠,٥٣	٦٠,٦	٥,٨	٣٣,٦	٠,٩	٩٠,٨
سلوفاكيا	٤ ٨٠٨	١ ٩٢٩	٢ ٤٣٨	٠,٤٥	٥٨,٨	٥,٤	٣٥,٨	١١,٧	٨٦,٨
سلوفينيا	٢ ٠١٤	١ ٢٦٤	٥١٠	٠,٢٦	٣٣,٩	٥,٧	٦٠,٤	١,٥	٤٠٤,٠
طاجيكستان	١٣ ٩٩٦	٤١٠	٤ ٢٥٥	٠,٦٨	٢١,٩	٣,٠	٧٥,٢	٦٨,٣	٣٠,٠
تركمنستان	٤٦ ٩٩٣	٤ ١٢٧	٣٢ ٩٦٦	٦,٦٧	٦,٧	٠,٢	٩٣,١	٧٩,٤	٤٤,٥
أوكرانيا	٥٧ ٩٣٥	٩ ٥٧٥	٤١ ٣٥٥	٠,٨٦	٧٨,٥	٢,٢	١٩,٣	٦,٦	١٨,١
أوزبكستان	٤٢ ٥٤٠	٣ ٢٩٥	٢٧ ٢٥٩	١,٠٣	١٧,٢	١,٢	٨١,٥	٨٤,٩	١٥٢,٨

الجدول ألف ٦

مؤشرات التجارة

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات) ٢٠٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪) ٢٠٠٢–٠٤
العالم	**٥٢٣ ٨٢٠**	**٥٤٩ ٢٨٩**	**٧,١**	**٧,٣**	**١٩ ١٤٠ ٩٨٠**	**٣٧,٦**
البلدان المتقدمة	**٣٦٥ ٩٢٣**	**٣٨٩ ٨٨٠**	**٧,٠**	**٧,٠**	**٢٢ ٧٠١ ٢٦٣**	**٨٥,٠**
البلدان النامية	**١٥٧ ٨٩٧**	**١٥٩ ٤١٠**	**٧,٤**	**٨,١**	**–٣ ٥٦٠ ٢٨٣**	**٢٠,٨**
آسيا والمحيط الهادي	**٦٥ ٨٤٧**	**٧٥ ٦٣٧**	**٥,١**	**٥,٨**	**٣ ٢١٤ ٧٩٢**	**١٣,١**
ساموا الأمريكية	٠	١٤	٠,٠	٢,٤	١١ ٧٠٣	...
بنغلاديش	١٠٦	١ ٧٤٠	١,٥	١٦,٨	١ ٢٥٠ ٥٠٠	١,٠
بوتان	١٣	٢٣	٨,٨	٧,٩	١١ ٢٣٦	٧,٨
بروني دار السلام	٢	٢١٨	٠,٠	١٦,٢	١٤٧ ١١٢	...
كمبوديا	٤٤	١٥٢	١,٩	٥,٦	٥١ ٧٨٨	٣,١
الصين	١٦ ٢٢٨	٢٤ ١٥٢	٣,٦	٥,٧	–٣ ٠٠٩ ٦٧٦	٧,٤
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة فى الصين	٣ ٥٠٠	٨ ١٣١	...	...	٣ ٨٧٥ ٠٨٩	...
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة فى الصين	٤٨	٣٧٢	...	...	١٧٦ ٢٣٩	...
جزر كوك	١	١٥	...	...	١٢ ٤٤٧	...
فيجي	١٩٣	١٥٦	٢٩,٨	١٣,٢	–٣ ٩١٤	...
بولينيزيا الفرنسية	١٩	٢٥٤	...	...	٢٣٠ ٠٢٩	...
غوام	٠	٤١	٠,٣	...	٢٧ ٢٢٢	...
الهند	٦ ٣٦١	٤ ٦٧٧	١٠,٥	٦,٢	–٣ ٨٣٦ ٦٥١	٥,٧
إندونيسيا	٧ ٥٢٣	٤ ٥٨٤	١١,٦	١٠,١	١ ٤٤٩ ١٦٥	٢٠,٦
كيريباس	١	١٤	٥٣,٧	٣٢,٢	١١ ٥٣٦	٣٧,١
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٢	٣٥٤	٢,٠	١٧,١	٢٩٢ ٤١٤	٠,١
جمهورية كوريا	١ ٩٠٤	٩ ٧٤٥	٠,٩	٥,٣	٥ ٧٣١ ٤٧٠	١٨٤,٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٧	٩٨	٥,١	٢٠,٧	٤٧ ٥٩٨	...
ماليزيا	٩ ٢٩٠	٤ ٨٢٥	٨,٦	٥,٤	١ ٧٩٠ ٣٨٩	٩٣,١
ملديف	٠	٩٩	٠,٢	١٩,٧	٩١ ٩١٨	...
منغوليا	٨١	١٣٨	١٢,٢	١٦,٦	١١١ ٤٧٥	٢٩,٦
ميانمار	٤٢٧	٣٥١	١٦,٢	١٥,٩	–١٥٢ ٥٦١	...
ناورو	٠	٢	...	...	١ ٢٢٤	...
نيبال	١٠٩	٢٥٩	١٦,٥	١٥,٤	٥٦ ٩٠٨	٤,٨
كاليدونيا الجديدة	٣	١٧٨	...	...	١٥٨ ٥٦١	...
نيوي	٠	١	...	...	٣٢٧	...
جزيرة نورفولك	١	٣	...	...	١ ٣٢٩	...
باكستان	١ ١٥٩	١ ٨٥٠	٩,٩	١٣,١	–٥٠٩ ٥٣٣	٦,٥
بابوا غينيا الجديدة	٣٤٦	٢٠٤	١٦,٢	١٤,٧	–١٢ ١٦٦	٤١,٥
الفلبين	١ ٨٣٨	٢ ٨٨٩	٤,٩	٧,٣	١ ٤٢٦ ٩٢٦	١٤,٩
ساموا	٦	٣٣	٤٣,٧	٢٢,٧	٣٣ ٤٢٣	...
سنغافورة	٢ ٧٥١	٤ ٠٧٠	١,٧	٢,٩	١ ٢٣٨ ٥٦٢	٢ ٧٣٦,٠
سري لانكا	١ ٠٤٢	٨٥٥	٢٠,١	١٢,٤	–١٧٨ ٣١١	٣٣,٨
تايلند	١٠ ١٢٦	٣ ٤٤٥	١٢,٤	٤,٤	–٥ ٨٦٤ ٣٢١	٧٠,٨
تيمور – ليشتي	٨	٣٦	...	...	٦ ١٧٩	٧,٨
تونغا	١٣	٢٢	٨٢,١	٢٢,٧	٦ ٣٨٠	٣١,٣
توفالو	٠	٣	...	...	٢ ٠١٣	...
فانواتو	١٤	١٨	٤٩,٨	١٧,١	١٠ ٤٦٢	...
فييت نام	٢ ٦٣٩	١ ٦١٥	١٢,٥	٦,٣	–١ ٤٧٩ ٦٩٩	٢٩,٥

الجدول ألف ٦ (تابع)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات) ٢٠٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪) ٢٠٠٢–٠٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٦٣ ٨٣٢**	**٣٢ ٢١٩**	**١٦,٠**	**٨,٣**	**–٢٧ ٢٣٢ ٦٠٨**	**٥٣,٢**
أنتيغوا وباربودا	١	٣٠	١,٨	٧,١	٢١ ٢٦٢	...
الأرجنتين	١٣ ٥٧٦	٧٠٨	٤٥,٤	٤,٧	–٩ ٩٢٥ ٦٦٦	١٠٥,٦
أروبا	٧٢	٢٣٤	٧٣,٨	٢٧,٤	١٣٧ ٠٨٥	...
جزر البهاما	٤٥	٢٤٩	١٠,٠	١٣,٨	١٨٢ ١٥٩	...
بربادوس	٧١	١٦٩	٢٧,٥	١٤,١	٦١ ٢٥٢	...
بليز	١١٧	٧٠	٥٩,٣	١٣,١	–٥٩ ٣٩٣	...
برمودا	١	٩٠	...	...	٥٧ ٣٧٦	...
بوليفيا	٥١٩	٢٤١	٣٠,٨	١٣,٨	–٢٥٣ ٠٧٤	٤٧,٢
البرازيل	٢١ ٦١٨	٣ ٤٧٩	٢٨,٢	٦,٣	–١٥ ٥٠٧ ١٥٥	٤٧,٩
جزر فرجن البريطانية	٠	١٨	...	...	٩ ٩٢٦	...
جزر كايمان	٠	٣٩	...	...	١٩ ٨٠٣	...
شيلي	٣ ٧٩٩	١ ٤٣٦	١٥,٩	٧,٠	–١ ٧٥٦ ٩٥٢	٩١,٢
كولومبيا	٢ ٩٧٨	١ ٧١٠	٢١,٧	١١,٨	–١ ١٢٤ ٩٩١	٢٩,٥
كوستاريكا	١ ٧٩٣	٦٠٠	٣٠,٥	٧,٨	–١ ١٩٠ ٣٢٠	١٣٠,٩
كوبا	٦٣٠	٨٨٠	٣٨,٢	١٨,٣	٤٧١ ٨١٣	...
دومينيكا	١٥	٢٩	٣٦,٨	٢٢,٢	٨ ١٧٤	...
الجمهورية الدومينيكية	٦٠٥	٧٩٧	١١,١	٩,٨	١٨٣ ٢٤٠	٢٧,٩
إكوادور	١ ٨٨٧	٦٤٦	٢٩,٨	٩,٣	–٩٦١ ١٥٨	٨٧,٩
السلفادور	٤٠٥	٨٠٤	١٢,٩	١٤,٠	٣١٩ ٧٣٤	٣١,٣
جزر فولكلاند (مالفيناس)	٨	٠	...	...	١٢٥	...
غرينادا	١٨	٣٥	٥١,٩	١٤,٥	١٠ ٨٩٣	٥٤,٩
غواتيمالا	١ ٣٢٦	٨٧٠	٤٩,٥	١٢,٥	–٣٩١ ٨٠٠	٢٣,٢
غيانا	١٧٧	٩٠	٣٣,١	١٥,٠	–١٠٦ ٩٩١	٨٩,٢
هايتي	٢٠	٤١٩	٥,٨	٣٤,٧	٣٥٦ ١٨٨	...
هندوراس	٦٣٧	٥٥٦	٤٥,٧	١٦,٤	–١٤٨ ٠٨٠	٧٧,٣
جامايكا	٢٨٩	٤٥٥	٢٣,٦	١٢,٥	١٩١ ٢٢٢	٦٥,٣
المكسيك	٨ ٨٣٣	١٢ ٤١١	٥,٢	٦,٦	١ ٩٤١ ٣٦١	٣٧,٨
جزر الأنتيل الهولندية	١٢	١٧٧	٠,٩	٦,٧	٩٦ ٠٥٥	...
نيكاراغوا	٤٢٥	٢٩٢	٦٦,٤	١٥,٠	–٢٢٤ ٦٩٨	٥٩,٢
بنما	٢٨٨	٤٩٥	٣٢,٥	١٥,٤	١٠٨ ٠٧٠	٣٠,٩
باراغواي	٩٤٧	٢٣٧	٧٤,٤	١٠,٤	–٣١٩ ٥٤٣	٥٧,٣
بيرو	٩٢٤	١ ١٧٥	٩,٤	١٣,٥	–٥٠ ٨٩٩	١٦,٢
سانت كيتس ونيفس	٧	٤١	١٦,٨	٢٠,٢	٩ ٤٤٢	...
سانت لوسيا	٣٢	٦٩	٤٨,٣	١٧,٨	٨ ٥٤٦	...
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢٧	٤٠	٧١,٦	١٩,٩	١٠ ٢٦٦	٩٢,٢
سورينام	٢٨	٩٨	٤,٣	١٥,١	٥٣ ٩٥٧	...
ترينيداد وتوباغو	١٩٣	٣٦٨	٣,٧	٨,٩	٢٤٢ ٩٠٨	١٦٥,١
أوروغواي	١ ٢٧٥	٣٢٢	٥٤,٦	١٣,٣	–١ ٠٩٠ ٠٣٢	٩٢,٨
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢٣٤	١ ٨٤٠	٠,٨	١٤,١	١ ٣٧٧ ٢٨٧	...
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**١٣ ٣٨٤**	**٣٧ ٢٩١**	**٣,٤**	**١١,٦**	**١٩ ٥٤٩ ٧٠٢**	**١٣,٨**
أفغانستان	٦٠	٣٨٩	١٧,٧	١٨,٠	٢٠٤ ٦٧٢	...

الجدول ألف ٦ (تابع)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات) ٢٠٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪) ٢٠٠٢–٠٤
الجزائر	٥٠	٣ ٣٨٣	٠,٢	٢٣,٩	٣ ٥٠٨ ٨٥٦	٠,٨
البحرين	٤٦	٥٤٣	٠,٧	٩,٥	٣٨٥ ١٨٧	...
قبرص	٢٤٥	٥٤٧	٢٧,٠	١١,٧	٣٠١ ٦٤١	...
مصر	١ ٠٠٨	٣ ٠٦٤	١٦,٣	٢٥,٣	١ ٤٤٩ ٢١٤	٨,٠
جمهورية إيران الإسلامية	١ ٤٢٤	٢ ٦٧٠	٤,٠	٩,٥	٣٧١ ٧٩٧	٩,٢
العراق	٥٨	١ ٧٤٦	٠,٤	١٢,٨	١ ٣٨٦ ٩٩٧	٣,٦
الأردن	٤٧٢	١ ٠٨٩	١٤,٥	١٧,٢	٧٢٤ ٠٨٧	١٩٢,١
الكويت	٢٧	٩٧١	٠,١	٨,٨	٩٥٥ ٨٩٠	١٣,١
لبنان	٢٢٦	١ ٣٠٤	١٥,٧	١٧,٠	٩٢٢ ٢٨٣	١٧,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٢	٩٦١	٠,١	١٩,١	٩٥٥ ٧٤٨	...
المغرب	٩١٩	١ ٨٢٣	١٠,٤	١٢,٤	٦٥٩ ٨٧٦	١٣,١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٥٥	٥٠٩	...	...	٤٠٥ ٩٤٣	...
عُمان	٥٠٥	١ ١٩١	٤,٢	١٦,٧	٦٧١ ٢٣١	١١٥,٥
قطر	١٦	٤٧٧	٠,١	٩,٦	٣٥٨ ١٢٢	...
المملكة العربية السعودية	٤٣٦	٥ ٨٨٦	٠,٤	١٥,٥	٥ ٢٤٧ ٦٨٨	٤,٥
الجمهورية العربية السورية	٩٦٦	١ ٠٠٨	١٦,٤	١٨,٢	٢٦٢ ٤٢٧	١٨,٢
تونس	٦١٢	١ ٠٥٩	٧,٥	٩,٦	٥٠٦ ٧٦٩	٢١,٠
تركيا	٤ ٧٥٥	٣ ٩٧٠	٩,٧	٥,٥	٣ ٠٨٤ ١٤١–	١٧,٩
الإمارات العربية المتحدة	١ ٤٥١	٤ ١٠٦	٢,٢	٧,٩	٢ ٧٢٢ ٥٢٥	٥٦,٤
اليمن	١٠٢	٩٨٤	٢,٧	٢٧,٩	٨٣٧ ٥٦٢	٦,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**١٤ ٨٣٤**	**١٤ ٢٦٣**	**١٢,٤**	**١٢,٥**	**٩٠٧ ٨٣١**	**٢٠,٣**
أنغولا	٢	٨٣٨	٠,٠	١٦,٧	٦٥٠ ٦٦٦	٠,١
بنن	٢٢٣	٢٦٠	٤٣,٤	٣٣,٩	٢٧٧ ٥٨٦	١٩,٨
بوتسوانا	٥٧	٢٥٨	١,٨	٩,٨	٣٦ ٦٩٧	٣٢,٥
بوركينا فاسو	٢٦٥	١٣٩	٧٨,٨	١٤,٩	٥٤ ٢٢٩	٢١,١
بوروندى	٢٥	٣٢	٤٢,٣	٢١,٠	١٦ ١٧٣	١١,١
الكاميرون	٥٧٤	٣٦٢	٢٦,٤	١٧,٣	٦٥ ٩٨٧–	١٠,٨
الرأس الأخضر	٠	٩٦	٢,١	٢٨,٥	٨٠ ٩٢٩	٠,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢	٢٦	١٦,٦	١٩,٤	٨ ٥٠٤	٣,٤
تشاد	١١٠	٦٨	١٠,٩	٦,٤	٣ ٩٣٠	١٢,٥
جزر القمر	٢٢	٢٨	٩٢,٣	٤٠,٥	٢ ٢٨٩	١٨,٤
الكونغو	٣٢	٢١٧	١,١	١٦,٠	١٧٨ ٥٢٢	١٤,١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٨	٣٠٠	٢,٠	١٩,٣	٢٧١ ٦٧٨	١,٠
كوت ديفوار	٣ ١٣٦	٥٧٥	٥٢,٤	١٧,٥	٢ ٢٨١ ٧٤٧–	٩٨,٣
جيبوتي	١٨	١٧٢	٤٧,٩	٧٤,٣	٨٤ ١٩٦	...
غينيا الاستوائية	٤	٤٥	٠,١	٤,١	١٥ ٠٧٢	...
إريتريا	١	٩٨	٦,٢	٢٠,٢	١١٤ ٢٧١	١,٥
إثيوبيا	٣٩٣	٤٠٧	٧١,٢	١٧,٩	٩٠ ١٩٠	١١,٦
غابون	١٠	١٦٧	٠,٤	١٥,٣	١٧٣ ٦٨٦	٢,١
غامبيا	٢٠	١٠٢	١٩٩,٥	٥٧,٣	١١٢ ١٧٤	١٩,٠
غانا	٩٨٤	٦٨٦	٤٤,٣	٢٠,٦	٥٨٣ ٧٧٣–	٣٥,٥
غينيا	٤٠	١٩٤	٥,٩	٢٩,٢	١٠٤ ٥٢٧	٤,٨
غينيا - بيساو	٥٣	٤٤	٧٦,٣	٦٠,٣	٢٩ ٨١٩–	٣٧,٠

الجدول ألف ٦ (تابع)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات) ٠٤-٢٠٠٢	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات) ٠٤-٢٠٠٢	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪) ٠٤-٢٠٠٢	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪) ٠٤-٢٠٠٢	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات) ٢٠٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪) ٠٤-٢٠٠٢
كينيا	١ ٠٥٠	٤٣٨	٤٣,٧	١١,٤	٦٠٨ ١٩٥-	٢٩,٠
ليسوتو	٥	٧٤	١,٠	٦,٦	٤٤ ٢٥١	٣,٣
ليبريا	٨٦	٩٥	٣٤,٧	١٢,٣	٩٥ ٩٤٧	٢٤,٨
مدغشقر	١٦٥	١٠٩	٢١,٤	١٠,٢	٤٢ ٢٢٥-	١٢,٧
ملاوي	٤٠٠	١٤٥	٨٤,٨	١٨,٠	٥٨ ٦٦١-	٦١,٨
مالي	٢٩٨	١٦٠	٣١,٦	١٣,٧	٢٤ ٦١٩	٢١,٠
موريتانيا	١٦	٢٩٥	٤,٧	٦٨,١	٢١٩ ٣١٦	٦,٥
موريشيوس	٣٦٣	٣٥٦	١٩,١	١٤,٦	٧٢ ٨٩٥-	١٢٢,٠
موزامبيق	١٠١	٢٩٦	٩,٠	١٦,٥	١٨٧ ٠٣١	٩,٤
ناميبيا	٢٣٢	٢١٧	١٦,٧	١١,١	٥١ ١٤٩-	٥٣,٦
النيجر	٦٤	١٤٧	١٩,٠	٢٣,٥	٢٩ ٤٧٧	...
نيجيريا	٥٠٣	١ ٩٩٠	٢,٢	١٨,٣	١ ٣٩١ ١٦٧	٣,٧
رواندا	٣١	٥١	٤٠,٣	١٩,٤	٤ ٣٨٨-	٤,٢
سانت هيلينا	٠	٤	...	...	٢ ٤٧٧	...
سان تومي وبرنسيبي	٥	١٨	١٠٢,٤	٤٧,٠	٩ ٢١٣	٥٠,٩
السنغال	١٦٢	٧٠٦	١٢,٨	٢٩,١	٥٩٣ ٠٥٣	١٥,١
سيشيل	٣	٦٤	١,١	١٤,٥	٣٢ ٢٥٢	١٤,٦
سيراليون	١١	١٥٢	١٢,٢	٥٣,٤	١١١ ١٣١	٢,٦
الصومال	٩١	١٢٧	...	...	٥٧ ٥٨٥	...
جنوب أفريقيا	٢ ٨٩٢	١ ٩٨٥	٧,٧	٤,٧	٦٨٠ ٠٠٥-	٥٦,١
السودان	٤١٠	٥٠٥	١٤,٩	١٦,١	٤٠٥ ٨٣٩	٦,٢
سوازيلند	٢٢٧	١٠٩	١٤,٨	٧,٥	٢٠٧ ٣٨١-	١٦٧,٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٩٤	٣١٨	٣٥,١	١٥,١	١٨ ٣١٢	٩,١
توغو	١١٧	٩٣	٢١,١	١٢,٦	١ ٣٨٤-	١٦,٤
أوغندا	٢٤٢	٢١٩	٤١,٥	١٧,٤	٢٨ ٥١٦-	١٣,١
زامبيا	٢١١	١٥٩	١٨,٧	٩,٨	٥٦ ١٥٧-	٢٣,٨
زمبابوي	٧٣٥	٣١٧	٥١,١	١٦,٨	١٨٣ ١٢٥	٣٨,٨
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٣٤١ ٩٣٥**	**٣٥٤ ٤٦١**	**٧,٢**	**٦,٩**	**١٣ ٦٦٠ ٥٩٢**	**١٠٤,٨**
أستراليا	١٧ ٣٥٦	٣ ٨٦٢	٢٣,٥	٤,٣	١١ ٥٧٩ ٥٦٣-	...
النمسا	٥ ٧٦٣	٦ ٢٥٥	٥,٩	٦,٣	٩٨٥ ٦٨٣	١٣٠,٧
بلجيكا	٢٢ ٥١٢	١٩ ٨٣٠	٨,٧	٨,٣	٤ ٤٥٠ ٤٣٨-	٦٠٨,١
كندا	١٨ ٢١٥	١٤ ٠٣٧	٦,٥	٥,٦	٤ ٣٨٤ ٢٢٦-	...
الدانمرك	١١ ٤٥٨	٦ ٠٥٨	١٧,١	١٠,٣	٥ ٣٠٠ ٢٠١-	٢٧٦,٠
جزر فيرويه	١٨	٩٥	٣,١	١٥,٤	٧٢ ٩٩٥	...
فنلندا	١ ٣٢٨	٢ ٥١٢	٢,٥	٥,٩	١ ٠٣٥ ٩١٩	٢٨,٣
فرنسا	٤١ ٢٠٣	٣٠ ١٨٥	١٠,٥	٧,٦	٥ ٦٩٣ ٨٥٢-	١٠٠,٨
ألمانيا	٣٢ ٨١٣	٤٤ ٤٢٢	٤,٣	٧,٤	٧ ٤١٢ ٣٦٣	١٢٧,٣
اليونان	٢ ٨٧١	٤ ٧٥٨	٢٢,٠	١١,١	٢ ٥٧٢ ٥٣٨	٢٧,٩
آيسلندا	٤٣	٢٤٨	١,٧	٨,٤	١٨٧ ٢٧١	...
آيرلندا	٧ ٦٣٤	٤ ٣٩٩	٨,٠	٧,٩	٣ ٩٠١ ٦٥٢-	...
إسرائيل	١ ٢١١	٢ ١١٣	٣,٦	٥,٥	٧٨٤ ٤٣٠	٣,٥
إيطاليا	٢٠ ٨٤١	٢٦ ٩٠٦	٦,٩	٩,٠	٥ ٥٠٠ ٩٥٣	...
اليابان	١ ٧٣٠	٣٧ ٣٦٥	٠,٤	٩,٥	٢٧ ٩٥٦ ٣٠٠	...

الجدول ألف ٦ (تتمة)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات) ٢٠٠٢–٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪) ٢٠٠٢–٠٤	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات) ٢٠٠٤	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪) ٢٠٠٢–٠٤
لكسمبرغ	٦٧٠	١ ٤٤١	٥,١	٨,٨	٥٣٦ ٢٣٤	٤٦٣,٥
مالطة	٨٨	٣٥٤	٣,٩	١١,١	٢٧٨ ٠٢٨	...
هولندا	٤٠ ٧٤٩	٢٤ ٤٢٧	١٣,٦	٩,١	١١ ٧٩٣ ١٧٢–	٣٦٣,٩
نيوزيلندا	٨ ٢٤٢	١ ٥٤٣	٤٨,٢	٨,٢	٧ ٣٠٥ ٠١٦–	...
النرويج	٥٤٥	٢ ٦٢٤	٠,٨	٦,٤	١ ٧٣٩ ٥٥٨	١٧,٦
البرتغال	٢ ٠٦٦	٤ ٩٦١	٦,٦	١٠,٥	٣ ٠٤٥ ٤٢٠	٤٣,٩
إسبانيا	٢٠ ٧٢٩	١٦ ٣٥٧	١٣,٤	٧,٨	٥ ٢٠٢ ٠٣٤–	٧٢,٥
السويد	٢ ٨٠٠	٥ ٦٨٥	٢,٧	٦,٨	٢ ٧٥٣ ٦٥٥	٥٨,٥
سويسرا	٢ ٧٧٨	٦ ٠٢٧	٢,٧	٦,٢	١ ٩٠١ ٩٢٦	...
المملكة المتحدة	١٧ ٦٧٨	٣٥ ٢٠٢	٥,٧	٨,٧	١٩ ٦٨٨ ٩٦٦	١١٠,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠ ٥٩٥	٥٢ ٧٩٦	٨,١	٣,٩	٣ ١٨١ ٤٩٣–	...
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٢٣ ٩٨٨**	**٣٥ ٤١٨**	**٥,٤**	**٨,١**	**٩ ٠٤٠ ٦٧١**	**٣٢,٧**
ألبانيا	٣٠	٣٦٣	٦,٥	١٩,٢	٣١٢ ٢٨٥	٢,٣
أرمينيا	٧١	٢٢٩	١١,١	١٩,٠	١٨٥ ٠١٩	١٠,٨
أذربيجان	١٤٥	٣٢٢	٥,٢	١٢,٤	٢٦٣ ٥٢٥	١٥,٨
بيلاروس	٨٥٠	١ ١٥٨	٨,٠	٩,٣	٦٥ ٩١٣	٥٠,٣
البوسنة والهرسك	٧٩	٨٠٠	٥,٦	١٦,١	٦٤٠ ٥٥٠	١٢,٠
بلغاريا	٨٦٦	٦٦٤	١١,٢	٦,٠	٤٢ ٤٠٠–	٤٣,٦
كرواتيا	٦١٠	١ ١٧٨	٩,٦	٨,٥	٧٠٩ ٥١٦	٣٠,٧
الجمهورية التشيكية	١ ٨٨٦	٢ ٩٦٧	٣,٦	٥,٥	٨٣٦ ١٠٧	٧١,٧
إستونيا	٣٩١	٧٧٥	٧,٤	١٠,٥	٢٥٠ ١٧٥	١١٠,٢
جورجيا	١٦٤	٢٩٠	٣٣,٧	٢٣,٠	٢١٤ ٩٥٠	٢١,٧
هنغاريا	٣ ١٥٠	١ ٧٥٢	٧,١	٣,٦	١ ١٩٨ ٧٠١–	١٢١,٦
كازاخستان	٦٦٤	٦٥٢	٤,٧	٧,٠	٦٧ ٣٣٦	٢٦,٧
قيرغيزستان	١١٥	٩٢	١٩,٣	١٢,٣	١٦ ٩٢٢	١٨,٥
لاتفيا	٣٠٨	٩١٥	١٠,١	١٦,٨	٣٦٩ ٣٥٩	٧٠,٧
ليتوانيا	٧٦٦	٨١١	١٠,٥	٨,١	١٣٤ ٨٨٦–	٧٣,٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٣٣	٣٤١	١٦,٨	١٤,٢	٢٠٣ ٨٥٨	٤٦,١
مولدوفا	٥٠٣	٢١٩	٦٢,٤	١٥,٦	٢٨ ٥١٩–	١٢٧,٣
بولندا	٤ ٦١٢	٤ ٢٩٥	٨,١	٦,٠	١ ٨٨٣ ٩٣٤–	٤٩,٩
رومانيا	٦١١	١ ٦٩٧	٣,٣	٦,٨	١ ٠٤١ ٠٧٩	٨,٤
الاتحاد الروسي	٢ ١٢٥	١٠ ٩٠٦	١,٥	١٤,٠	٧ ٤٥١ ١٧١	٩,٩
صربيا والجبل الأسود	٥٨٣	٧٦٦	١٩,٦	٨,٨	٣٨ ٦١٦	٢٠,٣
سلوفاكيا	٧٤٣	١ ٢٤٧	٣,٥	٥,٥	٣٥٢ ٥٥٤	٦٠,٩
سلوفينيا	٤٦٨	٩١٣	٣,٦	٦,٤	٤٨٩ ١٩١	٧٢,٠
طاجيكستان	١٩٢	١١٨	٢٣,٥	١١,٨	٧١ ٥٤١	٥٤,٨
تركمنستان	٩٩	١١٤	٢,٩	٤,٣	٦٩ ٢٥٥	...
أوكرانيا	٢ ٨٧٢	١ ٦٥٦	١١,٧	٧,٢	١ ٢٢٠ ٠٨٨–	٤٧,٩
أوزبكستان	٨٥٢	١٧٧	٢٥,٦	٦,٣	٩٩ ٧٢٤–	٢٨,٤

الجدول ألف ٧

المؤشرات الاقتصادية

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ للنمو السنوي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ للنمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
العالم	...	**٦ ٥٦٨**	**٢,٩**	**١,٦**	**٩ ٠٢٢**	**٥,٨**	**٢,٣**	**٦٩٥**	**٢,٢**
البلدان المتقدمة	...	**٢٥ ٣٧٤**	**٢,٤**	**٢,١**	**٢٥ ٣٢٧**	**٢,٤**	**٠,٨**	**٥ ٦٨٠**	**٣,١**
البلدان النامية	...	**١ ٦١٩**	**٤,٨**	**٣,٢**	**٤ ٧٦٧**	**١٠,٣**	**٢,٩**	**٥٥٨**	**٢,٢**
آسيا والمحيط الهادي	...	**١ ٢٨٥**	**٦,٩**	**٥,٤**	**٤ ٥٦٧**	**١٢,٢**	**٣,٠**	**٤٢٣**	**٢,٣**
بنغلاديش	٤٩,٨	٤٤٠	٥,١	٢,٩	١ ٨٧٠	٢١,٠	٣,١	٣١٣	٢,١
بوتان	...	٧٦٠	٦,٥	٣,٥		...	٣,٥	١٨٦	١,٣
كمبوديا	...	٣٥٠	٧,١	٤,٧	٢ ٤٢٣	٣٢,٩	٣,٤	٣٠٠	١,١
الصين	...	١ ٥٠٠	١٠,٢	٩,٢	٥ ٨٩٦	١٣,١	٣,٩	٣٤٩	٢,٩
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة في الصين	...	٢٦ ٦٦٠	٤,٢	٢,٧	٣٠ ٨٢٢	...	٠,٣–	....	....
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة في الصين	...	...	٣,٢	١,٧	...	...	...	....	....
فيجي	...	٢ ٧٢٠	٢,٧	١,٥	٦ ٠٦٦	...	٠,٦	١ ٩٦٦	٠,٤–
بولينيزيا الفرنسية	...	...	٢,١	٠,٢	...	...	...	....	....
الهند	٢٨,٦	٦٢٠	٦,١	٤,٣	٣ ١٣٩	٢١,١	٢,٩	٤٠٦	١,٦
إندونيسيا	...	١ ١٤٠	٤,١	٢,٧	٣ ٦٠٩	١٥,٤	٢,٧	٥٤٧	١,٢
كيريباس	...	٩٧٠	٤,١	١,٩	...	...	٠,٩–	....	٠,٩–
جمهورية كوريا	...	١٤ ٠٠٠	٥,٥	٤,٦	٢٠ ٤٩٩	٣,٧	١,٣	٩ ٧٩٢	٥,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	...	٣٩٠	٦,٤	٣,٨	١ ٩٥٤	٤٦,٨	٤,٨	٤٦٠	٢,٣
ماليزيا	...	٤ ٥٢٠	٦,٢	٣,٧	١٠ ٢٧٦	٩,٥	١,٦	٤ ٨٥١	٢,٢
مليديف	...	٢ ٤١٠	٧,٩	٥,٠	...	...	٣,٠	....	....
جزر مارشال	...	٢ ٣٢٠	٠,٤–	٢,٤–	...	...	...	....	....
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	...	٢ ٣٠٠	٠,٩	٠,١	...	...	...	....	....
منغوليا	...	٦٠٠	٤,٠	٢,٨	٢ ٠٥٦	٢٠,٩	١,٧	٦٩٨	١,٤–
ميانمار	...		٨,٢	٦,٦		...	٧,٠	....	....
نيبال	٣٠,٩	٢٥٠	٤,٣	١,٨	١ ٤٩٠	٤٠,٣	٢,٨	٢٠٨	٠,٥
كاليدونيا الجديدة	...	...	١,٣	١,١–	...	...		....	....
باكستان	...	٦٠٠	٣,٩	١,٤	٢ ٢٢٥	٢٢,٣	٣,٤	٦٩٥	١,٦
بالاو	...	٦ ٨٧٠	١,٤	٠,٥	...	...	...	....	....
بابوا غينيا الجديدة	...	٥٦٠	٣,٣	٠,٩	٢ ٥٤٣	...	٤,٣	٤٤٣	١,١
الفلبين	...	١ ١٧٠	٣,٦	١,٥	٤ ٦١٤	١٣,٧	٢,٢	١ ٠٤٠	١,٢
ساموا	...	١ ٨٤٠	٢,٩	١,٩	٥ ٦١٣	١٣,٦	١,٩–	١ ٦٤٥	١,٢
سنغافورة	...	٢٤ ٧٦٠	٦,٣	٣,٩	٢٨ ٠٧٧	٠,١	٢,٠–	٣٢ ٠٧٣	١,٤
جزر سليمان	...	٥٦٠	١,٠	١,٨–	١ ٨١٤	...	...	....	....
سري لانكا	...	١ ٠١٠	٤,٧	٣,٨	٤ ٣٩٠	١٧,٨	١,٣	٧٤٥	٠,٤
تايلند	...	٢ ٤٩٠	٤,٥	٣,٤	٨ ٠٩٠	١٠,١	١,٧	٦٢٠	١,٩
تيمور – ليشتي	...	٥٥٠	٣,٨	٠,٦	...	٣١,٦	٢,٠	....	٠,٥
تونغا	...	١ ٨٦٠	٢,٦	٢,٠	٧ ٨٧٠	٢٨,٩	٢,٠	....	٤,١

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ للنمو السنوى)	(٪ للنمو السنوى)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ للنمو السنوى)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ للنمو السنوى)
	أحدث السنوات	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
فانواتو	...	١ ٢٩٠	٢,٠	٠,٣–	٣ ٠٥١	...	٢,٧	....	١,٣
فييت نام	٢٨,٩	٥٤٠	٧,٦	٦,٠	٢ ٧٤٥	٢١,٨	٤,٢	٢٩٦	٢,٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**...**	**٣ ٦٥٣**	**٢,٧**	**١,١**	**٨ ٠٦٠**	**٦,١**	**٢,٦**	**٢ ٩٦٦**	**٢,٥**
أنتيغوا وباربودا	...	٩ ٤٨٠	٣,٤	١,٧	١٢ ٥٨٦	...	١,٢	....	٠,٠–
الأرجنتين	...	٣ ٥٨٠	٢,٨	١,٦	١٣ ٢٩٨	١٠,٤	٢,٥	٩ ٦٢٧	٣,٠
أروبا	...		٤,٧	...	...	...	...		
جزر البهاما	...	...	١,٩	٠,٢	...	...	...	....	....
بربادوس	...	...	٢,١	١,٧		...	١,٩–	١٨ ٧٩٨	١,٢
بليز	...	٣ ٩٤٠	٥,٥	٢,٥	٦ ٧٤٧	...	٥,٥	....	٢,٦
برمودا	...	...	٢,٣	١,٨	...	...	...	....	....
بوليفيا	...	٩٦٠	٣,٣	١,١	٢ ٧٢٠	١٥,٦	٢,٦	٧٥٥	٠,٧
البرازيل	...	٣ ٠٠٠	٢,٦	١,١	٨ ١٩٥	١٠,٤	٤,٠	٣ ٢٢٧	٥,٦
جزر كايمان	...		٥,٣	...	...	...	...		
شيلي	...	٥ ٢٢٠	٥,٥	٤,٠	١٠ ٨٧٤	٣,٨	١,٠–	٦ ٣٤١	٢,٣
كولومبيا	...	٢ ٠٢٠	٢,٧	٠,٩	٧ ٢٥٦	١١,٥	١,٤–	٢ ٧٨٨	١,٦–
كوستاريكا	...	٤ ٤٧٠	٥,٠	٢,٦	٩ ٤٨١	٨,٥	٣,٢	٤ ٤٧٢	٢,٩
دومينيكا	...	٣ ٦٧٠	٠,٨	٠,٩	٥ ٦٤٣	...	١,٨–	٤ ٦٥٩	٠,٨–
الجمهورية الدومينيكية	...	٢ ١٠٠	٥,٣	٣,٧	٧ ٤٤٩	١١,٤	٥,٥	٤ ١٤٢	٥,١
إكوادور	...	٢ ٢١٠	٢,٤	٠,٧	٣ ٩٦٣	٧,١	٠,٦–	١ ٤٩١	٠,٩–
السلفادور	...	٢ ٣٢٠	٣,٨	١,٨	٥ ٠٤١	٩,٥	١,١	١ ٦٢٨	٠,٣
غرينادا	...	٣ ٧٥٠	٢,٥	١,٦	٨ ٠٢١	٨,٥	٠,١–	٣ ٦٤٥	٢,١
غواتيمالا	٥٦,٢	٢ ١٩٠	٣,٦	١,٢	٤ ٣١٣	٢٢,٥	٢,٥	٢ ٢٤٧	٠,٣
غيانا	...	١ ٠٢٠	٣,٧	٣,٤	٤ ٤٣٩	٣١,٣	٤,٢	....	٥,٥
هايتي	...	...	١,٤–	٢,٨–	...	٢٧,٤	٣,٣–	٤٦٠	٣,٩–
هندوراس	...	١ ٠٤٠	٣,٣	٠,٧	٢ ٨٧٦	...	٢,٨	١ ٢٢٣	١,٩
جامايكا	١٨,٧	٣ ٣٠٠	١,٠	٠,٢	٤ ١٦٣	٥,٥	١,٢–	١ ٩٥٧	١,٣
المكسيك	٢٠,٣	٦ ٧٩٠	٢,٩	١,٣	٩ ٨٠٣	٤,١	١,٨	٢ ٨٦٦	٢,٠
جزر الأنتيل الهولندية	...	...	...	...	...	...	...		
نيكاراغوا	...	٨٣٠	٣,٥	١,٣	٣ ٦٣٤	١٩,٢	٤,٨	١ ٩٨٨	٤,٩
بنما	...	٤ ٢١٠	٤,٢	٢,٢	٧ ٢٧٨	٧,٧	٣,٨	٣ ٦٠٥	٣,٨
باراغواي	...	١ ١٤٠	١,٩	٠,٧–	٤ ٨١٣	٢٧,٢	٣,١	٢ ٥٤٤	١,٥
بيرو	...	٢ ٣٦٠	٤,٠	٢,٣	٥ ٦٧٨	١٠,١	٤,٦	١ ٧٧٠	٣,٧
سانت كيتس ونيفس	...	...	٤,٠	٣,٠	...	...	٠,٨	٢ ١٢٣	٢,٥
سانت لوسيا	...	٤ ١٨٠	٢,٠	٠,٦	٦ ٣٢٤	...	٥,٣–	١ ٧٣٨	٥,٩–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	...	٣ ٤٠٠	٢,٥	١,٩	٦ ٣٩٨	٨,٩	١,٧	٢ ٤٧٧	١,٧
سورينام	...	٢ ٢٣٠	١,٧	٠,٩	...	...	١,٦	٣ ٠٠٢	٠,٨

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ للنمو السنوي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ للنمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
ترينيداد وتوباغو	...	٨٧٣٠	٤,٣	٣,٨	١٢ ١٨٢	٠,٩	٠,٤	٢ ١٣٥	٢,٧
أوروغواي	...	٣٩٠٠	٢,١	١,٤	٩ ٤٢١	١١,٤	٣,٣	٧ ٣٦٣	٢,٩
جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة	...	...	...	...	...	...	...		
جمهورية فنزويلا البوليفارية	...	٤ ٠٣٠	١,٣	٠,٧–	٦ ٠٤٣	...	١,١	٦ ٠٧١	١,٦
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**...**	**٣ ٢٣٠**	**٣,٨**	**١,٧**	**٦ ٦١٧**	**٩,٩**	**٢,٦**	**٢ ١٤٠**	**٢,١**
أفغانستان	...	...	١٧,٣	...	...	...	...		
الجزائر	...	٢ ٢٧٠	٢,٩	١,١	٦ ٦٠٣	٩,٨	٤,٤	٢ ١١٣	١,٨
البحرين	...	١٤ ٣٧٠	٥,٢	٢,٥	٢٠ ٧٥٨	...	...	....	....
قبرص	...	١٦ ٥١٠	٤,١	٢,٦	٢٢ ٨٠٥	...	٤,٧	....	....
مصر	١٦,٧	١ ٢٥٠	٤,٥	٢,٥	٤ ٢١١	١٥,١	٣,٢	١ ٩٩٦	٢,٢
جمهورية إيران الإسلامية	...	٢ ٣٢٠	٤,١	٢,٥	٧ ٥٢٥	١٠,٨	٣,٧	٢ ٤٨٠	٢,٤
العراق	...		٦,٦	٢٦,١	...	...	٠,٣		
الأردن	...	٢ ١٩٠	٥,٦	٢,٢	٤ ٦٨٨	٢,٨	٢,٦	٩٩٦	٢,٤–
الكويت	...	٢٢ ٤٧٠	٦,٠	٠,٨–	١٩ ٣٨٤	...	٦,٦	....	....
لبنان	...	٦ ٠١٠	٤,٢	٢,٣	٥ ٨٣٧	٦,٩	٢,٧	٤٥ ٢٩٨	٥,٧
الجماهيرية العربية الليبية	...	٤ ٤٠٠	٣,٥	١,٥	...	...	...		
المغرب	...	١ ٥٧٠	٢,٨	١,٢	٤ ٣٠٩	١٥,٩	٥,٨	١ ٧١١	٥,٩
عُمان	...	٩ ٠٧٠	٤,٢	١,٩	١٥ ٢٥٩	١,٩	٤,٠	....	....
المملكة العربية السعودية	...	١٠ ١٤٠	٢,٥	٠,٢–	...	٤,٠	١,٧	١٤ ٦١٨	٥,٥
الجمهورية العربية السورية	...	١ ٢٣٠	٤,٣	١,٦	٣ ٦١٠	٢٣,٠	٥,٤	٢ ٧٦٨	٢,٠
تونس	...	٢ ٦٥٠	٤,٧	٣,٣	٧ ٧٦٨	١٢,٦	٣,٠	٢ ٦٣٩	١,٣
تركيا	٢٧	٣ ٧٥٠	٣,٩	٢,٢	٧ ٧٥٣	١٢,٩	١,٢	١ ٧٦٦	٠,١
الإمارات العربية المتحدة	...	٢٣ ٧٧٠	٥,٨	٠,٨–	٢٤ ٠٥٦	٢,٧	٩,٨	....	....
اليمن	...	٥٥٠	٥,٢	١,٥	٨٧٩	١٣,٨	٦,٣	٥٢٤	٣,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**...**	**٦٩٢**	**٣,٣**	**٠,٨**	**١ ٩٦٣**	**١٦,٢**	**٣,٤**	**٣٢٧**	**١,٤**
أنغولا	...	٩٣٠	٣,٦	٠,٨	٢ ١٨٠	٩,١	٤,٢	١٦١	١,٢
بنن	...	٤٥٠	٤,٧	١,٣	١ ٠٩١	٣٦,٩	٥,٦	٦٠٦	٤,٢
بوتسوانا	...	٤ ٣٦٠	٥,١	٣,٦	٩ ٩٤٥	٢,٦	٠,٥–	٤٠٧	٢,٧–
بوركينا فاسو	٤٦,٤	٣٥٠	٤,١	١,١	١ ١٦٩	٣٠,٨	٤,٣	١٦٤	٠,٧
بوروندى	...	٩٠	٠,٧–	٢,٥–	٦٧٧	٥١,٤	٠,١–	١٠١	١,٤–
الكاميرون	٤٠,٢	٨١٠	٢,٨	٠,٥	٢ ١٧٤	٤٤,٢	٥,٨	١ ٢١٥	٤,٩
الرأس الأخضر	...	١ ٧٢٠	٥,٨	٣,٣	٥ ٧٢٧	٦,٨	٤,٧	١ ٦٦٦	٤,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	...	٣١٠	٠,٩	١,٠–	١ ٠٩٤	٥٥,٦	٣,٥	٤٢٥	٣,٢
تشاد	...	٢٥٠	٥,٨	٢,٥	٢ ٠٩٠	...	٣,١	٢٥٧	٣,٩

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ للنمو السنوي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ للنمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
جزر القمر	...	٥٦٠	٢,١	٠,١–	١٩٤٣	٤١,١	٣,٧	٣٨٦	٢,٠
الكونغو	...	٧٦٠	٢,٠	١,٢–	٩٧٨	٦,٠	٢,٧	٣٤٧	١,٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	...	١١٠	٢,٦–	٥,٢–	٧٠٥	...	٠,٣	...	١,٤–
كوت ديفوار	...	٧٦٠	١,٧	٠,٧–	١٥٥١	٢٢,١	٢,٦	٨٠٢	٢,٣
جيبوتي	...		٠,١	٢,٣–	١٩٩٣	...	١,٠	....	٠,٦–
غينيا الاستوائية	...	...	١٨,٩	١٦,١	...	...	٥,٦	٦٥٤	٣,٦
إريتريا	...	١٩٠	٤,٨	٢,٢	٩٧٧	١٥,١	٢,٣	٥٧	٠,٨
اثيوبيا	٤٤,٢	١١٠	٤,٦	٢,٤	٧٥٦	٤٦,٩	٢,٤	١٠٩	١,٣–
غابون	...	٤٠٨٠	١,٩	٠,٦–	٦٦٢٣	٨,١	١,٠	١٨٠٥	١,٢
غامبيا	...	٢٨٠	٣,٧	٠,٤	١٩٩١	٣٢,٠	٤,٥	٢٢٠	٠,٩
غانا	...	٣٨٠	٤,٤	٢,٠	٢٢٤٠	٣٧,٩	٣,٧	٣٤٦	٠,٩
غينيا	...	٤١٠	٣,٩	١,١	٢١٨٠	٢٤,٩	٤,٥	٢٣١	٢,٦
غينيا - بيساو	...	١٦٠	١,١	١,٩–	٧٢٢	٦٢,٦	٣,٧	٢٥٢	١,١
كينيا	...	٤٨٠	٢,٣	٠,٣–	١١٤٠	٢٦,٨	٢,١	١٤٨	١,٤–
ليسوتو	...	٧٣٠	٣,٣	٢,٥	٢٦١٩	١٧,٧	١,٤	٤٩٩	٠,٨
ليبريا	...	١٢٠	٦,٢	١,٨	...	...	...	....	....
مدغشقر	...	٢٩٠	٢,٥	٠,٤–	٨٥٧	٢٨,٨	١,٨	١٧٣	٠,٦–
ملاوي	...	١٦٠	٣,٠	٠,٩	٦٤٦	٣٩,١	٧,٣	١٢٨	٦,٢
مالي	...	٣٣٠	٥,٠	٢,١	٩٩٨	٣٥,٦	٣,٥	٢٤٧	٢,٦
موريتانيا	...	٥٣٠	٤,٩	٢,١	١٩٤٠	١٨,٣	٢,٧	٢٧١	٠,٧
موريشيوس	...	٤٦٤٠	٥,٠	٣,٨	١٢٠٢٧	٦,١	٠,٦	٤٨٤٦	٢,٥
موزامبيق	...	٢٧٠	٦,٨	٤,١	١٢٣٧	٢١,٦	٥,٣	١٤٦	٣,١
ناميبيا	...	٢٣٨٠	٤,١	١,٥	٧٤١٨	٩,٩	٢,٦	١٠٣٦	١,٨
النيجر	...	٢١٠	٢,٥	٠,٩–	٧٧٩	...	٣,٠	١٧٤	٠,١
نيجيريا	...	٤٣٠	٣,٣	٠,٨	١١٥٤	١٦,٦	٣,٩	٨٧١	٣,٢
رواندا	...	٢١٠	٤,١	١,٧	١٢٦٣	٤٠,٥	٤,٤	٢٣٤	٢,٨
سان تومي وبرنسيبي	...	٣٩٠	٢,٦	٠,٦	...	١٧,١	٣,٥	٢٢٦	١,٢
السنغال	...	٦٣٠	٣,٧	١,٢	١٧١٣	١٧,٠	٣,١	٢٦٥	٠,٦
سيشيل	...	٨١٩٠	٢,٦	١,٣	١٦٦٥٢	٢,٦	٠,١	٥٥٤	٠,٣–
سيراليون	٧٠,٢	٢١٠	١,٩–	٣,٩–	٥٦١	...	٩,٩–	٢٩٥	٢,٥–
الصومال	...	...	...	...	...	...	...		
جنوب أفريقيا	...	٣٦٣٠	٢,٥	٠,٦	١١١٩٢	٣,٤	١,٠	٢٢٥١	٢,٥
السودان	...	٥٣٠	٥,٧	٣,٤	١٩٤٩	٣٩,٣	٩,٦	....	٨,٠
سوازيلند	...	١٦٦٠	٢,٩	٠,٢	٥٦٣٨	١٢,٦	٠,٠–	١١٨٩	٠,٦–
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٥,٧	٣٢٠	٤,٢	١,٦	٦٧٤	٤٤,٨	٣,٧	٢٩٠	١,٤
توغو	...	٣١٠	٢,٨	٠,٢–	١٥٣٦	٤١,٢	٣,٣	٤٠٥	١,٢
أوغندا	٣٧,٧	٢٥٠	٦,٦	٣,٢	١٤٧٨	٣٢,٢	٣,٩	٢٣١	١,٧

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ للنمو السنوي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ للنمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
زامبيا	...	٤٠٠	٢,٠	٠,٢–	٩٤٣	٢٠,٩	٤,٨	٢١٠	٣,٦
زمبابوي	...	٦٢٠	١,٢–	٢,٦–	٢٠٦٥	١٧,٨	٠,٧	....	١,٠
اقتصاديات السوق المتقدمة	**...**	**٣٥٣١٢**	**٢,٥**	**١,٨**	**٣٢٥٦٦**	**١,٩**	**٠,٧**	**٢٣٠٨١**	**٤,٤**
أستراليا	...	٢٧٠٧٠	٣,٨	٢,٨	٣٠٣٣١	...	٤,٠	....	٢,٢
النمسا	...	٣٢٢٨٠	٢,١	١,٧	٣٢٢٧٦	١,٩	١,٣	٢٥١١٧	٧,٤
بلجيكا	...	٣١٢٨٠	٢,٠	١,٧	٣١٠٩٦	١,٤	٢,٦	٤١٨٧٦	٦,٥
كندا	...	٢٨٣١٠	٣,٢	٢,٢	٣١٢٦٣	...	٠,٧	....	٢,٥
الدانمرك	...	٤٠٧٥٠	٢,١	١,٧	٣١٩١٤	٢,٣	٢,٤	٣٦٤٢٠	٦,٠
فنلندا	...	٣٢٨٨٠	٢,٧	٢,٤	٢٩٩٥١	٣,٢	٢,٠	٣٢٠٣١	٦,٩
فرنسا	...	٣٠٣٧٠	٢,٠	١,٦	٢٩٣٠٠	٢,٥	١,٧	٣٩٠٣٨	٥,٨
ألمانيا	...	٣٠٦٩٠	١,٥	١,٢	٢٨٣٠٣	١,١	٠,٥	٢٢٩١١	٦,٤
اليونان	...	١٦٧٣٠	٢,٩	٢,٣	٢٢٢٠٥	٦,٦	٠,١–	٩١٤٤	١,١
آيسلندا	...	٣٧٩٢٠	٢,٩	١,٩	٣٣٠٥١	...	٠,٤	....	١,٧
آيرلندا	...	٣٤٣١٠	٧,٠	٥,٨	٣٨٨٢٧	...	...	....	....
إسرائيل	...	١٧٣٦٠	٤,٠	١,٥	٢٤٣٨٢	...	...	....	....
إيطاليا	...	٢٦٢٨٠	١,٤	١,٣	٢٨١٨٠	٢,٦	٠,٩	٢١٤٣٧	٤,٩
اليابان	...	٣٧٠٥٠	١,١	٠,٩	٢٩٢٥١	...	٢,٤–	....	٣,٣
لكسمبرغ	...	٥٦٣٨٠	٤,٥	٣,٢	٦٩٩٦١	٠,٦	١,٦	....	....
مالطة	٤٦,٣	١٢٠٥٠	٣,٣	٢,٥	١٨٨٧٩	...	...	....	....
هولندا	...	٣٢١٣٠	٢,٣	١,٦	٣١٧٨٩	٢,٤	١,٦	....	٤,١
نيوزيلندا	...	١٩٩٩٠	٣,٥	٢,٤	٢٣٤١٣	...	٢,٧	....	٢,٥
النرويج	...	٥١٨١٠	٣,١	٢,٦	٣٨٤٥٤	١,٦	١,٤	٣٨٠٤٣	٣,٧
البرتغال	...	١٤٢٢٠	٢,٠	١,٥	١٩٦٢٩	٣,٧	٠,٣	....	٣,٤
سان مارينو	...		٢,٥	...	١٣٨٢٥	...	...		
إسبانيا	...	٢١٥٣٠	٢,٨	٢,١	٢٥٠٤٧	٣,٥	٠,٦	١٥٦٥٦	٤,٥
السويد	...	٣٥٨٤٠	٢,٣	١,٩	٢٩٥٤١	١,٨	٠,٧	٣١٩٦٠	٣,٥
سويسرا	...	٤٩٦٠٠	١,١	٠,٥	٣٣٠٤٠	...	٢,١–	....	....
المملكة المتحدة	...	٣٣٦٣٠	٢,٧	٢,٤	٣٠٨٢١	١,٠	٠,١	٢٦٤٧١	١,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	...	٤١٤٤٠	٣,٣	٢,١	٣٩٦٧٦	...	٣,٨	....	٦,٠
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**...**	**٣٦٧٢**	**١,٩**	**٢,١**	**٨٩٦٣**	**٧,٠**	**٠,٨**	**٢٠٠٧**	**٢,٥**
ألبانيا	٢٥,٤	٢١٢٠	٥,٦	٦,٠	٤٩٧٨	٢٤,٧	٥,٦	١٣٩٣	٦,٦
أرمينيا	٥٠,٩	١٠٦٠	٢,٤	٣,٥	٤١٠١	٢٣,٤	١,٨	٢٨٠٩	٦,٢
أذربيجان	٤٩	٩٤٠	٠,٠	١,٠–	٤١٥٣	١٢,٣	١,١	١٠٧٦	٠,٤
بيلاروس	٤١,٩	٢١٤٠	١,٦	١,٩	٦٩٧٠	١١,٠	٠,٢–	٢٧٦٦	٢,٩
البوسنة والهرسك	١٩,٥	٢٠٤٠	١٩,٥	١٨,٤	٧٠٣٢	١١,٩	٤,٤	....	١٣,٩

الجدول ألف ٧ (تتمة)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ للنمو السنوي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ للنمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ للنمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٢–٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
بلغاريا	١٢,٨	٢٧٥٠	٠,٩	١,٧	٨٠٧٨	١١,١	١,٩	٦٨٢٦	٨,٤
كرواتيا	...	٦٨٢٠	٢,١	٢,٣	١٢١٩١	٨,٢	١,٥–	٩٣٠٢	٥,٣
الجمهورية التشيكية	...	٩١٣٠	٢,١	٢,١	١٩٤٠٨	٣,١	٢,٢	٥٢٨٠	٣,٥
إستونيا	...	٧٠٨٠	٢,٥	٣,٦	١٤٥٥٥	٤,٣	٢,٤–	٣٤٤٠	١,٢
جورجيا	٥٤,٥	١٠٦٠	١,٩–	٠,٦–	٢٨٤٤	١٧,٨	٤,٤–	١٥٠٣	٤,١
هنغاريا	...	٨٣٧٠	٢,٩	٣,١	١٦٨١٤	...	١,٤	٣٩٩٠	١,٧
كازاخستان	...	٢٢٥٠	١,٥	٢,٢	٧٤٤٠	٨,٤	٠,٦–	١٤٣٦	١,٥–
قيرغيزستان	٤٧,٦	٤٠٠	٠,٦–	١,٥–	١٩٣٥	٣٦,٦	٢,٨	٩٦١	٣,٥
لاتفيا	...	٥٥٨٠	١,٦	٢,٧	١١٦٥٣	٤,١	٢,٥–	٢٥١٣	٢,٩
ليتوانيا	...	٥٧٤٠	٠,٥	١,١	١٣١٠٧	٦,٢	١,٦	٤٤٢٤	٦,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	...	٢٤٢٠	٠,٠–	٠,٤–	٦٦١٠	١٣,٢	٠,٦–	٣٠٩٦	٣,٠
مولدوفا	٤٨,٥	٧٢٠	٣,٦–	٣,٣–	١٧٢٩	٢١,٣	٦,١–	٧٠٦	٤,٨–
بولندا	...	٦١٠٠	٤,٣	٤,٣	١٢٩٧٤	٣,٤	٢,٠	١٣٩٧	٣,١
رومانيا	...	٢٩٦٠	١,٧	٢,٢	٨٤٨٠	١٤,٤	٢,١	٣٦٢١	٤,٨
الاتحاد الروسي	...	٣٤٠٠	٠,٥–	٠,٣–	٩٩٠٢	٥,٠	٠,١–	٢٣٢٣	٢,٣
صربيا والجبل الأسود	...	٢٦٨٠	٢,٩	٥,٧	...	١٨,٦	٢,١–	....	....
سلوفاكيا	...	٦٤٨٠	٣,٠	٢,٨	١٤٦٢٣	٣,٦	٣,٤	....	....
سلوفينيا	...	١٤٧٧٠	٣,١	٣,٢	٢٠٩٣٩	...	٠,٥–	٣٠٧١٣	١٠,١
طاجيكستان	...	٢٨٠	٢,٨–	٤,١–	١٢٠٢	٢٤,٢	٠,٧–	٤٥٤	١,٣
تركمنستان	...	...	٠,٥	١,٤–	...	...	٣,٢	١٣٥٢	٤,١
أوكرانيا	١٩,٥	١٢٧٠	٢,٥–	١,٨–	٦٣٩٤	١٢,١	٠,٩–	١٤٠٠	١,٦
أوزبكستان	٢٧,٥	٤٥٠	١,٥	٠,٢–	١٨٦٩	٣١,١	٢,٦	١٦٠١	٢,٠

الجدول ألف ٨

إنتاجية العوامل الاجمالية

	التغير في إنتاجية العوامل الاجمالية		التغير في الكفاءة		التغير التقني	
	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠
	(النسبة المئوية للتغير سنويا)					
البلدان النامية	**٢,٦–**	**١,٧**	**٠,٠**	**٠,٤–**	**٢,٦–**	**٢,٠**
آسيا والمحيط الهادي	**٣,٥–**	**١,٩**	**٠,١–**	**٠,٦–**	**٣,٤–**	**٢,٥**
بنغلاديش	٢,٢–	١,١	٠,٠	٠,٠	٢,٢–	١,١
الصين القارية	٤,٤–	٣,٦	٠,٠	٠,٠	٤,٤–	٣,٦
مقاطعة تايوان الصينية	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٣
فيجي	٠,٤–	٠,٢–	٠,١–	٢,٣–	٠,٢–	٢,٠
الهند	٥,٢–	١,٠–	٠,٠	٢,٧–	٥,٢–	١,٧
إندونيسيا	٠,٥–	١,١–	٠,٠	٠,٠	٠,٥–	١,١–
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١,٠	١,٦	١,٤–	١,٣	٢,٥	٠,٢
جمهورية كوريا	٤,٥–	١,٢–	٠,٠	٠,٠	٤,٥–	١,٢–
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٢–	٣,٣	٠,٦–	١,٩	٠,٥	١,٤
ماليزيا	١,٨	١,٥	٠,٠	٠,٠	١,٨	١,٥
منغوليا	٨,٣–	٣,٩	٠,٧–	١,٤	٧,٧–	٢,٥
ميانمار	٠,٠	١,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٦–	١,٣
نيبال	٣,٨–	١,٢	٠,٢–	٠,٠	٣,٦–	١,٢
باكستان	٠,٧–	٢,٧	١,٨–	٠,٢	١,١	٢,٥
الفلبين	١,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,٤
سري لانكا	٠,٧	٠,٢–	٠,٢	١,٠–	٠,٦	٠,٨
تايلند	٠,٢	١,٤	٠,٢	٠,٠	٠,١–	١,٤
فييت نام	٠,٤	١,٠	٠,٢–	٠,٦–	٠,٧	١,٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**١,٢–**	**٠,٤**	**٠,١**	**٠,١–**	**١,٣–**	**٠,٥**
الأرجنتين	٢,٢–	٣,٤–	٠,٠	٠,٠	٢,٢–	٣,٤–
بربادوس	٢,٩	٠,٩	٠,٣	١,٨–	٢,٦	٢,٧
بليز	٢,٠	١,٠	١,٤	١,٠–	٠,٥	٢,٠
بوليفيا	٠,٦	٢,٦	١,٠	٠,٠	٠,٤–	٢,٦
البرازيل	٣,٠–	١,١	٠,٠	٠,٠	٣–	١,١
شيلي	١,٥	٢,٩	٠,٢–	٠,١	١,٧	٢,٨
كولومبيا	١,٤	١,٠	٠,٣	٠,٠	١,١	١,٠
كوستاريكا	٢,٦	٢,٨	١,٠	٠,٣	١,٦	٢,٤
كوبا	٠,٩–	٠,٢	١,٤–	١,٦–	٠,٥	١,٨
الجمهورية الدومينيكية	٠,٢	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٥
إكوادور	١,٤–	١,٣	٠,٠	٠,١	١,٣–	١,٢
السلفادور	١,٤	٠,١–	٠,٣	١,٣–	١,١	١,٢
غواديلوب	٠,٦–	١,٧	٢,٤–	٠,١	١,٨	١,٦
غواتيمالا	٢,١	٠,٨	٠,٧	٠,٠	١,٤	٠,٨
غيانا	١,٢	١,٨	٠,٣–	٠,٨	١,٥	١,٠
هايتي	١,٤–	٠,٢–	٠,٠	٠,٠	١,٤–	٠,٢–
هندوراس	١,٣–	٠,٤	٠,٣	٠,٦–	١,٦–	١,٠
جامايكا	٠,٦	١,٦	٠,٣	٠,٨–	٠,٢	٢,٤
مارتينيك	١,٥–	٢,١	١,٤–	٠,٠	٠,١–	٢,١
المكسيك	١,٢	١,١	٠,٦	٠,٦–	٠,٦	١,٧
نيكاراغوا	٤,٣–	١,٥	١,٢–	٠,٧	٣,١–	٠,٩
بنما	٠,٢–	٠,٥	١,١–	٠,٥–	٠,٩	١,٠
باراغواي	٠,٥–	١,٩–	٠,٠	٠,٠	٠,٥–	١,٩–

الجدول ألف ٨ (تابع)

	التغير في إنتاجية العوامل الاجمالية		التغير في الكفاءة		التغير التقني	
	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠
	(النسبة المئوية للتغير سنويا)					
بيرو	٠,٩–	٢,٥	٠,٩–	٠,٥	٠,٠	٢,٠
سانت لوسيا	٠,٧–	٣,٠–	٠,٠	٢,٩–	٠,٧–	٠,٢–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١,٠–	٠,٢	٢,٩–	١,٤	١,٩	١,٢–
سورينام	٣,٣	٤,٣–	١,٨	٤,٠–	١,٤	٠,٣–
ترينيداد وتوباغو	١,٦–	٠,٥	٠,٧–	١,٢–	٠,٩–	١,٧
أوروغواي	١,٥–	٠,٦	٠,٠	٠,٠	١,٥–	٠,٦
جمهورية فنزويلا البوليفارية	١,٨	٢,٠	١,٣	٠,١	٠,٥	١,٩
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**٠,٦**	**٢,٤**	**٠,٢–**	**٠,٢**	**٠,٧**	**٢,١**
أفغانستان	١,٥–	٢,١	٠,٣	٠,٠	١,٧–	٢,١
الجزائر	٠,٨–	٣,٢	٢,٢–	١,١	١,٤	٢,٠
قبرص	٣,٣	٤,٤	٠,٨–	٠,٤	٤,٢	٤,١
مصر	١,١	٢,١	٠,٠	٠,٠	١,١	٢,١
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٢	٢,٣	٠,٢–	٠,٠	٠,٣	٢,٣
العراق	٣,١–	١,٠–	٢,٣–	١,٩–	٠,٨–	٠,٩
الأردن	٣,٤–	١,٦	١,٠–	٠,١–	٢,٤–	١,٧
لبنان	٣,٨	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٣,٨	٢,٧
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٦	٤,٥	٣,٥	٢,٠	١,١	٢,٤
المغرب	١,٧	٢,٩	٠,٦	١,٢	١,١	١,٧
المملكة العربية السعودية	٣,٣–	٤,٨	١,٩–	٢,٤	١,٤–	٢,٣
الجمهورية العربية السورية	١,٤	٠,٣	٠,٠	٠,١–	١,٤	٠,٤
تونس	٣,٣	٢,٠	٠,٧	٢,٢	٢,٥	٠,٢–
تركيا	١,٠	٢,٧	٠,٠	٠,٠	١,٠	٢,٧
اليمن	١٠,٣–	٢,١	٣,٣–	١,٦	٧,٣–	٠,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**٣,٧–**	**١,٩**	**٠,١**	**٠,٠–**	**٣,٨–**	**٢,٠**
أنغولا	٣,٧–	٥,٣	٣,٥–	٤,١	٠,٢–	١,١
بنن	٠,٥	٢,٤	٠,٥	٠,٣	٠,١	٢,٠
بوتسوانا	٢,٤–	٢,٢–	٠,٢–	١,٠–	٢,٢–	١,٢–
بوركينا فاسو	٩,٠–	٠,٥–	١,٠–	٢,٥–	٨,١–	٢,٠
بوروندى	١١,٥–	٠,٤–	٠,٠	٠,٠	١١,٥–	٠,٤–
الكاميرون	٦,٨–	١,١	٠,٠	٠,٠	٦,٨–	١,١
تشاد	٣,١–	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٣,١–	٠,٢
الكونغو	٢,٣–	١,٤–	٠,٠	٠,٠	٢,٣–	١,٤–
كوت ديفوار	٤,١–	١,٩	٠,٠	٠,٠	٤,١–	١,٩
إريتريا	...	١,٩–	...	٢,٢–	...	٠,٣
اثيوبيا	...	٣,٧	...	٠,٠	...	٣,٧
غابون	٥,٢–	٢,٩	٠,٠	٠,٠	٥,٢–	٢,٩
غامبيا	٤,٦–	٠,٧–	٢,٨–	٠,٥–	١,٩–	٠,٢–
غانا	٦,٦–	٤,٣	٠,٠	٠,٠	٦,٦–	٤,٣
غينيا	٢,٤–	١,٤–	٠,٠	٠,٠	٢,٤–	١,٤–
كينيا	٠,٨	١,١	٢,١	٠,٤–	١,٣–	١,٥
ليسوتو	٢,٩–	٠,٥–	٢,٧–	١,١–	٠,٢–	٠,٦
مدغشقر	٠,٩–	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٩–	٠,٦
ملاوي	٠,٨–	٢,٦	١,٣–	١,٦	٠,٤	١,٠
مالي	٥,٢–	١,٦–	٠,٠	٢,٢–	٥,٢–	٠,٦

الجدول ألف ٨ (تتمة)

	التغير في إنتاجية العوامل الاجمالية		التغير في الكفاءة		التغير التقني	
	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١
	(النسبة المئوية للتغير سنويا)					
موريشيوس	٠,٦	٠,٣–	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٣–
موزامبيق	٢,٣–	٠,٦	٠,٠	٠,٢–	٢,٣–	٠,٨
النيجر	٦,٣–	١,٣	٠,٠	٠,٠	٦,٣–	١,٣
نيجيريا	١٠,٥–	٣,٦	٠,٠	٠,٠	١٠,٥–	٣,٦
ريونيون	٢,٠	٥,٨	١,١–	٢,٦	٣,٢	٣,١
رواندا	١,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٦
السنغال	٣,٤–	٠,٢	٢,٣–	٠,٣–	١,١–	٠,٥
سيراليون	٠,٦–	١,٥	٠,٧–	١,١	٠,١	٠,٤
السودان	٠,٧–	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧–	٢,٠
سوازيلند	٠,٤–	١,٩	٠,١	٠,٥	٠,٥–	١,٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	١,١	٢,٢	١,٧	٠,٠	٠,٦–	٢,٢
توغو	٣,٦–	١,٣	٠,٤	٠,٣–	٣,٩–	١,٦
أوغندا	١,٦	٣,٨–	٠,٠	٠,٠	١,٦	٣,٨–
زامبيا	٠,٤–	١,٤	٠,١–	١,٢–	٠,٣–	٢,٦
زمبابوي	٠,٧	٠,٨	٠,٧–	٠,٤–	١,٤	١,٣
	٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٩٣	٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٩٣	٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٩٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	...	١,٩	...	٠,٠	...	١,٨
ألبانيا	...	٥,٨	...	٤,٠	...	١,٧
أرمينيا	...	٧,٥	...	٧,٣	...	٠,٢
أذربيجان	...	٨,١	...	٦,١	...	١,٩
بيلاروس	...	١,٧–	...	٢,٤–	...	٠,٧
البوسنة والهرسك	...	٣,٤–	...	٢,٨–	...	٠,٧–
بلغاريا	...	٤,٣	...	١,٤	...	٢,٩
كرواتيا	...	٢,٤	...	٠,٠	...	٢,٤
الجمهورية التشيكية	...	٢,٠–	...	٠,٠	...	٢,٠–
إستونيا	...	٠,٣	...	١,٧	...	١,٤–
جورجيا	...	٠,٤–	...	٠,٩–	...	٠,٥
هنغاريا	...	٠,٠	...	٠,٠	...	٠,٠
كازاخستان	...	٨,١	...	١,٥	...	٦,٥
قيرغيزستان	...	٣,٩	...	١,٥	...	٢,١
لاتفيا	...	٠,٩–	...	٠,٠	...	٠,٩–
ليتوانيا	...	٢,١–	...	١,٣–	...	٠,٨–
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	...	٦,٩–	...	٤,٩–	...	٢,١–
مولدوفا	...	٥,٧	...	٢,٩	...	٢,٨
بولندا	...	٠,٢–	...	٠,٠	...	٠,٢–
رومانيا	...	٠,٦	...	٠,٩–	...	١,٥
الاتحاد الروسي	...	٣,٣	...	٠,٠	...	٣,٣
صربيا والجبل الأسود	...	١,٣–	...	٠,٠	...	١,٣–
سلوفاكيا	...	٢,٤–	...	١,٧–	...	٠,٨–
سلوفينيا	...	٢,٣	...	٠,٠	...	٢,٣
طاجيكستان	...	٦,١	...	٤,٢	...	١,٨
تركمنستان	...	٠,٧	...	١,٥–	...	٢,٢
أوكرانيا	...	٢,٨	...	٠,٠	...	٢,٨
أوزبكستان	...	٠,٢–	...	١,٢–	...	١,٠

- **المراجع**
- **الفصول الخاصة من**
  حالة الأغذية والزراعة
- **مطبوعات مختارة**

المراجع

Abdulai, A., Barrett, C. B. & Hoddinott, J. 2005. Does food aid *really* have disincentive effects? New evidence from sub-Saharan Africa. *World Development*, 33(10): 1689–1704.

Abdulai, A., Barrett, C.B. & Hazell, P. 2004. *Food aid for market development in sub-Saharan Africa.* Washington, DC, International Food Policy Research Institute (IFPRI) Working Paper.

ActionAid. 2006a. *Tsunami response. A human rights assessment*. Johannesburg, South Africa, ActionAid International.

ActionAid. 2006b. *The evolving UN cluster approach in the aftermath of the Pakistan earthquake: an NGO perspective.* Johannesburg, South Africa, ActionAid International.

Agridev Consult. 2005. *Local and regional food procurement – an analytical review (Ethiopian case study)*. Addis Ababa. Unpublished report prepared for WFP.

Arndt, C. & Tarp, F. 2001. Who gets the goods? A general equilibrium perspective on food aid in Mozambique. *Food Policy,* 26: 107–119.

Barrett, C.B. 2005. Rural poverty dynamics: development policy implications. *In* D. Colman & N. Vink, eds. *Reshaping agriculture's contributions to society.* Oxford, UK, Blackwell.

Barrett, C.B. & Clay, D.C. 2003. Self-targeting accuracy in the presence of imperfect factor markets: evidence from food-for-work in Ethiopia. *Journal of Development Studies*, 39(5): 152–180.

Barrett, C.B. & Maxwell, D.G. 2005. *Food aid after fifty years: recasting its role.* New York, USA, Routledge.

Barrett, C.B. & Maxwell, D.G. 2006. Towards a global food aid compact. *Food Policy*, 31(2): 105–118.

Barrett, C.B., Bezuneh, M. & Aboud, A. 2001. Income diversification, poverty traps and policy shocks in Côte d'Ivoire and Kenya. *Food Policy*, 26(4): 367–384.

Barrett, C.B., Holden, S. & Clay, D.C. 2004. Can food-for-work programmes reduce vulnerability? *In* S. Dercon, ed. *Insurance against poverty.* Oxford, UK, Oxford University Press.

Barrett, C.B., Mohapatra, S. & Snyder, D.L. 1999. The dynamic effects of U.S. food aid. *Economic Inquiry,* 37(4): 647–656.

Barrett, C.B., Marenya, P.P., McPeak, J.G., Minten, B., Murithi, F.M., Oluoch-Kosura, W., Place, F., Randrianarisoa, J.C., Rasambainarivo, J. & Wangila, J. 2006. Welfare dynamics in rural Kenya and Madagascar. *Journal of Development Studies,* 42(1): 248–277.

Bennett, J. 2001. Safety nets and assets: food aid in Cambodia. *Journal of Humanitarian Assistance,* 2 April (available at: www.jha.ac/articles/a065.htm).

Bezuneh, M. & Deaton, B. 1997. Food aid impacts on safety nets: theory and evidence – A conceptual perspective on safety nets. *American Journal of Agricultural Economics,* 79(3): 672–677.

Bezuneh, M., Deaton, B.J. & Norton, G.W. 1988. Food aid impacts in rural Kenya. *American Journal of Agricultural Economics,* 70(1): 181–191.

Brown, L., Yohannes, Y. & Webb, P. 1994. Rural labor-intensive public works: impacts of participation on pre-schooler nutrition: evidence from Niger. *American Journal of Agricultural Economics,* 76(5): 1213–1218.

Candler, W. & Kumar, N. 1998. *India: the dairy revolution. The impact of dairy development in India and the World Bank contribution*. Washington, DC, World Bank.

CARE-USA. 2005. *White paper on food aid policy – CARE-USA*. 23 November. Washington, DC (available at: http://www.care.org/newsroom/articles/2005/12/food_aid_whitepaper.pdf).

Carter, M. & Barrett, C.B. 2006. The economics of poverty traps and persistent poverty: an asset based approach. *Journal of Development Studies,* 42(2): 178–199.

Castaneda, T. 1999. The design, implementation and impact of food stamp programs in developing countries. Washington, DC, World Bank, Human Development Network.

Clay, E. 2005. *The changing meaning and role of food aid*. Presented at the FAO Informal Expert Consultation on Impacts of Food Aid on International and Domestic Markets, 27–28 January 2005. Rome. FAO.

Clay, E. 2006. Food aid tying is the real problem: a response to the Barrett and Maxwell proposal. *Food Policy,* 31(2): 119–122.

Clay, E. & Benson, C. 1990. Acquisition of commodities in developing countries for food aid in the 1980s. *Food Policy*, 15(1): 27–43.

Clay, E., Dhiri, S. & Benson, C. 1996. *Joint evaluation of European Union programme food aid: synthesis report*. London, Overseas Development Institute.

Clay, E., Pillai, N. & Benson, C. 1998. *Food aid and food security in the 1990s: performance and effectiveness*. Working Paper 113. London, Overseas Development Institute.

Coady D., Grosh M. & Hoddinott, J. 2004. *The targeting of transfers in developing countries: review of experience and lessons.* Washington, DC, World Bank.

Colding, B. & Pinstrup-Andersen, P. 2000. Food aid as an instrument: past, present, and future. *In* F. Tarp, ed. *Foreign aid and development: lessons learnt and directions for the future*. London, Routledge.

Cosgrave, J. 2005. *Tsunami evaluation coalition: initial findings*. Active Learning Network for Accountability and Performance in Humanitarian Action (available at: www.alnap.org/tec/pdf).

Currion, P. 2006. *Information technology requirements assessment report: Pakistan earthquake response, November–December 2005*. Emergency Capacity Building Project (available at: http://www.ecbproject.org/publications/ECB4%20Pakistan%20Assessment%20Report.pdf).

Dalton, M., Kent, R., von Hippel, K. & Maurer, R. 2003. *Changes in humanitarian financing: implications for the United Nations*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (available at: http://ochaonline.un.org/GetBin.asp?DocID=400).

Darcy, J. & Hofmann, C. 2003. *According to need? Needs assessment and decision-making in the humanitarian sector*. HPG Report 15. London, Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute.

Deaton, A. 1997. *The analysis of household surveys*. Baltimore, Md, USA, Johns Hopkins University Press.

del Ninno, C., Dorosh, P., Smith., L. & Roy, D. 2001. *The 1998 floods in Bangladesh: Disaster impacts, household coping strategies, and response*. Research Report 123. Washington, DC, IFPRI.

Deloitte Consulting. 2005. FY 2005 Title II Bellmon monetization and distribution study: Ethiopia.

Dercon, S. 2004. *Insurance against poverty.* Oxford, UK, Oxford University Press.

Dercon, S. & Krishnan P. 2003. *Food aid and informal insurance.* The Centre for the Study of African Economies Working Paper Series 187. CSAE WPS/200-01. Oxford, UK.

Devereaux, S. & Sabates-Wheeler, R. 2004. *Transformative social protection.* IDS Working Paper 232. Institute of Development Studies. October 2004 (available at: http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp232.pdf.)

de Waal, A. & Whiteside, A. 2003. New variant famine: AIDS and food crisis in southern Africa. *The Lancet,* 362: 1234–1237.

Doornbos, M., van Dorsten, F., Mitra, M. & Terhal, P. 1990. *Dairy aid and development: India's Operation Flood*. Indo-Dutch Studies on Development Alternatives 3. New Delhi/London, Sage Publications.

Dorosh, P., Shahabuddin, Q., Aziz, M.A. & Farid, N. 2002. *Bumper crops, producer disincentives, and persistent poverty: implications for food aid programmes in Bangladesh.* Markets and Structural Studies Division Discussion Paper No. 43. Washington, DC, IFPRI.

Duffield, M. 2002. Aid and complicity: the case of war-displaced Southerners in the Northern Sudan. *Journal of Modern African Studies*, 40(1): 83–104.

ECOSOC (United Nations Economic and Social Council). 2006. *Strengthening of the coordination of emergency humanitarian assistance of the United Nations.* Report of the Secretary-General. E/2006/67, A/61/79. ECOSOC Substantive Session, 14–20 July 2006.

ENN (Emergency Nutrition Network). 2004. *Targeting food aid in emergencies*, by A. Taylor, J. Seaman and Save the Children UK. ENN Special Supplement Series, No. 1, July 2004 (available at: http://www.ennonline.net/fex/22/supplement22.pdf).

Faminow, M.D. 1995. Issues in valuing food aid: the cash or in-kind controversy. *Food Policy*, 20 (1): 3–10.

FAO. 1953. *Disposal of agricultural surpluses*. Seventh Session of the FAO Conference. Conference Resolution 14/53. Rome.

FAO. 1954. *Disposal of agricultural surpluses*. FAO Commodity Policy Studies No. 5. Rome.

FAO. 1955. *Uses of agricultural surpluses to finance economic development in under-developed countries.* FAO Commodity Policy Studies No. 6. Rome.

FAO. 1959. *Consultative machinery and procedures and operations and adequacy of*

the FAO Principles of Surplus Disposal. Thirty-fourth Session, CCP/CSD/59/23, and Conference Resolution No. 11/59. Rome.

FAO. 1963. *Changing attitudes toward agricultural surpluses.* Committee on Commodity Problems (CCP), Thirty-sixth Session, CCP 63/20, and Consultative Sub-Committee on Surplus Disposal, CCP/CSD/63/27. Rome.

FAO. 1965. *Grey Area Panel Report*. Committee on Commodity Problems, Thirty-eighth Session, CCP 65/7 Supplement 1, and Consultative Sub-Committee on Surplus Disposal, CCP/CSD/65/19. Rome.

FAO. 1999. Consultative Subcommittee on Surplus Disposal (CSSD), Thirty-seventh report to the Committee on Commodity Problems. CCP99/99. CCP, Sixty-second Session, Rome, 12–15 January 1999 (available at: ftp://ftp.fao.org/unfao/bodies/ccp/ccp62/X0318e.doc).

FAO. 2003a. *Anti-hunger programme. A twin-track approach to hunger reduction: priorities for national and international action.* November. Rome.

FAO. 2003b. Innovative policy instruments and evaluation in rural and agricultural development in Latin America and the Caribbean, by B. Davis. *In* B. Davis, ed. *Current and emerging issues for economic analysis and policy research, Volume II: Latin America and the Caribbean*. Rome.

FAO. 2003c.*The state of food insecurity in the world, 2003.* Rome.

FAO. 2004a. *The state of food insecurity in the world, 2004.* Rome.

FAO. 2004b. *Safety nets and the right to food*. Intergovernmental Working Group for the Elaboration of a Set of Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security. IGWG RTFG/INF 3. Rome (available at: http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/007/J1444E.HTM).

FAO. 2004c. *Food aid and the right to food*. Intergovernmental Working Group for the Elaboration of a Set of Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security. IGWG RTFG /INF 6. Rome (available at: www.fao.org/righttofood/common/ecg/51623_en_INF6Food_Aid.pdf).

FAO. 2005a. *Food aid: a primer*, by S. Lowder & T. Raney. ESA Working Paper No. 05-05. Agricultural and Development Economics Division (ESA). Rome.

FAO. 2005b. *A historical background on food aid and key milestones*. Committee on Commodity Problems, Sixty-fifth Session, CCP/ 05/CRS.6, Rome, 11–13 April 2005.

FAO. 2005c. *Food aid in the context of international and domestic markets and the Doha Round.* FAO Trade Policy Technical Notes No. 8 (available at: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/j5072e/j5072e00.pdf).

FAO. 2005d. *Review of the role of the private sector in meeting food emergencies in Zambia,* by A. Shepherd. Rome (available at: http://www.fao.org/ag/ags/subjects/en/).

FAO. 2005e. *EC/FAO Food Security Programme - Phase II, Food Security Information for Action, Programme Workplan for the Republic of the Sudan (SIFSIA Project)* (available at: http://www.foodsecinfoaction.org/News/docs/wp_sudan.pdf).

FAO. 2006a. *The state of food insecurity in the world, 2006.* Rome.

FAO. 2006b. *Crop prospects and food situation*, No. 3, October, Rome (available at: http://www.fao.org/docrep/009/j8122e/j8122e02.htm).

FAO. 2006c. FAOSTAT statistical database.

FAO. 2006d. *Food aid as part of a coherent strategy to advance food security objectives*, by C.B. Barrett. ESA Working Paper 06-09. Rome.

FAO. 2006e. *Food aid's intended and unintended consequences*, by C.B. Barrett. ESA Working Paper 06-05. Rome.

FAO. 2006f. *Assessing the impact of food aid on recipient countries: a survey*, by T.O. Awokuse. ESA Working Paper 06-11. Rome.

FAO. 2006g. *Food aid in response to acute food insecurity*, by C.B. Barrett. ESA Working Paper 06-10. Rome.

FAO. 2006h. *Planning for the future: an assessment of food security early warning systems in sub-Saharan Africa – synthesis report*, by J. Tefft, M. McGuire & M. Maunder. Prepared for the African Union with financial assistance from the European Commission. Rome.

FAO/FSAU (Food Security Analysis Unit). 2006. *Integrated food security and humanitarian phase classification: technical manual version 1*. Nairobi, FAO/FSAU Technical Series IV.11.

Fitzpatrick, J. & Storey, A. 1989. Food aid and agricultural disincentives. *Food Policy,* 14: 241–247.

Fleshman, M. 2006. Fixing the humanitarian aid system. *Africa Renewal,* 19(4): 6–9.

Flores, M., Khwaja, Y. & White, P. 2005. Food security in protracted crises: building more effective policy frameworks. *Disasters,* 29(S1): S25–S51.

Fraker, T. 1990. *The effects of food stamps on food consumption: a review of the literature*. Washington, DC, US Department of Agriculture, Food and Nutrition Service.

Gebremedhin, B. & Swinton, S. 2001. Reconciling food-for-work project feasibility with food aid targeting in Tigray, Ethiopia. *Food Policy*, 26(1): 85–95.

Grassroots International. 1997. *Feeding dependency, starving democracy: USAID policies in Haiti* (available at: http://www.grassrootsonline.org/haiti_food_security.html).

Groupe URD (Urgence, Réhabilitation et Développement). 2005. *Afghanistan: real-time review of selected food aid and non-food programmes implemented in Afghanistan and implications for emergency food security assessments.* Rome, Strengthening Emergency Needs Assessment Capacity (SENAC) Project, Emergency Needs Assessment Branch, World Food Programme (available at: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp085304.pdf#search=%22Groupe%20URD%20%22real-time%20review%22%22).

Grunewald, F. 2003. *Putting crisis management at the centre of development: a new paradigm to link emergency and development.* Presented at the Conference "Catastrophes in the Age of Globalization", 5–9 January 2003, Tel Aviv.

Haan, N., Majid, N. & Darcy, J. 2006. *A review of emergency food security assessment practice in Ethiopia: a commissioned report for the World Food Programme.* Humanitarian Policy Group Report, May 2006. London, Overseas Development Institute (available at: http://www.reliefweb.int/library/documents/2006/odi-hpg-eth-30may.pdf).

Haddad, L., Hoddinott, J. & Alderman, H., eds. 1997. *Intrahousehold resource allocation in developing countries: methods, models, and policy.* Baltimore, Md, USA, Johns Hopkins University Press and Washington, DC, International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Haddad, L. & Gillespie, S. 2001. *Effective food and nutrition policy responses to HIV/AIDS: what we know and what we need to know.*. Food Consumption and Nutrition Division Discussion Paper No. 112. Washington, DC, IFPRI.

Handa, S. & Davis, B. 2006. The experience of conditional cash transfers in Latin America and the Caribbean. *Development Policy Review,* 24(5): 513–536 (available at: doi:10.1111/j.1467-7679.2006.00345.x).

Harvey, P. & Lind, J. 2005. *Dependency and humanitarian relief: a critical analysis.* Humanitarian Policy Group Research Report 19. London, Overseas Development Institute.

Hayami, Y. and Ruttan U.W. 1985. *Agricultural development: an international perspective.* 2nd edition. Baltimore, Md, USA, Johns Hopkins University Press

Hoddinott, J. 2003. *Examining the incentive effects of food aid on household behaviour in rural Ethiopia*. Washington DC, IFPRI, and Rome, WFP.

Hoddinott, J. 2006. Shocks and their consequences across and within households in rural Zimbabwe. *Journal of Development Studies,* 42(2): 301–321.

Hoddinott, J. & Cohen, M.J. 2006. *The food aid convention: background, context and issue*s. Washington, DC, IFPRI.

Hoffman, W.L., Gardner, B.L., Hueth, B.M. & Just, R.E. 1994. The impact of food aid on food subsidies in recipient countries. *American Journal of Agricultural Economics,* 76: 733–743.

Holden, S., Barrett, C.B. & Hagos, F. 2006. Food-for-work for poverty reduction and promotion of sustainable land use: can it work? *Environment and Development Economics*, 11(1): 15–38.

Hopkins, R.F. 1984. The evolution of food aid: towards a development first regime. *Food Policy,* 9(4): 345–362.

Institut de Sahel, Comité Permanent Inter-États de Lutte Contre la Secheresse dans le Sahel (CILSS). 2005. *Impact of WFP's local and regional food purchases: a case study on Burkina Faso*. Bamako. Unpublished report prepared for WFP.

International Relations Center. 2005. Congress rejects food aid for local development. *Bad Neighbor Policy* No. 1. 10 October 2005 (available at: http://ggn.irc-online.org/neighbor/1468).

Isenman, P.J. & Singer, H.W. 1977. Food aid: Disincentive effects and their policy implications. *Economic Development and Cultural Change,* 26: 205-237.

Jackson, T. & Eade, D. 1982. *Against the grain: the dilemma of project food aid.* Oxford, UK, Oxfam.

Jean-Baptiste, C. 1979. Development or dependency? *Food Monitor,* No. 9, p. 11.

Kanbur, R., Keen, M. & Tuomala, M. 1994. Labor supply and targeting alleviation programs. *World Bank Economic Review*, 8(2): 191–211.

Khan, A.Z.M.O. 1999. *Tigers and butterflies: the 1998 Bangladesh floods and food security.* Working Paper, Cambridge, Mass., USA, Harvard University Asia Center.

Kibreab, G. 1993. The myth of dependency among camp refugees in Somalia: 1979–1989. *Journal of Refugee Studies*, 6: 321–349.

Konandreas, P. 1987. Responsiveness of food aid in cereals to fluctuations in supply in donor and recipient countries. *In* M. Bellamy & B. Greenshields, eds. *Agriculture and economic instability*, Aldershot, UK, Gower.

Konandreas, P. 2005. *Multilateral mechanisms governing food aid and the need for an enhanced role of the CSSD in the context of the new WTO disciplines on agriculture*. Background paper presented at the FAO Informal Expert Consultation on Food Aid, Rome, 27–28 January 2005.

Lappe, F.M. & Collins, J. 1977. *Food first: beyond the myth of scarcity*. New York, USA, Ballantine Books.

Lavy, V. 1990. *Does food aid depress food production? The disincentive dilemma in the African context*. Working Paper No. 1406. Washington, DC, World Bank.

Leach, M. 1992. *Dealing with displacement: refugee-host relations, food and forest resources in Sierra Leonian Mende communities during the Liberian influx, 1990–91.* Research Report No. 22. Brighton, UK, Institute of Development Studies.

Lentz, E. & Barrett, C.B. 2005. *Food aid targeting, shocks and private transfers among East African pastoralists*. Working Paper. Ithaca, NY, USA, Cornell University (available at: http://www.cfnpp.cornell.edu/images/wp170.pdf).

Lentz, E.C., Barrett, C.B. & Hoddinott, J. 2005. *Food aid and dependency: implications for emergency food security assessments*. Rome, World Food Programme desk study.

Levine, S. & Chastre, C. 2004. *Missing the point: an analysis of food security interventions in the Great Lakes'*. Humanitarian Practice Network (HPN) Paper 47. London, Overseas Development Institute.

Lind, J. & Jalleta, T. 2005. *Poverty, power and relief assistance: meanings and perception of "dependency" in Ethiopia.* Humanitarian Policy Group Background Paper. London, Overseas Development Institute.

Little, P. 2005. *Food aid dependency in rural Ethiopia: myth or reality?* Draft working paper. Lexington, Ky, USA, University of Kentucky.

Lowder, S. 2004. *A post-Schultzian view of food aid, trade, and developing country cereal production: a panel data analysis.* Ohio State University (Ph.D. dissertation) (available at: http://aede.osu.edu/programmes/RuralFinance/PDF%20Docs/Dissertations/Lowder.Sarah.pdf).

Malmquist, S. 1953. Index numbers and indifference surfaces. *Trabajos de Estadística*, 4: 209-242.

Mann, J.S. 1967. The impact of PL 480 imports on prices and domestic supply of cereals in India. *Journal of Farm Economics,* 49(1967): 131–146.

Maxwell D. 2006. *Global trends in food aid.* Presented at the WFP Food Aid Forum, Khartoum, 6–8 June 2006 (available at: http://nutrition.tufts.edu/pdf/research/famine/food_aid_forum_kit/presentations/given_presentations_7_june_2006/maxwell_presentation.pdf).

Maxwell, D. & Watkins, B. 2003. Humanitarian information systems and emergencies in the Greater Horn of Africa: logical components and logical linkages. *Disasters*, 27(1): 72–90.

Maxwell, S. 1991. The disincentive effect of food aid: a pragmatic approach. *In* E. Clay & O. Stokke, eds. *Food aid reconsidered: assessing the impact on third world countries*. pp. 66–90. EADI Book Series 11. London, Frank Cass.

Maxwell, S. & Singer, H.W. 1979. Food aid to developing countries: a survey. *World Development*, 7: 225–247.

Moeller, S. 1999. *Compassion fatigue: how the media sell disease, famine, war and death.* New York, USA, Routledge.

Molla, M.G. 1990. *Politics of food aid: case of Bangladesh*. Dhaka, Academic Publishers.

Narma Consultancy Pvt. Ltd. 2005. *Final report on local food procurement – an analytical review. Nepal Country Case Study*. Kathmandu. Unpublished report prepared for WFP.

Natsios, A. 1997. Humanitarian relief intervention in Somalia: the economics of chaos. *In* W. Clarke & J. Herbst, eds. *Learning from Somalia: the lessons of armed humanitarian intervention*. pp. 77–97. Boulder, Colo., USA, Westview Press.

Nyberg, J. 2005. *Market assessment and trader survey of earthquake affected areas of Pakistan Administered Kashmir*. Cairo, World Food Programme, Regional Bureau for Middle East, Central Asia and Eastern Europe (available at: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp084203.pdf).

ODI (Overseas Development Institute). 2005a. *The currency of humanitarian reform*. Humanitarian Policy Group (HPG) Briefing Note, November 2005. London (available at: http://www.odi.org.uk/HPG/papers/Humanitarian_reform.pdf).

ODI. 2005b. *Humanitarian issues in Niger*. HPG Briefing Note, August 2005. London (available at: http://www.odi.org.uk/hpg/papers/HPGBriefingNote4.pdf).

ODI. 2006. *Saving lives through livelihoods: critical gaps in the response to the drought in the Greater Horn of Africa*. HPG Briefing Note, May 2006. London (available at: http://www.odi.org.uk/hpg/papers/RAPID_HornAfricaBriefing.pdf).

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2006. The development effectiveness of food aid: does tying matter? Paris.

Oxfam. 2005. *Predictable funding for humanitarian emergencies: a challenge to donors*. Oxfam Briefing Note, 24 October 2005. Oxfam International (available at: http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/conflict_disasters/downloads/bn_cerf.pdf.

Pain, A. 2002. *Understanding and monitoring livelihoods under conditions of chronic conflict: lessons from Afghanistan.* Working Paper 187. Livelihoods and Chronic Conflict Working Paper Series. London, Overseas Development Institute (available at: http://www.odi.org.uk/Publications/working_papers/wp187.pdf).

Pain, A. & Lautze, S. 2002. *Addressing livelihoods in Afghanistan.* Issues Paper Series. Kabul, Afghanistan Research and Evaluation Unit (available at: http://www.areu.org.pk/publications/livelihoods/Addressing%20Livelihoods.pdf).

Pantuliano, S. 2005. A "principled" approach to complex emergencies: testing a new aid delivery model in the Nuba Mountains. *Disasters*, 29(S1): S52–S67.

Pingali, P., Alinovi, L. & Sutton, J. 2005. Food security in complex emergencies: enhancing food system resilience. *Disasters*, 29(S1): S5–S24.

Peppiatt, D., Mitchell, J. & Holzmann, P. 2001. *Cash transfers in emergencies: evaluating benefits and assessing risks.* HPN Paper No.35, June. London, ODI.

Pottier, J. 2003. *Emergency in Ituri, DRC: political complexity, land and other challenges in restoring food security.* Paper presented at the FAO International Workshop on Food Security in Complex Emergencies: Building Policy Frameworks to Address Longer-term Programming Challenges. Tivoli, Italy, 23–25 September (available at: http://www.fao.org/crisisandhunger/root/tivoli_paper_en.htm).

Presidencia da Republica, Government of Brazil. 2003. Decreto No. 4 675, de Abril de 2003. Brasilia, April (available at: http://www.presidencia.gov.br/ccivil_03/decreto/2003/D4675.htm).

Quisumbing, A. 2003. Food aid and child nutrition in rural Ethiopia. *World Development,* 31(7): 1309–1324.

Ralyea, B. 1999. *P.L. 480 Title II cooperating sponsor monetization manual*. Food Aid Management Monetization Working Group (available at: http://www.foodaid.org/pdfdocs/monetization/monetizationmanual/monetizationmanual.pdf).

Ravallion, M. 1987. *Markets and famines*. Oxford, UK, Oxford University Press.

Ravallion, M. 1991. Reaching the rural poor through public employment: arguments, lessons, and evidence from South Asia. *World Bank Research Observer*, 6(1): 153–176.

Ravallion, M. 1999. Appraising workfare. *World Bank Research Observer*, 14(1): 31–48.

Rawlings, L. 2004. A new approach to social assistance: Latin America's experience with conditional cash transfer programmes. *International Social Security Review.* 58(2-3): 133–161 (available at: doi:10.1111/j.1468-246X.2005.00220.x).

Rogers, B. & Coates, J. 2002. *Food-based safety nets and related programs*. Social Safety Net Primer Series, Washington, DC, World Bank.

Russo, L., Luzot, A., Martella, A. & Wilhelm, L. 2005. *Joint evaluation of the effectiveness and impact of the enabling development policy of the World Food Programme.* Rome, Developer's Research Network, Aide à la Décision Économique, Groupe-conseil Baastel ltée, Eco Consulting Group, and Nordic Consulting Group.

Salinas, S.A., Sagalovitch, E.M. & Garnica, R.E. 2005. *Review of local food purchases by the World Food Programme in Bolivia.* La Paz. Unpublished report prepared for WFP.

Salisbury, L.N. 1992. *Enhancing development sustainability and eliminating food aid dependency: lessons from the World Food Programme*. Ithaca, NY, USA, Cornell University (thesis).

Saran, R. & Konandreas, P. 1991. An additional resource? A global perspective on food aid flows in relation to development assistance. *In* E.J. Clay & O. Stokke, eds. *Food aid reconsidered: assessing the impact on third world countries*. EADI Book Series 11. London, Frank Cass.

Save the Children UK/HelpAge International/ Institute of Development Studies. 2005. *Making cash count: lessons from cash transfer schemes in east and southern Africa for supporting the most vulnerable children and households* (available at: http://www.helpage.org/Resources/Researchreports).

Schultz, T.W. 1960. Value of U.S. farm surpluses to underdeveloped countries. *Journal of Farm Economics,* 42(1960): 1019–1030.

Sen, A. 1981. *Poverty and famines: an essay on entitlement and deprivation.* Oxford, UK, Clarendon Press.

Serunkuuma and Associates Consult. 2005. *Local and regional food procurement in Uganda: An analytical review.* Kampala. Unpublished report prepared for WFP.

Singer, H., Wood, J. & Jennings, T. 1987. *Food aid: the challenge and the opportunity*. Oxford, UK, Oxford University Press.

SLI (Swedish Institute of Food and Agricultural Economics). 2004. *EU:s och USA:s livsmedelsbistånd – effekter på local produktion och import.* [Food aid from the European Union and the US – Impacts on local production and imports.] Lund, Sweden, Livsmedelekonomiska institutet.

Smillie, I. & Minnear, L. 2003. *The quality of money: donor behaviour in humanitarian financing*. Somerville, Mass., USA, Humanitarianism and War Project, The Feinstein International Famine Center, Tufts University (available at: http://hwproject.tufts.edu/new/pdf/donor_behav.pdf).

Subbarao, K. 2003. *Systemic shocks and social protection: role and effectiveness of public works programs.* Social Protection Discussion Paper Series, No. 0302, Washington, DC, World Bank.

Takavarasha, T. 2006. *The role of the private sector in addressing food emergencies and vulnerabilities in Southern Africa: a summary of the literature.* Paper prepared for FAO/University of Pretoria Workshop on Partnerships between Governments and Private Sector to Overcome Food Shortages. Pretoria, 23–24 March 2006 (available at: http://www.fao.org/ag/AGS/subjects/en/agmarket/esa/takavarasha.pdf).

Tschirley, D. & Howard, J. 2003. *Title II food aid and agricultural development in sub-Saharan Africa: towards a principled argument on when, and when not, to monetize.* MSU International Development Working Papers No.91. East Lansing, Mich., USA, Michigan State University.

Tschirley, D., Donovan, C. & Weber, M.T. 1996. Food aid and food markets: lessons from Mozambique. *Food Policy*, 21(1): 189–209.

Tschirley, D., Nijhoff, J.J., Arlindo, P., Mwinga, B., Weber, M.T. & Jayne, T.S. 2006. *Anticipating and responding to drought emergencies in Southern Africa: lessons from the 2002-2003 experience*. International Development Working Paper No. 89. Originally prepared for the NEPAD Regional Conferences on Successes in African Agriculture, 22–25 November 2004, Nairobi (available at: http://www.aec.msu.edu/agecon/fs2/papers/idwp.htm).

United Nations. 1975. *Report of the World Food Conference*, Rome, 5–16 November 1974. New York, USA.

UNAIDS and World Health Organization. 2002. *AIDS epidemic update.* Geneva (available at: http://www.who.int/hiv/pub/epidemiology/epi2002/en/).

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2002. *CAP (Consolidated Appeals Process) Mid-Year Review Status Report* (available at: http://www.reliefweb.int/appeals/2002/cap/MYR%20Status%20Report/CAPMYR2002_StatusReport_FinalFinal.doc).

UNOCHA. 2005. *Humanitarian response review – commissioned by the UN Emergency Relief Coordinator & Under Secretary General for Humanitarian Affairs* (available at: http://www.humanitarianinfo.org/SriLanka/catalogue/Files/Reference/Humanitarian%20Response%20Review%20(HRR)/hrr_hrr.pdf).

UNOCHA. 2006. *CAP key documents: the needs analysis framework* (available at: http://ochaonline.un.org/cap2005/DocView.asp?DocID=1620).

USAID (United States Agency for International Development). 1985. *Background paper and guide to addressing Bellmon Amendment*

concerns on potential food aid disincentives and storage. Washington, DC, Bureau for Food for Peace and Private Voluntary Assistance (available at: http://www.usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/ffp/bellmon.htm).

USDA (United States Department of Agriculture). 2001. *Report to Congress on Food Aid Monetization*. Washington, DC, Foreign Agricultural Service. (available at: http://www.fas.usda.gov/excredits/pl480/monetization.PDF).

Vink, N., Mkhabela, T., Meyer, F. & Kirsten, J. 2005. *Food aid procurement in South Africa: an analytical review of WFP activities*. Stellenbosch and Pretoria. Unpublished report prepared for WFP.

von Braun, J. 2003. *Berlin statement on food aid*. Closing statement of the conference, Policies against hunger II: defining the role of food aid, 2–4 September 2003 (available at http://foodaid.zadi.de/index_en.html).

von Braun, J. & Huddleston, B. 1988. Implications of food aid for price policy in recipient countries. *In* J.W. Mellor & R. Ahmed, eds. *Agricultural price policy for developing countries*. Baltimore, Md, USA, John Hopkins University Press.

von Braun, J., Teklu, T. & Webb, P. 1999. *Famine in Africa: causes, reponses and prevention.* Baltimore, Md, USA, Johns Hopkins University Press.

Walker, P. 1989. *Famine early warning systems: victims and destitution*. London, Earthscan.

Wallerstein, M. B. 1980. *Food for war – food for peace*. Cambridge, Mass., USA, MIT Press.

Webb, P. 2003. *Food as aid: trends, needs and challenges in the 21st century.* Occasional Papers No. 14. Rome, World Food Programme (available at: http://www.wfp.org/policies/policy/other/index.html).

Webb, P. 2005. Food and nutrition concerns in Aceh after the tsunami. *Food and Nutrition Bulletin,* 26(4): 393–396.

Webb, P. & Kumar, S. 1995. Food and cash for work in Ethiopia: experiences during famine and macroeconomic reform. *In* J. von Braun, ed. *Employment for poverty reduction and food security*. Washington, DC, IFPRI.

WFP (World Food Programme). 2004. *Vulnerability, social protection, and food-based safety nets: Theory, evidence and policy underpinnings.* Strategy, Policy and Programme Support Division. Rome. Mimeo.

WFP. 2005a. *Annual Report 2004.* Rome (available at: http://www.wfp.org/policies/annual_reports/documents/2004_wfp_annual_report.pdf).

WFP. 2005b. *Interim review of the SENAC project, September 2005*. Rome (available at: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp085190.pdf).

WFP. 2006. *International food aid information system* (*INTERFAIS*) (available at: http://www.wfp.org/interfais/#).

White, P. 2005. War and food security in Eritrea and Ethiopia, 1998-2000. *Disasters*, 29(S1): 92–113.

World Bank. 1986. *Poverty and hunger: issues and options for food security in developing countries*. Washington, DC.

WHO (World Health Organization). 2005. *Proceedings of the WHO Conference on the Health Aspects of the Tsunami Disaster in Asia*. Phuket, Thailand, 4–6 May 2005. Geneva (available at: http://www.who.int/hac/events/tsunamiconf/proceedings/en/print.html).

WTO (World Trade Organization). 2005. Ministerial Declaration. WT/MIN(05)/DEC. 22 December 2005 (available at: http://www.wto.org/English/thewto_e/minist_e/min05_e/final_text_e.htm).

WTO. 2006. *Revised consolidated reference paper on possible modalities on export competition*. Agriculture negotiations, Chairperson's reference papers. 16 June 2006 (available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/ref_paper_xcomp_e.pdf).

Yamano, T., Alderman, H. & Christiaensen, L. 2005. Child growth, shocks, and food aid in rural Ethiopia. *American Journal of Agricultural Economics*, 87: 273–288.

Young, L. 2005. *Export competition disciplines in the Doha Round. Options for agriculture: from framework to modalities in market access/domestic support/export competition.* Trade Policy Issues Paper 3. The International Agricultural Trade Research Consortium & International Food & Agricultural Trade Policy Council (available at: http://www2.montana.edu/lmyoung/pdf-files/IPC-IATRC-Trade-Policy-Issues-3.pdf).

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن يتضمن هذا التقرير فصلا خاصا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعات العربية.

١٩٧٠	الزراعة في مستهل عقد التنمية
١٩٧١	تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك
١٩٧٢	التعليم والتدريب من أجل التنمية: التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية
١٩٧٣	الاستخدام الزراعي في البلاد النامية
١٩٧٤	السكان وإمدادات الأغذية والتنمية الزراعية
١٩٧٥	عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد
١٩٧٦	الطاقة والزراعة
١٩٧٧	حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة
١٩٧٨	مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها
١٩٧٩	الغابات والتنمية الريفية
١٩٨٠	مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار
١٩٨١	استعراض الحالة في أقل البلدان نموا وفي العالم: تخفيف حدة الفقر في الريف
١٩٨٢	الإنتاج الحيواني: من منظور عالمي
١٩٨٣	دور المرأة في تنمية الزراعة
١٩٨٤	تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة في البلدان النامية
١٩٨٥	استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد
١٩٨٦	تمويل التنمية الزراعية
١٩٨٧-١٩٨٨	الأولويات المتغيرة في حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية
١٩٨٩	التنمية القابلة للاستمرار وإدارة الموارد الطبيعية
١٩٩٠	التكيف الهيكلي والزراعة
١٩٩١	السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات
١٩٩٢	المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير
١٩٩٣	سياسات المياه والزراعة
١٩٩٤	التنمية الحرجية ومشكلة السياسات
١٩٩٥	التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟
١٩٩٦	الأمن الغذائي: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي
١٩٩٧	الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

١٩٩٨	الدخل غير الزراعي في ريف البلدان النامية
٢٠٠٠	الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية
٢٠٠١	التأثيرات الاقتصادية للآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود
٢٠٠٢	الزراعة والمنافع العامة العالمية بعد عشر سنوات من "قمة الأرض"
٢٠٠٣-٢٠٠٤	التقانة الحيوية الزراعية: تلبية احتياجات الفقراء؟
٢٠٠٥	التجارة الزراعية والفقر: هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟

مطبوعات مختارة

المطبوعات الرئيسية للمنظمة

(متاحة على العنوان التالي: www.fao.org/sof)

حالة الأغذية والزراعة
حالة أسواق السلع الزراعية
حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم
حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم
حالة الغابات في العالم

مطبوعات قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي

(متاحة على العنوان التالي: www.fao.org/es/esa/en/pubs_wp.htm)

الكتب والمقالات الصحفية

Handbook of agricultural economics, Vol. IIIA
(Amsterdam: Elsevier Press) (forthcoming)
(R. Evenson and P. Pingali, eds)

The political economy of GM food
Critical Writings in Agricultural Economics
(London: Edward Elgar) (forthcoming)
(R. Evenson and T. Raney, eds)

Agricultural growth and economic development: a view through the globalization lens
Presidential Address, 26th Conference of the International Association of Agricultural Economists, 12–18 August 2006, Australia
(available at ftp://ftp.fao.org/es/esa/var/pingali_aaea.pdf)
(P. Pingali)

More calories or more diversity? An econometric evaluation of the impact of the PROGRESA and PROCAMPO transfer programs on food security in rural Mexico
Economia, (7)2 (forthcoming)
(M. Ruiz, B. Davis, M. Stampini, P. Winters and S. Handa, 2006)

Economic impact of transgenic crops in developing countries
Current Opinion in Biotechnology, 17: 1–5
(T. Raney, 2006)

A country on the move: international migration in post communist Albania
International Migration Review, 40(4): 767–785
(G. Carletto, B. Davis, M. Stampini and A. Zezza, 2006)

The experience of conditional cash transfers in Latin America and the Caribbean *Development Policy Review,* 24(5): 513–536
(S. Handa and B. Davis, 2006)

Discerning transient from chronic poverty in Nicaragua: measurement with a two period panel data set
European Journal of Development Research, (18)1: 105–130
(M. Stampini and B. Davis, 2006)

Monitoring poverty without consumption data: an application using the Albania Panel Survey
Eastern European Economics, (44)1: 59–82
(C. Azzari, G. Carletto, B. Davis and A. Zezza, 2006)

Food security in complex emergencies: enhancing food system resilience
Disasters, 29(1): S5-S24
(P. Pingali, L. Alinovi and J. Sutton, 2005)

Food security in protracted crises: building more effective policy frameworks
Disasters, 29(1): S25–S51
(M. Flores, Y. Khwaja and P. White, 2005)

النشرة

e*JADE: The Electronic Journal of Agricultural and Development Economics*

(متاحة على العنوان التالي: www.fao.org/es/esa/en/ejade.htm)

سلسلة أوراق العمل التي يصدرها قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي

06-11 *Assessing the impact of food aid on recipient countries: a survey*
(T.O. Awokuse)

06-10 *Food aid in response to acute food insecurity*
(C.B. Barrett)

06-09 *Food aid as part of a coherent strategy to advance food security objectives*
(C.B. Barrett)

06-08 *Less-favoured areas: looking beyond agriculture towards ecosystem services*
(L. Lipper, P. Pingali and M. Zurek)

06-07 *The experience of conditional cash transfers in Latin America and the Caribbean*
(S. Handa and B. Davis)

06-06 *Choosing to migrate or migrating to choose: migration and labour choice in Albania*
(C. Azzarri, G. Carletto, B. Davis and A. Zezza)

06-05 *Food aid's intended and unintended consequences*
(C.B. Barrett)

06-04 *When are payments for environmental services beneficial to the poor?*
(D. Zilberman, L. Lipper and N. McCarthy)

06-03 *An assessment of the impact of increasing wheat self-sufficiency and promoting cash-transfer subsidies for consumers in Egypt: a multi-market model*
(G.M. Siam)

06-02 *Household income structure and determinants in rural Egypt*
(A. Croppenstedt)

06-01 *Eradicating extreme poverty and hunger: towards a coherent policy agenda*
(P. Pingali, K. Stamoulis and R. Stringer)

05-06 *Measuring technical efficiency of wheat farmers in Egypt*
(A. Croppenstedt)
05-05 *Food aid: a primer*
(S. Lowder and T. Raney)
05-04 *Transaction costs, institutions and smallholder market integration: potato producers in Peru*
(I. Maltsoglou and A. Tanyeri-Abur)
05-03 *Familiar faces, familiar places: the role of family networks and previous experience for Albanian migrants*
(G. Carletto, B. Davis and M. Stampini)
05-02 *Moving away from poverty: a spatial analysis of poverty and migration in Albania*
(A. Zezza, G. Carletto and B. Davis)
05-01 *Monitoring poverty without consumption data: an application using the Albania panel survey*
(C. Azzarri, G. Carletto, B. Davis and A. Zezza)
04-22 *Investing in agriculture for growth and food security in the ACP countries*
(J. Skoet, K. Stamoulis and A. Deuss)
04-21 *Estimating poverty over time and space: construction of a time-variant poverty index for Costa Rica*
(R. Cavatassi, B. Davis and L. Lipper)
04-20 *Will buying tropical forest carbon benefit the poor? Evidence from Costa Rica*
(S. Kerr, A. Pfaff, R. Cavatassi, B. Davis, L. Lipper, A. Sanchez and J. Hendy)
04-19 *Effects of poverty on deforestation: distinguishing behaviour from location*
(S. Kerr, A. Pfaff, R. Cavatassi, B. Davis, L. Lipper, A. Sanchez and J. Timmins)
04-18 *Understanding vulnerability to food insecurity: lessons from vulnerable livelihood profiling*
(C. Løvendal, M. Knowles and N. Horii)
04-17 *Westernization of Asian diets and the transformation of food systems: implications for research and policy*
(P. Pingali)
04-16 *Identifying the factors that influence small-scale farmers' transaction costs in relation to seed acquisition*
(L.B. Badstue)
04-15 *Poverty, livestock and household typologies in Nepal*
(I. Maltsoglou and K. Taniguchi)
04-14 *National agricultural biotechnology research capacity in developing countries*
(J. Cohen, J. Komen and J. Falck Zepeda)
04-13 *Internal mobility and international migration in Albania*
(G. Carletto, B. Davis, M. Stampini, S. Trento and A. Zezza)
04-12 *Being poor, feeling poorer: combining objective and subjective measures of welfare in Albania*
(G. Carletto and A. Zezza)
04-11 *Food insecurity and vulnerability in Viet Nam: profiles of four vulnerable groups*
(FAO Food Security and Agricultural Projects Analysis Service)
04-10 *Food insecurity and vulnerability in Nepal: profiles of seven vulnerable groups*
(FAO Food Security and Agricultural Projects Analysis Service)
04-09 *Public attitudes towards agricultural biotechnology*
(T. J. Hoban)

04-08 *The economic impacts of biotechnology-based technological innovations*
(G. Traxler)

04-07 *Private research and public goods: implications of biotechnology for biodiversity*
(T. Raney and P. Pingali)

04-06 *Interactions between the agricultural sector and the HIV/AIDS pandemic: implications for agricultural policy*
(T. S. Jayne, M. Villarreal, P. Pingali and G. Hemrich)

04-05 *Globalization of Indian diets and the transformation of food supply systems*
(P. Pingali and Y. Khwaja)

04-04 *Agricultural policy indicators*
(T. Josling and A. Valdés)

04-03 *Resource abundance, poverty and development*
(E.H. Bulte, R. Damania and R.T. Deacon)

04-02 *Conflicts, rural development and food security in West Africa*
(M. Flores)

04-01 *Valuation methods for environmental benefits in forestry and watershed investment projects*
(R. Cavatassi)

03-22 *Linkages and rural non-farm employment creation: changing challenges and policies in Indonesia*
(S. Kristiansen)

03-21 *Information asymmetry and economic concentration: the case of hens and eggs in eastern Indonesia*
(S. Kristiansen)

03-20 *Do futures benefit farmers who adopt them?*
(S.H. Lence)

03-19 *The economics of food safety in developing countries*
(S. Henson)

03-18 *Food security and agriculture in the low income, food-deficit countries: 10 years after the Uruguay Round*
(P. Pingali and R. Stringer)

03-17 *A conceptual framework for national agricultural, rural development, and food security strategies and policies*
(K.G. Stamoulis and A. Zezza)

03-16 *Can public transfers reduce Mexican migration? A study based on randomized experimental data*
(G. Stecklov, P. Winters, M. Stampini and B. Davis)

03-15 *Diversification in South Asian agriculture: trends and constraints*
(K. Dorjee, S. Broca and P. Pingali)

03-14 *Determinants of cereal diversity in communities and on household farms of the northern Ethiopian Highlands*
(S. Benin, B. Gebremedhin, M. Smale, J. Pender and S. Ehui)

03-13 *Land use change, carbon sequestration and poverty alleviation*
(L. Lipper and R. Cavatassi)

03-12 *Social capital and poverty: lessons from case studies in Mexico and Central America*
(M. Flores and F. Rello)

حالة الأغذية والزراعة

يتناول تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٦ ما يثار حول المعونة الغذائية الدولية من قضايا وجدل، كما يتناول سبل الحفاظ على الدور الإنساني الأساسي الذي تؤديه المعونة الغذائية، وسبل تقليل الآثار الثانوية الضارة التي يمكن أن تسببها. لقد كان للمعونة الغذائية بالفعل الفضل في إنقاذ أرواح الملايين من الناس؛ وكثيراً ما تكون هذه المعونة هي الحائل الوحيد بين الضعفاء والموت. غير أن ثمة انتقادات لاذعة توجه إليها بوصفها استجابة نابعة من الجهات المانحة، تتسبب في اعتماد المستفيدين عليها، وتضر بمنتجي المواد الزراعية وتجارها، وهم عماد الأمن الغذائي المستدام. ولئن كانت الأدلة الاقتصادية على هاتين المسألتين ضعيفة على غير المتوقع، إلا أنها تؤكد أن توقيت المعونة الغذائية وكيفية استهدافها أمران جوهريان لبلوغ الأهداف المباشرة للأمن الغذائي مع تقليل احتمالات الضرر. ولا بد من إجراء إصلاحات في النظام الدولي للمعونة الغذائية، ولكن ينبغي توخي الحذر في ذلك لأن الأمر يتعلق بأرواح بشرية معرّضة للخطر.

مرفق بهذه الطبعة قريص مضغوط للكتاب الإحصائي للمنظمة ٢٠٠٥–٢٠٠٦ المجلد رقم ١/٢، يتضمن سلسلة بيانات زمنية لمائتي بلد باللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية.

ISBN 978-92-5-605600-9 ISSN 0256-1190

TC/P/A0800Ar/1/1.07/400